جامعة الجزائر 3

كليّة العلوم الاقتصاديّة والعلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي

أطروحة دكتوراه بعنوان:

دور الدولة في ظل الأزمات الاقتصادية

أطروحة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالب:

أحمد سبع

إشراف الأستاذ الدكتور:

معين أمين السيد

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
عيدودي فاطمة الزهراء	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	رئيسا
معين أمين السيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	مقررا
بن عزوز محمد	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء	ممتحنا
عجلان العياشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحنا
شايب يمينة	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 3	ممتحنا
بوزيدة حميد	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	ممتحنا

السنة الجامعيّة: 2026/2025

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والسلام على أشرف المرسلين وسيد الخلق أجمعين

أشكر الله عز وجل الذي يسّر لي إنجاز هذا البحث

وعملاً بقول النبيّ عليه أفضل الصلاة والسلام:

((لا يشكر الله من لا يشكر الناس))

لعلّ أولى الناس بالشكر و العرفان أستاذي الفاضل الدكتور " معين أمين السيد" الذي ساعدني على إنجاز عملي بسلاسة و بتوجيه.

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

إلى الكريمين:

- أبي رحمة الله عليه.
- أمي أطال الله عمرها في طاعته.

إلى رفيقة دربي و أم عيالي التي شجعتني على إكمال الطريق حتى الوصول .

إلى أبنائنا الأعزاء، ثروتنا التي لا تقدر بثمن :

سمية، أسماء ، أسامة ، أحمد إبراهيم وإسماعيل رحمة الله عليه.

إلى الأحفاد الأحبة :

خديجة هاجر، محمد مختار، ميرال، أريام، أميرة، ريمان، إسماعيل آدم، محمد صالح المهدي ورشا.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
المقدمة	أ
الفصل الأول: ماهية الدولة ووظائفها الاقتصادية.	**01**
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: نشأة الدولة ومكوّناتها	03
المطلب الأول: نشأة الدولة	03
المطلب الثاني: تعريف الدولة وأركانها	14
المطلب الثالث: المقومات الطبيعية والبشرية و الاقتصادية للدولة	22
المبحث الثاني: الوظائف الاقتصادية التقليدية للدولة ومجالات تدخل الدولة في الاقتصاد في ظل العولمة	26
المطلب الأول: الوظائف الاقتصادية التقليدية للدولة	26
المطلب الثاني: مجالات تدخل الدولة في الاقتصاد في ظل العولمة	32
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني: الدور الاقتصادي للدولة عبر التاريخ	47
تمهيد الفصل	48
المبحث الأول: أهم الوقائع الاقتصادية عبر التاريخ	49
المطلب الأول: أهم الوقائع الاقتصادية في التاريخ القديم	49
المطلب الثاني: أهم الوقائع الاقتصادية في النظام الغربي الحديث	57
المطلب الثالث: أهم الوقائع السياسية والاقتصادية في ظل النظام الإسلامي	65
المبحث الثاني: الدور الاقتصادي للدولة في التجربة الحضارية الإسلامية	78

المطلب الأول: طبيعة الدولة ودورها من المنظور الإسلامي.	78
المطلب الثاني: الاقتصاد الإسلامي (التعريف، القواعد والخصائص)	83
المطلب الثالث: مجالات تدخّل الدولة في الاقتصاد الإسلامي	90
المبحث الثالث: الدّور الاقتصادي للدّولة في التجربة الحضارية الغربية	95
المطلب الأول: وجهة نظر المدارس الرافضة لتدخل الدّولة.	95
المطلب الثاني: وجهة نظر المدارس الاقتصادية المؤيدة لتدخل الدّولة	102
خلاصة الفصل	108
الفصل الثالث: واقع النظام الاقتصادي الدولي	**111**
تمهيد الفصل	112
المبحث الأول: ماهية النظام الاقتصادي الدولي	113
المطلب الأول: ماهية ومكانة التجارة الخارجية	113
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	123
المطلب الثالث: مفارقات الوضع الراهن و الآفاق الجديدة للاقتصاد العالمي .	127
المبحث الثاني: الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي المعاصر.	131
المطلب الأول: العولمة الاقتصادية	131
المطلب الثاني: تزايد التكتلات الاقتصادية العالمية	138
المطلب الثالث: تنامي دور المؤسسات النقدية والمالية والتجارية العالمية	146
المطلب الرابع: تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.	163
خلاصة الفصل	175
الفصل الرابع: الأزمة المالية العالمية 2008/2007: المفهوم، الأسباب، التداعيات وسبل المواجهة	**177**
تمهيد الفصل	178
المبحث الأوّل: المفاهيم النظرية للأزمات المالية وأسباب حدوثها	180
المطلب الأوّل: مفهوم الأزمات المالية	180
المطلب الثاني : أنواع الأزمات المالية	184
المطلب الثالث : تاريخ الأزمات المالية و أسباب حدوثها	186
المبحث الثاني: معالم الأزمة المالية العالمية 2008/2007 وأسبابها	200
المطلب الأول: الجوانب النظرية للأزمة المالية العالمية 2008/2007	201

المطلب الثاني: مراحل ما قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008/2007	205
المطلب الثالث: الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية 2008/2007	210
المبحث الثالث : تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008/2007 وسبل مواجهتها	224
المطلب الأول : آثار الأزمة على الاقتصاد العالمي .	224
المطلب الثاني : آليات معالجة الأزمة والدور الحاسم للدولة	231
المطلب الثالث :الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية 2008/2007	243
خلاصة الفصل الرابع	253
الفصل الخامس: الدور المستقبلي للدولة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية	255
تمهيد الفصل	256
المبحث الأول : الدولة الوطنية و تحديات العولمة.	259
المطلب الأول : الدولة الوطنية و أزمة السيادة	260
المطلب الثاني: الدولة الوطنية و العولمة الاقتصادية .	264
المبحث الثاني: آثار العولمة الاقتصادية على الدور الاقتصادي للدولة	273
المطلب الأول: آثار العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات الرأسمالية	275
المطلب الثاني: الدّور الفاعل للدّولة في التجربة التنموية بشرق آسيا.	284
المبحث الثالث: الدور التوافقي للدّولة في ظل التوجه الجديد للاقتصاد العالمي	294
المطلب الأوّل: الانسداد و آليات التدخل و الإصلاح.	295
المطلب الثاني :الأسس الأولى للنظام الاقتصادي العالمي الجديد	302
خلاصة الفصل الخامس	275
الخاتمة	314
قائمة المراجع	330

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	جولة المفاوضات الثمانية للجات (1993-1947م)	157
02	نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض مناطق الدول النامية	230
03	الإجراءات المالية المتخذة من دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية	240

توطئة

يعتبر دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية من أهم القضايا التي شغلت فكر الباحثين والمفكرين، خاصة الاقتصاديين والسياسيين منهم، بمختلف مذاهبهم و مدارسهم، وظل الحوار الفكري يتجدد ويحتد حول حدود ومجالات تدخل الدولة . وكلما فشلت سياسة تطبيقية لنظرية ما وحلّت أزمات اقتصادية أو مالية أعيد الجدل حول دور الدولة بما يضمن تطبيق نظرية أخرى لمدرسة جديدة.

و إذا كان موضوع دور الدولة في الاقتصاد و حدود ذلك الدور قد عرف، و مازال يعرف ، جدلا ونقاشات و تساؤلات إنبرى لها كبار المفكرين في الاقتصاد و السياسية حتى تولدت عنها مدارس ونظريات سميت بأسماء أولئك المفكرين أو أفكارهم ، جماعة أو فرادى ، فإن موضوع الدولة ذاتها، نشأة وتطورا و مهاما ، عرف بدوره جدلا و نقاشا واسعا قرونا قبل ذلك . و منذ ذلك الحين كان لموضوع الاقتصاد المكانة المميزة عند ذكر أسباب نشأة الدولة والمهام المنوطة بها في إطار ما يعرف بتلبية الحاجات الاقتصادية للأفراد و المجتمعات.

وما عدا عصر الحضارات القديمة التي عرفتها مصر والصين والهند وبابل وفارس وفلسطين أو حضارات النصف الغربي من الكرة الأرضية كالمكسيك وما جاورها، والتي كانت فيها حياة الإنسان تحكمها الأساطير و المعتقدات في القوى الغيبية ، حتى بلغت درجة إطلاق لقب الآلهة على الحكام كفرعون ، على سبيل المثال ، في مصر وبراهما الإله الأكبر في الهند التي استمدت منه سلطات دينية منحت للملوك آنذاك، فإنه منذ العهد الإغريقي (اليوناني) ثم الروماني ، مرورا بعصر ظهور الإسلام وما عرفته حضارته من ازدهار دام لقرون عدة في جميع المجالات منها الاقتصاد ، ووصولا إلى عصر النهضة بأوروبا و ما تولد عنها لاحقا من ثورة صناعية و فكر رأسمالي قاومه فكر اشتراكي–شيوعي لم يثبت طويلا ، حدث

تدافع للأفكار و التدابير الاقتصادية و السياسية في علاجها للدور الاقتصادي للدولة و حدوده دون حسم للموضوع إلى غاية اليوم . فكلما استقرت الأوضاع على نظرية أو أفكار معينة واستقوى مؤيدوها وَجُنّدَتْ لها وسائل تنفيذها من قوانين وميكانيزمات ومواد ودعاية، سواء بإطلاق يد الدولة في الأخذ بزمام الأمور والتدخل إلى أبعد الحدود أو بكف يدها بشدة أو ما بين ذلك ، أظهرت الأزمان و التجارب عيوبا و خللا بائنا ، و لو بعد زمن ، فيجر معه أزمات اقتصادية ومالية حادة ذات أبعاد كونية تدعو من جديد إلى البحث عن حلول أخرى لهذه القضية القديمة– الحديثة.

في بحثنا هذا، الذي اخترنا له عنوان :" دور الدولة في ظل الأزمات الاقتصادية" ارتأينا ضرورة التذكير بداية بأهم المراحل التاريخية، سواء تلك المتعلقة بالأفكار السياسية الخاصة بمفهوم الدولة ونشأتها وتطورها عبر العصور أو تلك المتعلقة بالأفكار والمذاهب والنظريات الاقتصادية.

لقد كان لفلاسفة اليونان السبق في طرح قضية تأسيس الدولة وما تتطلبه من نظم سياسية وتشريعية وقانونية.

رأى أفلاطون أن من أسباب نشأة الدولة التكفل بإشباع حاجات الأفراد إذ هم غير قادرين على تلبيتها بأنفسهم وعليها أن تقوم بتنظيم تبادل الخدمات بينهم وتقسيم العمل فيتحقق مطلب تلبية تلك الحاجات وفي ذلك تحقيق للعدالة ومعها تتحقق الفضيلة والسعادة.

أما تلميذه أرسطو فرأى أن سبب نشأة الدولة مرده إلى الأسرة وما حدث بوجودها من تطور طبيعي للمجتمعات البشرية في البحث عن تلبية حاجاتها الأساسية وتوفير الاستقرار بما يسمح بتحقيق الفضيلة والسعادة.

قرونا بعد ذلك، وبانهيار الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس ميلادي وبروز الكنيسة كبديل أوحد يمارس دور السلطة العامة في أوروبا على آلاف الوحدات الإقطاعية من خلال امتلاكها للأراضي الشاسعة وإدارتها للشؤون الدينية والمدنية والسياسية إذ كان رجال الدين من أساقفة ورؤساء أديرة يعملون كمستشارين عند الملوك واللوردات، وبررت الكنيسة وجود النظام الإقطاعي من خلال إصدار تعاليم تشجع على طاعة الحكام. وهكذا ظل الإطار الرئيسي للفكر السياسي متأثرا جدا بالعامل الديني.

اتسم النظام السياسي في نهاية عهد الإقطاع بالانتقال إلى سلطة مركزية قوية للدولة الوطنية، ظهرت معها طبقات برجوازية جديدة لم تكتف بالزراعة بل بالتجارة والصناعة في حين بدأ تضاؤل سلطة النبلاء من الإقطاعيين لصالح الملوك فتطورت المدن وبدأ ظهور قوى اجتماعية واقتصادية جديدة وبدأ معها ظهور ملامح الدولة الوطنية تلتها حركة الإصلاح الديني.

بين مرحلتي التاريخ الإغريقي–الروماني والكنيسة من جهة، وعصر النهضة الأوروبية في مطلع القرن السادس عشر من جهة أخرى، شهد العالم بروز حضارة استثنائية قادها الإسلام وقدّم من خلالها للبشرية جمعاء أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية أثَّرَت في مجرى التاريخ لعدة قرون .تركت هذه الحضارة بصمة عميقة في الفكر الإنساني، حيث أسهمت بعلوم ومعارف غطّت شتى المجالات، مما ساعد في تحرير الطاقات الفكرية المقيّدة في أوروبا خلال العصور الوسطى .هذا التأثير تجلى بشكل واضح من خلال احتكاك الأوروبيين بالمسلمين أثناء الحروب الصليبية، وفي سياق التبادلات التجارية، بالإضافة إلى ظهور مدارس تبنت منهج التفكير العقلي كمدرسة ابن رشد اللاتينية وتلك التي انشغلت بدراسة الترجمات العربية وتفسيراتها المضافة.

تُعد هذه فترة مزدهرة تمتاز بثرائها الفكري والقيمي، بالإضافة إلى الوقائع والإنجازات التي جاءت نتيجة لجهود علمية وأخلاقية عظيمة .ومع ذلك، يتجاهل بعض الباحثين في تاريخ الفكر العالمي هذا الإرث الثري

بشكل غير مُبرر، بادعائهم أن العصور الوسطى، التي تفصل بين الفكر اليوناني والفكر الأوروبي، لم تكن سوى حقبة من الجهل والظلام .مثل هذه الادعاءات تُشكل إنكارًا للروح العلمية وتحمل في طياتها نوعًا من العنصرية المستهجنة، حيث يتم تجاهل إسهامات الحضارة الإسلامية البارزة في مختلف المجالات، بما في ذلك مجال الاقتصاد.

لقد كان للفكر الإسلامي دور كبير في صياغة تصورات اقتصادية مستوحاة من القيم الأخلاقية للإسلام، بالإضافة إلى تبنيه بمرونة العديد من الأفكار والمفاهيم التي ورثها عن حكماء اليونان والفرس.

لم يمنع ذلك الإنكار من حدوث تكامل بين الحضارتين الإسلامية والأوروبية إذ ساهمت الأولى في قيام النهضة الأوروبية عبر نقل المعارف والعلم والفلسفة التي نُقلت أصولها من المعارف اليونانية القديمة وتم تطويرها، على سبيل المثال، في علوم الفلك والطب والصيدلة والرياضيات وكذا الاقتصاد.

في مطلع القرن الخامس عشر، شهدت أوروبا تحولات جوهرية نقلتها إلى حقبة جديدة من التطور السياسي والاقتصادي، حيث بدأت الأفكار العلمانية، التي تقوم على فصل الدين عن الدولة، تأخذ مكان الأفكار الدينية التي هيمنت خلال العصور الوسطى .

لقد رافق هذا التحول تغيّرات ملحوظة في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الأوروبية حيث أصبح للفرد الحق في التنقل والعمل والتملك بحرية، مما ساهم في تعزيز النزعة الفردية وانتشار فكرة الادخار الشخصي .

هذه التطورات مهدت الطريق لظهور الثروات الفردية المشروعة، بالإضافة إلى السماح بالإقراض بفائدة، وهو تحوّل أقرته المذاهب المسيحية لأول مرة في سياقها التاريخي حيث شكلت هذه المستجدات أساساً لدعم معدلات تكوين رأس المال وتأكيد أهميته المتزايدة في المجالات الاقتصادية.

نتج عن ذلك ميلاد نزعة استعمارية امتدت خارج أوروبا من طرف الإنجليز والاسبان والبرتغاليين رغبة في زيادة المعادن النفيسة ونقلها إلى أوروبا لدعم الصناعة وتوسيع توجهات الاقتصاد الرأسمالي الناشئ.

بالموازاة مع ذلك انتشرت أفكار ومبادئ تُنَظّر لقواعد ومفاهيم سياسية واقتصادية وبدأ يصل صداها إلى مسامع الشعوب بفضل ظهور المطابع ومن خلالها اتسع نطاق الإعلام ليس عن الاقتصاد فقط بل وفي السياسة والاجتماع وكان في ذلك إيذانا بميلاد الرأسمالية كمذهب سياسي– اقتصادي ينادي بتشجيع النشاط التجاري الواسع والذي يبيح حتى استعمار بلدان الغير وفتح الأسواق خارج الحدود بهدف تصريف المنتجات خارج أوروبا واستغلال الثروات الطبيعية للمستعمرات.

هنا ظهرت الحجة أكثر لوجود الدولة ومهامها ومقدار تدخلها ليس في الاقتصاد فقط بل في كل ما تتطلبه حياة الإنسان من حاجيات سواء مادية كانت أو معنوية.

ومن هنالك كانت البداية لظهور الأفكار والمذاهب الاقتصادية المتعددة على مراحل زمنية متتالية اشتد جدالها خاصة حول موضوع حدود تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، نُذَكّر بأهمها ومواقفها في الموضوع:

***المذهب التجاري:** يرى بأن للدولة دور أساسي في تسيير الاقتصاد تنظيما وتسييرا بهدف تعظيم ثروة الأمة وبهدف خلق فائض في الميزان التجاري بما يحقق ازدهارا للأمة من خلال حماية الاقتصاد الوطني من الداخل والخارج.

***مذهب الطبيعيين:** الفكر الطبيعي أو ما يعرف أيضا بالفكر الفيزوقراطي نادى، عكس سابقه التجاري، بترك النشاط الاقتصادي حرا بعيدا عن تدخل الدولة التي يرونها مجرد حارس عليه واجب توفير شروط الأمن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الخاصة للأفراد وتحقيق العدالة بينهم ودعمهم عن طريق القيام بالمشاريع الكبرى التي تدعم نشاطهم الاقتصادي.

***المذهب الكلاسيكي:** يرى رواده ضرورة ترك النشاط الاقتصادي حرا يتكفل فيه الأفراد بمهنة الإنتاج وتصريفه في الأسواق داخليا وخارجيا، وما على الدولة سوى العمل على توسيع الأسواق وحماية منافذ تصريف السلع والخدمات وجلب المواد الأولية والأيدي العاملة المنخفضة الأجور.

***المذهب الكينزي:** انتقدت المدرسة الكينزية أفكار الكلاسيكيين ونادت بتدخل الدولة لمواجهة آثار الأزمات التي خلفتها الحرية الاقتصادية للأسواق غير الموجهة وعلى رأسها أزمة الكساد الاقتصادي الكبير 1929-1932 م ومخلفات الحرب العالمية من دمار كبير لا يمكن مواجهته إلا من طرف الدولة بوضعها لخطط التعمير والتنمية والاستثمار في المشاريع الكبرى في إطار قطاع اقتصادي قوي ومتكامل.

***المذهب الاشتراكي:** حَمَّلَ الاشتراكيون النظام الرأسمالي مسؤولية وقوع الأزمات الاقتصادية والمالية التي جرت العالم إلى الحروب المدمرة واستثمروا في تلك الظروف عن طريق الطبقة العاملة فقاموا بتشكيل حركات عمالية ثورية كشفت عيوب النظام الرأسمالي متهمين إياه باستغلال العمال وبطول ساعات العمل في ظروف قاسية مقابل أجور ضعيفة مما نتج عنه اتساع رقعة الفقر والأمراض، وهكذا أصبحت الدولة الاشتراكية لوحدها مسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحلت محل السوق والقطاع الخاص وتدخلت في أدنى الوظائف مما خلف مساوئ في التسيير في جميع القطاعات أدى إلى العجز في التحكم في حركية الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى الانهيار السريع.

وهكذا عادت الفكرة المحورية في الليبرالية إلى الظهور بقوة متجددة، مرتكزة على الإيمان بأن السوق وحدها قادرة على تحقيق توزيع الثروات والخدمات، إلى جانب تحفيز الاستثمار ودفع عجلة التنمية .هذه العودة جاءت بدعم من أدوات أكثر تقدمًا واتساعًا، وفي مقدمتها الشركات الاقتصادية والمالية العملاقة والعابرة للحدود .وقد حظيت هذه النهضة بتأييد حكومات الدول الأكثر تأثيرًا في الاقتصاد العالمي، مثل

الحكومة البريطانية المحافظة بقيادة مارغريت تاتشر عام 1979، والحكومة الأمريكية بقيادة رونالد ريغان عام 1980 .شهدت هذه المرحلة هجومًا واسعًا على السياسات التي تعيق حرية الأسواق، مستهدفًا توسيع تلك الحرية وتطويرها.

وفي هذا الإطار، تعززت سياسات الخصخصة التي استهدفت نقل ملكية المؤسسات الإنتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، حتى لو تطلب ذلك إجراء تعديلات دستورية تُلغي ملكية المجتمع العامة للثروات الجوفية والأملاك المشتركة .اقتصر دور الدولة حينها على توفير البنية التحتية الضرورية لدعم حركة السوق داخليًا، مثل الطرق والمطارات والموانئ، وعلى إعادة هيكلة وتنظيم الأسواق الخارجية للسلع والخدمات، إضافة إلى أسواق المواد الأولية وموارد الطاقة.

وفي خضم ذلك الهجوم الكاسح قامت الدولة ذاتها بتغييب سلطاتها المتعلقة بالرقابة والمتابعة والملاحقة، أي تم تقنين غياب الدولة بأجهزتها وسلطاتها عن ميدان الاقتصاد والمال وأقرت بأن الأسواق تملك "قوتها الخفية" القادرة على التصويب والتصحيح في مواجهة أي أزمات أو مصاعب، وزادت القناعة والتصديق بهذا الوهم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي عامة نتيجة نهاية الحرب الباردة.

وهكذا انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بأمور العالم الاقتصادية خاصة، وكبرى قضاياه عامة، وبدأت تترسخ فكرة "اقتصاد السوق" بدل الاقتصاد الرأسمالي مقترنة بظهور موجات فكرية وحركات اجتماعية كبرى في أمريكا وأوروبا الغربية عملت على توسيع مفهوم "نهاية التاريخ" أي نهاية الأجيال التي عايشت نشوء

وتطبيق النموذجين الأوروبي ثم الأمريكي للاقتصاد ، كما تطرقنا إليه باختصار سابقا، واشتدت الدعوة إلى تحجيم الدولة وتقليص دورها الاقتصادي إلى أقصى الحدود، وإخضاعها لآليات السوق واستبدالها بمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بشكل عام. وادعت هذه الأفكار البشرية الجديدة بأن في ذلك يكمن سر الحلول القادرة على مواجهة كل المشكلات المستعصية التي يعاني منها العالم . وبلغ الحد أحيانا درجة إنكار حاجة المجتمعات لوجود الدولة في إطار ما أطلقوا عليه "عصر ما بعد الحداثة" أين تترجم فيه القيم والمراجع حسب القراءات والأهواء الشخصية.

في ظل هذا الزخم من التحولات المتسارعة والكثيفة التي عرفها العالم، خاصة منذ بداية السبعينيات، من تطور اقتصادي وتجاري وما صاحبه من تطور تكنولوجي هائل وسريع، وما فرضه من سقوط للحواجز أمام انتقال رؤوس الأموال وتزايد حركة رؤوس الأموال حتى بلغت أضعاف ما وصل إليه حجم تجارة السلع والخدمات ، ثم ما تبعه في فترتي الثمانينات والتسعينات من اتساع لدائرة التعامل في الأصول المالية من أسهم وسندات ومشتقاتها من عقود آجلة واتساع لشركات السمسرة والوساطة المالية وصناديق الاستثمار. وفي ظل الإقصاء الممنهج لدور الدولة في ظل عولمة زاحفة، تفرضها قوى رأسمالية ترأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وتصفها بالضرورة الأخلاقية المفيدة للإنسانية دون أن تجد من يعارضها في ظل أحادية قطبية لم يسبق للعالم أن عرفها طوال تاريخه ، كان لابد من انتظار عواقب وخيمة على حالة الاقتصاد العالمي بدأت بوادرها منذ بداية الثمانينات بأزمة الديون البنكية (1982م)، وأزمة انهيار سوقي السندات الحكومية والأسهم (1987م)، وأزمة المحروقات (1990م)، وأزمة النظام النقدي الأوربي (1992م)، وأزمة المكسيك الاقتصادية (1994م)، وأزمة الاقتصادات الآسيوية (1997م)، وأزمة الدوت كوم (2000م)، وأزمة الخطر النظامي (2001م)، إلى أن بلغ الاقتصاد العالمي ذروة أزماته المتتالية بحلول أزمة الرهن العقاري (2008م).

طرح الإشكالية :

في ظل تزايد الأزمات الاقتصادية وتنامي حالة عدم اليقين على المستويين الوطني والدولي كيف يمكن للدولة أن تعيد صياغة أدوارها وآليات تدخلها لتحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة، وبين متطلبات تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات من جهة أخرى؟

الأسئلة الفرعية:

وانطلاقا من طرحنا الجوهري للإشكالية الرئيسية ، يمكن ربط ذلك بعدة تساؤلات وفرضيات فرعية يمكن ذكر أهمها :

1-ما هي الأدوار الاقتصادية التي أدتها الدولة منذ نشأتها إلى غاية اليوم؟

2- ما هي خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد؟

3- ما هو واقع الأزمة المالية العالمية 2008/2007 وأسباب الوقوع فيها بهذا الحجم من الدمار؟

4- ما هي الرؤية الدولية لمواجهة تلك الأزمة الزاحفة وتجنب تداعياتها على جميع الاقتصادات العالمية وفي مختلف القطاعات؟ و لما لا التفكير في تبني نظام اقتصادي دولي جديد يستفيد من تجارب سابقة ناجحة ، و لو بآليات جديدة تتلاءم و التطورات التي يعرفها الكون في جميع المجالات؟

فرضيات البحث:

-يخضع دور الدولة في الحياة الاقتصادية إلى التطور والتغير بتطور وتغير الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وبتطور الأفكار والوسائل.

– يواجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تدعو إليه أغلب دول وشعوب العالم، هيمنة اقتصاد رأسمالي ليبرالي مُسيطر على الاقتصاد العالمي ويمتلك كل وسائل وأدوات توجيه ذلك الاقتصاد لخدمة مصالحه عن طريق هيئات ومنظمات دولية صنعتها الدول الرأسمالية لنفسها.

–استفراد النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي بقيادة الاقتصاد العالمي وتغييب الدور التنظيمي والرقابي للدولة يجر إلى الأزمات الاقتصادية والمالية ويهدد بعدم الاستقرار سياسيا واقتصاديا.

–إصلاح النظام الاقتصادي والمالي العالمي بشكل عميق وتثبيت دور الدولة في منظومة الإصلاح أمر لا بديل عنه.

أهمية البحث :

يمكن استنباط أهمية البحث من أهمية الأزمات ومخاطرها التي على الدولة مواجهتها ، فللأزمات الاقتصادية آثار سلبية كبيرة ومتعددة على الاقتصادات المحلية والدولية تنعكس بشكل مباشر على جميع جهود الدول في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

أهداف البحث:

- استعراض الجوانب النظرية لمختلف المذاهب الاقتصادية في نظرتها للدور الاقتصادي للدولة قديما وحديثا كتجارب متراكمة يمكن الاستفادة منها.
- حصر ما ورد من مسببات الأزمات الاقتصادية والمالية المختلفة ومكانة الدولة في ذلك.
- البحث في الحلول والتصورات المقترحة لمعالجة أسباب الأزمات وأهمية دور الدولة في ذلك وطبيعته.

أسباب اختيار البحث :

يسترعي هذا الموضوع اهتمام جميع الدارسين في العلوم الاجتماعية بشكل عام ، لذا يكون من الأولى بطالب الاقتصاد أن يهتم بالموضوع خاصة أنه موضوع يتوافق وطبيعة التخصص : تحليل اقتصادي .

فشساعة الموضوع وارتباطه بأزمة طويلة ومواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة، سواء تعلق بتاريخ نشأة الدولة وماهيتها، أو تاريخ المذاهب الاقتصادية المختلفة، وكذا تاريخ وطبيعة الأزمات الاقتصادية والمالية المتتالية، وحقيقة النظام الاقتصادي العالمي ، كلها دوافع موضوعية لاختيار هذا الموضوع الذي يسمح بمراجعة شاملة لمواضيع رئيسية في العلوم الاقتصادية ومحاولة إسقاطها على مجريات الوضع الحالي والمساهمة في إثراء موضوع دور الدولة في ظل الأزمات الاقتصادية وإبداء وجهة نظر فيه .

الدراسات السابقة:

لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة، وهي كالتالي:

الدراسة الأولى:

دراسة خفاش نبيلة بعنوان "دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2010/2009.

وقد جاءت هذه الدراسة للتركيز على موضوع الدولة ودورها في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد حتى تصبح شريكا أكثر مصداقية وفاعلية.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- ظهور العولمة الاقتصادية التي تقتضي الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تشكل فيه الدول الفاعل الأساسي إلى الاقتصاد العالمي الذي يتجاوز الدولة ببروز فواعل جديدة على الساحة الاقتصادية.
- تنامي دور المؤسسات العالمية وتعاظم نفوذ الشركات متعددة الجنسيات جعله يفلت من سيطرة الدولة القومية التي أصبحت تبدو ضعيفة وصغيرة، مما يدفعها إلى التكتل الاقتصادي.
- يتيح النظام الاقتصادي العالمي الجديد بروز فرع جديد من علوم الاقتصاد هو اقتصاد المعرفة وذلك بفضل الثورة في مجالي التكنولوجيا والاتصالات.

الدراسة الثانية:

دراسة أحمد سبع، والتي جاءت تحت عنوان " العولمة الاقتصادية ودور الدولة"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2013/2012.

حيث جاءت هذه الدراسة للتعريف بالدولة ودورها الاقتصادي قبل وفي ظل العولمة، كما تم التطرق إلى النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بالإضافة إلى أسس وآليات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- المبادئ التي تقوم عليها العولمة هي نفسها مبادئ النظام الرأسمالي بما تحمله من إيديولوجية ليبرالية بحتة.
- دور الدولة في الحياة الاقتصادية مستمر منذ ظهور فكرة الدولة وحتى يومنا هذا، غير أنه يتغير ويتطور حسب الظروف والحاجة.

الدراسة الثالثة:

دراسة حوحو زينب، دراسة بعنوان "تطور الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على النظام المالي الدولي"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2009/ 2010.

حيث تناولت هذه المذكرة تطورات الأزمة المالية العالمية لعام 2008، محللة أسبابها المتمثلة في أزمة الرهن العقاري والهندسة المالية المعقدة .

وقد خلصت الدراسة إلى أن الأزمة أدت إلى شلل في السيولة الدولية وتضرر موازين المدفوعات، موصية بضرورة إصلاح هيكلي للنظام المالي وتفعيل الرقابة الصارمة.

المنهج المتبع :

تبعا للمتطلبات التي أملتها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتبادلها كان لابد من اللجوء إلى مناهج مختلفة لمعالجة الإشكالية الرئيسية المطروحة ، حيث تم الاعتماد في ذلك على:

1-**المنهج التاريخي:** وذلك للاستعانة به في تتبع مراحل نشأة الدولة وكل ما يتعلق به من طرح نظري يتماشى ومتطلبات البحث .

2-المنهج الوصفي : كأسلوب مناسب لوصف واستعراض الإطار النظري لجوانب الموضوع محل الدراسة .

3-**المنهج الجدلي :** وهذا لمعالجة التفاوت والتباين في الآراء حول دور ومكانة الدولة عبر المراحل الزمنية المتلاحقة وفي ظل المذاهب الاقتصادية المختلفة .

هيكل الدراسة (أو خطة البحث) :

من أجل تحقيق غاية البحث تمت هيكلة الدراسة عبر خمسة فصول .

يتناول الفصل الأول المحاور العامة لمفهوم الدولة : كيف نشأت و ما تقوم عليه من أركان ومقومات بشرية و مادية، كما يتناول الوظائف الاقتصادية التقليدية للدولة و الدّور الجديد للدولة في الاقتصاد في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجسدة في البعد المالي و الاقتصادي الذي فرضته العولمة.

ويتناول الفصل الثاني عرضا مختصرا لأهم الوقائع الاقتصادية عبر التاريخ بدءا من نظام المشاعية البدائية مرورا بالتاريخ الحديث المتميز بالتعدد النظري و التطبيقي للمدارس الاقتصادية المختلفة ووصولا إلى العولمة الشاملة ، مع الحرص على إجراءات مقارنة بين أهم النظريات والمدارس بما يسمح باستخلاص دروس تسمح لنا في آخر البحث بالاستفادة من جميع ايجابياتها في صياغة اقتراح حلول للدور الذي يمكن للدولة أن تؤديه في مواجهة الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي.

أما الفصل الثالث والذي نخصصه للتحدث عن واقع النظام الاقتصادي الدولي، فنبدأ بالتعريف بماهية النظام الاقتصادي الدولي والمكانة المتميزة للتجارة الدولية فيه وأنوع السياسة التجارية وحجج مؤيدي السياسة الحمائية من جهة وحجج مؤيدي حرية التجارة من جهة ثانية، كما تعرضنا فيه لأهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية بدءا بالنظرية التقليدية ووصولا إلى النظريات الحديثة.

كما ندرس في نفس الفصل الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي المعاصر فعَرَّفنَا مفهوم العولمة الاقتصادية وتاريخ نشأتها وأنواعها وخصائصها ودوافعها. كما ذكرنا بأبرز ما تميز به الاقتصاد العالمي المعاصر من تزايد للتكتلات الاقتصادية العالمية، وتنامي دور المؤسسات النقدية والمالية والتجارية العالمية وكذا تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.

وفي الفصل الرابع اخترنا موضوع الأزمة المالية العالمية (2008/2007) كنموذج متميز لما عرفه تاريخ الاقتصاد العالمي من أزمات منذ نشأته فبدأنا بالتعريف بالأزمات الاقتصادية والمالية وأنواعها وتاريخها وأسباب حدوثها. وتحدثنا بالتحديد عن معالم الأزمة المالية العالمية الأخيرة وأسباب حدوثها وعن الجوانب النظرية والعملية لتلك الأزمة والمراحل والوقائع التي أوصلت الاقتصاد العالمي للوقوع في تلك الأزمة وكيف انتشرت بسرعة بفعل الترابط الذي أصبح عليه الاقتصاد العالمي في ظل العولمة الاقتصادية، لنصل في الأخير إلى استخلاص أهم أسباب حدوث تلك الأزمة والتداعيات التي ترتبت عنها وكيف كان تدخل الدولة بشكل مباشر وبقوة لإيجاد حلول عاجلة لإنقاذ الاقتصاد العالمي من انهيار وشيك.

أما الفصل الخامس فخصَّصنَاه للدراسة والبحث في الدور المستقبلي للدولة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وما لازمها من أزمات مالية واقتصادية فكان لزاما العودة للتذكير بما وصل إليه حال الدولة الوطنية في ظل العولمة الاقتصادية وما تجابهه من تحديات تمس بمبدأ السيادة وما طرأت من ظروف تحتم على الدولة لعب أدوار قد تختلف بشكل معتبر عن أدوارها التقليدية في الميدان الاقتصادي خاصة دورها في تكييف توجهات السوق مع توجهاتها الاقتصادية، وهو الدور الذي أصبح عالي التعقيد في ظل العولمة الاقتصادية التي تقودها الرأسمالية الليبرالية الجديدة ومؤسساتها النافذة ماليا وتجاريا والتي تؤكد على الحرية المطلقة لكل فعاليات السوق دون رقابة من الدولة وعلى أن تكون السيادة الكاملة لنشاط القطاع الخاص حد الوصول إلى أن يُصبح للشركات المتعددة الجنسيات الدور النافذ في التسيير والتخطيط للاقتصاديات الوطنية أكثر من الدولة ذاتها، وللمؤسسات المالية والنقدية، من بنوك وشركات تأمين وصناديق ادخار وغيرها، الحرية في ابتكار أدوات ووسائل تمويل متنوعة وكثيفة تتجاوز المؤشرات الرقابية المتفق عليها وبعيدا عن رقابة وتوجيه الدولة.

ذلك التحييد الممنهج لدور الدولة في تأدية الكثير من مهامها وفي مقدمتها الرقابة على الأسواق في الاقتصاد بين العيني والمالي أوصل الاقتصاد العالمي إلى حافة الانهيار وسقط النموذج الكلاسيكي الليبرالي الجديد، وأوضحت الأزمة الأخيرة وما انجر عنها من تداعيات على القطاع المالي والاقتصاد العالمي بشكل عام، محدودية الخطط المالية والاقتصادية التي وضعت من أجل مواجهتها على الرغم من ضخامة المبالغ المرصودة لهذا الغرض، مما يؤكد ضرورة إجراء إصلاحات عميقة على النظام المالي العالمي.

وهكذا كان على العالم أن يبحث عن صُنع اقتصاد عالمي أكثر صلابة وأكثر نموا وباستمرار. اقتصاد متعدد الأقطاب يُراعي مصالح كافة أطرافه من القوى الكبرى القديمة والحديثة، اقتصاد يحتوي الجميع.

وفي ظل ما يشهده العالم من تحولات في موازين القوى الاقتصادية على الصعيد الدولي بشكل واضح ومنها تزايد أهمية دور اقتصاديات الدول غير الرأسمالية وأغلبها من الدول النامية، خاصة الناشئة منها كالصين والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا وروسيا، إضافة إلى التجارب الناجحة تنمويا لبعض بلدان شرق آسيا باعتبارها عملية تاريخية متميزة تماما عما جرى في بدايات عمليات التراكم الرأسمالي في البلدان الغربية المتقدمة والبلدان الاشتراكية، زاد الاعتقاد بإمكانية التأسيس لنظام اقتصادي عالمي جديد يتطلب إعادة ترتيب طرق التسيير الاقتصادي العالمي يكون فيها للدولة دورا محوريا في ظل اقتصاد سوق اجتماعي يتناسق فيه النمو الاقتصادي وفقا لاقتصاد السوق الرأسمالي مع التنمية الاجتماعية بغية تحقيق رفاه اجتماعي وذلك باستخدام آليات السوق وقواعدها مع إخضاعها المستمر في الوقت نفسه للتصويب والترشيد بشكل يتلاءم مع التنمية الاجتماعية وأهدافها ومتطلباتها.

الفصل الأول:

ماهية الدولة ووظائفها الاقتصادية

تمهيد الفصل

يتطلب موضوع دراسة الدور الاقتصادي للدولة عامة، و في ظل الأزمات الاقتصادية خاصة، الإلمام أولا بموضوع ماهية الدولة: أصل نشأتها و الأركان التي تقوم عليها و ما درجت على تأديته من وظائف منذ نشأتها الأولى و إلى اليوم.

إن مفهوم الدولة نفسه يخضع إلى التجديد و التحديث بفعل التطور الذي تعرفه الحياة الإنسانية. و إذا كانت هنالك نماذج نظرية تحدد الخطوط الرئيسية لمفهوم الدولة، فإن الواقع يفرض نماذج تختلف كثيرا أو قليلا عن تلك النماذج النظرية بفعل اختلاف الظروف المحلية و خصوصية مجتمعات الدول.

و إذا كانت الدولة الحديثة في شكلها الابتدائي ظهرت في أوروبا في القرن السادس عشر حيث فرضت سلطتها على أمراء الاقطاع فقضت على نفوذهم ، و كانت استجابة للتطورات التي حدثت هناك مع قيام الثورة الصناعية ، فإنها قد انتقلت إلى المناطق الأخرى من العالم برغم اختلاف ظروف التطور التي كانت تعيشه تلك المناطق، مما أخضع مفهوم الدولة إلى اختلافات ليست بالقليلة سببها الأساسي التاريخ الخاص للدول و ما ينطوي عليه من مفاهيم ثقافية و حضارية تفرض علاقات اجتماعية متمايزة.

هذا الكلام يدفع بنا إلى البحث على أصل نشأة الدولة من أساسها: سببا و كيفية و مراحلا، حتى يسهل علينا فهم و إدراك أهمية وظائفها بشكل عام و منها الوظائف الاقتصادية للدولة .

لقد تشكلت الدولة عبر الأزمان من خلال وجود رقعة من الأرض تتوفر فيها أسباب العيش من ماء و غذاء للإنسان و كلأ للحيوان و طقس يتحمله كلاهما. هذه الأرض، بهذه المواصفات، تجلب إليها الأفراد فيسكنوها فيسمون بالسكان و لو بدا عددهم قليلا جدا، يتزاوج هؤلاء السكان، من ذكور و إناث، فينجبون جيلا يتلوه جيل، فتنتقل التركيبة الاجتماعية من أسرة إلى مجموعة أسر فتتشكل العشيرة ثم القبيلة ويستمر تزايد السكان ليكونوا قرية أو مجموعة قرى، فتنشأ المدينة لتتحول مع مرور الزمن إلى مدن يحس سكانها بالحاجة إلى سلطة معينة تحكمها و تسير شؤونها ، خاصة مع تشعب حاجيات الحياة المادية و المعنوية و ظهور الاختلاف في الآراء حول كيفيات تسيير تلك الشؤون من طرف أبناء السكان الذين أصبحوا شعبا كاملا يبحث عن العدالة و سيادة القانون.

و للإسهاب في الموضوع و إعطائه حقه من الدراسة سنخصص المبحث الأول من هذا الفصل للحديث عن نشأة الدولة و مفهومها و أركانها. و في المبحث الثاني سنتعرض إلى الوظائف الاقتصادية التقليدية للدولة . والتعرف على المجالات الجديدة لتدخل الدولة في ظل تطور الأساليب المعيشية للسكان وما يفرضه من مهام جديدة لا بد للدولة من القيام بها.

المبحث الأول: نشأة الدولة ومكوّناتها

يعد مصطلح "الدولة" من أكثر المصطلحات استعمالا في النقاش السياسي الاقتصادي والاجتماعي في حياة البشر بدءا بنشأة الدولة وعوامل تلك النشأة ثم مكوناتها وأركانها. لذا سيكون المحتوى المطلبين الأول والثاني سعة كاملة لتبيان ذلك.

المطلب الأول: نشأة الدولة

هناك خلاف حول تاريخ وتفسير كيفية نشأة الدولة تطلب وجود عدة نظريات تتبنى بحوثا وأفكار وتفاسيرا عن أصل نشوء الدولة وكيف تكونت تدريجيا . ولا يمتلك أي من منظري هذه النظريات أن يدعي امتلاكه دليلا تاريخيا جازما يثبت الصحة الكاملة للكيفية التي نشأت بها الدولة.

وبما أن عوامل تكوين الدولة متعددة فإن هذه النظريات قد تشترك في بعض العوامل المؤدية إلى تكوين وتطور الدولة وتختلف في أخرى مما يجعلها تمثل جميعها اتجاها عاما لفكر متكامل ذي صلة بتنظيم المجتمع سياسيا وما يتطلبه من شروط .

ومن خلال عرضنا لأهم النظريات المتعلقة بموضوع نشأة الدولة سنلم دون شك بأبرز عوامل تلك النشأة.

أولا: نظرية التطور العائلي

تذهب هذه النظرية إلى ما يذهب إليه علم الاجتماع حين تعتبر الأسرة الوحدة الرئيسية الأولى في بناء المجتمع، وتجعلها النواة الأولى أيضا في نشأة الدولة، وتنمو الأسرة لتصبح عائلة وحين تألفت عدة عائلات

تكونت العشيرة وحين اجتمعت عدة عشائر تكونت القبيلة وحين استقرت القبيلة في أرض تكونت القرية التي تمت فأصبحت مدينة.[1]

وكانت هذه هي الصورة البدائية المصغرة للدولة الحديثة، بمعنى أن هناك مجموعة من الناس جمعت بين روابط المصالح المادية والاشتراك في التقاليد والعادات ويمضي الوقت تتوحد لغتهم وتتآلف مشاعرهم ويتأصل استقرارهم في هذه البقعة من الأرض ومن ثم تنشأ الأمة من هذه التجمعات التي لا يمكن أن توجد بدون سلطة سياسية عليا تقوم بمهام الحكم ، وهكذا تنشأ الدولة.

ويذهب بعض الاجتماعيين في تلخيص هذه الأدوار إلى أنها بدأت بسلطان الأب ، فلما كبرت الأسرة انتقلت السلطات إل رئيس القبيلة ، ثم إلى رئيس أكبر قبيلة ، ولما كبرت القبيلة انقسمت إلى عشائر لكل منها رئيس ، ولكن ظلت الرئاسة العليا لشيخ القبيلة الكبرى ، ثم كبرت العشائر فأصبح مجموعها يكون أمة ، وأصبح شيخ القبيلة ملكا أو رئيسا بصورة عامة[2].

على أن أصحاب هذه النظرية لم يغفلوا – إلى جانب الأدوار سابقة الذكر – العوامل المختلفة التي كان لها أثر كبير في تكوين الدولة كالدين والقوة المادية والمعنوية والعوامل الجغرافية والاقتصادية . وهم يرون أن الدولة هي نتيجة لهذه التطورات مجتمعة.[3]

ويعد أرسطو من القائلين بهذه النظرية إذ يحدد مدخله إلى نظرية الدولة في قضية منطقية يقرر فيها أنه إذا كان من الطبيعي أن تنموا البذرة لتكون نباتا متميزا في النهاية ، فإنه من الطبيعي كذلك أن ينموا الإنسان، ليجد ذاته الأرقى في الدولة ، وهو مدني بطبعه يبقى ناقصا ابتر ما لم يتصل بالآخرين من أمثاله ، بمعنى أن كماله ووجوده الأمثل لا يتحقق إلا بالجماعة وفيها ،والإنسان مدني بطبيعته البشرية في ذاته وجماعته البدائية والبيولوجية في شكل الأسرة ، لا يحقق طبيعته هذه في صورتها الأعلى والأرقى إلا في الدولة بفعل قوانين النمو والارتقاء.[4]

---

[1] د.فضل الله محمد إسماعيل ، الدولة المثالية ، دار الجامعة الجديدة ،القاهرة، مصر. 2008 : ص 45.

[2] السيد صبري ، مبادئ القانون الدستوري ، القاهرة ،مصر، مكتبة عبد الله وهبة 1949 ، ص2 .نقلا عن : duguit , traite de droit constitutionnel , 1921.p.393

[3] محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ، الدولة والحكومة ، القاهرة ،مصر، دار الفكر العربي ، 1970 ، ص 20 نقلا عن :
Bluntachi , théorie science générale de l'etat . 1877. p :18

[4] طعيمة الجرف ، المدينة الفاضلة بين المثالية والواقعية في الفلسفة اليونانية . القاهرة .مصر. دار النهضة 1980 ، ص ص193 -194.

ووجدت هذه النظرية مؤيدين لها عبر العصور إذ يرجعون نشأة الدولة إلى نشأة سلطة الأب على الأسرة ومنهم يودان الذي لا يرى من أصل نشوء الدولة سوى اتحاد عدة عائلات يخضع أفرادها إلى سلطة حاكم صاحب سيادة.

بالمقابل يرى منتقدو هذه النظرية بأن الأسرة في ذاتها لم تكن أول خلية في الجماعة البشرية بل أن الناس قد جمعتهم المصالح المشتركة والرغبة في التعاون على مكافحة أحداث الطبيعة قبل أن توجد الأسرة الخاضعة لسلطة ربها أو تقرر أساسها نفسه وهو اختصاص الرجل بزوج له ، فقبل أن يصل الإنسان إلى هذه المرحلة وجدت الجماعة البشرية بدافع المصالح المشتركة ، وكانت الأسرة في عالم الغيب حينذاك – وعليه فالقول بأن الأسرة هي أول خلية اجتماعية وجعلها على هذا الأساس أصل الدولة الحديثة يعيبه القصور الذي يتمثل في عدم التوغل في بطون التاريخ البشري إلى ما قبل وجود الأسرة ذاتها في جماعات بشرية.[5]

كما يرى بعضهم أيضا بأن : "هذه النظرية حينما ترجع سلطة الملوك والحكومات إلى أصل شرعي ، هو سلطة الأب على أسرته في القدم تنسى ما أكده بعض علماء الاجتماع من أن سلطة الأم كانت أسبق تدريجيا من سلطة الأب ، وهذا مفهوم إذ أنه ما كان ليتصور وجود السلطة الأبوية المدعي بها في عصر الهمجية الجنسية الأولى التي لم يكن فيها الولد ليعرف أباه وإنما كان يعرف أمه – ففي هذا الوقت كانت السلطة للأم المعروفة دون الأب المجهول وكانت هي التي تأمر وتنهي وكانت هي القاضية على زمام الأمر في الجماعة ولقد استشهد أنصار هذا القول بما هو مشاهد من بقاء هذا النظام إلى اليوم بين بعض القبائل البدائية كقبائل الهوفاس بجزيرة مدغشقر.[6]

ولكن على ما يعترض هذه النظرية لمن نقد أن البعض يرى أن هذا النقد لا يهدمها ، فالإنسان البدائي ما كان يستطيع أن ينتقل فجأة من حياة البداوة الهمجية وفوضى العلاقات الجنسية ، إلى نظام الدولة بكل ما فيه من قيم وما يحيط به من نظم ومن قوانين ، دون أن يمر بالتجربة في تجمعات أسرية صغيرة تنمو تدريجيا ، وتعوده مع الزمن على حياة الاستقرار وتعلمه حب النظام وتهذبت فيه النوازع الفردية وتقوى لديه حب التضامن والرابط الاجتماعي .[7]

---

[5] عثمان خليل عثمان ، المبادئ الدستورية العامة ، القاهرة ، مصر، مكتبة عيه الله وهبة : 1943 . ص9.

[6] مصطفى الصادق وأيت إبراهيم ،القانون الدستوري المصري والمقارن ، القاهرة ،مصر، المطبعة المصرية 1925 .ص: 25.

[7] طعمية الجرف ، نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم،القاهرة ،مصر، دار النهضة العربية 1978 .ص:67.

ثانيا: نظرية العقد الاجتماعي

تأتي هذه النظرية في المقدمة الخاصة بنشأة الدولة برأي الكثير من كتاب وفلاسفة الفكر السياسي، حتى أنهم يرجعون عملية نمو التنظيم السياسي الحديث وسيادة المبادئ الديمقراطية الحديثة إلى هذه النظرية.

وتقوم هذه النظرية من حيث المبدأ على افتراضين :

- الأول يتناول حالة الفطرة الأولى التي يرى أصحاب هذه النظرية أنها سابقة على تكون المجتمع السياسي، وأن القانون الطبيعي هو الذي كان يقوم بعملية تنظيم المجتمع في هذه المرحلة وليست القوانين الوضعية.
- والثاني وهو العقد ، وفكرته الأساسية هي تنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم الطبيعية مقابل التمتع بمميزات المجتمع السياسي.

هذه النظرية لها تاريخ بعيد في الفكر السياسي فقد بدأت أصولها في الفكر الإغريقي عند السوفسطائيين الذين طرحوا بالمثل العقلية ورأوا أن الإنسان يصنع القيم بإرادته.[8]

وذهب الأنيقوريون Epicuriass إلى أن الفرد يقبل القيود التي يفرضها عليه أي نوع من الحكم لمصلحته وبذلك فهو في الواقع يدخل في اتفاق من الحاكم يلتزم فيه بالطاعة ويلتزم الحاكم بتوفير الظروف التي تتطلبها رفاهية الفرد.[9]

وجوهر نظرية العقد الاجتماعي أنها تدور حول تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم للحاكم في مقابل تمتعهم بما يوفر المجتمع السياسي لهم من امتيازات كالأمن والطمأنينة والمحافظة على حقوقهم أو حرياتهم.

لم تكن نظرية العقد الاجتماعي وليدة عصر معين أو مفكر بعينه وإنما هي وليدة الفكر الإنساني. ويمثل كل من "توماس هبز" و "جون لوك" و"جان جاك روسو" ، أهم مفكري نظرية العقد الاجتماعي فقد تركوا لنا تراثا فكريا وسياسيا لا يستهان به بصدد هذه النظرية خاصة في مجال التنظيم السياسي والاجتماعي للدولة الحديثة.

[8] عبد الكريم أحمد ، مبادئ التنظيم السياسي ، القاهرة ،مصر، مكتبة الأنجلو المصرية 1975 ، ص41.
[9] طعيمة الجرف ، نظرية الدولة ، مرجع سبق ذكره ، ص54

وبالرغم من ذلك لم يكن "هبز" و"لوك" و "روسو" متفقين على الأفكار ذاتها وإنما كان "هبز" من دعاة الحكم الملكي المطلق ، في الوقت التي كانت أفكار "جون لوك" القاعدة الأساسية التي قامت عليها المدرسة الفردية Individualisme وكذلك المدرسة النفعية Vtilitarianisme التي انبثق عنها ذلك النوع من التنظيم السياسي الذي تتبناه الرأسمالية .

كما أن "روسو" قد وضع الأساس الفكري والنظري الذي انبثقت عنه غالبية الاتجاهات الديمقراطية الاجتماعية الحديثة.[10]

لكن هذه النظرية أخذت في الاضمحلال مع بداية القرن التاسع عشر لأسباب منها أن الفلسفة السياسية أخذت تعتمد على الدراسة التاريخية ، وتستمد قواعدها من واقع الأحداث ، كما أن نظرية داروين في التطور قد أثرت في التفكير العلمي.[11]

ومن الانتقادات التي توجه إلى نظرية العقد الاجتماعي يمكن أن نذكر على الخصوص :

- إن المعلومات والشواهد التاريخية التي جمعها علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا تؤكدان العقد لم يكن بداية المجتمع ، كذلك لوحظ أن نظرية العقد الاجتماعي هي في حقيقة الأمر نظرية ميكانيكية ، فالدولة ليست نظاما صناعيا ينشأ ميكانيكيا عن طريق العقد ، فالنظم السياسية هي في حقيقة الأمر نظم طبيعية تنمو و تتطور أساسا والدولة – كما يقول أرسطو – أحد هذه النظم الطبيعية.[12]
- النظرية غير منطقية ، لأن الحرية لا يمكن أن تتحقق في حالة الفطرة الأولى ، كما يزعم القائلون بهذه النظرية إذ أن الحرية تستوجب وجود حقوق ، أما في حالة الفطرة الأولى فلم يكن هناك حق إلا باستعمال القوة.[13]
- إن نظرية العقد الاجتماعي تنطوي على آراء خطرة على الدولة ، إذ أن الكثير من المؤمنين بهذه النظرية يؤمنون بأن للشعب حقا مطلقا في الثورة ، وهذه أفكار هدامة تؤدي إلى القضاء على المجتمع بأسره.[14]

---

[10] د.إسماعيل علي سعد ، قضايا المجتمع والسياسة ، القاهرة ،مصر، دار المعرفة الجامعية 2006 ص ص: 214-215.
[11] د.عبد الرحمان خليفة ،مدخل إلى علم السياسة ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، 1982 ، ص18.
[12] ثروت بدوى ، النظم السياسية ، القاهرة ،مصر، دار النهضة العربية 1970 ، ص ص23-24.
[13] بطرس غالى ، محمودة خيري عيسى ، المدخل في علم السياسة ، القاهرة ، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1979 ، ص157.
[14] ثروت بدوى ، النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص103.

وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة الموجهة إلى هذه النظرية ، فقد حققت في بدأ ظهورها فوائد جمة للمجتمع الأوربي ، لأنها وقفت في وجه نظام الحكم المطلق ، وأبدت حقوق الشعب ووضعت حدا لطغيان الطبقة الحاكمة ، كما أنه بفضل هذه النظرية وبما نجم عنها من مبادئ وعقائد استقرت المساواة ووضحت الحقوق والحريات العامة وتحققت نهائيا سيادة الشعوب وتم إعلاء كلمتها ، ولذلك قيل بحق أن نظرية العقد الاجتماعي كانت أكبر أكذوبة سياسية ناجحة.[15]

ثالثا: النظرية الدينية

وتعتبر من أقدم النظريات التي تناولت نشأة الدولة والسلطة السياسية ، فقد سادت أفكار بعض المفكرين رأت ضرورة وجود بعض المعتقدات التي يشترك فيها أعضاء المجتمع فتجمعهم . ففي المجتمعات البدائية سادت معتقدات دينية خاصة المستقرة منها كما حدث في المدن السياسية (عند الإغريق) ثم في القرون الوسطى وصولا إلى العصر الحديث.

وقد بدأ الأمر باعتبار أن الحاكم ليس من طبيعة البشر وإنما هو من طبيعة إلاهية ، وكذلك فقد أعتبر الله على الأرض . وتطور الأمر بعد ذلك إلى اعتبار الحاكم من اختيار الله ، فهو اختيار ليمارس باسمه السلطة على الأرض ، ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى اعتبار الحاكم مختار بطريق غير مباشر من قبل الله . فإصباغ هذا النوع من الألوهية على الحاكم يجعله على درجة من القداسة بحيث تصبح سلطاته مقدسة أيضا فلا يرقى إليه أي نقاش و نقد أو مراجعة وظل حال الحكم تقريبا هكذا خلال مصر الفرعونية وغيرها من الحضارات القديمة (كالصين والفرس) وحتى ظهور المسيحية التي جاءت لتنفي عن الحاكم صفة الألوهية ولكن لهم الحق بالحكم بمقتضى الحق الإلهي المقدس ، ودخلت المسيحية في صراع كبير مع أباطرة الرومان إلى أن وجد أساس للمصلحة بين المسيحية والأباطرة في عبارة السند المسيح : "دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله"[16]

[15] عثمان خليل عثمان ، المبادئ الدستورية العامة ، مرجع سابق ، ص346 ، نقلا عن : د.فضل الله محمد إسماعيل ، الدولة المثالية ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ،مصر، 2008 ، ص ص75-76.

[16] د.إسماعيل علي سعد . قضايا المجتمع والسياسة ، مرجع سبق ذكره ، ص:212.

وما لبثت الإمبراطورية الرومانية أن انهارت في القرن الخامس ميلادي حتى أصبحت الكنيسة هي المسيطرة على العالم المسيحي كله [17] ، وهو ما ساعد على تكييف علاقاتها بالسلطات الزمنية على أسس جديدة تسمح بإخضاعها للكنيسة باعتبار أنها هي التي تمثل الشعب المسيحي.[18]

كذلك كان الاعتقاد الذي يدين له المسيحيون هو أن الحاكم وما يصحبه من أجهزة الإكراه والعقاب –أي التنظيم السياسي كله– هو نتيجة لطبيعة الإنسان الفاسدة وأن الله فرض هذا النوع من الحياة على الإنسان بسبب الخطيئة الأولى ومن ثم فعلى الإنسان أن يطيع الحاكم أيا كانت تصرفاته ، إلا عندما يتدخل في تعاليم الكنيسة، وعلى أساس أن تلك هي إرادة الله.[19]

وقد ظلت نظرية التفويض الإلهي غير المباشر سائدة طوال قرنين تقريبا كانت للكنيسة فيها اليد العليا في المجتمع الأوربي المسيحي . ولكن نفوذ الكنيسة ، وخاصة فيما يتصل بالشؤون غير الدينية ،بدأ يتقلص نتيجة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وفكرية طرأت على أوربا في هذه الفترة.[20]

ويعاب على هذه النظرية الكثير من التناقضات والنقائص ، ومن أهمها :

- أنه أمر يجافي الصواب عند وصف هذه النظرية بأنها دينية ، فقد نسبت ظلما إلى الدين للاجتماع وراءه ، و الواقع أن الأديان السماوية سواء منها من بين الدين والدولة كالمسيحية ، أو جمع بينهما كالإسلام ، لا تقر بهذه النظرية.[21]
- استناد هذه النظرية على المعتقد الديني المزيف ، وعدم اعتمادها على البحث التاريخي العلمي يجعلها لا تصلح للحكم خاصة في عصور العلم والفكر المستنير.
- إن خطورة هذه النظرية تتمثل في أن التسليم بأن السلطة روحية في أصلها ومنشئها معناه تحطم مبدأ مسؤولية الحكام أمام المحكومين وهذا ما يبرر مطالب الحكام الأوتوقراطيين.[22]

---

[17] عثمان خليل ، المبادئ الدستورية العامة ، مرجع سبق ذكره ص : 121.
[18] محمد علي محمد وعلى عبد المعطي محمد ، السياسة بين النظرية والتطبيق ، الإسكندرية ،مصر، دار المعرفة الجامعية ، 1984 ، ص:310
[19] بطرس غالى ، محمود خيرى عسى ، المدخل في علم السياسة ، مرجع سبق ذكره ، ص:158.

[20] د.فضل الله محمد إسماعيل ، الدولة المثالية ، مرجع سبق ذكره ، ص:59.
[21] نفس المرجع السابق ، ص:60.
[22] محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد ، السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكره ، ص:311.

رابعا: نظرية القوة

عُرفت هذه النظرية منذ عهود قديمة جدا واستمرت حتى التاريخ الحديث (بدءا من ثراسيما خوس وبورليبيوس ووصولا إلى ديجي duguit) . وحتى وإن اختلف روادها في التفاصيل إلا أن تفاسيرهم الرئيسية لها ظلت موحدة وزادت من واقعيتها ما عرفه تكوين بعض الإمبراطوريات والدول إذ يرجع أساس تكوينها أو توسعها الكبير إلى القوة التي استعملت في شكل غزو وضم ومثال ذلك الإمبراطورية الرومانية.

فالدولة حسب هذه النظرية لا تقوم على تطور طبيعي أو وجود طبقة اختارتها السماء لعملية الحكم، ولكن تقوم على عنصر القوة حين عملت الأسرة القوية على إخضاع جيرانها من الأسر الضعيفة .

فالدولة هي صنع قانون الأقوى والحياة الإنسانية الأولى ، كان لحكمها نظام الأسرة لكل ما ينطوي عليه من سيطرة قانون الإعارة والحرب والقتال بين الأسر المختلفة . ويحدث أن ينتصر رب الأسرة على غيره من الأسر المجاورة ، فيضمها إليه فتكون السيادة للمنتصر الذي يفرض العمل على المنهزم... وهكذا تنشأ أول عناصر التضامن الاجتماعي في مثل هذه الجماعة البدائية فتنشأ المدينة السياسية ، البداية التاريخية لنظام الدولة.[23]

إن نظرية نشوء الدولة على أساس القوة تدور حول افتراض إن الجماعات الإنسانية منذ نشأتها عاشت متصارعة ، يسود بينها القتال والعنف ، مما نتج عنه منتصر ومنهزم أو غالب ومغلوب . وعلى هذا فسيادة إرادة الغالب أمر لا بد منه في مثل هذه الحالة ، ومن نتائج هذه السيادة إقامة نوع من السلطة على مختلف مناحي حياة الجماعة ، فأساس قيام الدولة هنا هو كفرض إرادة الأقوى.[24]

رغم تأييد الكثير من العلماء والمنظرين لهذه النظرية إلا أنها تبقى عاجزة عن إعطاء تفسير كامل وأساسي لنشأة الدول ، وما يعاب عنها على الخصوص :

- إن الجماعة التي تستند إلى القوة ، تفقد مقومات وجودها القانونية والمعنوية معا ، فهي جماعة غير مشروعة قانونا تقوم على الغصب والعدوان ، إذ تجمع الأفراد رغما عن إرادتهم جميعا ، أو رغما عن إرادة الأكثرية منهم ، ومن ثم تكون سلطتها غير ملتزمة ، وقوانينها باطلة لا يعمل بها

[23] ثروت بدوى ، النظم السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص:91

[24] إسماعيل علي سعد ، قضايا المجتمع والسياسة ، مرجع سبق ذكره ، ص:219.

. وهي جماعة غير جديرة بالاحترام لأنها تنكر على الأفراد الحرية وحق الاختيار ، وبالتالي تهدر القيم والمعنويات.[25]

- أن السلطة حينها تلجأ إلى القوة لتفرض وجودها على أفراد الجماعة ، فإنها تبرهن على أنها تترنح من أساسها ، وأنها في سبيلها إلى السقوط والانهيار[26]

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية قد استخدمت استخدامات مختلفة في الفكر الاقتصادي سواء الرأسمالي أو الاشتراكي لتبرير مناهجها ومدى صدقيتها، فقد استعملها أنصار المدرسة الفردية لإثبات أن المجتمع من طبيعته أن الأقوياء فيه يسودون على الضعفاء فواجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل في الشؤون الاقتصادية للأفراد ، وأن المنافسة يجب أن تترك حرة لكي يزيد الإنتاج الاقتصادي.[27]

واستعملها أنصار المدرسة الاشتراكية لإثبات أن التنظيم الصناعي والمالي كان نتيجة لسوء استعمال القوة وأن الدولة قامت نتيجة استقلال الأقوياء للضعفاء لتمكن جزاءا صغيرا من المجتمع من أن يسرق الجزء الأكبر.[28]

خامسا: النظرية التطورية

وتعرف أيضا بنظرية التطور التاريخي ، وهي ترجع أصل نشوء الدولة إلى عوامل متعددة كالقوة والاقتصاد والفكر والدين .. وغيرها من العوامل التي استعملتها جماعات أفراد لتفرض سيطرتها على باقي الجماعات في شكل هيئة عليا حاكمة ، وأن تفاعل هذه العوامل تم تدريجيا على فترات من الزمن وفي أماكن متباعدة قاربت بينهما المصالح والحاجة إلى البعض . ويرى أنصارها أن النظريات التي سبقتها أشرفت على نفسها عندما حاولت كل واحد منها أن تبرر نشوء الدولة بعامل واحد وأسلوب التعميم الذي جرها إلى نتائج غير مقنعة.

إذن حسب نظرية التطور التاريخي ، فإن الدولة ليست وليدة عامل واحد من العوامل السابقة التي تدور حولها النظريات السابقة الذكر ، وإنما هي وليدة عوامل متعددة تختلف أهميتها من دولة إلى أخرى ،

---

[25] طعمية الحرف ،نظرية الدولة ، مرجع سبق ذكره ،ص:62.
[26] ثروت بدوى ، النظم السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص:107.

[27] أحمد محمود صبحي ، في فلسفة الحضارة : الحضارة الإغريقية ، الإسكندرية، مصر، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ص:67.
[28] برتر اندرسل ، تاريخ الفلسفة الغربية ، الكتاب الأول ، الفلسفة القديمة ، ترجمت د.ذكر نجيب محمود .القاهرةأمصر، (لجنة التأليف والترجمة والنشر.1967) ص16.

وذلك لاختلاف هذه الدولة من حيث طبيعتها وتاريخها وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية ، فمجموع تلك العوامل المختلفة تفاعلت على مر الزمن وفي بطون التاريخ حتى ظهرت الجماعة كثمرة لهذا التفاعل التاريخي.[29]

إن عامل القرابة ساعد على تدعيم الشعور بالتضامن والوحدة بين الناس ، وعامل الدين وما يأمر به من أوامر وما ينهى عنه من نواهي أوجد روح القانون عند الناس منذ القدم ، كما أن عامل الوعي السياسي والذي يقصد به تحقيق أهداف معينة عن طريق تحكم الأفراد سياسيا ، كما لا بد أن يتم برعاية وتأطير من طرف الدولة ، ونفس الدور لعبته الأنظمة الاقتصادية التي وضعت أشكالا مختلفة للملكية وخففت الاستقرار في الإقامة والحياة الاجتماعية وهي مساهمة هامة في وضع لبنة نشوء الدولة، أما القوة فلا اختلاف في بأنها كانت ضرورية لنشأة الدولة سواء في استخدامها في الصراعات والحروب أو في السيطرة الاقتصادية للطبقة التي تستعملها لاستغلال الموارد البشرية أو المادية.

وإذا كانت هذه النظرية هي أكثر النظريات اعتمادا في الفكر السياسي الحديث ، فقد وجد من ينتقدها فيقول :

- إن هذه النظرية ، وإن كانت تأخذ بالفكرة التطورية في نشأة الدولة إلا أنها تجعل العامل الأساسي في هذا التطور هو أسلوب الإنتاج وتغفل إلى حد كبير العوامل الأخرى التي تنطوي عليها النظريات التي سبقت الإشارة إليها، بل إنها تعتبر معظم هذه العوامل نتاج العامل الاقتصادي نفسه– وبذلك يركز أنصارها على جانب واحد من التطور الاجتماعي التاريخي.[30]
- لقد انتقد بيردو هذه النظرية لأنها لم تبين لنا الأساس الذي يقوم عليه خضوع المحكومين للحكام، أمهم إلا أساس القوة ، الأمر الذي يتنافس مع مشروعية السلطة في الدولة.[31]

إلا أن هذه الانتقادات يمكن أن ترد على أصحابها ، فالقوة ليست حتما القوة المادية للحاكم ، بل كل ما يتميز به الحاكم من قوة الشخصية أو قوة التأثير أو الحنكة السياسية أو النفوذ الديني والأدبي، ويبدو أن الغاية من إرجاع أصل الدولة إلى هذه النشأة هو بيان مشروعية السلطة فيها ، أي أنه طالما

---

[29] ثروت بدوى ، النظم السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص:103.

[30] ثروت بدوى ، النظم السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص:108 ، نقلا عن : Georges burdeau , trait de science politique (paris,1949) , p :27 ets.

[31] محمد على محمد وعلي عبد المعطي محمد ، السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكره ، ص322.

أن الدولة قد تطورت هذا التطور الطبيعي تكون السلطة فيها سلطة شرعية . وبهذا تكون هذه النظرية أقرب النظريات جميعا إلى منطق الأمور وأقربها كذلك إلى التصديق كأساس لنشأة الدولة.[32]

سادسا: النظرية الاقتصادية (الماركسية)

حسب ماركس ، لا تعدو الدولة أن تكون ظاهرة قانونية تمثل انعكاسا لتكوين الطبقات وسيطرة إحداها على المجتمع إثر انقسام الجماعات إلى طبقات متصارعة استطاعت إحداها احتكار ملكية الإنتاج وبواسطة استغلال سائر طبقات المجتمع تحت تسمية الدولة . وأن استمرار الصراع سوف يؤدي إلى سيطرة الطبقة البروليتارية الفقرة على الدولة وتسخيرها لتحقيق المجتمع الاشتراكي والتي تسعى إلى إلغاء الطبقات وخلق المجتمع الشيوعي الذي تزول فيه الدولة تلقائيا.

وقد وجه النقد إلى هذه النظرية لاتخاذها عاملا واحدا في تفسير وجود الدولة وهو العامل المادي – التاريخي ، لأن هناك عوامل كثيرة ساعدت عل قيام الدولة ، و بالتأكيد كانت هنالك سلطة ولو بشكلها البدائي في كل مراحل التاريخ ، أما ربط زوال الدولة بزوال الصراع الطبقي فقد ثبت أنه غير ممكن ، لأن عوامل الصراع ليست مادية فقط ،وإنما بسبب تفاوت القدرات العقلية والجسمية للبشر ، وعلى العكس من ذلك زادت نشاطات الدولة الاشتراكية وتوسعت ، و بالتالي فقد فشل المشروع الشيوعي الذي يتصور زوال الدولة مع استمرار تنظيم حياة البشر وأمنهم ورفاهيتهم ، إذ لا يمكن تحقيق العدالة وتسوية المنازعات وإدارة المجتمع دون سلطة.[33]

سابعا: النظرية الاجتماعية

وهي النظرية التي جاء بها ابن خلدون ، فقد ربط نشوء المجتمع بضرورة تأمين الحاجات البشرية ، وأعتبر العصبية أساسا للقدرة السياسية وتماسك المجتمع ، ولذلك فإن الصراع القبلي المقترن بالعصبية لذوي الرحم كان يؤدي إلى ظفر العصبية الأقوى على غيرها وإقامة الملك ، وإن هذه النشأة للدولة تؤدي إلى استمرارها بسبب عوامل القوة والخشونة والشجاعة في الأطوار الأولى ، ولكنها تضعف بسبب الترف والتخلي عن صفات الشجاعة وإرادة القتال وصولا إلى انقراض الدولة على يد عصبيات أخرى جديدة ، وهكذا تتعاقب الدول والأمم . كما أنه ربط الحالة الاقتصادية بالحالة الاجتماعية ،

[32] فضل الله محمد إسماعيل ، الدولة المثالية بين الفكر الإغريقي والفكر الإسلامي ، مرجع سبق ذكره ، ص:79.
[33] د.عمر حمد عقلية البرعصي وآخرون ، مبادئ العلوم السياسية ، المكتب العربي الحديث ، بنغازي ،2011 ،ص:165.

فالظلم الاقتصادي وكثرة الضرائب على المنتجين يدفعهم إلى التخلي عن الزراعة بسبب عدم جدواها، وبذلك يحصل الكساد الاقتصادي الذي يرتبط بضعف العصبية وعدم القدرة على مقاومة العصبيات المتنافسة الجديدة فتزول الدولة.[34]

المطلب الثاني: تعريف الدولة وأركانها

الدولة بصفة عامة هي وسيلة لممارسة السلطة داخل المجتمع باعتبارها سلطة لها مشروعيتها، بغض النظر عن طبيعتها السياسية، إن كانت مستمدة من الحق غالبا أو من العنف أحيانا لظروف خاصة، مرتكزا في ذلك على أركان أساسية أربعة هي: الشعب، الإقليم، السلطة والسيادة.

أولا: تعريف الدولة

يتفق أغلب العلماء والمفكرين في المجال السياسي والقانوني على أن الدولة هي الوحدة السياسية الكبرى في المجتمع، إلا أنهم يختلفون فيما بينهم فيما يتعلق بالمفهوم والمضمون عند التعريف بالدولة حد الخلط بين التعريف والمكونات والمهام ، وبين ما هو قانوني أو سياسي أو اجتماعي في الموضوع.

وإذا كان الكثير منهم قد عمل على توسيع نطاق الوصف كي يشمل جميع المكونات ، فإن قلة منهم لم ترى في الدولة سوى مجموعة من الأفراد وحدت بينهم العلاقات الاجتماعية ونشأت بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة :

ونسرد هنا مجموعة من التعاريف نرى أنها تكمل بعضها في إعطاء وصف كاف للتعريف بالدولة ومكوناتها وضرورة وجودها.

يعرف "**بلنتشلي bluntachli**" الدولة بأنها : "جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة"[35]

ويعرف "**عاطف غيث**" الدولة بأنها "مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون إقليما معينا وتربطهم روابط سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع ومباشرة حقوقهم"[36]

---

[34] د.عمر حمد عقيلة البر عصى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص:165-166 ، (نقلا عن مقدمة ابن خلدون).

[35] محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ، الدولة والحكومة (القاهرة، مصر : دار الفكر العربي ، 1970 ، ص20 عن:
Bluntachli , théorie science générale de l'etat (1877), p.18.

[36] محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، القاهرة، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب.1979. ص ص:470-471.

أما "**الدكتور محسن خليل**" فيعرف الدولة بأنها "جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار، إقليما جغرافيا معينا ، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها"[37]

وأما "**الدكتوران بطرس غالي وخير عيسى**" فيعرفان الدولة بأنها "مجموعة من الأفراد مستقرة في إقليم محدد تخضع لسلطة صاحبة سيادة مكلفة بأن تتحقق مصالح المجموعة ،ملتزمة في ذلك بمبادئ القانون.[38]

وأما الدكاترة : "**نظام عرفات ، عثمان الرواق ومحمد الحلوة**" ، فيعرفون في كتاب "مبادئ علم السياسة" الدولة بأنها "كيان سياسي وقانوني منظم في مجموعة من الأفراد الذين يقيمون على أرض محددة ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي معين تفرضه سلطة عليا تتمتع بحق استخدام القوة"[39]

وبالتالي فهم يحددون أربعة عناصر سياسية لقيام الدولة وهي :

الشعب (أو الأمة) – الإقليم (أو الوطن) – الحكومة – السيادة.

من جهته يعرف "**الأستاذ بونار**" الدولة بأنها "وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد ، وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها"[40]

ويعرفها "**الدكتور طعيمة الجرف**" بأنها "جماعة من الأفراد تعيش حياة دائمة ومستقرة على إقليم معين وفي ظل تنظيم سياسي معين ، يسمح لبعض أفراد الدولة بالتصدي لحكم الآخرين"[41]

كما يعرفها "**الدكتور وحيد رأفت**" بأنها "جماعة كبيرة من الناس تقطن على وجه الاستقرار أرضا معينة من الكرة الأرضية وتخضع لحكومة منظمة تتولى المحافظة على كيان تلك الجماعة وتدير شؤونها ومصالحها العامة.[42]

أما "**الدكتور عثمان خليل**" فيعرف الدولة بأنها "مجموعة كبيرة من الناس تقطن على وجه الدوام ، إقليما معينا وتتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال".[43]

---

[37] محمد الدجاني ، منذر الدجاني ، الحكم والإدارة ،جامعة القدس، فلسطين، 2002.
[38] محمد الدجاني ، منذر الدجاني ، السياسة : نظريات ومفاهيم ، جامعة القدس،فلسطين،2002.
[39] نعمان أحمد الخطيب ، الوجيز في النظم السياسية ، دار الثقافة للنشر ،عمان، الأردن، 1999م.
[40] محمد كامل ليلى ، النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص:20 ، نقلا عن : Bonnard , conception juridique de l'etat (1927), p :1
[41] طعيمة الجرف ، نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم ، دار النهضة العربية ، القاهرة، مصر، 1978 ، ص:67.
[42] وحيد رأفت ، القانون الدستوري المطبعة العصية ، القاهرة، مصر، 1937 ، ص:19.
[43] عثمان خليل ، القانون الدستوري ، مكتبة عبد الله وهبه ، القاهرة ، مصر،1953-1954 ، ص:10.

ويعرفها "**هولاند holland**" بأنها "مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما معينا ويخضعون لسلطان الأغلبية أو لسلطان طائفة منهم".[44]

إذن يعتبر كل مواطن حسب الفكر الحديث ، رعية للدولة التي ينتمي إليها ، وبالتالي فهو ملزم بأن يطيع أوامرها . وعلى الدولة أن تضع المعايير التي تحدد ملامح حياته والمتمثلة في القانون . وبما للدولة من سلطة يمكنها فرض القانون على جميع من يعيش داخل حدودها وذلك هو سر وجود الدولة وجوهرها . وبالتالي فالدولة هي وسيلة لتنظيم السلوك البشري ، فرديا كان أم جماعيا ، وذلك بالسهر على معاقبة من يخرق القوانين الصادرة في شكل أوامر من حقها استخدام الإكراه لضمان طاعتها . فأوامر الدولة هي التعبير القانوني عن الطريقة التي ينبغي أن يسلكها الأفراد ، كما حددتها السلطة ، التي هي وحدها القادرة على اتخاذ القرارات الملزمة لجميع أفراد المجتمع بعكس كل المنظمات الأخرى ذات الطابع الاختياري ، والتي لا يمكنها أن تقيد الفرد بقوانينها ، إلا إذا أصبح عضوا فيها بإرادته (انخراط في جمعيات سياسية أو نقابية أو فنية أو غيرها).

إذن يمكن القول بأن الدولة هي القمة التي تتوج التركيبة الاجتماعية الحديثة وبالتالي فهي تتميز بسيادتها على جميع أشكال التجمعات الاجتماعية الأخرى.

إذن هناك في كل دولة من الدول إرادة تعلوا بحكم القانون على جميع الإرادات الأخرى ، وهي التي تتخذ القرارات النهائية ، وتسمى في الاصطلاح "بالإرادة ذات السيادة" . ولا تتلقى هذه الإرادة أوامر من أية إرادة أخرى ، ولا تستطيع مطلقا أن تتنازل عن سلطانها.[45]

وهو ما يعبر عنه "**دانتريف الأكويني**" بصيغة أخرى عندما يقول "الدولة هي مصدر القانون ، وقانونها واجب الطاعة، لا لأنه يمثل قواعد تعتمد على سلطة الإكراه فحسب ، بل كذلك لأنه في ذاته تعبير عن العدالة"[46]

ولكن إذا ما اقتنعنا بأن الدولة هي الطريقة لتنظيم السلوك الإنساني ، وأنها هي النظام القانوني الذي تقيد معاييره سلوك الأفراد بطريقة بذاتها لا بأخرى ، وأن تصرفها يعتبر عملا آمرا بصفة نهائية لا يحق للمواطن

---

[44] سعد عصفور ، القانون الدستوري ، دار المعارف ، الإسكندرية ، مصر، 1954 ، ص:224.
[45] هازولاد لاسكي : مدخل إلى علم السياسة . ترجمة عز الدين محمد حسين . مؤسسة سجل العرب.
[46] أ.ب.دانتريف الأكويني "مختارات من كتاباته السياسية . ص:63.
A.P d'Entreves Aquinas : selected political writings.

التهرب من الخضوع لتنفيذه ، فبالمقابل على الدولة تبرير سلطتها في ضوء ما تسعى لتحقيقه وأن تسعى إلى إشباع المطالب بشكل يبرر قوانينها التي التي تجبر أفراد المجتمع وجماعته إلى الخضوع لها . فالدولة تشرف على مجموعة واسعة من المصالح الفردية والجماعية منها المتنافس عليها ومنها المتعاون فيها . وحتى يحق لها مطالبة الأفراد والجماعات لها بالولاء ، وعليها أن تثبت قدرتها على جعل الاستجابة للمطالب الاجتماعية قاعدة عامة لعملها.

ثانيا: أركان الدولة

ضمن التعاريف المتعددة لمفهوم الدولة ، اتفق فقهاء السياسة والقانون جميعا على ثلاثة أركان لا بد من توفرها لقيام الدولة وهي : الشعب و الإقليم والسلطة السياسية وحاول بعض فقهاء القانون الدولي إضافة ركن آخر هو السيادة (الاستقلال)

1 – الشعب: وهو عبارة عن جماعة السكان الذين يتوافقون على العيش معا في ترابط وانسجام . والملاحظة أن مصطلح السكان أوسع معنا من مصطلح الشعب ، إذ أن السكان هم مجموعة المواطنين والأجانب الذين يعيشون على أرض الدولة ، في حين يعني مصطلح الشعب رعايا الدولة أو مواطنيها الذين يتمتعون بجنسيتها .

وضمن مجموع الشعب يطلق المختصون على جزء منه اسم الشعب السياسي ويقصدون به الأشخاص الذين يتمتعون بحق ممارسة الحقوق السياسية وعلى الأخص حق الانتخاب.

ولا يشترط في الشعب أن ينحدر من جنس بشري واحد ، ولا تستطيع أي دولة من الدول الادعاء بأن شعبها ينتهي إلى سلالة واحدة بعدما حدث من هجرات عبر تاريخ البشرية.

كما لا يمكن وجود شعب دولة ما يدين كله بديانة واحدة –إلا في حالات نادرة جدا– إذ يوجد في الغالب أكثر من ديانة واحدة ولو بلغت فيها الأقلية عددا قليلا جدا نسبة للديانة الرئيسية التي تعتنقها غالبية الشعب.

أما الأمة فهي ظاهرة اجتماعية تتمثل في وجود جماعة من البشر يسود بينهم روح الترابط والاتحاد وتتوافر المقومات المكونة للأمة في شعب دولة ما فيكون أمة واحدة . و من العوامل التي تساهم في وجود الأمة: اللغة والدين والتاريخ المشترك والمصالح الاقتصادية والجنس والثقافة المشتركة والعادات والتقاليد.

2-الإقليم: إن وجود الإقليم يعد شرطا ضروريا لقيام الدولة ، ففي الحيز الترابي والمائي والمجال الجوي تباشر الدولة مهامها كسيدة على سكانها وثرواتها فمنهم تستمد قوتها ومنعتها .

فعلى الأرض يتم الإنتاج الزراعي ومنها تستخرج الثروات المعدنية والمواد الأولية وعليها تقام الهياكل القاعدية ووحدات الإنتاج ومن البحار والأنهار تستخرج الثروات البحرية والمائية وفي مجالها الجوي تتم مراقبة أمن البلاد والدفاع عنها.

و لا يشترط في إقليم الدولة الأرضي أن يتوفر على مساحة معينة فإذا كانت مساحة الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ 9364000 كلم مربع فإن إقليم دولة قطر لا يفوق ال 11400 كلم مربع ومالطة لا يفوق 316 كلم مربع والفاتيكان 0,44 كلم مربع كما لا يشترط في الإقليم أن يكون متصلا في أجزائه فهناك من الدول من يتكون إقليمها من عدة جزر أو تدخل في إقليمها جزر لا تنتمي إليها.

أما الإقليم المائي فيحتوي على الجزء المجاور للإقليم الأرضي للدولة من بحار ومحيطات فسواحل الدولة تمثل حدودها البحرية ومن حقها الدفاع عن تلك الحدود المفتوحة وتأمينها م المخاطر لأن في ذلك حماية لمصالحها الأمنية والاقتصادية وغيرها.

وهناك خلاف في تحديد مدى تلك الحدود المائية بين دول العالم فهناك من يقدرها بثلاثة أميال بحرية وهو الحد الأدنى وهناك من الدول من تتخذه بأتني عشر ميلا بحريا بل وهناك من الدول من تحدده بأكثر من ذلك بكثير.

وأما الإقليم الجوي فيشتل على طبقات الجو التي تعلو إقليم الدولة أرضا وبحرا ، أين تمارس الدولة سلطتها على ما يقع فوق كامل إقليمها من طبقات الجو فتنظم المرور فيها وفق ما يخدم مصالحها ويضمن أمنها وسلامتها.

وخلاصة القول فإن الإقليم هو الميدان التي تمارس فيه الدولة سيادتها على جميع سكانها سواء كانوا مواطنيها أم أجانب وتطبق عليهم جميعا قوانينها ، مع وجود بعض الاستثناءات التي تتمثل في الحصانات والامتيازات الدبلوماسية التي يتمتع بها رؤساء الدول الأجنبية ، وأعضاء البعثات السياسية الأجنبية الذي تنطبق عليهم قوانين دولهم بدل قوانين الدولة التي يمارسون فيها مهامهم الدبلوماسية.

3-السلطة السياسية: يفرض وجود شعب فوق إقليم جغرافي محدد نشوء هيئة منظمة تمارس سلطة تحكم بها الشعب في حدود ذلك الإقليم . ومن خلال ذلك الحكم تسهر على رعاية مصالح الشعب وفي مقدمة تلك الرعاية حماية الإقليم وعمارته وتنظيم استقلال ثرواته . ولبلوغ ذلك لابد لتلك السلطة أن تبسط حكمها على كامل الإقليم ولا تترك لأي سلطة أخرى منافستها على ذلك الحكم ولو أدى بها الأمر إلى استعمال القوة والردع في حالة حدوث ثورة أو انقلاب أو حرب أهلية وقد يؤدي بها الظرف أن تصبح سلطة غير مشروعة ، وعليه وجب على السلطة العمل على تحقيق مصالح الشعب والنزول عند مطالبه المشروعة كي تحوز على رضاه فتصبح سلطة قانونية شرعية وبالتالي مقبولة البقاء.

والحكومة ممثلة في طاقمها هي من يقوم بممارسة السلطة نيابة عن الدولة التي هي صاحبة السلطة ومالكتها.

وللسلطة خصائص متعددة أهمها :[47]

1-أنها سلطة عامة تتضمن كل نواحي النشاطات البشرية، وليست سلطة خاصة على جانب معين من تلك النشاطات، فهي تشمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتربوية وغير ذلك.

2-أنها سلطة عليا تسمو على جميع السلطات الأخرى في المجتمع، وتخضع لها جميع مؤسسات الدولة، وأفراد الشعب بدون استثناء.

3-أنها سلطة مسيطرة على جميع أجزاء الإقليم، وتتحرك وحدها القوة المادية واستخدامها الردع المخالفين في الداخل، ومنع المعتدين في الخارج، ولا تسمح بوجود قوة عسكرية لغيرها في الداخل إلا باتفاق أو معاهدة ، كوجود القوات الأمريكية في قاعدة (غوانتانامو) في كوبا ، وفي قاعدة (اوكيناوا) في اليابان.

4-أنها السلطة الوحيدة المخولة بتشريع القوانين والأنظمة اللازمة لتحقيق المصلحة العامة، ولا توجد سلطة غيرها في الداخل قادرة على التشريع.

5-أنها السلطة الوحيدة المخولة بالتعامل مع الدولة والمنظمات الدولية في العالم باعتبارها شخصية دولية لها الحق في عقد الاتفاقيات والانضمام إلى المنظمات الدولية ، والدخول في المفاوضات ، وإبرام الصلح وشن الحرب ، وإقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية.

[47] أحمد إبراهيم الجبير ، مبادئ العلوم السياسية ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية، مصر، 2011 ، ص:177.

6-أنها سلطة وطنية نابعة من وجود الدولة ، ومعبرة عن الإرادة المستقلة وغير تابعة لأي سلطة أجنبية تحت مسميات الحماية أو الانتداب أو الوصاية ، كما أن سلطة الاحتلال لا تشكل سلطة حكومية للدولة، وهي عادة سلطة مؤقتة تزول بزوال الاحتلال ، ولا تعتبر المشاركة مع سلطة الاحتلال سلطة حقيقية ، لأن المشاركين معها لا يمثلون أرادة مستقلة.

4- السيادة (الاستقلال) :وهي البعد أو الركن الرابع للدولة ، وهي السلطة العليا في الدولة التي تشمل كل المواطنين ، وكل البلاد ، أي القدرة على فرض الطاعة على الجميع والامتثال للقانون ، وذلك يقال سيادة القانون بمعنى سيرانه على جميع المواطنين دون استثناء . وللسيادة جانبان هما :

1- **السيادة الداخلية** : وهي امتلاك السلطة المطلقة على جميع الأفراد والجماعات التي يتألف منها ، وهي سلطة شرعية وواجبة لها حق من القوانين وفرضها بشتى الوسائل.
2- **السيادة الخارجية** : وهي استقلال الدولة فعليا وقانونيا عن سيطرة أي دولة أخرى واعتراف الدول بها ، وحقها في التمثيل الدبلوماسي وعضوية المنظمة الدولية ، وحريتها في اتخاذ القرارات دون قيود أو تردد ، إلا الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي والعرف والاتفاقيات الدولية الثنائية أو الإقليمية.

ثالثا: المفهوم الاقتصادي للدولة العصرية

عرفت الحضارات القديمة ممارسة الدولة لعدد معين من الوظائف ذات الطابع الاقتصادي والتجاري كبناء شبكات الطرقات وتوفير الغذاء وإصدار العملة تلبية من السلطة القائمة على شؤون الرعية لحاجة اجتماعية ماسة لهذه الأخيرة.

إذن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ظاهرة قديمة في المجتمع البشري ، ففي كتاب الجمهورية لأفلاطون الذي يتحدث فيه عن مجتمع تسوده العدالة والتي هي أقصى غايات الحكم في نظره ، يشير الفيلسوف إلى مستويات متعددة لتحقيق العدالة أولها المستوى الاقتصادي حيث لا يمكن تحقيق العدالة دون إشباع حاجات الفرد الأساسية أو الدنيا . كما ويتناول أفلاطون أيضا بعض القضايا الرئيسية التي تشغل الاقتصاد المعاصر

كالتخصص وتقسيم العمل حيث ينظر إليها الفيلسوف الإغريقي كظاهرة طبيعية مرتبطة بوجود المجتمع الإنساني ودعامة هامة للوصول إلى نوع من الاكتفاء الذاتي الضروري لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.[48]

أما في الزمن المعاصر فقد بلغت العلاقة بين السياسة والاقتصاد حدا من العمق بحيث أصبح من المستحيل تقريبا فهم طبيعة عمل الدولة الحديثة دون فهم المشكلة الاقتصادية " أن النشاط الحكومي هو نشاط اقتصادي في الأساس وفي كافة الأنظمة السياسية المعروفة في العالم فإن معظم الأنشطة السياسية هي اقتصادية ومعظم الأنشطة الاقتصادية سياسية "[49]

ولتحليل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة لابد من التذكير بمصدر المشكلة الاقتصادية ودور الدولة في مواجهتها . إن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الندرة أي عدم توفر الإمكانيات لتلبية مطالب الأفراد والجماعات من السلع والخدمات ولحل هذه المشكلة لابد من القيام بالإنتاج والتوزيع في إطار تنظيم اجتماعي يتم فيه الإشراف على هاتين العمليتين ومراقبتها حفظا لهما من الانحراف نحو أي نوع من الفوضى التي قد تهدد الاستقرار الاجتماعي . ذلك التنظيم يتمثل في الدولة التي باستطاعتها توفير البيئة المناسبة لممارسة الأنشطة الاقتصادية وتوسيعها وتطويرها فهي الوحيدة القادرة على فرض النظام والفصل في النزاعات بين الأفراد والمؤسسات من خلال أجهزتها المختلفة.

لقد ركز الفكر التنموي في الفترة التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية على الدور الحاسم للدولة في بناء الاقتصاد وتسريع وتيرة النحو الاقتصادي بحيث أصبح ذلك هو النمط السائد في البلدان النامية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.[50]

في عام 1986 أعلنت الأكاديمية السويدية الملكية للعلوم عن منح جائزة نوبل للاقتصاد للأستاذ الجامعي جيمس بوخانان Buchanan المحاضر في جامعة جورج ماسون في ولاية فرجينيا الأمريكية تقديرا لمؤلفاته في موضوع الاختيار العام public chaice وهو من العقول الحديثة نسبيا في علم الاقتصاد ومجاله هو السياسة العامة للدولة وأثر القرارات السياسية للدولة على الواقع الاقتصادي ويستخدم أصحاب هذه المدرسة أساليب الاقتصاد الكمي كالإحصاء والرياضيات في توضيح العلاقة بين الاقتصاد والسياسة . إن ما يثير

---

[48] نقلا عن : plato, the republic.p61-52

[49] Charles E Lindblom , Politics and Markets : the world's political economocs system. New york : Basic book Inc.Publishers 1977 ,p :8.

[50] عبد المنعم السيد علي . دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية :دراسة في أثر ثلاثي الإديولوجيا والسياسة والاقتصاد في العراق والسعودية وتونس ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد الخامس ، ربيع 1966.

الاهتمام في هذه النظرية هو مفهومها للسياسة العامة للدولة على اعتبار أن القرار السياسي في أي مجال من مجالات أنشطة الدولة هو قرار اقتصادي في جوهره يقوم على مبدأ تحقيق أكبر قدر من الفائدة للأطراف المشتركة فيه.[51]

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن العامل الاقتصادي يعد سببا رئيسيا في ظهور الدولة بمفهومها الحديث وأن الدولة ملزمة بوضع السياسات الاقتصادية والسهر على تطبيقها عن طريق أجهزة ترأسها الحكومة ، فهي تقوم بتنظيم القوى المختلفة المتفاعلة في الميدان الاقتصادي ، وتسهر على إصلاح الخلل الذي قد يحدث خلال تلك التفاعلات ،فهي تقوم بوظائف اقتصادية أساسية تضمن الاتجاه السليم للاقتصاد دون عرقلة للمبادرات الشخصية والكفاءات الفردية ، فعن طريق احتكارها الشرعي للقوة تقوم الدولة بتعبئة الموارد المادية والمعنوية وتوظيفها في عمليات النمو الاقتصادي ، كما تقوم بضبط المعاملات التجارية ومحاربة الاحتكار والمحافظة على التوازن بين مصالح المنتج والتاجر والمستهلك ، وتوسيع الأسواق المالية والتجارية داخليا وخارجيا ، وحماية الاقتصاد الوطني وغيرها من الوظائف الأساسية كتوفير أكبر قدر من المعلومات والإحصاءات عن حالة الاقتصاد على أن تتمتع بأكبر قدر من المصداقية والاستقلالية والحداثة.

المطلب الثالث: المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية للدولة

لكل دولة في العالم مقومات طبيعية وبشرية واقتصادية تقوم عليها حياة سكانها وتختلف تلك المقومات في أهميتها وحجمها من دولة إلى أخرى، كما أن تلك المقومات قد تختلف من عصر إلى آخر بحسب ما يحدث في تلك الدولة من تغيرات سواء بداخلها أو بفعل المتغيرات السياسية والاقتصادية التي تحدث في محيطها الإقليمي أو الدولي.

أولا: المقومات البشرية

من أهم مكونات الدولة وأغلاها موردا هم السكان إذ يمثلون ماضي وحاضر ومستقبل كل دولة . فهم المنتجون والمستهلكون والمسيرون والواضعون لقوانينها والساهرين على تطبيق تلك القوانين ، وهم أيضا صانعوا بسياساتها الداخلية والخارجية كما أنهم المدافعون عن إقليمها بره وجوه وبحره إن كان لها امتداد بحري.

[51] Dennis C.Mueller, Public choic, Cambridge University press, 1979,p.1

والعامل الثاني هو الدين لضرورته القصوى في إحلال الطمأنينة في النفوس ورفع الظلم وضبط الشرائع والمناهج للعباد بما يحقق لهم الاستقامة في سلوكاتهم الحياتية سواء كأفراد أو أسر أ مجتمع بكامله. فالدين لا يزال من أقوى الدوافع والحاجات الكامنة في نفوس البشر والمستنهضة بهممهم رغم الانتشار الواسع للعلمانية والاتحاد في الكثير من بقاع العالم واستعاد القيم الدينية من الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي وطغيان المادة.

والعامل الثالث هو اللغة إذ هي عامل تفاهم وانتماء بين الأفراد كما أنها عامل تواصل بين الأفراد والأمم وناقل للحضارات ماضيا وحاضرا ومستقبلا وبها يعتز أقوام ويتفاخرون خاصة تلك التي ترتبط بالعقائد الدينية.

أما العامل الرابع فهو الحاكم الذي يرعى النظام ويحكم بين الناس . فإن كان حاكما صالحا فسوف يوظف كل مقومات الدولة المادية والبشرية في سبيل نهضة بلاده وشعبه فتأمن البلاد وتتطور ويسعد الشعب ويرقى وإن كان عكس ذلك فمصير البلاد التخلف والفساد والطغيان.

والعامل الأساسي الخامس هو القوات المسلحة وهي ضرورية لحماية نظام الدولة إذ هي عامل الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي . لذا تنفق عليها موارد مالية ضخمة من ميزانية الدولة أحيانا على حساب مجالات تنموية ضرورية للمجتمع كالتنمية الاقتصادية والصحية والتعليمية والخدماتية خاصة في الدول النامية أين تتبع القوات المسلحة نوايا وخطط الحاكم ضد خصومه داخليا وخارجيا أكثر من حمايتها لنظام الدولة.

ثانيا: المقومات الطبيعية

ومن المقومات الطبيعية الأكثر أهمية للدولة يمكن ذكر الموقع وما يكسبه من بعد استراتيجي واقتصادي فالبلد المجاور لعدة دول ليس كالمجاور لدولة أو دولتين وكذا الإطلالة على البحر وطول السواحل وكثرته المنافذ . كما يجب ذكر المساحة التي تشكل أهمية اقتصادية واستراتيجية لها أبعاد كثيرة خاصة إذا ما أجمعت لها عوامل أخرى تزيدها أهمية كالموقع والظروف الطبيعية الحسنة . أيضا هناك مقوم آخر مهم وهو شكل الدولة إذ توجد اختلافات واسعة بين أشكال الدول فمنها المندمج (أو المنتظم) ومنها المستطيل ومنها المجزأ وهناك دول غير منتظمة الشكل ويرى أهل الاختصاص أن أفضلها هو الشكل المنتظم أي الذي تقترب فيه مساحة الدولة من مساحة أصغر دائرة تمس معظم حدودها ولعل بلدنا الجزائر من أقرب

الدول إلى هذا الشكل فعدو وجود جزر أو أشباه جزر بها يجعل طرق المواصلات بين كل أطرافها أيسر رغم شساعتها إذ هي أكبر دولة في قارة إفريقيا كاملة ، كما أن ذلك يسهل من السيطرة الإدارية وتسييرها ويسهل حركة السكان والسلع.

المقوم الرابع من بين المقومات الطبيعية هو المناخ . إذ هو عامل يؤثر بشكل هام في نشاط الإنسان ومزاجه. وبالدليل فإن التطور العلمي والاقتصادي بلغ ذروته في البلدان الباردة والمعتدلة في شمال المحيطين الأطلسي ثم الهادي حيث ترتكز القوى الاقتصادية والسياسية التي تسيطر على العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وتنتفع قبل غيرها بخيرات العالم كله . كما أن تنوع المناخ في دولة ما يسمح بتنوع إنتاجها الزراعي والحيواني بعكس الدول ذات المناخ الجاف والتي تعاني من ندرة المياه إذ تواجه صعوبات كبيرة في النمو الاقتصادي والاجتماعي باستثناء تلك التي حياها الله بالثروات الطبيعية الكبرى كالبترول والغاز . ويضاف إلى الإنتاج الزراعي والحيواني النبات الطبيعي خاصة الغابات التي تعتبر أعشابها وثمارها مصدر دخل هام للدولة والسكان سواء ببيعها كمادة خام أو تصنيعها.

هناك مقوم طبيعي آخر متشعب العناصر وهو الموارد الطبيعية والمتمثلة في المياه وموارد الطاقة والمعادن. فمع تزايد عدد سكان دولة ما يزداد الطلب على المياه ويصبح سلعه ذات ضرورة قصوى توضع من أجلها أكبر الخطط والاستثمارات القوانين لتوفيرها وحمايتها والتحكم في استهلاكها سواء كان مصدرها مصبات الأنهار أو المنابع أو المياه الجوفية.

أما موارد الطاقة فانتقلت مما كان على وجه الأرض كالأخشاب والحطب والفحم إلى ما في باطنها كالنفط والغاز والذهب وغيرها لتصل إلى ما ساهم التطور التكنولوجي في استغلاله بالطاقة النووية والكهرباء المائية والطاقة الشمسية.

ثالثا: المقومات الاقتصادية

تأتي المقومات الاقتصادية للدولة من مصادر متعددة وبأشكال مختلفة منها ما هو متكامل ومنها ما هو قائم بحد ذاته ويمكن تلخيص تلك المقومات في النقاط الرئيسية التالية :

- حجم الموارد المتاحة طبيعيا (بشرية ، زراعية ، معدنية ...الخ) ويمكن إتاحتها (صناعية ، سياحية ، خدماتية ... الخ).

- حجم مواقع الإنتاج في كامل أرجاء الدولة وتوفر مقوماتها ومدى توفير شبكة الطرق ووسائل النقل التي تخدم تلك المواقع ، ومدى توفر منافذ التصدير والاستيراد وحجم وعصرنة التجهيزات الضرورية لذلك.
- الهياكل الاقتصادية الرئيسية والهياكل المالية والمتمثلة في قطاع النقد الذي يمثله البنك المركزي ثم البنوك المحلية أو الأجنبية . وقطاع التأمين الذي يدعم الأنشطة الاقتصادية بسوق الأوراق المالية خاصة جزئه الرئيسي المتمثل في البورصة أين تتم المضاربة على الأسهم التي تمتلكها الشركات سواء كانت وطنية أو متعددة الجنسيات.
- استقرار موازنة الدولة ما بين إرادتها (من إرادات الضرائب والجمارك ومداخيل الاستثمارات الكبرى في الموارد الطبيعية والاستثمارات المنتجة وغيرها) وبين انفاقاتها (على الأجور والجيش والأمن وخدمات التعليم والصحة والنفقات الاجتماعية وبناء الهياكل القاعدية وغيرها.

ولا يتحقق ذلك إلا بزيادة الإنتاج والاستثمار وترشيد الأنفاق فالفائض يمثل قوة ضغط ايجابية في سياسة الدولة خارجيا بينما يمثل العجز قوة ضغط سلبية تضطر الدولة إلى الاستدانة من الخارج وما يجره ذلك من وقوع في التبعية السياسية والاقتصادية لدول أخرى.

- الانضمام إلى التكتلات الإقليمية والدولية تحسبا لأي تغيرات قد تطرأ على العوامل السابقة بفعل بروز عوامل جديدة بفعل علاقات دولية مستهدفة في طرق الإنتاج أو بفعل الحروب والكوارث الطبيعية وغيرها.

المبحث الثاني: الوظائف الاقتصادية التقليدية للدولة ومجالات تدخل الدولة في الاقتصاد في ظل العولمة

يصـــعب التمييز بدقة بين وظائف الدولة وســلطاتها، وكذلك التفرقة بين هذه الوظائف والنطاقات التي تمارس فيها الدولة سلطتها .فجميع الأنشطة التي تقدمها هذه الأخيرة، سواء كانت وظائف أو خدمات أو مساعدات، تنفَّذ من خلال أجهزة السلطة والوسائل المتاحة للحكومة، والتي تكون بطبيعتها تحت تصرف الدولة.

و خلال ممارستها لمهامها، تؤدي الدولة بعض الوظائف بفعالية عالية، وأخرى بفعالية أقل، وقد يصل الأمر أحيانًا إلى أداء ضــعيف .كما أن هناك وظائف معينة قد تعجز الدولة عن القيام بها تمامًا، وذلك بسبب خصوصية الظروف التي تميز كل دولة بالإضافة إلى السياق التاريخي والزمني الذي تعيش فيه.

فبعدما كانت الدولة سابقًا تُعتبر قوة تستغل المجتمع بشكل رئيسي لصالح الطبقة الحاكمة، إلا أنها مع توســع وتطور فكرة الديمقراطية والمواطنة بدأت تميل إلى أداء وظائفها بطريقة تركز على تلبية احتياجات المجتمع وتعزيز استقراره.

وبغض النظر عن كفاءة الدولة في استخدام سلطاتها، سواء قامت بأداء مهامها بشكل يرضي المجتمع والأفراد أو تقاعسـت عن ذلك، تبقى هناك وظائف أسـاسـية اعتادت الدولة على تنفيذها ولا يمكنها التخلي عنها .وتعد هذه الوظائف ضرورة لضمان استقرار المجتمع واستمراريته، مما ينعكس مباشرة على استقرار الدولة واستمرار وجودها.

المطلب الأول: الوظائف الاقتصادية التقليدية للدولة

تقوم الدولة بعدة وظائف متنوعة تشـمل الوظائف الاقتصــادية والمهام المرتبطة بحماية الاقتصــاد وتعزيز نموه وتطوره .أبرز هذه الوظائف هي – :

- صياغة الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظم النشاط الاقتصادي.
- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع.
- فرض الضرائب لتحقيق الإيرادات العامة.

- تأسيس نظام قضائي يضمن حماية الحقوق ويلزم بالتقيد بالعقود والالتزامات.
- إدارة النظام النقدي لتوجيه النشاط الاقتصادي بما يخدم التنمية المستدامة.
- توفير الأمن الداخلي والخارجي.

أولا: صياغة الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظم النشاط الاقتصادي.

من أبرز الخدمات الأساسية التي يجب على الدولة توفيرها لمجتمعها، سواء كان ذلك للأفراد أو الجماعات، هو تأسيس إطار قانوني يتسم بالوضوح والفعالية ويتيح ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية. ولا يُقصد بذلك تدخل الدولة المباشر في جميع الأنشطة الاقتصادية، بل يتمثل هذا الإجراء في صياغة القوانين والتشريعات التي تنظم تلك الأنشطة، بما يضمن حماية الحقوق وتحديد الواجبات، سعياً للحد من التجاوزات ومنع وقوع الفوضى في التعاملات الاقتصادية.

فالدولة، بحكم سلطتها، تتمتع بصلاحيات أساسية لوضع أسس نظام ينظم المجتمع وضمان تطبيقه، فقواعدها تُنفذ على الجميع، وهي الجهة الوحيدة القادرة على توفير التسهيلات التي يجب أن تُمنح بشكل متساوٍ لكل من يمتلك روح المبادرة الاقتصادية.

و في هذا الإطار، يُعد من واجب الدولة ضمان تنفيذ القواعد المتعلقة بمختلف الأنشطة الاقتصادية، سواء كانت إنتاجية، خدمية، أو ذات طبيعة أخر،كما تقع على عاتقها مسؤولية توعية المواطنين بحقوقهم، توفير الضمانات اللازمة، ووضع شروط واضحة لممارسة الأنشطة والمهن المختلفة، بهدف الحفاظ على حقوق المنتج وضمان سلامة العامل والمستهلك .يتم تحقيق ذلك عبر مراقبة جودة الإنتاج، تعزيز الأمن في مواقع العمل، وحماية البيئة من التلوث الصناعي وآثاره السلبية. وتشمل هذه المسؤوليات مختلف المراحل المرتبطة بالمشاريع الاقتصادية، بدءًا من مرحلة التأسيس، مرورًا بعملية الإنتاج، وصولًا إلى مرحلة الاستهلاك وما ينجم عنها من مخلفات أو نفايات قد تؤثر على صحة الأفراد وسلامة البيئة المحيطة بهم.
إن هذه الوظيفة تُعد من أبرز المهام التي ينبغي للدولة القيام بها، كونها تمثل الأساس لانطلاقة تنموية صحيحة وشاملة، تضمن توجيه الجهود نحو الأهداف المنشودة دون هدر بسبب ما قد تخلفه الفوضى وغياب القانون من تكاليف بلا مردود، وتعطل المشاريع وانحرافها عن المسار المطلوب .

وقد أثبتت التجارب أن الدول التي تعاني من غياب هذا الإطار المؤسسي تواجه مخاطر تأخير التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى أجل غير مسمى .بالإضافة إلى ذلك، يبرز خطر عدم رضا المواطنين عن الدولة، وهو أمر يظهر في أشكال متعددة مثل الاحتجاجات الاجتماعية، هجرة رؤوس الأموال، أو نتائج صناديق الاقتراع .هذا الوضع يؤدي بدوره إلى إضعاف الآفاق الاقتصادية ويعوق مسيرة التنمية.[52]

ثانيا: توفير الخدمات الأساسية للمجتمع

من أهم أسباب وجود الدولة واستمراريتها قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع، مثل التعليم، دعم البحث العلمي، الرعاية الصحية، توفير المياه والكهرباء، وإنشاء الطرق وشبكات الري في الدول ذات الاقتصاد الزراعي، بالإضافة إلى ضمان الأمن، العدالة، والحماية من الأخطار الخارجية .

ومع تطور العصر، اتسع مفهوم الاحتياجات الأساسية والاجتماعية ليشمل مجالات إضافية، مثل الإعلام ورعاية الشباب من خلال توفير فرص العمل أو تقديم تعويضات عن البطالة، إلى جانب تطوير المرافق الرياضية والترفيهية، بالإضافة إلى تعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي لدعم المسنين والمعاقين وضمان حقوق المتقاعدين .

ومع التوسع الصناعي والزيادة السكانية في المدن، أضيفت مسؤوليات ملحة تتعلق بحماية البيئة من التلوث لما له من تأثيرات مباشرة على الصحة العامة والأعباء الاقتصادية التي تترتب على إهمال التعامل مع هذه المخاطر .

ومن المهام الجوهرية التي لا يمكن إلا للدولة الاضطلاع بها توفير المرافق والخدمات الأساسية، فهي خدمات تتسم بصفة المنفعة العامة التي تتجاوز حدود إطار صانعها لتشمل الجميع، مثل الدفاع الوطني، النظام القضائي، بالإضافة إلى البنية التحتية كشبكات الطرق والجسور التي يستفيد منها كافة أفراد المجتمع بلا استثناء [53].

ثالثا: فرض الضرائب لتحقيق الإيرادات العامة.

يتضح من الفقرة السابقة أن من أبرز واجبات الدولة، بل ومن الأسس التي تبرر وجودها واستمراريتها، العمل على توفير الخدمات الأساسية التي يحتاجها المجتمع بشكل دائم ومتوازن .ولتحقيق هذا الهدف، تجد الدولة نفسها ملزمة بتوفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق هذه الغاية.

([52]) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم1997، الدولة في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص 22.

([53]) witwitli@yahoo علي وكويت

ونجد أنه في العصـــر الحديث، ومع تعاظم أهمية توظيف الموارد البشـــرية والمادية لضـــمان تقديم الخدمات الأســـاســـية للمجتمع، لا تملك الدولة خيارًا لتحقيق الإيرادات المالية ســـوى من خلال فرض الضـرائب .وهذا الإجراء يتطلب التزامًا صـارمًا بالوسـائل القانونية التي تعتمد على إشـراك الشـعب عبر ممثليه في الهيئات الديمقراطية مثل البرلمان. فقد طوى التاريخ صـــفحة الممارســـات التي اعتمدت على الاسـتيلاء القسـري على الأموال أو فرض العمل القسـري والخدمات الإجبارية باسـتخدام العبيد، وترك تلك الأساليب خلفه بلا رجعة .

ولقد شـهدت السـياسـات المالية والاقتصـادية تطورًا ملحوظًا حيث أصـبح من الممكن للدولة، عبر الحكومة، اعتماد وسائل مالية غير مباشرة، مثل فرض الضـرائب الضـمنية .يظهر ذلك بشكل خاص في الحالات التي تلجأ فيها الدولة إلى معالجة عجز الميزانية من خلال التضـــخم أو الاقتراض من القطاع المصرفي بشكل عام. [54]

وعلى أي حال، فإن الدولة، بفضـل سيادتها، تمتلك القدرة على تأمين موارد مالية بطريقتين :إما بشكل مباشـر من خلال فرض الضـرائب وغيرها من الأعباء المالية، أو بطرق ضـمنية مثل التضـخم أو التحكم في النظام النقدي .[55]

ومع ذلك، يجب التنويه إلى أن الضـرائب تعد سـلاحًا ذو حدين؛ فبينما تشـكل وسـيلة ضـرورية لجمع الأموال لتلبية احتياجات المجتمع الأسـاسـية، فإن الإفراط فيها قد يؤدي إلى إضـعاف حافز الإنتاج لدى الأفراد والمؤســـســـات .ومن ناحية أخرى، فإن تخفيض الضـــرائب والغرامات يمكن أن يعزز النشـــاط الاقتصادي، مما يسهم في زيادة النمو وارتفاع عائدات الدولة من الضرائب في النهاية.

يقول ابن خلدون "وإذا قلت الوزائع والضـــرائب على الرعايا نشـــطوا للعمل ورغبوا فيه، فيكثر الاعتبار ويزداد حصـــول الاغتباط بقلة الضـــريبة، وإذا كثر الاعتبار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع وكثرت الجباية التي هي من جملتها".[56]

([54]) حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، 1998م. ص 25-26.
([55])حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد ،مرجع سبق ذكره، ص 26.
([56]) عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، دار العلم، بيروت ،لبنان، 1986.

رابعا: تأسيس نظام قضائي يضمن حماية الحقوق ويلزم بالتقيد بالعقود والالتزامات.

لا يكفي أن تقوم الدولة بوضع إطار قانوني وتنظيمي للنشاط الاقتصادي أو بتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع لتلبية حقوقه اتجاهها، إذ أن المصالح تتقاطع وتتعارض في سياق الممارسة الاقتصادية وغيرها، مما يفتح الباب أمام ظهور الفساد والانحراف.

ومن هنا تنبع الحاجة إلى وجود نظام قانوني ورقابي يضمن احترام القواعد المنظمة للعملية الاقتصادية التي ينبغي على الجميع الالتزام بها لحماية حقوق الأفراد والمؤسسات .تُعتبر الدولة السلطة الوحيدة التي تمتلك الحق المشروع في استخدام القوة المنظمة لضمان تنفيذ قراراتها وتطبيق القوانين التي تقرّها .والسيادة التي تتمتع بها الدولة لا تُعد مجرد فكرة نظرية، بل هي نظام يعتمد على قوة مادية تضمن فعالية هذه السيادة. وبما أن سيادة الدولة تقوم على القوة المادية التي تُمكّنها من استخدامها عند الضرورة، فإنها تحتكر في الوقت ذاته حق ممارسة هذا القهر المنظم.[57]

خامسا: إدارة النظام النقدي لتوجيه النشاط الاقتصادي بما يخدم التنمية المستدامة

تلعب السياسة النقدية دوراً محورياً في الحياة الاقتصادية، لاسيما في محاربة التضخم والحفاظ على استقرار أسعار الصرف، حيث تُعد وظيفة اقتصادية أساسية للدولة لا يمكن لغيرها أن يؤديها .تُعرف السياسة النقدية بأنها التدخل المباشر الذي تعتمده السلطة النقدية بهدف التأثير على النشاطات الاقتصادية من خلال تعديل عرض النقود وتوجيه الائتمان، وذلك باستخدام أدوات التحكم في النشاط الائتماني للبنوك التجارية .

كما يُمكن وصفها بأنها الاستراتيجية الأمثل التي تعتمدها السلطات النقدية لتحقيق النمو الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الوطني .إن سيطرة الدولة على النظام النقدي تُمكّنها من التأثير على النشاط الاقتصادي عبر استخدام الوحدات النقدية كأداة للحساب الاقتصادي.

وقد زادت أهمية السياسات النقدية في الدولة الحديثة، خاصة بعد التخلي عن قاعدة الذهب، حيث أصبحت وسيلة فعالة لتوجيه النشاط الاقتصادي وتحديد مستوياته واتجاهاته من خلال التغيير في معدلات الائتمان وشروطه، فضلاً عن دورها في تمويل عجز الموازنات .

(57) حازم الببلاوي. مرجع سبق ذكره، ص25.

وبصورة عامة، تميل الدول إلى تفضيل السياسة النقدية على السياسات الأخرى مثل السياسات المالية أو تلك المتعلقة بالأسعار والأجور، نظراً لما تتميز به السياسة النقدية من عمومية الإجراءات وتأثيرها غير المباشر على الأفراد .

ويُجنب هذا الميل الحكومات الدخول في مواجهات مع الهيئات التشـــريعية أو النقابات أو الفئات المتنوعة من المجتمع، مما يجعلها أداة أكثر مرونة وفعالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية. [58]

سادسا: توفير الأمن الداخلي والخارجي

من أبرز المهام التي تلتزم بها الدولة إرســاء الأمن، حيث يُعد أســاسًــا ضــروريًا لتحقيق الاســتقرار الاقتصـادي، والذي يعتبر شـرطًا جوهريًا لتحقيق النمو الاقتصـادي .فوجود الاسـتقرار الاقتصـادي يشـجع الأفراد على ممارسة أنشطتهم الاقتصادية، أما في حال انعدام الأمن، فإن الفوضى تعمّ، وتنتشر التعديات على ممتلكات الناس، ويتعطل نشاطهم، وتنعدم روح المبادرة.

يقول ابن خلدون: "وإذا اجتمعوا دعت الضـرورة على المعاملة واقتضـاء الحاجات، ومد كل واحد منهم يده إلى حاجته يأخذها من صـــاحبه لما في الطبيعة الحيوانية من الظلم والعدوان بعضـــهم على بعض ومانعه الآخر عنها بمقتضـى الغضـب ومقتضـى القوة البشرية في ذلك، فيقع النزاع المفضـي إلى المقاتلة، وهي تؤدي إلى الهرج وسفك الدماء وإذهاب النفوس المفضـي ذلك إلى انقطاع النوع، وهو ما خصـه البار سبحانه بالمحافظة، واستحال بقاؤهم في فوضى دون حاكم يزع بعضهم عن بعض، واحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع وهو الحاكم عليهم".[59]

وعلى الصعيد الخارجي، تعمل الدولة حالياً على تأمين الحماية لمجتمعها وأفراده والدفاع عنهم.، حيث يشمل ذلك الحفاظ على استمرارية حياة أفراد المجتمع من خلال التصدي للأعداء الخارجيين، كما يمتد دور الدولة إلى حماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها بما يخدم مصلحة المجتمع في الحاضر والمستقبل.

([58]) حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص27.
([59]) المقدمة لابن خلدون، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: مجالات تدخل الدولة في الاقتصاد في ظل العولمة

إن تناول موضوع دور الدولة والحكومة في الاقتصاد في ظل التحولات الدولية المعاصرة يولّد نقاشاً واسع النطاق يمتدّ أبعد من المستوى المحلي ليشمل الساحة الدولية برمتها، وإذا كان هذا الموضوع يحظى باهتمام متزايد، فإن النقاش حوله يتّخذ أبعاداً متعددة ويُقدَّم تحت تسميات متنوعة، ففي بعض الأحيان يدور النقاش حول دور الدولة والحكومة بشكل مباشر، وفي أحيان أخرى يتناول قضايا الخصخصة، أو يناقش موقع الدولة في ظل العولمة.

وقد توضح البُعد المالي والاقتصادي للعولمة من خلال مجموعة من التحولات الهيكلية التي برزت بوضوح مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين،ومن أبرز معالم هذه التحولات تعاظم تأثير الشبكات الدولية والمنظمات العالمية، وتزايد الاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية، وظهور أسواق مالية ذات طابع عالمي، وقد أسهمت هذه التطورات في تراجع الأدوار الاجتماعية والاقتصادية الموكلة إلى الدولة، وانعكس ذلك في انخفاض الإنفاق الحكومي على قطاعات الخدمات ورواتب العاملين،وفي المقابل، ارتفعت معدلات الفقر والبطالة وظهرت مشكلات اجتماعية مثل الانحراف السلوكي، بالتزامن مع تبنّي سياسات الخصخصة التي أدت إلى تقليص الأدوار الاقتصادية للدولة .

ورغم هذه التحديات، يبقى الهدف المركزي للدولة متمثلًا في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة حيث تتأسس هذه التنمية على مجموعة من الركائز الأساسية التي تؤثر على وظيفة الدولة وتتأثر بها في كل مرحلة من مراحل التطور التنموي، ومن أهم هذه الركائز ما يلي [60]:

- تنمية تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع.
- تنمية تعتمد في الأساس على القدرات الذاتية.
- تنمية تسعى لتحقيق تقدم تكنولوجي متطور ومناسب للسياق المحلي.
- تنمية تحافظ على الهوية الحضارية والوطنية للشعوب.
- تنمية تتحرر من أشكال التبعية بمختلف صورها.
- تنمية مستقرة ومتماسكة وشاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

ولإيجاد هذه الركائز، من الضـــروري أن تضـــطلع الدولة بوظائف محددة، تتمثل هذه الوظائف في كون الدولة شـريكًا في التنمية ومراقبًا لها، خاصـة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، فبذلك تعمل الدولة على

[60] سعد طه علام، التنمية والدولة،دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة،مصر،2003، ص:65.

تحفيز وتوجيه النشـــاط الاقتصـــادي بما يلبي احتياجات الجميع، بالإضـــافة إلى أن الدولة فاعلة في القطاعات والمجالات التي لا يتوجه إليها القطاع الخاص، كما أنها تضـطلع بدور إدارة الاسـتثمار داخل المجتمع، لذا، فإن دور الدولة ليس جديدًا بالكامل، بل يشــهد تطورًا اســتنادًا إلى التغيرات الاقتصــادية والاجتماعية على المستويين المحلي والعالمي، وعلى هذا الأساس سنتناول مجالات تدخل الدولة في إطار العولمة.

أولا: دور الدولة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

يعتبر البحث العلمي والتطور التكنولوجي أســاس التقدم والازدهار، إذ أولت الدول المتقدمة له اهتمامًا بالغًا، وحتى يتم تحقيق هذا التقدم والتطور، ينبغي على الدولة أن تضـــع التعليم والتدريب في صـــميم أولوياتها، ليكونا المنطلق الأساسي نحو تعزيز البحث العلمي.

1- دور الدولة ووظائفها في قطاع التعليم:

يعتبر التعليم الأساس الذي ينطلق منه أي مجتمع نحو التقدم، وقد نهضـت دول عديدة بفضـل التعليم من حالة التخلف إلى التميز، ومن أبرز هذه الدول اليابان والدول الأوروبية الغربية والنمور الآسيوية، ومع أن الحديث عن تطور التعليم وإدارته قد يكون واسـعاً ومتشـعباً، إلا أن التركيز هنا ينصـب على الجوانب التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد، حيث أن عملية تطوير التعليم وإدارة القطاع التعليمي أمر، وإعادة بناء العملية التعليمية لتلائم تحديات مجتمع المعلومات أمر آخر تماماً. لذلك، يصـبح من الضـروري في البداية فهم طبيعة عصـر المعلومات قبل الشـروع في إجراء تطوير جوهري للتعليم، فالإلمام بطبيعة هذا العصر يسهم في تحديد احتياجاتنا من أساليب وأنواع التعليم المناسبة لنا، وهذا يتم من خلال التعمق في فهم طبيعة الإنسان في مجتمع المعلومات والصفات التي يحتاجها للتكيف مع متطلباته .

ومن بين هذه الصفات نذكر ما يلي – :

- الفردية والتفرد بعيداً عن النمطية.
- ممارسة التفكير الناقد.
- القدرة على التعلم المستمر بشقيه الذاتي والشامل.
- الإبداع والابتكار.
- التعاون والتحلي بروح الإيجابية.

وفي إطار الخصـــائص التي ينبغي أن يتحلى بها الفرد في مجتمع المعلومات، يتعين على الدولة إجراء تغييرات جوهرية على النظام التعليمي لتتماشـــى مع متطلبات العصـــر، حيث تتضـــمن هذه التحولات العناصر التالية[61]:

1- التحول من بيئة تعليمية تقليدية مغلقة إلى بيئة تعليمية مفتوحة تعتمد بشـكل أسـاسـي على شـبكات المعرفة الإلكترونية، مما يوفر نطاقًا أوسع للعملية التعليمية.

2- تبني نموذج التعليم الشـــخصـــي الذي يتوافق مع قدرات وإمكانات كل فرد، مع اســـتبدال الأنظمة التقليدية القائمة على العمر، الفصول الدراسية، والمدارس بنظامٍ مرن يسمح بتحديد مستوى التعليم المناسب بناءً على الكفاءة الفردية.

3- تعزيز مفهوم التعليم الذاتي، حيث يصـبح كل فرد قادرًا على التعلم والاسـتفادة من الموارد التعليمية بفضل انتشار شبكات الحواسيب وتقنيات الاتصال الحديثة.

4- التركيز على عملية خلق المعرفة، وذلك من خلال إنتاج معارف جديدة عبر توظيف واســـتثمار المعلومات المتاحة باستخدام تقنيات الإعلام الآلي ..

5- تحقيق مبدأ اسـتمرارية التعلم، حيث لم يعد التعليم مرتبطًا بالحصـول على شـهادة فقط، بل أصـبح عملية مستمرة تهدف إلى تجديد وتطوير المعلومات والمعارف بشكل دائم ..

6- إعادة تصـميم الشـكل والمضـمون والمحتوى الخاص بالمؤسـسـات التعليمية بما يتلاءم مع متطلبات عصر المعلومات والتغيرات التقنية المتسارعة .

ونجد أن تلك التحولات تمثل خطوة أســـاســـية لضـــمان تكيف النظام التعليمي مع تطورات المجتمع المعلوماتي، ما يسهم في إعداد الأفراد لمواجهة تحديات المستقبل بنجاح.

2- وظيفة الدولة في مجال التدريب وإعداد الكوادر البشرية

لم يعد الربط بين حجم الاسـتثمارات ومعدل التنمية بنفس مسـتوى الاعتقاد كما كان في السـابق، إذ أثبتت التجارب الواقعية أن الجزء الأكبر من النمو يعتمد بشكل أساسي على إنتاجية رأس المال.

وبالتالي، فإن تحقيق معدلات نمو مرتفعة يتحقق من خلال الاســـتخدام الفعّال والكفء لرأس المال. ويُعزى جانب كبير من هذا الاستخدام الفعّال إلى كفاءة القوى البشرية وارتفاع إنتاجيتها، ومما لا شك فيه أن برامج الإصـلاح الهيكلي التي تُطبقها العديد من الدول النامية تسـهم في خلق البيئة المثلى لاسـتغلال

([61]) سعد طه علام، التنمية والدولة، مرجع سبق ذكره، ص 71.

رأس المال بجميع مكوناته، بما في ذلك العنصر البشري الذي يعد في النشاط الاقتصادي العامل الأساسي في[62]:

1-تعزيز الاستثمارات وجذبها من الداخل والخارج ..

2- تحليل وتقييم الخيارات المتاحة.

3- تحقيق مستويات إنتاجية مرتفعة.

4- تحديد التوقيت المناسب للأنشطة الاقتصادية.

5-اتخاذ القرارات الإدارية الفعّالة.

6- تخطيط وتنفيذ وإدارة وتشغيل المشروعات الاقتصادية .

تُعتبر السياسة التدريبية إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع، لما لها من تأثير كبير على عملية التنمية، لذلك، ينبغي على الدول النامية أن تولي اهتماماً خاصـــاً بهذه السياسة، وهو الأمر الذي يستلزم أن تعمل الدولة ومؤسسات القطاع الخاص معاً بشكل متكامل، حيث يكون دور الدولة أكثر أهمية في المراحل الأولى من الإصلاح الاقتصادي، والتي تتطلب تخصيص نسبة محددة من الناتج المحلي الإجمالي للتدريب، كما يتوجب على المؤسسات الخاصة تخصيص جزء من أرباحها لدعم خطط التدريب .

علاوة على ذلك، يجب أن تتناغم خطة الدولة التدريبية مع استراتيجيات المؤسسات الخاصة لضمان تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل بشكل فعال.

3- دور الدولة في مجال البحث العلمي والتقدم التكنولوجي

لم تعد الموارد الطبيعية عائقًا أمام تحقيق التنمية، إذ أصبحت المعرفة المحرك الأساسي للتقدم والتطور، حيث يُعد الاقتصاد الياباني دليلًا حيًا على هذا التطور، فقد فتحت التكنولوجيا آفاقًا واسعة لتحقيق قفزات نوعية وكميّة في الإنتاج، بشكل يفوق التوقعات وبدون توقف، كما أنها أسهمت في رفع كفاءة استغلال الموارد لتعظيم الإنتاج بنفس القدر المتاح من الإمكانيات.

ويُعتبر ذلك أحد أبرز الأهداف التنموية الحديثة حيث أثمرت الجهود في مجال البحث العلمي والتكنولوجي عن العديد من الآثار المهمة، أبرزها[63] :

1- إحداث تغييرات جذرية في أساليب الإنتاج.

---

[62] علي السلمي، الإدارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد، دار الأهرام الاقتصادي للكتاب، مصر 1992، ص 33.

([63]) سعد طه علام، مرجع سبق ذكره،ص77.

2- تقسيم العالم إلى مجموعة تمتلك المعرفة وأخرى تفتقر إليها.

3- تراجع تأثير القيود التقليدية المقيّدة للإنتاج.

4- توسيع حجم السوق وتعزيز سلاسة العمليات التجارية.

5- زيادة الاعتماد على الموارد الصناعية البديلة، مع تقليص الاعتماد على الموارد الطبيعية مما أدى إلى إحلال شبه كامل لها.

6- انخفاض الحاجة إلى العمالة اليدوية في القطاعات الســـلعية، مع تزايد الطلب على الكفاءات في القطاعات ذات الطابع المعرفي والخدمي .

وفي الختام، يُمكن التأكيد أن الدولة هي الكيان الأكثر قدرة على قيادة هذه الوظائف، خاصة في المراحل الأولى لإحداث التحولات الهيكلية في المجتمعات، فالقطاع الخاص غالبًا ما يفتقر إلى القدرة الكافية لقيادة التطوير في مجالي البحث العلمي والتكنولوجيا.،وبالتالي، يتعين على الدولة أن تلعب هذا الدور بكفاءة وفعالية لتحقيق التقدم المنشود.

ثانيا: دور الدولة في مجال البيئة والتنمية المستدامة

التنمية المستدامة، أو ما يمكن تسميتها بالتنمية المتواصلة، تشير إلى عملية تنموية تحافظ على استقرارها واستدامتها من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، مع التركيز على التوازن البيئي كركيزة أساسية لتحقيق تحسين شامل في مستوى المعيشة، وتتطلب التنمية المستدامة تنسيق الجهود لتنظيم استغلال الموارد البيئية وتنميتها، كما تجدر الإشارة إلى أن معظم الدول لم تبدأ بدمج العوامل البيئية في خططها التنموية إلا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، مما انعكس سلبًا على كل من المجتمع والبيئة .وللخوض في مفهوم التنمية المستدامة، لا بد من الإشارة إلى أبرز خصائصها كما يلي[64]:

1-الاستمرارية: تقوم على توليد دخل مرتفع يسمح بإعادة استثمار جزء منه لتفعيل عمليات الإحلال والتجديد والصيانة للموارد المتوافرة.

2- تنظيم استخدام الموارد: يتمثل في الإدارة الواعية للموارد الطبيعية سواء كانت قابلة للتجدد أو معرضة للنضوب، بما يضمن حقوق الأجيال القادمة في التمتع بهذه الموارد3 ..

3-تحقيق التوازن البيئي: يُنظر إلى الحفاظ على توازن الأنظمة البيئية كشرط أساسي لضمان سلامة النظام الطبيعي وإنتاج ثروات مستدامة، وذلك يتضمن كذلك توزيعًا عادلًا للموارد غير المتجددة .

([64]) سعد طه علام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 77-78.

من خلال تلك الخصائص، يتضح الدور الحيوي للدولة في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي، وفي هذا السياق، أصبح هناك ارتباط وثيق بين التنمية والبيئة، حيث أضحت البيئة عنصرًا محوريًا يجب وضعه في الاعتبار عند تخطيط الأنشطة التنموية وتحديد مواقع المشاريع ونوعيتها.

ويتمثل الهدف النهائي في حماية البيئة وضمان توافق الجميع، لا سيما المؤسسات الحكومية (الدولة)، مع القرارات المتعلقة بتوجيه التنمية .

ونجد أن النظرية التي تفترض أن الموارد الطبيعية لا تنفد ثبت زيفها؛ فقد أكدت الدراسات العلمية أن هذه الموارد تخضع لقيود بيئية وبيولوجية وطبيعية تفرض توازنًا دقيقًا داخل النظم البيئية المحلية والعالمية، ومن هذا المنطلق، فإن أي تأثير سلبي على مكونات البيئة مثل المياه، والأرض، والطاقة، والمناخ سيؤثر حتماً على الديناميكية الطبيعية لإنتاج الموارد على المدى الطويل.

ولقد أدى الاستغلال المفرط للبيئة وانتهاك الأنظمة الطبيعية إلى اختلالات بيئية خطيرة انعكست سلبًا على التنمية واستقرارها، هذا الخلل جاء نتيجة لتناقص الموارد الطبيعية، وتعطل التوازن البيولوجي بفعل التصنيع المفرط والاستخدام المكثف للكيماويات وزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون .

وبناءً على هذه الحقائق، يتبين أن على الدولة تحمل دور مركزي في تنظيم وإدارة العملية التنموية حمايةً للبيئة واستدامةً لمواردها؛ إذ لا يمكن لأي جهة أخرى أن تقوم بهذا الدور المحوري الذي لا بديل له.

إن من الأسباب الرئيسية لعدم استدامة التنمية يرجع لعوامل بيئية في الأساس، وهي الهدر البيئي، والتلوث البيئي[65]:

الهدر البيئي للموارد (استنزاف الموارد): يتجلى الهدر البيئي للموارد (استنزاف الموارد) في عمليات مثل الإفراط في سحب مياه الآبار، والاستخراج المتزايد للنفط، والزراعة المكثفة، وقطع الغابات، وتجريف التربة، حيث نجد أن مثل هذه الأنشطة تؤدي إلى استنزاف الموارد ونقصها بمرور الوقت، مما يهدد ديمومة التنمية.

التلوث البيئي: يسهم في تعطيل التوازن البيئي، وهو ما ينعكس سلباً على قدرة الموارد الطبيعية على التجدد، ويتسبب في القضاء على العديد من أصناف النباتات والحيوانات والطيور والحشرات،كما يؤدي إلى تدهور صحة الإنسان، وهذا يؤثر بالتالي على قدرته الإنتاجية.

([65])سعد طه علام، مرجع سبق ذكره، ص 80.

لذلك، فإن وجود سياسة بيئية ملزمة للجميع أمر ضروري لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسة، ولضمان نجاحها، يجب مراعاة شرطين أساسيين :

1- أن تكون هذه السياسة مدعومة بقانون ملزم يتضمن إجراءات رادعة للمخالفين تحت إشراف الدولة .

2- نشر التعليم والإعلام البيئي، فالسلوك البيئي السليم يأتي من خلال تعليم الأفراد في مختلف المراحل الدراسية وعن طريق إعلام هادف وواعٍ بأهمية البيئة وآثار سوء استخدامها .

من خلال ما سبق، يبرز الدور المحوري للدولة في القيام بمسؤولياتها المتعلقة بالمجال البيئي لضمان الحد من الهدر والتلوث، حيث أن هذا الدور لا بديل عنه، مع أهمية التعاون مع المنظمات الأهلية والخاصة والمحلية والدولية لدعم هذه الجهود.

ثالثا: دور الدولة في محاربة الفقر والتخفيف من حدته

يُعرف الفقر بأنه الحالة التي يعجز فيها الأفراد عن تحقيق مستوى معيشي لائق يتسم بالحد الأدنى من الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية .ويعتبر وجود علاقة وثيقة بين المؤشرات الاجتماعية وانتشار الفقر أمراً جوهرياً، إذ ترتبط مظاهر الفقر بانخفاض الدخل، سوء التغذية، وقصور الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والثقافة، إلى جانب تدني أو غياب المشاركة السياسية للسكان، مما يبرز هذه الظاهرة بوضوح .

ومع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي أصبحت سائدة في العديد من الدول في الوقت الراهن، تتأثر الفئات الفقيرة بشكل أكبر بنتائج تلك الإصلاحات التي تؤثر عليهم بشكل ملحوظ على المدى القصير مما يستلزم اضطلاع الدولة ببعض الإجراءات والوظائف لمعالجة هذه الآثار السلبية[66] .

وللتقليل من التداعيات السلبية للإصلاحات الاقتصادية، يصبح من الضروري تنفيذ مجموعة من التدابير التي تسهم في الحد من توسع ظاهرة الفقر وتساعد على التمهيد للقضاء عليها ضمن المجتمع .

هذه التدابير لا يمكن أن تُنفذ بشكل كامل عن طريق القطاع الخاص أو المستثمرين، على الرغم من مساهمة جزء من عوائدهم في الأنشطة الاجتماعية .لذا، يبقى دور الدولة محورياً وضرورياً لتحمل مسؤولية الحد من الفقر والسعي إلى القضاء عليه، وذلك عبر تقديم الدعم والمساعدة للفئات الأقل قدرة

([66]) صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، سبتمبر 1990، ص: 10.

داخل المجتمع، إذ يشمل دور الدولة في مكافحة الفقر جوانب متعددة، وسيتم التعرض لأهم هذه الجوانب بشكل تفصيلي في السياق التالي[67] :

1- دور الدولة في القطاعات الاجتماعية:

تتجلى مسؤوليات الدولة في مجالات الصحة والتعليم الأساسي وخدمات الأسرة والرعاية الاجتماعية، حيث تعد هذه القطاعات جوهرية ضمن التزاماتها تجاه المجتمع، ونجد أن التطوير في هذه الجوانب يعكس آثارًا إيجابية مباشرة على الإنتاج والإنتاجية، مما يسهم بالتالي في رفع معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع .

وقد أظهرت التجارب أن الجهود الحكومية الهادفة في هذه المجالات أدت إلى تحقيق تقدم اجتماعي كبير في العديد من البلدان .وعلى النقيض، فإن النمو الاقتصادي المرتفع في ظل غياب السياسات الحكومية الفعالة في القطاعات الاجتماعية لا يثمر نتائج تنموية متساوية أو مستدامة .

يأتي التعليم الأساسي في مقدمة أولويات الدولة فيما يتعلق بالحقوق الأساسية للمواطنين، وخاصة الفئات غير القادرة .ويقتضي ذلك توسيع دائرة التعليم ليشمل جميع الأطفال في سن الإلزام، مع ضمان استمراريتهم وتجنب تسربهم من العملية التعليمية[68] .

و إلى جانب ذلك، يُعد القطاع الصحي ركيزة أساسية في تحسين إنتاجية المجتمع .ونظرًا لانخفاض مستويات الدخول وارتفاع الأسعار المصاحب لتحرير الاقتصاد، فإن الشرائح الفقيرة تواجه صعوبة شديدة في تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الصحية .

بناءً على ذلك، يصبح من الضروري أن تتولى الدولة مسؤولية توفير الخدمات الصحية الأساسية لهذه الفئات، ويمكن تقسيم دور الدولة في هذا المجال إلى أنواع خدمات متنوعة تتضمن[69]:

- الرعاية الصحية الأساسية للفقراء.
- خدمات صحية مخصصة للأطفال الفقراء.
- الرعاية الصحية للأمهات والأطفال الرضع من الطبقات الأقل دخلاً.
- خدمات التأمين الصحي.
- توفير خدمات صحية عامة وشاملة.

([67]) سعد طه علام، مرجع سبق ذكره، ص83-84.

(68) البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، تقرير عن التنمية في العالم 1999، ص30.

([69]) معهد التخطيط القومي، دور الدولة في مرحلة التحرير الاقتصادي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 92، مصر 1994، ص: 97.

و ينبغي على الدولة أن تحدد بدقة الفئات المستهدفة من خلال سياساتها الصحية وأن توفر موارد استثمارية كافية تغطي الاحتياجات الصحية بفعالية، إذ لا يمكن أن يظل قطاع الصحة محكومًا بالاعتبارات الرأسمالية فقط؛ بل يجب أن يحظى بتمويل مستدام، حتى ولو تطلب ذلك فرض أنواع محددة من الضرائب الموجهة لدعم هذه الخدمات، كما يجب التشديد على جودة هذه الخدمات لضمان تلبيتها لحاجات الفئات الأقل حظًا .

إضافةً إلى ذلك، تلعب الدولة دورًا جوهريًا فيما يتعلق بنظم الضمان الاجتماعي وتأمين شبكات الأمان التي تخفف من وطأة الفقر، فضلاً عن العمل على توفير المرافق والخدمات الأساسية لتعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة.

2- دور الدولة في استخدام آلية الأسعار في زيادة الدخول الحقيقية للفقراء

يعني ذلك أن الدولة قادرة على استخدام الأسعار النسبية لتحقيق ظروف اقتصادية أكثر ملاءمة للفئات الفقيرة، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال توجيه السياسات السعرية بحيث ترتفع أسعار السلع التي ينتجها الفقراء أو القطاعات التي تعتمد بصورة كثيفة على عنصر العمل مثل القطاع الزراعي وقطاع الخدمات.

وعلى الرغم من الاتجاهات العالمية الحالية نحو التحرير التجاري وحرية السوق وتحرير الأسعار، تظل آلية الأسعار أداة فعالة تستطيع الدولة من خلالها تنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية تستهدف تحسين أوضاع فئات معينة في المجتمع .

3- الاستثمار في رأس المال البشري: فيما يتعلق بالاستثمار في رأس المال البشري، فإن ذلك يشمل تعليم الأفراد وتدريبهم وتطوير مهاراتهم بهدف تعزيز كفاءتهم وإنتاجيتهم، مما يرفع من فرص حصولهم على أجر أعلى ومستوى دخل أفضل .

ونتيجة لذلك، تتحسن الظروف المعيشية ويتم التصدي لظاهرة الفقر، والتي باتت تُعرف بأنها تعكس فقر القدرات أكثر من كونها نتيجة لفقر الموارد.

وانطلاقًا من هذه الفرضية، يظهر دور الدولة كعامل أساسي في توفير الاستثمارات اللازمة لتحسين التعليم والتدريب .وتعدّ صياغة السياسات التعليمية لمجتمع ما إحدى المسؤوليات الجوهرية للدولة، إذ يجب أن توفر فرص التعليم والتدريب للمحتاجين، خصوصًا الفقراء الذين لا يستطيعون تحمّل تكاليفها.[70]ومن هنا، فإن غياب دور الدولة في هذا السياق قد يؤدي إلى حرمان الفئات الفقيرة من أي نصيب في التعليم، مما يؤثر سلبًا على مستوى الإنتاج في المجتمع .

([70]) سعد طه علام، مرجع سبق ذكره، ص:88.

4- مشـــروعات التوظيف وتوجيه الاســـتثمارات للمناطق الفقيرة: فيما يتعلق بمشـــروعات التوظيف وتوجيه الاستثمارات للمناطق الفقيرة، فإن مشكلة البطالة تتباين حسب نوعيتها بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن أبرز الأساليب للحد من البطالة وتوسيع نطاق فرص العمل هي المشاريع العامة للتوظيف، والمشروعات الصغيرة التي تستهدف التشغيل للشباب والفئات المهمشة .

تُمول هذه المشاريع عادةً من ميزانية الدولة، وتركز بالأساس على تحسين الخدمات والبنى التحتية في المناطق الأكثر احتياجًا.

أما فيما يتعلق بتوجيه الاستثمارات إلى المناطق المحرومة، فإن ذلك يُعد من الأولويات القصوى نظرًا لما تعانيه هذه المناطق من نقص واضـــح في الاســـتثمارات، وقلة الفرص الوظيفية، وارتفاع معدلات البطالة، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بذلك، وتُصنَّف المناطق الفقيرة في أغلب الأحيان ضمن الأطراف الحضرية، أو القرى، أو الأقاليم التي عانت من الحرمان لفترات طويلة، وبالتالي، تصبح عملية توجيه الاستثمارات نحو تلك المناطق ضرورية لمعالجة تدني مستويات المعيشة والحد من انتشار الفقر.

يمكن تحقيق ذلك عبر تحسين الخدمات المقدمة وتأسيس مشاريع تنموية توفر فرص عمل وتسهم في تطوير الأسواق المحلية، سواء كانت أسواقًا صناعية أم زراعية، وفي ذات السياق، تُعتبر مشاركة الفئات الفقيرة في تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع المُوجهة لخدمتهم عاملًا جوهريًا لضمان نجاح هذه التدابير في تحقيق أهدافها المنشودة، والتي تتمثل أساسًا في تحسين مستوى معيشتهم وتعزيز قدرتهم على مواجهة تحديات الحياة اليومية. [71].

رابعا: الدور الرقابي للدولة

في ظل التطورات العالمية والمحلية، وما يرافقها من تحرير اقتصـــادي وانفتاح للأســـواق الحرة، تبرز الحاجة إلى دور رقابي فعّال تمارسه الدولة، يشمل مراقبة الواردات من خلال ضمان توافق مستلزمات الإنتاج مع المعايير المطلوبة وجودة السلع، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحد من التلوث البيئي.

وفي إطار التحرير الاقتصـــادي، يصـــبح الدور الرقابي للدولة في تطبيق القانون وتنفيذ التشـــريعات ذو أهمية بالغة، حيث تتولى الجهات المختصة متابعة الالتزام بالقوانين لضمان تنظيم العمل واستدامة التنمية.

ويمكن تصنيف هذا الدور الرقابي في مسارات متعددة تشمل:

([71])سعد طه علام، مرجع سبق ذكره ص ص: 89-90.

- الرقابة على مدخلات الإنتاج لضمان الامتثال للمواصفات والمعايير.
- الفحص الدوري لجودة السلع والإشراف على عمليات الإنتاج.
- تنظيم ومتابعة الأسواق بما يضمن المنافسة العادلة والشفافية.
- مراقبة الواردات، بهدف تقليل التأثيرات البيئية الضارة وتعزيز الحماية البيئية.
- الإشراف على تطبيق القوانين والتشريعات لضمان الاستقرار والتنظيم المجتمعي.

ولكي تتمكن الدولة من أداء هذه الأدوار بكفاءة، فإنه من الضروري إنشاء أجهزة رقابية تتميز بالكفاءة المهنية، الكفاية الإدارية، والشفافية في الإجراءات، إذ تسهم هذه الأجهزة في تحقيق التنمية المستدامة، سواء على المستويات الكمية أو النوعية، حيث يرتبط نجاح الدولة في أداء دورها الرقابي بشكل وثيق بالقدرة على إدارة تلك العمليات بكفاءة وفعالية.

خامسا: فرض وتحصيل الضرائب

تحتاج الدولة إلى موارد مالية كافية تمكّنها من أداء دورها بفعالية، ولم يعد من الممكن الاعتماد على الأساليب القديمة مثل الاستيلاء على الأموال أو فرض الضرائب العشوائية أو استغلال العبيد في تقديم الخدمات .

ففي الوقت الحاضر، تعتمد الدول الحديثة على نظام مالي منظم للحصول على هذه الموارد، حيث تمثل الضرائب الوسيلة الأهم والأكثر شيوعًا لتحقيق ذلك، وقد شهدت سلطة فرض الضرائب تطورًا كبيرًا بفضل تطور الأنظمة الديمقراطية، كما ساهمت الضرائب بدورها في تعزيز هذا التطور .

ورغم أنها تشكل أعباءً تفرضها الدولة على الأفراد بشكل إلزامي، إلا أن القاعدة الراسخة في معظم الدول تنص على أن الضرائب لا تُفرض إلا بموجب قانون وبموافقة الممثلين المنتخبين في المجالس التشريعية.[72]

إلى جانب ذلك، تمتلك الدولة بصفتها صاحبة السيادة القدرة على تأمين مواردها المالية بالإلزام، سواء عن طريق فرض الضرائب أو أعباء مالية أخرى، أو بوسائل غير مباشرة كالتضخم والسيطرة على النظام النقدي.

وتعتبر الضرائب من أكثر القضايا حساسية في الفكر السياسي والاقتصادي، حيث أنها ليست مجرد مصدر تمويل للخزينة العامة، بل تعد ركيزة أساسية تحدد دور الدولة وحدود سلطاتها وموقف الفرد داخل

(72) وصاف سعيدي، الدور الاقتصادي الجديد للدولة في ظل العولمة، الملتقى الدولي في اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أكتوبر 2004، ص38.

المجتمع ومسؤولياته .علاوة على ذلك، تُستخدم الضرائب كأداة رئيسية في السياسات الاقتصادية وهي جوهر القوة التي تمكن الدولة من فرض التزاماتها وأوامرها بفعالية. [73]

وتبرز الضرائب كأهم وسيلة للدولة للحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل نشاطاتها المختلفة .كما أنها تعد من أبرز مظاهر ممارسة الدولة لسلطتها، بما تمثله من عبء إلزامي يُفرض على الأفراد لتحقيق المصالح العامة .

ومنذ بداية تشكل مفهوم الدولة، ارتبط فرض الضرائب بفكرة الدولة نفسها، حيث تُعتبر الضرائب أداة جوهرية لكنها تخضع لما تخضع له الدولة من قيود وتنظيمات تضمن عدم تجاوز السلطة، ونجد أن أي تدخل أو تسلط غير مقنن في مجالي الضرائب والمالية العامة يعتبر انعكاسًا لتعسف الدولة وتجاوزها لحدودها الطبيعية، ولهذا السبب ارتبط الإصلاح السياسي والديمقراطي تاريخيًا بالإصلاح المالي، فالتوجه نحو الديمقراطية كان دائمًا يتطلب ضبط عمليات فرض الضرائب وجمعها، بالإضافة إلى اعتماد الشفافية والرقابة فيما يتعلق بأوجه الإنفاق العام، لضمان تحقيق التوازن بين مصالح الدولة وحقوق مواطنيها.

عبر تاريخ تطور المجتمعات وما يصـــاحبها من تطور في تأمين حقوق الأفراد وتنظيم حدود ســـلطات الدولة، تم إرساء مجموعة من المبادئ العامة التي توجه النظام المالي العام ونظام الضرائب السليمة. وقد تبنت معظم الدساتير الحديثة هذه المبادئ، خاصة في ظل توسع دور الدولة الاقتصادي وتشابك العلاقات الاقتصـادية، فقد بات للضـرائب والمالية العامة دور حيوي في تحقيق كفاءة الإدارة الاقتصـادية للدولة، ولم تعد الضرائب مجرد وسيلة لجمع الإيرادات .

ومن بين المبادئ الأساسية المستقرة في هذا السياق، والتي استمرت عبر القرون، نجد مبادئ العدالة، الملاءمة، والكفاية، وهي عناصـــر جوهرية يجب أن تتوافر في أي نظام ضـــريبي، ويمكن تلخيص هذه المبادئ وتوضيحها على النحو التالي[74]:

العدالة: تتجاوز مفهوم المساواة في المعاملة لتضـمن احترام التوقعات المشروعة للمواطنين؛ فالضـرائب لا ينبغي أن تكون أداة لقمع الأفراد أو تضليلهم.

الملاءمة :تُشير إلى ضرورة أن تضمن إجراءات فرض الضرائب وتحصيلها عدم تعسف الدولة أو إعاقة الممولين عن ممارسة أنشطتهم الاقتصادية بحرية .

([73]) حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

([74])نفس المرجع السابق ، ص83.

الكفاية: تعني أن تكون الضـــريبة قادرة على توفير الموارد اللازمة للدولة دون أن تؤدي إلى اســـتنزاف الاقتصاد الوطني أو فرض أعباء تؤدي إلى تقويض الاستقرار المالي للمجتمع.

أصبحت الضرائب، في ظل الدولة الحديثة، تمثل تعبيرًا عن التوازن بين حقوق الأفراد وسلطات الدولة. لذا، فإن أي نظام ضـــريبي يجب أن يســـتند إلى هذه المبادئ الراســـخة لضـــمان العدالة الاقتصـــادية والاجتماعية.

وقد أظهرت التجارب التاريخية أن الإفراط في فرض الضـــرائب يؤدي غالبًا إلى نتائج عكســـية، مثل انخفاض الإيرادات العامة، هروب رؤوس الأموال، وركود النشاط الاقتصادي .

هذه المسألة ليست اكتشافًا جديدًا بل كانت معروفة منذ القدم، فقد دعا الحكماء والشعوب عبر التاريخ إلى ضـــرورة الاعتدال في فرض الضـــرائب، فتركيز الأعباء الضـــريبية بشـــكل مفرط يســـبب انخفاض الحصيلة، في حين أن الاعتدال يسهم في زيادة الإيرادات.

وفي هذا السياق، نجد إشارات مبكرة في كتابات ابن خلدون قبل أكثر من ستة قرون، فقد أكد أن فرض أعباء ضـــريبية منخفضـــة يشـــجع الناس على العمل والاســـتثمار، مما يؤدي إلى ازدهار الاقتصـــاد وزيادة الحصيلة الضريبية، وعلى العكس، فإن زيادة الأعباء تضعف النشاط الاقتصادي وتقلص الإيرادات.

هذه الرؤية التي قدمها ابن خلدون تتماشـــى مع ما توصـــل إليه الاقتصـــاديون المعاصـــرون حول الدور المتوازن للضرائب في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

سادسا: دور الدولة في إصدار النقود

تسيطر الدولة في هذا المجال باتباع سياسات وأساليب مختلفة تتيح لها تحديد إطار الحساب الاقتصادي من جهة، وتوجيه النشاط الاقتصادي بشكل عام من جهة أخرى، ومنذ القدم، ارتبط الإصدار النقدي بفكرة السيادة، إذ يعتبر وجود عملة وطنية يتم تداولها داخل حدود الدولة سمة مميزة لسيادتها. وقد أدى ذلك إلى اعتماد مواطني الدولة على هذه العملة في جميع أنشطتهم الاقتصادية، مما يعني أن كافة عمليات الحساب الاقتصادي للوحدات الاقتصادية تستند إلى هذه العملة الوطنية[75].

وهكذا، توفر الدولة المعاصرة لمواطنيها أساسًا يعتمدون عليه في نشاطاتهم الاقتصادية، حيث تسهل المعاملات بين الأفراد، مما يتيح مقارنة العوائد والتكاليف بواسطة هذه العملة.

([75]) وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص38.

إضافة إلى ذلك، تؤثر سيطرة الدولة على النظام النقدي في النشاط الاقتصادي من خلال الوحدات النقدية المستخدمة في الحسابات الاقتصادية، ومع ذلك، ينبغي التنويه بأن دور الدولة في هذا السياق مرتبط بسيادتها، والتي تظل محدودة داخل حدودها الإقليمية، فما توفره الدولة من خدمات أو قواعد ونظم يتوقف عند هذه الحدود ولا يتجاوزها، غير أن النظام الاقتصادي العالمي في ظل العولمة أفرز واقعًا جديدًا أدى إلى تراجع واضح في مفهوم السيادة الوطنية.

وفي هذا الإطار، يشير الدكتور محمد عابد الجابري إلى أن العولمة هي نظام يتجاوز حدود الدولة والوطن، مما يؤدي إلى تفكيكها وإضعاف إرادتها عبر تعزيز الانتماءات القبلية والطائفية والتعصبات .

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم السيادة الذي كان لفترة طويلة محاطًا بالقدسية، شهد تحولًا جوهريًا منذ منتصف القرن العشرين بفعل عوامل متعددة، منها التوسع الكبير في توقيع الاتفاقيات الدولية وتطبيق النظم العالمية الملزمة، والتوجه المتزايد نحو إنشاء كيانات دولية تتخطى الحدود القومية، وظهور مشكلات دولية تتطلب حلولًا جماعية، كما استقر الرأي القانوني الدولي على عدم جواز احتجاج الدول بدساتيرها وتشريعاتها الداخلية للتنصل من التزاماتها الخارجية .كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تعزيز دور المؤسسات والهيئات التي تدير النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ونتيجة لذلك، انتقلت مراكز صنع القرار الاقتصادي إلى مستويات تتجاوز الدول القومية وزاد الاندماج بين الدول مع ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الاتحاد الأوروبي وعملته المشتركة اليورو.

وإذا استمر تطور النظام الاقتصادي العالمي بوتيرة مماثلة، فإن الدول القومية قد تندمج بالكامل في هذا النظام، مما سيؤدي إلى اندثار العملات الوطنية لصالح عملة عالمية أو إقليمية جديدة تحل محلها.

خلاصة الفصل

خلال دراستنا في هذا الفصل تطرقنا لأهم الجوانب النظرية و التاريخية لموضوع ماهية الدولة و وظائفها الاقتصادية. و بعرضها مجمل النظريات التي تفسر نشأة الدولة تبين لنا أن عوامل تكوين الدولة متعددة و أن تلك النظريات تشترك في بعض العوامل و تختلف في أخرى و أن مجموعها يمثل اتجاها عاما لفكر متكامل ذي صلة بتنظيم المجتمع سياسيا و ما يتطلبه من شروط. و من خلال عرضنا للتعاريف المختلفة لمفهوم الدولة تبين لنا أن أغلب فقهاء السياسة و القانون يتفقون على أن الدولة هي الوحدة السياسية الكبرى في المجتمع و أنها القمة التي تتوج التركيبة الاجتماعية الحديثة و بالتالي فهي تتميز بسيادتها على جميع أشكال التجمعات الاجتماعية الأخرى، كما تبين لنا أن للدولة أركان لا تقوم إلا بتوفرها و هي أساسا: الشعب و الإقليم و السلطة السياسية و السيادة (أي الاستقلال). وأن للدولة مكونات بشرية و طبيعية و اقتصادية كلما زادت و اسْتُغلَّتْ بشكل فعال كلما زادت معها أهمية و ثقل الدولة.

في هذا الفصل أيضا ، و تمهيدا لدراسة و استشراف الدور المستقبلي للدولة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة ، كان لا بد من التذكير بالوظائف الاقتصادية التقليدية للدولة. فبعد أن كانت الدولة قوة مستغلة بشكل أساسي ، و كانت تتحكم في باقي المجتمع لصالح الطبقة الحاكمة، أصبحت بفعل اتساع وتطور فكرة الديمقراطية و المواطنة تميل إلى أداء وظائفها بالشكل الذي يلبي حاجيات المجتمع ويضمن استقراره و للدولة وظائف متعددة من بينها الوظائف الاقتصادية و الوظائف التي لها علاقة بحماية الاقتصاد و ضمان نموه و تطوره كوضع القوانين و توفير الأمن و القضاء و غيرها.

إضافة إلى تلك الوظائف الاقتصادية التقليدية، و على ضوء مجموع التطورات التي برزت بشكل واضح ومتسارع في نهاية القرن الماضي و بداية القرن الحالي و في مقدمتها تعاظم دول الهيئات و المنظمات الدولية و الشركات متعددة الجنسيات و زيادة التوجه العالمي نحو تحرير التجارة العالمية وبروز الأسواق المالية العالمية و غيرها من مستجدات العولمة، عرفت الدولة وظائف أخرى لا تقل أهمية عن الأولى خاصة في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و ما يتطلبه من إعادة بناء للعملية التعليمية لمواجهة الظروف التي يفرضها مجتمع المعلوماتية ، و كذا في مجال البيئة و التنمية المستدامة إذ للدولة دور حاسم في تنظيم استخدام الموارد الطبيعية و تحقيق التوازن البيئي، كما أن لها دور حتمي في مجال محاربة الفقر و التخفيف من حدته بعد أن اتسعت رقعته جراء الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي سادت معظم الدول و ما ترتب عنه من فوارق اجتماعية هامة خاصة في الدول النامية.

الفصل الثاني :

الدور الاقتصادي للدولة عبر التاريخ

تمهيد الفصل

لعبت الدولة دوراً أساسيا في الحياة الاقتصادية في الماضي والحاضر، وظل يتعاظم أو يتقلص دورها وفقا للتحولات الاقتصادية التي عرفها العالم من مرحلة إلى أخرى.

وقضية دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية هي إحدى أهم القضايا التي شغلت الفكر الاقتصادي بمختلف مذاهبه ومدارسه منذ القرون الأول لظهور مفهوم الدولة وطبيعة وظائفها.

ومع تطور النظم الاقتصادية أصبحت مسألة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي محل جدل عميق سببه اختلاف المدارس الاقتصادية حول دور الدولة وطرق تدخلها في تسيير النشاط الاقتصادي للمجتمعات داخل الدولة الواحدة وما بينها وبين الدول الأخرى. دور ناتج عن الوظائف القديمة والحديثة المنوط بالدولة القيام بها، والناتجة بدورها عن وقائع اقتصادية ماضية تمثل هيكل التاريخ الاقتصادي، ووقائع اقتصادية حديثة العهد أو ما زالت تجري حاليا ستمثل، لا محالة، تاريخا للأجيال الحالية والقادمة.

من هذا المنطلق تأتي أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ، ليس فقط بهدف سرد للأحداث الاقتصادية عبر العصور وما شهدته من تطور للمجتمعات الإنسانية، بل كرصد لحركة التغيير التي تخضع لها المجتمعات المختلفة في مسيرتها نحو التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة، إذ أنه كلما ظهرت وسائل وعلاقات إنتاج جديدة في حضن نظام إنتاجي قديم لا يمكن للنمو الاقتصادي أن يرتفع فيه، زاحمه نظام جديد يريد أن ينقلهُ إلى حالة اقتصادية أكثر تطورا مسايرة للتطورات الجديدة في وسائل وعلاقات الإنتاج، ولظروف محيطة أخرى غالبا ما تكون سياسية واجتماعية، وبالتالي فإن دراسة الأحداث الاقتصادية التي عرفها التاريخ الإنساني سابقا، تساعد بشكل كبير في فهم واستيعاب النظريات الحديثة.

ولما كانت قضية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من القضايا التي يصعب تحديد معالمها بسبب شمولية السياسة الاقتصادية للدولة، وتأثرها بتطور الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وارتباطها الوثيق بالبناء الفكري للمذهب الاقتصادي السائد في المجتمع، كان لا بد من التعرض إلى الوقائع الاقتصادية التي سادت في ظل أنظمة سياسية بارزة عرفها التاريخ البشري كالنظام الإغريقي والنظام الروماني والنظام الإسلامي والنظام الغربي، كتمهيد لاستيعاب النظريات الاقتصادية المرتبطة بموضوع الدور الاقتصادي للدولة.

المبحث الأول: أهم الوقائع الاقتصادية عبر التاريخ

تعتبر دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية أكثر من مجرد عرض للأحداث الاقتصادية وما انبثق عنها من معارف وتجارب علمية متباينة عرفتها المجتمعات الإنسانية من مسيرتها التطورية الطويلة، بل هي دراسة معمقة للنظم والنظريات الاقتصادية التي عملت بها تلك المجتمعات والكيفيات والاتجاهات التي اتخذها الإنسان خلال نشاطه الاقتصادي في علاجه لمشاكله الماديّة في الحياة.

إن استيعاب النظريات الاقتصادية المعاصرة لن يكون ممكنا دون الرجوع إلى منطلقاتها الأساسية، وأسس وظروف نشأتها الأولى، فلكل نظرية نقطة بداية لأفكار تنمو وتترابط تدريجيا حتى تصل في النهاية إلى حقائق علمية قابلة للتطبيق والصمود أمام غيرها من النظريات الأقل قابلية للتطبيق بفعل مراعاتها للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذا الظروف البيئية الداخلية والخارجية بشكل أفضل وأكثر تدقيقا.

المطلب الأول: تطور الظروف السياسية والاقتصادية

إن تطور الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وارتباطها الوثيق بالبناءات الفكرية المختلف المذاهب الاقتصادية التي سادت في المجتمعات عبر العصور تلزمنا بالتعرض إلى أهم الوقائع الاقتصادية التي حدثت في الأنظمة السياسية الكبرى التي عرفها التاريخ البشري وأهمها النظام الإغريقي والروماني والإسلامي ثم النظام الغربي، فكل ذلك يسمح باستيعاب محتوى النظريات الاقتصادية التي احتواها موضوع الدور الاقتصادي للدولة.

أولا: الوقائع الاقتصادية في ظل نظام المشاعية البدائية

كان الهدف الأساسي للفرد في المجتمعات البدائية القديمة هو إشباع حاجاته مباشرة عن طريق القيام بإنتاج ما يكفيه لاستهلاكه واستهلاك عائلته في نظام اقتصادي مغلق ذو طابع زراعي لا غير، تشكل فيه الأسرة وحدة اقتصادية مستقلة تعيش على الاكتفاء الذاتي في غياب التجارة والمبادلات التي لم تكن معروفة آنذاك. وكانت وسائل الإنتاج جدّ بدائية.

ويمكن تلخيص عناصر النظام البدائي في النقاط التالية:[1]

[1] بوقرة رابح، خبابة عبد الله، الوقائع الاقتصادية الجديدة: من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،مصر، 2014، ص ص 34-35.

1- **القوى المنتجة:** وتشمل:

أ- **أدوات الإنتاج:** تتمثل أدوات الإنتاج في الحصى والحجارة و تميزت بالبدائية والبساطة وظلت لمدة طويلة حتى سميت تلك الفترة الزمنية "بالعصر الحجري" ومع زيادة التطور اكتشف الإنسان المعادن واستطاع تشكيلها في صنع الأدوات المعدنية مما انعكست نتيجته في الزراعة وذلك باستخدام المحراث، وبحرث مساحات واسعة توصل الإنسان إلى طريقة ري تلك المساحات.

ب- **فنون الإنتاج:** كان لتقدم أدوات الإنتاج تأثيره على مبدأ تقسيم العمال حيث كان في بادئ الأمر قائما على أساس الجنس، الرجل في شؤون الصيد والحرب والمرأة في شؤون البيت والأسرة، وبظهور مبدأ تقسيم العمل، زادت إنتاجية العمل ثم ظهر التقسيم الاجتماعي الأول للعمل حيث تخصصت بعض القبائل في الزراعة والأخرى في تربية الماشية، ثم بمرور الزمن وازدهار صناعة المعادن تخصصت بعض القبائل الأخرى في صناعة أدوات الإنتاج كالمحراث وغيرها.

2- الإطار التنظيمي (العلاقات الاجتماعية والقانونية والسياسية):

أ- **التنظيم الاجتماعي:** بتزايد التكاثر السكاني انتظم الإنسان البدائي في تنظيم العشيرة على رباط الدم، ثم بتطور الزمن حلت الأسرة محل نظام العشائر وخاصة بعد معرفة الانتماء الأبوي.

ب- **العمل:** مع قسوة الطبيعة وبساطة أدوات الإنتاج اضطر الإنسان إلى العمل الجماعي والجهد المشترك وذلك للتغلب على مصاعب الحياة.

جـ - التوزيع: نظرا لقلة الإنتاج وبساطة أدوات الإنتاج كان توزيع الناتج على أساس مبدأ التساوي بين أفراد العشيرة ثم الأسرة.

د – الملكية: كانت هي الأخرى قائمة على أساسا الجنس كفنون الإنتاج، إذ كان الرجل يملك أدوات الصيد والمرأة تملك الأدوات المنزلية.

أما فيما يخص أدوات الإنتاج التي تستخدم استخداما جماعيا فكانت ملكا جماعيا، عدا الأدوات الحربية التي كانت تُمتَلك ملكية شخصية، إلا أنه في أواخر ذلك النظام بدأت الملكية الخاصة في الظهور تدريجيا وذلك بحلول الزواج الفردي محل زواج الجماعة مع الإيثار وباعتبار الأسرة الزوجية هي الوحدة الإنتاجية (الاقتصادية).

3- هدف النظام: يتمثل الهدف الأساسي للنظام البدائي في الإشباع المباشر للحاجيات فلم تكن المبادلة ونظام الأسواق أهدافا لهذا النظام، حيث أن نظام السوق ظل تقريبا مجهولا في هذه الفترة، أما نظام المبادلة فقد ظهر بعد مبدأ تقسيم العمل إلا أنه كان مبادلة جماعية تتم بين القبائل وبتطور نظام المبادلة ظهر نظام النقود السلعية كعامل ثاني في المبادلة.

ومع تقدم فنون الإنتاج، خاصة بعد اكتشاف المعادن وتطور أدوات الإنتاج، ازدادت فرص العمل ومعها ازدادت الحاجة إلى قوى عمل إضافية، كما اتسع نطاق المبادلات والتخصص فيها حسب أنواع الإنتاج فظهرت فئة التجار.

مقابل ذلك، وبفعل تزايد عدد السكان وبفعل تضارب المصالح نشأت الحروب بين العشائر أو القبائل فنتج عنها ظهور ظاهرة الأسرى وتملك الإنسان لأخيه الإنسان ليُستغل كوسيلة أخرى من وسائل الإنتاج.

وهكذا توسع نطاق الملكية ليصبح ماديا-بشريا، وانقسمت العشائر إلى أسر كبيرة، وتغير البنيان الاجتماعي للمجتمع البدائي أين انفصل مالكوا وسائل الإنتاج عن عامة أفراد المجتمع وكان لهم الحق المطلق في تولي المناصب الاجتماعية والسياسية فظهرت أول نشأة للأسر الأرستقراطية.

تلك العوامل مجتمعة وعلى رأسها التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل، وظهور إمكانية العمل الفردي والملكية الخاصة نتيجة تطور أدوا ت العمل، أدت إلى اضمحلال نظام المشاعية البدائية والانتقال إلى النظام العبودي، أوما عرف بنظام الرقّ.

ثانيا: الوقائع الاقتصادية في ظل نظام الرق (النظام العبودي)

باضمحلال المشاعية البدائية وحلول نظام الملكية المطلقة لوسائل الإنتاج من أرض وأدوات عمل يدوي، وقيام الحروب بين العشائر والقبائل، وظهور ما يشبه الطبقة الحاكمة، التي استغل أفرادها بحرية مطلقة أسرى الحروب لاستعمالهم كأداة عمل جديدة ومهمة وأصبحوا من الممتلكات الخاصة، نشأ نظام جديد فيه للرقيق أهمية كبيرة في النظام الاجتماعي والاقتصادي لتلك الفترة، فعرف بنظام الرقّ أو النظام العبودي.

بدأ نظام الرقّ بالتشكّل بعد انهيار النظام المشاعي حوالي 3000إلى 4000 سنة قبل الميلاد واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع الميلادي في شمال إفريقيا وآسيا، وازدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس الميلادي، وتميز هذا النظام بالخصائص التالية:[2]

1- **الملكية:** ساد في هذه الفترة ما يسمى بنظام الملكية المطلقة لوسائل الإنتاج، الأرض وأدوات العمل ...، بالإضافة إلى امتلاك الإنسان –العبيد– واعتباره شيء من الأشياء وأداة من أدوات الإنتاج أداة عمل ناطقة عند الرومان مع الحرية المطلقة في التصرف في هذه الممتلكات بما فيها العبيد محرومين من جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2- **العمل:** لقد كانت السمة الغالبة للعمل في هذه المرحلة هي العمل الجماعي والتعاون بين العبيد ولكن في إطار الإكراه الاقتصادي والقسر – الاستغلال– لصالح السادة الذين يمتلكون أدوات العمل بما فيها العبيد –الإنسان–.

إلى جانب عمل العبيد في جميع المجالات – الزراعة والرعي والعمل الحرفي– إذ كان العبيد يقومون بإنتاج الجزء العظيم من المنتجات، ويشكل نشاطهم العمود الفقري في عملية الإنتاج في المجتمع العبودي– كان هناك بعض المنتجين من الأحرار الذين كانوا ينتجون بصفة فردية حيث تمتعوا بحرية امتلاك وسائل الإنتاج والعمل وكانوا في الغالب متخصصين في بعض الأعمال الحرفية – الحدادة والألبسة والزراعة – إلاّ أنّهم في نفس الوقت يخضعون للنظام العام، حيث كان يتعيّن عليهم دفع ضرائب – جزء من دخولهم– للدولة سواء في صورة نقدية أو عينية وكانت هاته الفئة من الأحرار تمثّل عماد الجيش، إذ لا يسمح للعبيد بالعمل في الجيش وذلك لحاجة الأسياد الماسة إليهم لممارسة أوجه النشاط المختلفة.

3- **نمو القوى المنتجة:** حدث تطور كبير في وسائل الإنتاج الزراعي وظهرت أدوات عمل جديدة لم تكن معروفة من قبل... المذراة، المنجل والمعول. كما حدث تخصص في العمل الزراعي نفسه – تقسيم اجتماعي للعمل – تمثل في ظهور أعمال البستنة وزراعة القنب. أما في المجال الحرفي فقد حدث تطور هام في صناعة الأواني والحدادة، كما انفصلت صناعة النسيج عن صناعة الغزل

[2] أحمد بركات، تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، دار بلقيس، الجزائر، 2014، ص ص: 9-11.

وظهرت صناعة الألبسة وأدوات الزينة كأعمال مستقلة – ويؤكد المؤرخون أنه في القرن 4 و 5 ق.م كان في اليونان حوالي 50 حرفة.

4- القانون الاقتصادي الأساسي: يمكن تلخيص القانون الاقتصادي الأساسي للنظام العبودي فيما يلي:

- إنتاج الخيرات المادية لسد حاجات الأسياد المتزايدة باستمرار، وكان يتم ذلك عن طريق الاستثمار في العبيد.

ويمكن القول أن العبيد كانوا يمارسون مختلف الأنشطة لصالح الأسياد في شكل علاقة –سيد- عبد- وكانت المنتجات توزع بين السادة والعبيد. وكان من حق السادة تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها توزيع المنتوج والذي عادة ما كان يتم تقسيمه إلى جزأين:

أ-**المنتوج الضروري:** وهي كمية من المنتوج (الحبوب مثلا) موجهة لسد الحاجات الأساسية للعبيد من أجل القيام بعملية تجديد قوة العمل والاستمرار في الإنتاج.

ب-**المنتوج الفائض:** يمثل القسم الأعظم من المنتوج ويستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجات الاستهلاكية وبناء القصور والمسارح وغيرها.

5- العلاقات النقدية والبضاعية في نظام الرق:

أ- **التبادل:** ظهر التبادل وتطور في ظل نظام مشاعي وكان تبادل بين المنتجين في شكل سلعة مقابل سلعة ، تطورت عمليات التبادل في هذه المرحلة وأصبحت بظهور النقود – التي تطورت هي الأخرى وأخذت أشكالا مختلفة –تتم في شكل سلعة – سلعة نقدية – سلعة. ولقد لعب دور السلعة النقدية كل من الماشية، والملح والسمك المجفف والجلود ... ثم تطورت النقود وأخذت أشكالا معدنية وكان لها أثرا كبيرا في تطور وتنمية التجارة.

ب- **ظهور رأس المال التجاري ورأس المال الربوي:** مع تعاظم دور النقود كوسيط للمبادلة وفي ظل بعد المنتجين عن بعضهم البعض وتبعثرهم أدى هذا إلى ضرورة وجود فئة تقوم بدور الوسيط بين البائعين والمشترين – بعد أن كان يتم التبادل بين المنتجين مباشرة – وكان ظهور العمل التجاري ثالث تقسيم اجتماعي كبير للعمل، حيث تخصصت فئة من التجار بشراء وبيع السلع، وكان الفرق بين سعر البيع والشراء مصدر الربح التجاري، وبذلك لم يعد دور النقود قياس القيمة فقط، ولكن أصبحت النقود كوسيلة لجمع الثروة وظهر لأول مرة رأس المال التجاري.

أما رأس المال الربوي الذي ظهر في هذه المرحلة فقد اتخذ من النقد كوسيلة للإقراض والتسليف، حيث يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السادة والمنتجين والحرفيين والأفراد مقابل معدل الفائدة.

ثالثا: الوقائع الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الإقطاعي (العصور الوسطى)

نتيجة للحروب التي شنتها القبائل الجرمانية ضد الإمبراطورية الرومانية في القرنين الرابع والخامس الميلادي، كانتفاضه ضد النظام الاستبدادي الحاكم في روما، وكنتيجة للصراع بين الملاكين الكبار والفلاحين الساعين للتحرر من استغلالهم لهم، وكنتيجة للفائض الاقتصادي والتوسع التجاري وعدم وجود أسواق جديدة لتسويق ذلك الفائض نحو الخارج، وما تسبب به من أزمة اقتصادية أدت إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية الحادة، وخروج المستأجرين والفلاحين الأحرار والفقراء عامة للنضال ضد مالكي العبيد، إضافة للفتوحات الإسلامية التي طوقت شواطئ البحر الأبيض المتوسط والتي كان من أهدافها الأولى القضاء على الرق، نتيجة لهذه العوامل مجتمعة وغيرها انهار نظام الرقّ. غير أن ذلك لم يصب في مصلحة المنتفضين لحريتهم وحقوقهم بقدر ما صب في مصلحة النظام الطبقي الذي مدّ جذوره في الفترة الموالية وسمح بنشأة التقسيم الاجتماعي وتعمقه، ولذلك أسباب عدة نذكر أهمها:[3]

- بانتهاء العهد الروماني وسقوط الإمبراطورية لم تكن هناك سلطة ملكية أو عسكرية يمكنها التحكم في الإقطاعيين أو النبلاء مما زاد في نفوذهم وطغيانهم.
- استفراد النبلاء بالعمل السياسي بعد القضاء على ثورة العبيد واستغلال التحول الديني في القرون الوسطى الذي سمح للكنيسة، بمباركة من طبقة النبلاء، بالسيطرة على المجتمع من خلال الأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت جزءاً من النظام الإقطاعي تدافع عنه.
- محاصرة الفتوحات الإسلامية لأوروبا اقتصاديا مما أعطى فرصة للطبقة المسيطرة على التوسع أكثر في نفوذها الاقتصادي وزيادة تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الفقيرة.

ويمكن تلخيص الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي تميز بها النظام الإقطاعي في النقاط التالية:[4]

[3] بوقرارة رابح وخبابة عبد الله، الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين، ، ص ص: 41،42.
[4] نفس المرجع السابق، ص ص 41-42.

- كان الهيكل الاقتصادي زراعيا ولحد بعيد، واعتبرت الزراعة كمصدر الثروة الأساس ورغم ما خلفه من سلبيات حول النظام الإقطاعي إلا أنه كان نعمة على المجتمع الأوروبي من حيث تطوره الزراعي وتمسكه بأحد الدعائم الاقتصادية الدائمة التي لا تنبض، وكان على جانبها بعض الصناعات كالنسيج والتطريز وغيرها مع قدر بسيط من التجارة الخارجية.
- سيطرة الإقطاع بديل سلطة الملوك والحكومة، فالأرض ملك النبلاء ورجال الدين، مما دعا المزارعين الصغار لطلب حماية هؤلاء مقابل تنازلهم عن الأرض، وساد النظام الطبقي الذي يبدأ برقيق الأرض (الفلاح) ثم طبقية التجار والصناع ثم الأشراف والكهنة ورجال الكنيسة وأخيرا الحاكم.
- قيام النظام الحرفي في المدن، ولم تكن المدينة تلعب دورها الرئيسي في الاقتصاد. لكن مع الزمن أخذت تنمو العلاقات الاقتصادية بين الولايات مما زاد في توسع السوق وزيادة الطلب على خدمات أصحاب المهن والحرف.
- أما عن النقود فكان ينظر إليها على أنها أداة قانونية لتبادل الثروات بين الناس، وأن الحاكم أو الأمير بصفته ممثلا للجماعة يمكن له صك العملة دون التلاعب في وزنها أو تخفيض قيمتها أثناء عملية صكها، وذلك حدا للفوضى التي يمكن أن تحدث وتؤثر على الطبقة الأساسية.

وفي ظل النظام الإقطاعي كانت للزراعة المكانة الأولى في النشاط الاقتصادي في أوروبا بأكملها، وطيلة الفترة الممتدة ما بين سقوط العهد الروماني وقيام الثورة الصناعية. إذ ظل ناتج الأرض هو المصدر الوحيد، تقريباً، لإشباع الحاجيات السكانية، وظلت الأعمال الزراعية المستوعب الرئيسي لغالبية اليد العاملة المتمثلة في الفلاحين الأقنان.

وفي ظل بزوغ بوادر فكر علمي للإصلاح والتطور الزراعي قاده رواد الفكر بالمدرسة الطبيعية، انقسمت طرق الزراعة الإقطاعية إلى ثلاثة أنظمة رئيسية هي:

أ- **نظام الحقل الواحد:** وفيه تزرع المحاصيل جميعها في حقل واحد ولعدة مرات حتى تقل خصوبة الأرض وتقل جودة منتوجاتها فيتم هجرها.

ب- **نظام الحقلين:** وفيه تقسم الأرض المستغلة إلى حقلين يتم زراعتهما بالتداول عاما بعام مما يسمح بتجدد خصوبة الأرض فلا يضطر الفلاحون إلى هجرتها.

جـ – نظام الثلاثة حقول: وفيه تقسم الأرض المستغلة إلى ثلاثة حقول يزرع اثنان منها سنة ويترك الثالث للراحة فتحافظ الأرض على خصوبتها بشكل أفضل، كما تدعمت عملية معالجة خصوبة الأرض بحل آخر وهو استعمال السماد الطبيعي.

لكن، ومع مرور الوقت، بدأ ظهور عوامل أخرى أدت إلى بداية انهيار الزراعة الإقطاعية وبروز نظام إقطاعي آخر هو نظام الحرف، ومن أهم أسباب ذلك نذكر:

أ – ظهور النظام النقدي: أدى ازدهار الزراعة وزيادة المحاصيل إلى الانتقال من مرحلة الاكتفاء الذاتي والمقايضة العينية، إلى مرحلة الاتجار والبيع في الأسواق وبالتالي ظهور النظام النقدي مما سمح للفلاحين الأقنان بإمكانية دفع النقود بدل الريع إلى الإقطاعي (النبيل أو الشريف)، فتغيرت العلاقة وأصبحت تشبه إلى حد ما علاقة المالك والمستأجر.

ب – نشوء المدن وظهور النشاط الحرفي: انتعشت الحرف الصناعية في المدن وازدهرت معها الحركة التجارية وأصبح النشاط الحرفي يمارس خارج سيطرة الإقطاعية، وأصبحت له تنظيمات نقابية ابتداء من القرن الثاني عشر تسمى بالنقابات الطائفية. وبالتالي أصبحت المدن تستهوي سكان الريف سواء النبلاء الذين بدأوا يفضّلون تأجير أراضيهم الزراعية مقابل نقود تسمح لهم بالعيش برفاهية وامتيازات حياة المدن أو الفلاحون الأقنان الذين أصبحوا ينشدون حريتهم والتطور في مهنهم التي أصبحت تزخر بها المدن.

جـ – ظهور الدولة : شهدت القرون الأربعة الأخيرة من العصور الوسطى ظاهرة هامة جدا، نتيجة عدة عوامل أهمها نمو التجارة والصناعات الحرفية، هي ظهور المدن، إذ لم يكن قبلها في أوروبا كاملة، باستثناء بعض المدن الإيطالية التي كانت على اتصال بالموانئ الأخرى في البحر الأبيض المتوسط تتبادل معها التجارة والمنافع، سوى عدد قليل جدا من المدن التي وجدت منذ العصر الروماني، ونشأت بالقرب من الأديرة الكبرى.

في هذه المدن بدأت شرايين التبادل التجاري تنبض بالحياة مصاحبة نشأة الدول الإقليمية، خاصة بعد أن شرع التجار الأوروبيون يتصلون ببقية بلدان العالم في أعقاب الحروب الصليبية ويجلبون منها البضائع ومعها جلبوا الأفكار الصناعية والتجارية. وفي تلك المدن بدأت تتشكل طبقة البرجوازيين الذين بدأوا في إطار الدولة القومية الناشئة، يضعون الأسس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للعصر

الحديث، فقد استطاعوا بدأبهم ونشاطهم وروح المغامرة التي تميزوا بها أن يخلقوا الجو الاجتماعي الملائم لهم، وأن يقودا المجتمعات الأوروبية في اتجاه تحقيق المجتمعات التي يريدونها، في مواجهة المقاومة الشديدة التي أبداها سادة النظام القديم: النبلاء ورجال الكنيسة، ثم أخيرا الملوك.

وهكذا بدأت أسس "النظام الرأسمالي"، تتبلور على يد الطبقة الجديدة بصورة واضحة ابتداء من القرن السادس عشر، يساعدها في ذلك فئة جديدة نمت في المجتمع الأوروبي ابتداء من القرن الثالث عشر هي فئة العلماء والمفكرين الذين قادوا "النهضة الأوروبية" كما سنرى في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: أهم الوقائع الاقتصادية في النظام الغربي الحديث

الأوضاع الاقتصادية وآثارها الاجتماعية المتردية التي سادت في أوروبا في ظل النظام الإقطاعي وما بعده مباشرة بسبب ما عرفه من تفسخ في أسلوبي الإنتاج الإقطاعي والحرفي وما ترتب عنه من عدم الانسجام في العلاقات الإنتاجية الإقطاعية أين أصبح التنظيم الحرفي –الإقطاعي عائقا في وجه كل تطور جديد للإنتاج، دفع إلى تبني نظام جديد من شأنه تلبية طلبات السوق الاقتصادية فكانت بداية نشأة الصناعات الرأسمالية (المانيفاكتوره) وبداية بروز النظام الرأسمالي.

أولا: الانتقال من عصر الإقطاع إلى النظام الرأسمالي

كانت هنالك بعض المحاولات في العصور الوسطى للتخلص من الأغلال التي كلِّلَتْ بها الطاقات الفكرية للناس، ولكن هذه المحاولات كانت في أغلب الأحيان سابقة لأوانها ولم تستطع الصمود طويلا في جو الخرافات والجهل السائد، فضلا عن أنها تعرضت على الفور للتحريم الكنسي واعتبر دعاتها ملحدين.

ولكن رغم ذلك فإن السيل الضخم من المعارف الجديدة الذي تدفق على أوروبا ابتداء من القرن الثاني عشر أدى إلى انتشار نوع جديد من الدراسات لا يعتمد على الأصول اللاهوتية وحدها كمصدر، وعلى الإيمان كمعيار أخير للمعرفة، وتمخضت هذه الدراسات في الفترة التالية – عصر النهضة – عن أفكار جديدة في التنظيم الاجتماعي، وعاد إلى الوجود الأوروبي مرة أخرى علم السياسة على يد توما الاكويني الذي حاول أن يوفق بين العقل والإيمان كمصدرين للمعرفة، وظهرت في كتاباته آثار التفكير التاريخي

المنظم الذي بدأت نواته عند أرسطو، وبذلك لم يعد الكون مجرد "خلق" بل هو أيضا نمو، وأصبح من واجبات الإنسان أن يعمل على مساعدة هذا النمو.[5]

لقد تعددت العوامل التي وقفت وراء حدوث تحولات متعددة ومتنوعة شاركت فيها جميع عناصر النسيج الاجتماعي والحضاري السائد آنذاك، ومن أهم تلك العوامل ذلك التطور الاقتصادي الضخم وظهور المدن التجارية التي استطاع المفكرون والعلماء الاجتماع فيها والاحتكاك ببعضهم والتفرغ لنشر علومهم الجديدة.

يضاف إلى ذلك الزيادة الكبيرة في التواصل بين الأوروبيين والعالم الخارجي في فترة الحروب الصليبية، خاصة مع المسلمين وحضارتهم المزدهرة آنذاك، وما تم من مكتشفات علمية وجغرافية واسعة شملت كل المعمورة.

كما أن ظهور الطباعة ونمو اللغات الوطنية، وتدفق أهل بيزنطة، (بعد الفتح العثماني) على مراكز العلم والدراسات في الغرب حاملين معهم الكثير مما زخرت به المكتبات البيزنطية من مخطوطات إغريقية ولاتينية قديمة، كل ذلك ساعد على حدوث التحولات المذكورة وسرعة انتشارها.

كما كان لعامل الإصلاح الديني آثارا هامة، فيما اعتبر آنذاك انفتاحا وليونة وتغيّراً في المفاهيم، كالتجاوز عن مبدأ تحريم الربا وتمجيد النشاط الاقتصادي واعتبار الثراء علامة على رضا الله والفقر علامة على غضبه، ووضع حد لبعض المسلّمات المفروضة على التفكير في الأمور التي تتصل بالسلطة في المجتمع، ودعم الاتجاه "العقلاني" بفصل السياسة عن الدين (المحرّف طبعا).

كل ذلك ساعد على تحويل الدّين من عقبة في سبيل انتشار النظام الرأسمالي إلى حافز قوي لتقدّمه، وأتاح للأنشطة الاقتصادية الجديدة التي تمارسها الطبقة الوسطى جوا أكثر ملاءمة، فضلا عن أن انتقال ممتلكات الكنيسة الشاسعة في جميع أنحاء أوروبا بعد مصادرتها إلى أيدي مختلفة ودخولها في ميدان التداول الاقتصادي ساعد على تكوين ثروات كبيرة في كثير من الأحيان وفرت رصيدا متاحا للمشروعات التجارية وأنواع النشاط الاقتصادي الأخرى. وقد سارعت كثير من الفئات في المجتمعات الأوروبية إلى المشاركة في هذا النشاط بعد أن تحول في ظل المفاهيم الجديدة، واجب الفرد من التركيز

[5] عبد الكريم أحمد، دراسات في النظرية السياسية الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 1973، ص ص 12-13.

على مصيره في العالم الآخر إلى العمل على تحسين أحواله في هذه الدنيا بما يستطيع أن يحصل عليه فيها بنشاطه وجده.[6]

ثانيا: وقائع اقتصادية رأسمالية رئيسية

1- **ميلاد الرأسمالية التجارية:** بعد أن استقرت المدن ونمت وتطورت في المراحل الأخيرة للنظام الإقطاعي، وتوطد وجود المدينة في الدول الأوروبية، تشكلت بين أهل المدن فئة التجار الذين تخصصوا في تداول السلع داخل الإقطاعية، ثم بين إقطاعية وأخرى، ثم بين الممالك. وأخذت هذه الفئة تتحول شيئا فشيئا إلى قوة اجتماعية لها أهميتها في الحياة الاقتصادية وعلى حساب الفئات والطبقات الاجتماعية الأخرى، وخاصة الطبقات الإقطاعية المهترئة.

ترافق ذلك مع التطور السياسي والاقتصادي الذي حدث في أوروبا بفضل الثورة الفكرية وتغير الذهنيات، أو ما عرف بالثورة الدينية أو الإصلاح الديني. كما أصبح رأس المال شيئا طبيعيا ومرغوبا فيه، وتعبيرا عن ضرورة حتمية يفرضها الواقع الاقتصادي وتتلاءم مع التوجيهات الدينية الجديدة .

إذن هنالك عوامل عديدة ساعدت على ميلاد الرأسمالية التجارية كإحدى مراحل النظام الرأسمالي وأهمها:[7]

أ- **تراكم الأموال في أيدي التجار:** حدثت نتيجة لتوسع ونمو التجارة، وتزايد أرباح التجار، ظاهرة جديدة وهي تراكم الأموال في يد التجار، مما دعاهم لاستعمالها في استثمارات تجارية جديدة وفي إنشاء المشاريع وصناعة السفن وتأسيس أولى الشركات.

ب- **الاكتشافات الجغرافية الكبرى:** أدى اكتشاف العالم الجديد إلى اتساع رقعة العالم اقتصاديا، كما أدى اكتشاف الطريق البحري من أوروبا إلى الهند عن طريق الدوران حول رأس الرجاء الصالح إلى ظهور تيارات تجارية جديدة وقيام أسواق ومجالات جديدة للتجارة، مما فتح آفاقا واسعة أمام الشركات التجارية الأوروبية، ودخل العالم مرحلة جديدة من المبادلات التجارية الواسعة الأمر الذي أدى إلى قيام الأنظمة الاستعمارية واستيلاء الدول الأوروبية على بلدان

---

[6] عبد الكريم أحمد دراسات في النظرية السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص 25،26.

[7] مباركي محمد الهادي، مدخل للاقتصاد السياسي، جامعة منتوري ، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007، ص ص 168-171.

آسيا وإفريقيا وأمريكا. لقد كان لهذه الاكتشافات نتائج هامة وبعيدة الأثر مثل توسع التجارة، وتزايد تجارة الرقيق وتدفق المعادن الثمينة (الذهب والفضة) إلى أوروبا قادمة من أمريكا والمكسيك والبيرو.

جـ- ظهور الدولة القومية: مع نهاية القرن الخامس عشر أخذت تظهر بعض الدول القومية في غرب أوروبا مثل ألمانيا، إنجلترا، فرنسا، إسبانيا، هولندا، البرتغال وغيرها من الدول. لقد ظهرت الدولة القومية في وقت تدعمت فيه الملكية والسلطة المركزية. ومن أهم العوامل التي ساعدت على قيام الدولة القومية:

- هروب رقيق الأرض مع الإقطاعيات واستقرارهم في المدن، بعد زيادة الضغط الاقتصادي عليهم.
- نمو المدن، التي أخذت تزداد أهمية وتبرز كعامل مستقل ومناهض للإقطاع وخاصة عندما زاد ثراء التجار وبداية ظهور البرجوازية التي دخلت في نزاع مع الإقطاعيين على السلطة.
- تعاون التجار مع الملوك للقضاء على النظام الإقطاعي عندما اتفقت مصالح التجار مع مصالح الملوك، وقيام التجار بتقديم الأموال كمساعدة للملوك في تنظيم شؤون السلطة وانتشار استعمال النقود، الأمر الذي أدى إلى تحطم رابطة التبعية وما تفرضه من التزامات عينية، كما ساعد استعمال النقود على توسع ونمو التجارة وتسهيل المعاملات التجارية.

لقد كانت هذه العوامل أسس التغيرات التي عرفتها أوروبا عشية ميلاد الرأسمالية التجارية. وتتسم هذه المرحلة بالدور القيادي للتاجر الأوروبي. ولكن أهمية التجارة بدأت تزداد مع ميلاد الصناعات الأولى، لأن التجارة لم تكن سوى وسيلة لفتح الأسواق للمنتوجات الصناعية، كما أنها كانت مرتبطة بظهور المصارف والبنوك التي ساعدت على النهضة الاقتصادية عن طريق رأس المال. وهكذا ولدت الرأسمالية على ثلاثة أسس: تجارية وصناعية ومالية، ولكن التجارة كادت تكون النشاط الأساسي والمحرك لهذه النهضة، وكان المنظم تاجرا قبل أن يصبح في القرن التاسع عشر صناعيا.

د- نشوء المدرسة التجارية (الميركنتيلية): المدرسة التجارية (الميركنتيلية) أول تيار فكري برجوازي اقتصادي، يقوم على أساس أن الربح في مجال التداول والتجارة، وأن النقود (المعادن الثمينة) هي ثروة الأمة وأن إخراج النقود المعدنية الذهبية والفضية من البلاد يقلص ثروتها، وإدخالها إلى البلاد يزيد هذه الثروة. وبذلك عدوا الشرط الأساسي الضروري لنمو ثروة البلاد هو وجود ميزان نقدي

موجب (دخول نقود إلى البلد أكثر من خروجها). لذلك فهم يؤكدون على منع إخراج النقود من البلاد. ظهر هذا الاتجاه في عدد من الدول الأوروبية (هولندا، إنجلترا، فرنسا، إسبانيا وجنوب ألمانيا) خلال القرن الخامس عشر واستمر حتى القرن الثامن عشر. وتكونت في هذه المرحلة (البرجوازية) التي أدت إلى قيام علاقات الإنتاج الرأسمالية، عندما كان الرأسمال الصناعي ما يزال مندمجا مع رأس المال التجاري.

استمرت أفكار المدرسة التجارية (الميركنتيلية)، السياسية منها والاقتصادية، سائدة في أوروبا حتى منتصف القرن الثامن عشر. " ومن البديهي أن تيارا فكريا يستمر هذه المدة الطويلة من الزمن ما يزيد على ثلاثة قرون لا يمكن أن ينسب بأكمله لمفكر واحد أو حتى لعدد محصور من المفكرين، ومما يزيد قوة هذه الملاحظة أن مذهب التجاريين لم يتكون فقط على يد مفكرين تخصصوا في البحث الاقتصادي، ولكن اشترك معهم في عرض أفكاره سياسيون ورجال أعمال. كذلك لم يتكون هذا التيار دفعة واحدة ولم يظهر برمته ويتحدد بوضوح في وقت واحد، بل خضع لتطور طويل وتشكلت آراء كل مفكر بالظروف وبالمصالح الخاصة لبلده، ولكن برغم ذلك يمكن القول أن هناك أفكارا مشتركة بين المفكرين كافة، بصرف النظر عن اختلافاتهم، وأن هذه الأفكار المشتركة هي التي يمكن استخلاصها وتسميتها بأفكار أو مذهب مدرسة التجاريين".

2- ميلاد الثورة الصناعية:[8]

كانت الثورة الصناعية نقطة تحول في تاريخ العالم، حيث دشّنت عهدا من النمو الاقتصادي المتواصل. ولم تكن الثورة الصناعية حدثا مفاجئا مثلما يوحي اسمها، بل كانت نتيجة تحولات في أوائل الاقتصاد الحديث، كان معدل النمو الاقتصادي الذي تحقق في القرن الذي تلى عام 1760 (1.5% سنويا) منخفضا للغاية، وفقا لمعايير منجزات النمو الاقتصادي الحديثة التي يصل فيها معدل نمو الناتج المحلي إلى 8-10% سنويّا. كانت بريطانيا توسع الحدود التكنولوجية للعالم باستمرار، وهذا يجعل النمو يسير في بطء مقارنة باللحاق بالدولة الرائدة من خلال استيراد التكنولوجيا التي تصنعها، وهي الطريقة التي تحقق بها الدول نموا سريعا. بالإضافة إلى ذلك، تمثل الإنجاز الأهم للثورة الصناعية البريطانية في أنها أفضت إلى حدوث نمو متواصل، بحيث أدت زيادة الدخل المتواصلة إلى تحقيق الازدهار الذي نعيشه اليوم.

[8] روبرت سي آلن، التاريخ الاقتصادي العالمي، ترجمة محمد سعد طنطاوي، مؤسسة هنداوي،القاهرة،مصر،2014، ص ص 35-37.

كان التغير التكنولوجي هو محرك الثورة الصناعية، فقد جرى ابتكار العديد من الاختراعات المشهورة مثل المحرك البخاري، وماكينات غزل القطن ونسجه، والعمليات الجديدة لصهر وتنقية الحديد والصلب باستخدام الفحم بدلا من الخشب. بالإضافة إلى ذلك. ظهرت آلات كثيرة أخرى بسيطة أدت إلى زيادة إنتاجية الأيدي العاملة في صناعات عادية، مثل صناعة القبعات والدبابيس والمسامير، كما ظهرت مجموعة من المنتجات الإنجليزية الجديدة والتي كانت معظمها مستوحاة من المصنوعات الآسيوية.

أيضا ساهم بزوغ الثقافة العلمية في اكتمال الثورة الصناعية، فقد تمخض عن الثورة العلمية التي اندلعت في القرن السابع عشر عدد من الاكتشافات الخاصة بالعالم الطبيعي، والتي استغلها المخترعون في القرن الثامن عشر.

بالإضافة إلى ذلك، أضفى نجاح الفلسفة الطبيعية مصداقية على الأسلوب العلمي، أي الرأي القائل بأن العالم تحكمه قوانين يمكن اكتشافها من خلال الملاحظة وتطبيقها لتحسين الحياة الإنسانية، وكان نموذج نيوتن للنظام الشمسي أعظم الإنجازات، وهو الإنجاز الذي أعاد تشكيل أفكار الطبقة العليا حول الدين والطبيعة.

ثالثا: أهم الوقائع الاقتصادية في النظام الاشتراكي

استمد النظام الاقتصادي الاشتراكي أساسه الفكري من الاشتراكية الماركسية والتي ترجع في صورتها الأولى إلى كارل ماركس وفريديريك أنجلز. كما يستمد هذه الأسس من واقع التجارب الاشتراكية، خاصة تجربة الاتحاد السوفياتي باعتباره أول دولة تنجح في إقامة نظام اقتصادي اشتراكي، وتجربة الصين الشعبية. وقد ساهم "لينين" و "ماوتسي تونج" في إرساء بعض الدعائم الفكرية للنظام الاقتصادي الاشتراكي.[9]

وجاء النظام الاشتراكي السياسي والاقتصادي والاجتماعي كرد فعل للمظالم التي ارتكبت في حق العمال والمستهلكين في ظل النظام الرأسمالي الحر، ومحاولة إزالة الآثار السيئة التي تركها النظام السابق، ولا سيما أن أصحاب الفكر الاشتراكي رأوا أن القيود التي أدخلت على النظام الحرّ لم تُجد نفعا، ولم تُزِل آثاره السلبية، لذلك رأوا أن الحال لن ينصلح إلاّ بزوال النظام الرأسمالي بجميع مظاهره وأسسه، فهم يعتبرون أن الملكية الفردية هي أساس البلاء، وسبب كل المشاكل من

[9] مباركي محمد الهادي، مدخل للاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 180.

الاستغلال والاحتكار، والنظام الطبقي، لذلك جعلوا تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية جماعية الهدف الأول.[10]

وقد تميّز النظام الاقتصادي الاشتراكي بخصائص وأنواع أهمها:[11]

1- **الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج** وبالتالي إلغاء الملكية الفردية عن طريق التأميم الاشتراكي لكل وسائل الإنتاج إن كانت بأيدي الأفراد لتصبح كلها بأيدي الدولة، فالدولة تمثل الجماعة وهي التي تملك قطاعات الزراعة والصناعة، والشركات التجارية الداخلية والخارجية، والبنوك ونحوها.

2- **قيام الدولة بتنظيم النشاط الاقتصادي** وتنسيق قطاعاته عن طريق التخطيط والنمو المخطط والمتناسب للاقتصاد القومي، من خلال الخطط الاشتراكية قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، و طويلة الأجل.

فالدولة هي التي تخطط وتوجه الاقتصاد، وهي التي تنفذ من خلال مؤسساتها. وعادة يتسم التخطيط الاشتراكي بالشمولية والمركزية، والطابع الإلزامي للخطة مع شيء من المرونة، إضافة إلى وجود جهاز التخطيط الاشتراكي الذي يقوم بالرقابة العامة، والرقابة الإحصائية، والسياسية والمالية.

3- **قيام الدولة بإعادة توزيع الدخل والثروة** في المجتمع بما يزيل أو يقلل الفوارق الطبقية، ولذلك تتكفل الدولة بتوفير الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية المجانية لجميع أفراد الشعب.

والخلاصة، أنّ جوهر الاشتراكية هو إلغاء الملكية الفردية وإحلال ملكية الجماعة التي تمثلها الدولة محلها وفقا لخطة شاملة، غير أن هذا الإلغاء إمّا أن يتمّ بالعنف والثورة، وهذا ما يسمّى: الاشتراكيّة الثوريّة أو الشيوعيّة، وإما عن طريق التدرّج السّلمي، وهذا ما يسمّى: الاشتراكيّة السلميّة التطوريّة.

- **تراجع التجربة الاشتراكية:**[12] من خلال التجارب الاشتراكية برزت مجموعة من التناقضات خلال تأدية هذا النظام لوظائفه، بحيث تعتبر في بعض الأحيان عائقا أمام تحقيق التكامل بين الأهداف النظرية والمثل العليا للاشتراكية وطريقة أداء وسير النظام.

---

[10] محمد يحي عويسي، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة، القاهرة، مصر، 1969، ص 112.

[11] علي محي الدين القرق داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، ج2، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 2010، ص 88.

[12] مباركي محمد الهادي، مدخل للاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 183-185.

وهي تناقضات تكاد تكون عامة بالرغم من تباين الزمان والمكان، بعضها ناشئ عن فترة التحول أي المرحلة الانتقالية وبعضها الآخر مرتبط بالإدارة الاقتصادية وأخرى ناتجة عن التناقض بين الحوافز المادية والحوافز المعنوية.

- **التناقضات الناجمة عن فترة التحول** وهي ناشئة أساسا نتيجة تدخل متغيرات وظروف خارجية على طريقة الإنتاج الاشتراكي، ففي المرحلة التي تبنى فيها الاشتراكية تكون قوى الإنتاج المحلية غير نامية بدرجة كافية لكي تتقبل علاقات الإنتاج الاشتراكي وتصبح المشكلة الأساسية عندئذ هي السيطرة على هذا التناقض عن طريق تنمية القوى الإنتاجية المحلية لكي تتفق مع الأشكال المتقدمة للملكية الاجتماعية من جهة ومن جهة أخرى لكي تقاوم جاذبية القوى العالمية الإنتاجية المتقدمة عليها.
- **التناقضات المتعلقة بإدارة الاقتصاد** وتبرز من خلال التعارض بين نوعين من المتطلبات أحدهما يرتبط بالظروف الخاصة بالنمو السريع والأقصى للإنتاج وما يستلزمه من تعبئة الموارد وتركيزها، أي تحقيق المركزية في الإدارة الاقتصادية وفي اتخاذ القرارات وتوزيع البرامج والموارد، والآخر يرتبط بضرورات المساهمة الفعالة للمشروعات والعمال والجماهير في إدارة ورقابة النشاط الاقتصادي أي لا مركزية إدارة الاقتصاد.
- **الممارسات البيروقراطية:** لقد تركت الممارسات البيروقراطية أثرا سيئا انعكس بشكل قصور مريع على ما كان ينبغي تحقيقه في الدول الاشتراكية خلال فترة زمنية طويلة تزيد على سبعين عاما. ولقد سلبت البيروقراطية في الأنظمة الاشتراكية جماهير العمال حقهم التاريخي في ملكية وسائل الإنتاج، وتوزيع الإنتاج لمصلحتهم، وحولتهم إلى مجرد أجراء يعملون لدى مالك وسائل الإنتاج الجديد (وهو الدولة) بديلا للرأسمالي أو الإقطاعي.

لقد تغير الشكل ونمط الإنتاج ومردوده دون أن يتبدل الوضع الحقيقي والجوهري للعامل بما يتناسب مع دوره في عملية الإنتاج، لأن الاشتراكية والفكر الاشتراكي يجعلان من ملكية وسائل الإنتاج، وانتفاعهم، وشعورهم بمردود وعائدية إنتاجهم وعملهم، كجماعات وأفراد قضية لا يحق لأحد أن يجعلهم بطريقة أو بأخرى يتنازلون عنها. لقد نجم عن هيمنة الفئات البيروقراطية وتسلطها، وطبيعة تكوين هذه الفئات أوضاع اقتصادية انعكست في صور متعددة منها:

- تراجع الإنتاج الاجتماعي كما ونوعا.

- تدني نسبة النمو الاقتصادي وما يرافقها من تدني نسبة النمو الاجتماعي.
- اختلال الموازين الأساسية للاقتصاد الاشتراكي وقد توضح هذا في عدة مظاهر (ندرة المواد، عدم تلبية حاجات المستهلكين، سوء التوزيع) وهذا ما أدى إلى غرق الفرد في هموم الحياة المعيشية.

المطلب الثالث: أهم الوقائع السياسية والاقتصادية في ظل النظام الإسلامي

يلعب الاقتصاد بجميع جوانبه، خاصة التنمية الاقتصادية، دوراً رئيسيا في ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول والمجتمعات وفي تقوية سيادة الدول وازدهارها. فلم تعد الدول تقاس بحجمها الجغرافي أو عدد سكانها بقدر ما تقاس بقوتها الاقتصادية وضخامة مواردها المالية. لذا تعاظم الاهتمام بدراسة تاريخ الاقتصاد وتطوره. وكذا دراسة أهم طرق تكوينه ونموه ومكامن قوته، والسياسات الاقتصادية الواجب تبنيها حسب ظروف كل دولة ومعطيات العصر الذي تتم فيه تلك الدراسات.

وعلى اعتبار أن الاقتصاد أيضا هو العنصر الحاسم والهام في ميزان القوى العالمية والإقليمية. وما ينجر عنه من تأثير على السلم العالمي، وعلى ضوء الأزمات الاقتصادية والمالية التي يعرفها العالم تواليا في العشريات الأخيرة من نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وما صاحبها من انهيار للنظريات الاقتصادية الواحدة تلو الأخرى وتشكل شبه إجماع عالمي على فشلها في حماية الاقتصاد العالمي من مخلفات تلك الأزمات التي عصفت بالنظام الاشتراكي الشيوعي أولا ثم بالأنظمة الاقتصادية الرأسمالية اليوم بما تواجه من شبه كساد اقتصادي يؤرق حياة مواطني الدول المتقدمة، ويدفع ثمنه فقراء بقية العالم بشكل مباشر وهم الأغلبية الساحقة من سكان المعمورة، بدأت الأصوات تعلو وتتزايد داعية إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يخلو من الفساد الأخلاقي الاقتصادي المتميّز بالاستغلال والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية والشائعات المغرضة، وكلها ممارسات تؤدي إلى الظلم والظلم يؤدي إلى الحروب والمآسي ويهدد السلم العالمي.

يقول عالم الاقتصاد " موريس آليه" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد : " إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوّب تصويبا عاجلا".

وعندما يرتبط الاعتراف بعجز النظام الاقتصادي الغربي (رأسمالية واشتراكيّة) عن ضمان الرفاهية الاقتصاديّة والاستقرار والسلم، ويُفسّر ذلك بأسباب أخلاقية، يذهب التفكير بنا، نحن المسلمين قبل غيرنا، بحكم معرفتنا بجوهر ديننا وأحكامه القويمة وحكمته الربانية التي بإمكانها أن تنير الطريق للإنسانية جمعاء

وتساعدها على حل مشاكلها المستعصية، إلى المناداة بالعودة إلى الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي وإعادة بعثه كبديل عن الأنظمة التي فشلت على أكثر من صعيد.

من هذا المنطلق ارتأينا الخوض، بقدر ما يسمح به المجال، في هذا الموضوع بالتذكير بحال العرب قُبيل ظهور الإسلام، ثمّ تأسيس الدولة الإسلاميّة، يليه عرض للمحات من تاريخ الاقتصاد الإسلامي كتمهيد لطرح فكرة الاقتصاد الإسلامي كبديل ممكن.

أولا: الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبيل ظهور الإسلام

الحقيقة أن ظهور الأفكار السياسية حول موضوع الدولة وعلاقتها بالمجتمع ليست وليدة العصر الحديث أو المعاصر بل يعود الاهتمام بهذا الموضوع إلى الفترة التي بدأت قبل الميلاد بحوالي ستة قرون وامتدت خمس قرون بعده –وهو ما يعرف بالعصر الإغريقي الروماني– والتي شهد خلالها التاريخ البشري أهم الثورات الفكرية أين وضع المفكرون الإغريق أسس العلم الحديث ومكنوا العقل البشري من التوغل في كل فروع المعرفة دون قيود.

لكن خلال القرن الخامس الميلادي، ولما صارت المسيحيّة هي الدين الرسمي للإمبراطورية الرومانية المتهالكة تحت وطأة هجمات قبائل الجرمان، واحتكرت الأديرة ومراكز الدراسات اللاهوتية العلم والمعرفة، وأصبحت هي المفسر الوحيد لظواهر الكون وشؤون البشر، أصبحت الخرافات والجهل والمخاوف الغيبيّة تحيط بالناس من كل جانب، واعتبرت البحث في تلك الظواهر ومحاولة استخدام العقل في فهمها عملا غير مرغوب فيه دينيا.

مقابل ذلك كانت هناك بعض المحاولات المتقطعة في العصور الوسطى للتخلص من الأغلال التي كبّلت بها الطاقات الفكرية للناس، وقد بُذلت هذه المحاولات بصفة خاصة بعد اتصال الأوروبيين بالمسلمين في الحروب الصليبية– فظهرت مدارس تحمل لواء الدعوة إلى التفكير العقلي مثل أتباع مدرسة ابن رشد اللاتينية، وأولئك الذين درسوا الترجمات العربية لأرسطو وما أضيف إليها من تعليقات.[13]

بالموازاة مع ذلك، وفي زمن العصور الوسطى نفسها وفي الثلث الأخير من القرن السادس ميلادي، بُعث محمد ابن عبد الله (صلى الله عليه وسلّم) نبيّا مرسلا للعالمين لتبليغ رسالة الإسلام، وكانت البداية مع

[13] عبد الكريم أحمد، دراسات في النظرية السياسية الحديثة، مرجع سابق، ص 12.

قومه الذين كان عليه إخراجهم من نظام قبلي قديم إلى نظام سياسي واقتصادي واجتماعي جديد لا يصلح حالهم هم فقط ولكن ليصلح حال البشرية جمعاء. نظام يختلف من دون شك في تنظيمه للحياة الإنسانية بمختلف جوانبها عن النظم الأخرى التي سادت من قبله وتسود العالم اليوم، نظام يقوم على مبادئ أقرب ما تكون إلى منطق الأمور وأكثر تحمّلا للتطبيق الفعلي.

نظام أقام دولة إسلامية لم يفرض فيها شكل من أشكال الحكم محدد التفاصيل والجزئيات فيجرفه الزمن بتبدلات أحواله، ولم يترك الأمر فيه مهملا والجوّ فارغا لتملأه المصالح والأهواء أو التقاليد المحليّة الموروثة، فقد قدم الإسلام للناس مبادئ وقواعد عامة أثبتت تجارب البشرية صلاحيتها.[14]

ذلك النظام قام على أنقاض نظام لا يختلف عن مثيله في اليونان مثلا، فنظام الرقّ كان قائما عند العرب، قبل الإسلام، كما كان عند الإغريق. كما أن قانون الأخذ بالثأر كان أحد السمات المميّزة للحياة القبلية عند العرب قبل مجيء الإسلام. كما كان العرب قبل مجيء الإسلام يشربون الخمر ويلعبون الميسر ويقيمون الأنصاب والأزلام. وكانت الفُرقة بينهم نتيجة طبيعية للتحارب والاعتداء وإيتاء الفواحش بجميع أنواعها.

كما لم يكن للمرأة أية مكانة اجتماعية تذكر، بل كانت في نظرهم مجلبة للعار فكانت عرضة للوأد تخلصا منها، ولم تكن التي تنجوا من الوأد بأكثر حظ من الموؤودة إذ كانت المرأة عندهم مجرد مخلوق لا كيان له فهي لا ترث ولا تمتلك ذمة مالية ولا أهلية، وإذا توفي عنها زوجها تورث كأي متاع تركه.

وعلى المستوى الاقتصادي تميز المجتمع العربي قبل الإسلام بفئتين اجتماعيتين شديدتي التميز، فئة عريضة الثراء فاحشة الغنى، وفئة شديدة الفقر، لا تكاد تجد ما يسد رمقها.

عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي قبل ظهور الإسلام ، يقول المؤرخ العالمي ويلز في مؤلفه "معالم تاريخ الإنسانية عن بلاد العرب قبل الإسلام: " لقد كانت بلاد العرب منذ أزمان سحيقة – وذلك عدا شريط اليمن الخصب في الجنوب الغربي – أرض بدون رُحَلٍ، ولم تكن هناك حتى مفتتح القرن السابع للميلاد علامات على وجود قوة غير معتادة، إذ كانت حياة البلاد تسير على نمطها منذ أجيال طويلة، فحيثما كانت هناك بقاع خصبة، أي حيث كان هناك عين أو بئر كان يعيش سكان زراعيون قليلو العدد من مدن ذات أسوار خوفاً من البدو الذين يتجولون مع أغنامهم وماشيتهم وخيولهم في الصحراء، وكانت المدن الرئيسية تقوم على امتداد طرق القوافل المهمة، وهي في المنزلة الثانية من الرخاء، وكانت في طليعتها يثرب (المدينة)

[14] فضل الله إسماعيل، الدولة المثالية بين الفكر الإغريقي والفكر الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة،مصر، 2008، ص 379.

ومكة. وكانت يثرب بلداً أفضل نسبيا من حيث الحياة، بها أحراش ونخيل كثيرة، وكان سكانها في اليمانية أي من بلاد الأرض الخصبة في الجنوب، أما مكة فمدينة من طراز آخر قائمة حول ينبوع ماء وسكانها بدو حديثو الاستقرار.[15]

يستخلص من ذلك أن حالة غالبية سكان بلاد العرب آنذاك يميزها الفقر وقلّة الحاجة مما دفع بهم إلى الإغارة بغية السلب والنهب في غياب تنظيم اجتماعي معيّن يفرض عليهم عدم الخروج عن القانون.

ولقد قام البناء الاجتماعي العربي على علاقات الدم، وتميّزت كل قبيلة بفضيلة معيّنة ترجع إلى مؤسسها الأول البعيد، وكان المجتمع أبويا فكان النسب إلى الأب، كما كان رئيس القبيلة من الرجال ويدعى الشيخ.

وعن الحالة الاقتصادية لم يكن للعرب من نشاط واسع في مجال التجارة، ومنذ زمن بعيد كان لقوافل التجارة طرقا غير بلاد العرب إلى معظم جهات العالم المعروف وقتئذ.[16]

أما الحالة السياسية عند العرب قبل الإسلام فيذهب بعض الباحثين في تاريخ العرب قبل الإسلام إلى أن القبيلة العربية عرفت نوعا من التنظيم السياسي تمثل في حق رئيس القبيلة في إعلان الحرب على الأعداء وفي منح الجوار لمن يطلبه، وفي تقرير طرد المخالفين لنظام القبيلة أو الخارجين عن تقاليدها. بل لقد قيل أن رئيس القبيلة كان بمثابة "ملك" يدير مملكة رعاياها هم الأفراد المنتمون إلى القبيلة والذين يعتقدون بانحدارهم من أصل أو نسب مشترك.[17]

ثانيا: نشأة الدولة الإسلامية

استهدف الرسول (ص) منذ اللحظات الأولى من نزول الوحي أن يُخرج العرب من نظامهم الاجتماعي القديم إلى نظام اجتماعي جديد، تحل فكرة الأمة فيه محل فكرة القبيلة، وتحل الوحدة الفكرية فيه والتماسك الاجتماعي محل الفرقة والانقسام، ويحل الوئام والألفة محل التخاصم والتعادي وَ مَا يستتبع ذلك من حرب ودمار.[18]

---

[15] محمد جلال شرف، علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي في الإسلام، شخصيات ومذاهب، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية 1978، ص 23.

[16] محمد الشافعي أبوراس، مبدأ المساواة في النظام الإسلامي، دار الهناء، القاهرة، مصر 1985، ص 38.

[17] فضل الله محمد إسماعيل، الدولة المثالية: بين الفكر الإغريقي والفكر الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2008، ص 239.

[18] نفس المرجع السابق، ص 259.

ولبلوغ ذلك كانت مهمة الرسول (ص) بداية العمل على تغيير عقيدة العرب المنحرفة واستبدالها بعقيدة سليمة يؤمنون بها بحق ويستنبتون في تربتها قيما سلوكية يمارسون بها أمور حياتهم في جميع المجالات.

وتطلب إخراج العرب من نظامهم الاجتماعي القديم إلى نظام اجتماعي جديد، تتوفر فيه شروط قيام أسس أمة تحفظ لنفسها الوجود والاستمرار، مراحل من العمل العقائدي والتنظيمي والتشريعي تحت القيادة والرعاية والتوجيه الإلهي.

فليس في الآيات المكية أحكام، ومبادئ قانونية، بل يقتصر ما جاء فيها على العقائد والأخلاق، فهي تتناول الدعوة إلى توحيد الله، وإقامة الدليل على وجوده، وتصف الحياة الأخرى بنعيمها وعذابها، وتحث على الفضائل، وتضرب الأمثال باسم العصور السالفة، أما الآيات المدنية فهي التي تشمل على تشريع الأحكام من أحوال شخصية ومعاملات وعقوبات.[19]

لكن عرض بعض الآيات المدنية للمبادئ الأساسية لقيام الدولة لم يحدد الشكل التنظيمي للدولة وكذا الأمر بالنسبة للأحاديث النبوية الشريفة وفي ذلك حكمة بالغة لأن القرآن والسنة نصوص مقدسة لا يمكن الرجوع عنها ويجبر العمل بها في جميع القرون وعبر جميع العصور، فترك الشارع الحكيم للعقل البشري حق الاجتهاد والحرية في اختيار الشكل العام للدولة من ناحية التنظيم.

وتعتبر الهجرة النبوية من مكة إلى المدينة نقطة تحول في تاريخ الإسلام أي أنها تحدد مرحلة جديدة في حياة الأمة الإسلامية وتاريخها، ذلك أن هذه المرحلة اتسمت بالاستقرار. ففي المدينة المنورة عاصمة الإسلام الأولى بدأ الرسول (ص) يرسي دعائم الدولة الإسلامية ويصنع لها القواعد التي سارت عليها في حياته وبعد وفاته (ص).

وقانونيا ودستوريا تحققت الأركان الرئيسية الثلاثة الضرورية لقيام الدولة وهي: الشعب والإقليم والسلطة السياسية الحاكمة. فسكان المدينة ومن هاجر إليها أقاموا واستقروا فيها فهم شعبها والمدينة هي إقليمهم المتعارف على حدوده والسلطة جُمعت للرسول (ص) برضا من أهلها. هذا الأمر خطّط له الرسول (ص) قبل الذهاب إلى المدينة كمرحلة هامة في التأسيس لقيام الدولة الإسلامية بالشروط الواجب توفرها لقيام أي كيان سياسي كان.

[19] محمد جلال شرف، علي عبد المعطي محمّد، الفكر السياسي في الإسلام ، مرجع سبق ذكره، ص 23.

ولقد تضمن القرآن الكريم الكثير من الأحكام التي لم تكن لتطبق لولا وجود الدولة التي تضطلع بذلك ومن أهمّها نذكر:

- أحكام الحدود والقصاص.
- الأحكام الماليّة المتعلّقة بالنفقة الواجبة على الأموال وغيرها (الزكاة، الخراج، الجزية وغيرها).
- الجهاد في سبيل الله لإعلاء كلمة الحق وحماية الأوطان والمستضعفين وما يتطلّبه ذلك من وجود نظام وحاكم يتولّى القيام بها وما ينجرّ عنها من توزيع للغنائم وفداء الأسرى وغيرها.
- الالتزام السياسي بين الحاكم والمحكوم وحقوق وواجبات كل منهما، والشروط الواجب توفّرها لتأدية ذلك الالتزام.

لقد برزت أهميّة الدولة في الإسلام بشكل واضح وفي أقصر مدة زمنية، إذ نشأت الدولة الإسلاميّة بمجرّد استقرار الرسول (ص) في المدينة، وبدأت بالقيام بجميع الواجبات المناطة بها كحماية المجتمع (توفير الأمن) وتوفير الحاجيات المادية والرّوحيّة فظهر في الجزيرة العربيّة مجتمع جديد متميّز ماديّا وروحيّا عن جميع المجتمعات الأخرى التي عاصرته. وهكذا انتقل الإسلام من كونه دعوة ليصبح دولة وحّدت العرب دينيّا وسياسيا وقوميّا في إطار تنظيم اجتماعي جديد لدولة جديدة، تنظيم يقوم على معيار الفكر والحضارة ذات القيم المتعدّدة التي تمّ الولاء لها وحدها وبإخلاص عكس ما حدث لاحقا عندما تم الفصل بين التوحيد الديني والوحدة القومية والسياسية بالخروج عن الوحدة السياسية للمسلمين فحدث لهم ما حدث.

مجموع تلك المعتقدات الروحيّة والأخلاقية التي دعا الإسلام إلى الإيمان بها والأحكام الواجب تطبيقها تجعل من القول بأنّ الإسلام دين ودولة لا يعني أن يفرّق بين الدين والدولة، بل الصحيح أنّ الإسلام مزج الدين بالدولة والدولة بالدين فلا يمكن التفريق بينهما أبداً.

إنّ للإسلام خاصة تميّزه عن الديانة المسيحية مثلا، وهي كونه دين ودنيا، ويرجع ذلك إلى أنّ النبيّ محمد (ص) كان في نفس الوقت رسولا ورئيس دولة وقائد جيش ممّا أدّى إلى تبلور الإسلام كدين شمولي: عقائد وعبادات وأخلاقاً وقوانين تنظّم حياة المجتمع في مختلف جوانبه الاقتصاديّة والاجتماعية والسياسيّة.

والدولة المثالية في الإسلام هي الدولة التي تقيم أمور الدنيا بأمر الدين، فتأخذ رعاياها بما أمر الله، وتمنعهم عمّا نهى الله.

قال تعالى: ((الذين إن مكّناهم في الأرض أقاموا الصلاة وأتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر)).[20]

بعد انتقال الرسول (ص) إلى جوار ربه، بعد أن جعل من المسلمين وحدة سياسية في دولة واحدة كأوّل قائد لها مارس تبليغ الرسالة عن ربّه وتوجيه سياسة الدولة في حدود الإسلام، كان على المسلمين عامة وخلفائه الراشدين خاصة النهوض بأعباء الحفاظ على دولتهم الحديثة كوحدة سياسية واحدة فأقاموا اجتماعهم التاريخي الذي عرف باسم "اجتماع السقيفة" واختاروا صاحبه أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) رئيسا لها ثمّ أتى من بعده الفاروق عمر وبعده جاء عثمان ابن عفّان ليليه علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين.

ثالثا: لمحات من تاريخ الاقتصاد الإسلامي

يحن المسلمون اليوم إلى العودة إلى أزمنة العزّة التي عرفتها دولتهم عبر مراحل متعدّدة من التاريخ الإنساني، أين كان سلفهم يمارس حياته تحت ظل أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية تستمد قواعد وقوانين سيرها من أصول دينها القويم وشرائعه الحكيمة، مع انفتاح على مواريث الأمم الأخرى في جميع ما جادت به الحضارة الإنسانية من علوم وإبداع في جميع الميادين. وأمام تعطش الأمة الإسلامية إلى نظام نهوض ذاتي في جميع الميادين ومنها الاقتصاد الذي هو اختصاصنا، ترى النخبة الواعية من أبنائها أن الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد فلسفة ومجموعة من المبادئ والآليات الاستراتيجية يستنبطها الفقهاء والمختصون في علم الاقتصاد، بل هو منظومة متكاملة من القواعد والنظريات التي وإن مورس تطبيقها في أزمنة سابقة بنجاح كبير فهي تحتاج اليوم إلى تطوير وإثراء حتى يمكن تطبيقها. وإن وجود مؤسسات ماليّة إسلاميّة (بنوك) في الكثير من الدول، حتى الغربية على قلّتها الشديدة، ليست كافية لإقامة نظام اقتصادي إسلامي في الحين، لأن البنوك هي مجرد جزء من النظام الاقتصادي، وأن مجالات أخرى متعددة في الاقتصاد لم يشملها ذلك الوجود والتطور بعد ومنها الدور الكبير للحكومات والقوانين التجارية وغيرها.

ومن هنا تأتي أهميّة دراسة تاريخ الاقتصاد الإسلامي دراسة موضوعية تسمح بالاستفادة من التطبيقات التي نتجت عنها ولو في ظروف وبيئة تختلف عن حاضرنا.

[20] سورة الحج، الآية 41.

- **أهميّة دراسة تاريخ الاقتصاد الإسلامي:**

إن أهمية دراسة تاريخ الاقتصاد الإسلامي لا تقتصر فقط على توضيحه لغير المسلمين كتراث ثري وغني بالنظم والسياسات الاقتصادية، بل تتعدّى فائدته لِولّاة الأمور في الدول الإسلاميّة في الوقت الحاضر، من حيث التعرّف على القوانين الاقتصاديّة، والعلاقات التي تحكم النمو الاقتصادي في الماضي ودورها في التأثّر والتأثير على قطاعات المجتمع الأخرى في الحاضر والمستقبل.كما أنها سوف تساعدنا على فهم المبادئ التي روعيت في حل المشاكل الاقتصادية وتنظيم الشؤون الاقتصادية على مر الزمن.

كما أن أهمية دراسته تنبع من أنه يؤكد صلاحية الشريعة الإسلامية للتطبيق في المجتمعات الحالية، نظرا لأنّ الشريعة الغراء وضعت أسسا عادلة للتعامل الاقتصادي، قد أفلح من طبّقها وقد خاب من غفل عنها.

كما أنه يتوقّع أن تبرز لنا دراسة تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، صلاحية هذه الأسس لكل فترة وبلد، والتحدّي هو في فهمها من قبل ولاة الأمر وأرباب السياسة وتطبيقها بصورة ملائمة تناسب العصر ومتغيراته المختلفة. ولعل مما يؤكّد الحاجة إلى دراسة تاريخ الاقتصاد الإسلامي أن التعاليم الإسلامية خالدة ومستقرة، بينما النظريات الاقتصادية هي نتاج الزمن والمكان الذي نشأت فيه، وكلما اقترب الاثنان من بعضهما، عمّ النفع والرفاه وبعكسه يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية وإلى النكد في الحياة الدنيا. والدين الإسلامي مع أنه وضع قواعد شرعية واضحة للإدارة الاقتصادية، إلاّ أنّ عدم فهم الواقع الاقتصادي للأمة الإسلامية، أو المجتمع، أو عدم فهم المتغيرات الاقتصادية في الدول المحيطة بنا، وفي العصر الذي نعيش فيه، كلها عوامل يمكن أن تؤدي إلى تخلف المجتمعات الإسلاميّة مهما كانت درجة التزامها الديني، وفهمها لأصول الشريعة وإخلاص نية القائمين عليها، وذلك لأنّ الله عز وجل خلق الكون ضمن نواميس معينة وسنن واضحة، إن لم يعمل المسلمون خلالها عملت ضدهم وأضعفتهم.[21]

- **المفكرون الغربيون:** بين الاعتراف والإنكار لدور الفكر الاقتصادي الإسلامي في إثراء الفكر الاقتصادي العالمي.

[21] فؤاد عبد الله العمر، الاقتصاد الإسلامي وتطوره، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، العربية السعودية، 1424 هـ، ص ص 16-17.

من يقرأ الكتب التي تتناول بالدراسة تاريخ التطور الاقتصادي، سواء القديم منه أو الحديث، يجد أن أغلبها يغفل عن أي ذكر للدور الكبير الذي قام به المسلمون في تاريخ الحضارة خاصة ما تعلق بالبعد الاقتصادي ضمن دراساتهم وتحاليلهم لتطور تاريخ الاقتصاد على مر العصور. ويشترك في هذا الإجحاف العلماء والمفكرون الغربيون مع أولئك الذين ينتسبون للعرب أو المسلمين عامة بفعل تقيدهم بالإطار العام لدراسة التاريخ الاقتصادي الذي نهلوا منه في جامعات ومعاهد وكتب الغرب.

ومن إسهامات العلماء والمفكرين الغربيين، وهي قليلة كما أسلفنا ذكره، في دراسة التطور التاريخي للاقتصاد الإسلامي، يمكننا ذكر كتابات المستشرقين من أتباع المدرسة التاريخية الألمانية، وكذلك مدرسة الحوليات كجزء من كتاباتهم للتاريخ عموما. وقد ركز هؤلاء على المحاور الاقتصادية المرتبطة بالنظم والمؤسسات مثل الخراج، والجزية، والأوقاف، والنظام النقدي، ومن أمثلة هؤلاء الكتاب والمستشرقين موريس لومبار وهو باحث مدرسة من الحوليّات الفرنسية.

وقد ألف لومبار كتابين عن "الأسس النقدية للسياسة الاقتصادية" و"الإسلام في مجده الأول". وقد تبعهم في هذا الاهتمام عدد من المؤرخين العرب مثل صالح أحمد العلي وعبد العزيز الدّوري وحمد مصطفى زيادة.[22]

وقد ركزت هذه المدرسة في دراستها لتاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره على أن الفتوحات الإسلامية كانت لكسر حصار الصحراء، وللحصول على منافذ تجارية وإمكانيات اقتصادية لن يستطيع المسلمون الحصول عليها لو ظلوا في صحراء العرب، ولم يستطع هؤلاء تحسس الأبعاد العقائدية والرّوحيّة لهذا التوسع الإسلامي خارج الجزيرة العربية وذلك بقصد نشر الشريعة الإلهية.

ومن الكتب الغربية التي تناولت التاريخ الاقتصادي للمسلمين، الكتاب الذي حرّره يادوفيتش Udovitch في عام 1974 والذي تناول فيه مع علماء آخرين تاريخ الشرق الأوسط الإسلامي، عن أعوام 700م إلى 1900م، وقد تركزت معظم مقالات الباحثين فيه على عنصر الأرض وأهميتها في الاقتصاد، وبالأخص الأراضي التي تم فتحها، وملكيتها ودورها في المجتمع. كما ركزت أبحاث الكتاب على التاريخ الديمغرافي للبلاد الإسلامية والضرائب على الأراضي المفتوحة. كما تطرّقت إلى التأثيرات الاقتصادية على بعض الدول الإسلامية وخصوصا تلك ذات الإنتاج الزراعي الوفير، والتبادل التجاري الواسع. أما كوك فقد تطرّق في الكتاب الذي حرّره عام 1970م بالتعاون مع علماء آخرين عن دراسات في التاريخ الاقتصادي الإسلامي

[22] فؤاد عبد الله العمر، الاقتصاد الإسلامي وتطوره، مرجع سبق ذكره، ص 66.

في العصر الأوسط (من القرن السادس عشر حتى الثامن عشر) والعصر الحديث (من القرن الثامن عشر وحتى الآن).

على مستوى آخر، وإن كانت البنوك خاصة والمؤسسات المالية بشكل عام هي جزء هام لكنه ليس الوحيد في النظام الاقتصادي، فإن النظام المالي الإسلامي اقتحم بفضل مصداقيته وعدالته معاقل الأنظمة المالية العالمية القائمة على الربا وفرض نفسه كبديل ناجح باعتراف العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الغربيين. فبعد فشل النظامين الرأسمالي والاشتراكي في تحقيق الاستقرار المالي وحماية الاقتصاد من الأزمات، أصبحت المطالبة بتطبيق النظام المالي الإسلامي أمرا ملحا ومطلبا ليس عربيا وإسلاميا، بل أصبح مطلبا عالميا.

جاء على لسان وزير الخزانة البريطاني اليستير دار لينغ: "لا يمكن معالجة عجز الميزانية دون الاستعانة بالصكوك الإسلامية، وقد أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية – وهي أعلى هيئة رسمية تُعنى بمراقبة نشاطات البنوك قراراً يسمح للمؤسسات والمتعاملين في الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامية في السوق المنظمة الفرنسية".[23]

وقديما تطرّق موريس آليه – وهو اقتصادي فرنسي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد– إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما:

- تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر.
- مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2% ، وهو ما يتطابق تماما مع ما قررته الشريعة من إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي.[24]

وعن الإعلاميين الكبار ننقل مطالبة رئيس تحرير صحيفة لوجرنال دي فينانس le journal des finances الفرنسية، رولان لاسكين، حينما قال: " لا بد من تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حدّ لتلك الأزمة التي هزّت أسواق العالم من جرّاء التلاعب بقواعد العمل والإفراط في المضاربات الوهمية وغير الشرعية". وفي مقاله الذي جاء بعنوان : "هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟"، عرض لاسكين المخاطر التي تحدق بالرأسمالية وضرورة الإسراع بالبحث عن خيارات بديلة

[23] فؤاد محمد محيسن، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الصناعة المالية الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سوريا، 2009، ص 14.

[24] فؤاد محمد محيسن، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الصناعة المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

لإنقاذ الوضع، وقدم سلسلة من المقترحات المثيرة في مقدمتها تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية برغم تعارضها مع التقاليد الغربية ومعتقداتها الدينيّة.

مقابل هذه الاعترافات والنداءات بتبني حلول إسلامية للمشاكل الاقتصادية والمالية العالمية، عرف التاريخ الاقتصادي العالمي إهمالا لدراسته وإنكارا لمساهمة علماء ومفكري العالم الإسلامي في الفكر الاقتصادي العالمي، من طرف بعض علماء ومفكري الغرب بدافع الجهل وعدم الاهتمام بدراسة الحقائق التاريخية أو لدوافع إيديولوجية حجبت عنهم رؤية تلك الحقائق.

ولتبرير عدم اهتمامهم بالبحث في التراث الاقتصادي الإسلامي يدَّعُون أن المسلمين لم يكن لهم تراث اقتصادي كبير كما لم تكن لهم قدرة الابتكار في المجال الاقتصادي في العصر الوسيط الذي بلغت فيه حضارتهم قمة مجدها. كما يرى بعضهم أن مبادئ وقواعد الاقتصاد الإسلامي قد تكون صالحة للعمل في بيئة إسلامية معيّنة ولا يصلح تطبيقها في مجتمعات أخرى لا تلتزم بأحكام الشريعة الإسلاميّة غير مستشعرين بالظلم الذي يقع بالمسلمين بسبب فرض قوانين اقتصادية تتعارض وعقيدتهم وشريعتهم الإسلامية ولا بالحرمان الذي يطال عامة البشرية بحرمانها من فضائل نظام اقتصادي، هو جزء من نظام رباني متكامل، يستهدف إشباع حاجات الإنسان الأصلية في إطار من القيم والأخلاق الفاضلة، والسلوكات السليمة التي بتفاعلها وتكاملها تولّد توازنا دائما بين الفرد والمجتمع، والنتيجة هي تحقيق التوازن المادي والروحي للفرد والمجتمع بأفضل طريقة ممكنة والرقيّ بالإنسان في جميع ميادين الحياة والمحافظة على ذاتيته وكرامته.

- **عينات من إسهامات المفكرين المسلمين في علم الاقتصاد**

للتدليل على أصالة الفكر الاقتصادي الإسلامي ضمن مجموع العلوم التي جاءت بها الحضارة الإسلامية منذ الفجر الأول للإسلام، نورد هنا، ولو باختصار، عناوين أهم المواضيع التي تضمنتها الكتب ذات المواضيع الاقتصادية بشكل عام وأسماء العلماء والمفكرين الذين تناولوها، سواء تعلّق الأمر بالكتب القديمة أو الحديثة، ولو كعيّنات بارزة فقط:[25]

- ✓ كتاب "الكسب" للإمام محمد بن الحسن الشيباني (132هـ – 189 هـ) والذي بيّن فيه مواقفه الاقتصاديّة خاصة ما تعلّق بالحريّة في التصرّف الاقتصادي وحق السلطة في التدخّل والتسعير .كما تطرّق فيه إلى بيان جوانب الكسب الأساسية كالتجارة والصناعة والزراعة والإجارة

[25] فؤاد عبد الله العمر، مرجع سبق ذكره (بتصرف)، ص ص 43 ، 45.

مما جعل منه أحد الكتب الأولى المؤسسة للمبادئ الاقتصادية التي جاء بها الإسلام. كما ركّز فيه على التخصّص وتقسيم العمل باعتباره، ليس فقط حاجة اقتصادية، ولكن أيضا ضرورة ومطلب ديني (تعبّدي) من حيث أنّه فرض كفاية.

- ✓ مقابل تبنّي بعض الطرائق الصوفية الدّعوة إلى اعتزال العمل والتفرّغ للعبادة، رأى بعض العلماء أن في ذلك أضعافا لدور الأمة في التنمية الاقتصادية، فانبرى بعضهم إلى توضيح الأمور وبيان أهمية الكسب الشرعي عن طريق الضرب في الأرض وممارسة التجارة أو المهن الأخرى. وكان من بين هؤلاء محمد بن عبد الرحمان بن عمر الحبيقي (712 هـ – 782 هـ) الذي تناول في كتابه "البركة في فضل السعي والحركة" أسباب أهميّة العمل خاصة في الزراعة وعمل المرأة في بيتها وأسباب نزول البركة في الرزق مستدلا بالأحاديث الواردة في الموضوع.
- ✓ في كتابه الشهير "إحياء علوم الدين" ركّز الإمام الجليل أبو حامد الغزالي (450 هـ – 505 هـ) على وظيفة النقود واعتبرها مقياساً للقيم ووسيلة للدفع ولم يعتبرها وعاء للادخار. ولم ير الإمام الغزالي ما يمنع الحاكم (الإمام) من فرض الضريبة على القادرين إذا توافرت الشروط لذلك، ونادى باحترام الملكيّة الفردية.

أما المقريزي ومن خلال شرحه المفصل في كتابه المعروف "إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر" لنظريته وتفسيره المعمق للنمو والانهيار، تطرق إلى مجموعة من الأفكار من جملتها:

- أسباب المجاعة التي حلت بمصر،
- إدراكه لقانون جريشام.

وسنتطرق إليهما بنوع من التفصيل المختصر:

تميز شرحه بالعلمية في المنهجية البحثية، فاستعان بمبدأ السببية واعتمد على الأسس المادية (العناصر الاقتصادية) في الشرح والتحليل والتبرير.

1- أسباب المجاعة التي حلت بمصر:

يفسر المقريزي الأزمة الاقتصادية التي حلت بمصر من 1392-1402م بأسباب اجتماعية وسياسية وبعضها اقتصادي إلى جانب أسباب طبيعية.

- **السبب السياسي:** يتمثل في فساد الإدارة التي أثرت مباشرة على الإنتاج في مجتمع لعبت فيه الدولة دورا هاما وخصوصا بعد ممارستها للسياسة الاحتكارية.
- **السبب الاقتصادي:** خاصة في مجال الإنتاج والمتمثل في زيادة حدة ووتيرة نفقات الإنتاج المتزايدة وظروف العمل السيئة التي كانت سائدة آنذاك.
- **السبب النقدي:** والمتسبب في تأثير العامل النقدي على النشاط الاقتصادي واستقراره، فيرى في زيادة كمية النقود المطروحة في التداول سببا لارتفاع المستوى العام للأثمان، أي ارتفاع أثمان كل السلع والخدمات. أي استطاع أن يسبق الأحداث بالإشارة والتلميح إلى التضخم والقوة الشرائية للنقود، ويكون بذلك من رواد النظرية الكمية في قيمة النقود.

2- بالنسبة لقانون جريشام:

لاحظ المقريزي اختفاء النقود الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول خلال فترة الأزمة. فمن خلال ارتفاع الأثمان وباستخدام عملتين معدنيتين، إحداهما مصنوعة من معدن أثمن من معدن آخر، تميل العملة المصنوعة من المعدن الثمين أو النفيس إلى الاختفاء من التداول النقدي، تاركة المجال للعملة الأخرى لتسود في التداول، وهكذا تطرد وتزيح العملة الرديئة العملة الجيدة. وبالتالي فقد وضح المقريزي في تفكيره هذا جوهر ما يسمى " قانون جريشام".

- ✓ وفي كتابه "الطرق الحكمية في السياسة الشرعية" حلّل ابن القيم الجوزية (691هـ - 751 هـ) وظائف المال من حيث أنها أساس القيمة ووسيلة المبادلة، كما بيّن أنّ النقد قد يكون رؤوس أموال، يتجر بها ولا يتجر فيها. وكان الهدف من تأليف الكتاب هو بيان التزامات الحاكم في الجوانب الاقتصادية وواجباته، وهو أمر مهم في عصره نظرا لاختلاط مالية الحاكم بمالية الدولة العامة في ذلك الوقت، وعدم التفرقة بينها.

وقبله اجتذبت كتابات معلمه وشيخه ابن تيمية (661 هـ - 728 هـ) اهتمام العديد من المؤلفين مثل هنري لاوست وإلياس أحمد وآخرين، وقد أضاف ابن تيمية مفاهيم جديدة مثل سعر المثل لتوضيح الربح المناسب عند الاختلاف. كما يلاحظ أن ابن تيميّة كان على وعي بتأثير تكاليف العمال على العملية الاقتصادية ولذلك ضمنها تحليله الاقتصادي. كما ناقش موضوع عملية تحديد السعر في السوق.

المبحث الثاني: الدور الاقتصادي للدولة في التجربة الحضارية الإسلامية

تتدخّل الدولة، في ظل الفكر الاقتصادي الإسلامي، في النشاط الاقتصادي، سواء لمراقبته أو تنظيمه عندما يمارسه الأفراد، أو لمباشرته بنفسها إذا عجز الأفراد عن ممارسته أو أساؤوا في ذلك. فالدولة ملزمة بإيجاد الإطار الصحيح والمنظم لحدوث التفاعل والتكامل بين الموارد البشرية والمادية للأمة وبين القيم الروحية والاحتياجات المادية للأفراد.

المطلب الأول: طبيعة الدولة ودورها من المنظور الإسلامي.

لقد جعل الإسلام المسؤولية بين الجماعة والدولة من جهة، ومسؤولية الفرد من جهة أخرى في تكامل حقيقي، وذلك من خلال المراقبة من لدن الطرفين، حيث دلّت النصوص الشرعية على خطورة هذه المسؤولية أمام الله تعالى، ثم أمام الأمة كاملة. قال تعالى: "وقفوهم إنهم مسؤولون". الصافات 34.

واعتبر الإسلام الدولة أول وأسمى مؤسسة منوط بها تنظيم نمط حياة الأفراد، وفقاً للشريعة وتحقيقاً لمقاصدها، بما يحقق الرخاء المادي والروحي، في إطار يضمن الدفاع عن العقيدة ونشرها دون تعسف أو مساس بالحريّة الاقتصادية للأفراد الذين يرغبون بممارسة تلك الحرية على أكمل وجه وبما يتماشى مع الشريعة الإسلامية.

أولا: طبيعة الدول من المنظور الإسلامي.

إن مفهوم الدولة الإسلامية مرتبط بمفهوم الطائفة الإسلامية، فالدولة ناطقة باسم الطائفة وتعمل من أجلها حسب شرع الله تعالى، فهي إذن دولة الشورى. أما حين تنحرف عن الشورى مبدأً أو سلوكا فينبغي إصلاحها وتقويم اعوجاجها. وتطبيق الشورى لا يخضع لنسق سياسي جامد أو جاهز في الحكم الدستوري الديمقراطي المعاصر الملتزم بالشرع الإسلامي وأحكامه شكلاً معاصراً للحكم الدستوري الشرعي. وقد حفظ لنا التاريخ الإسلامي تطبيقات عملية للحكم الشوري تعتبر نماذج حية للمفكرين وللساسة المسلمين بهدف إقامة الحكم الإسلامي وتوطيده. وللعلماء المسلمين آراؤهم في نظام الحكم من المنظور الإسلامي.[26]

يقول ابن خلدون في هذا الشأن:

[26] إبراهيم أبا محمد، الإسلام والتنمية، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1429هـ/2008م، ص 117.

" ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم. فوجب بمقتضى الشرائع حمل الكافة على الأحكام الشرعية في أحوال دنياهم وآخرتهم. وكان هذا الحكم لأهل الشريعة وهم الأنبياء ومن قام فيه مقامهم وهم الخلفاء. فقد تبين لك من ذلك معنى الخلافة: وأن الملك الطبيعي هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة، والسياسي هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار، والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به"[27].

ويضيف في هذا المقام فيقول: "... وأنه نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا به، سمي خلافة وإمامة والقائم به خليفة وإماماً... فأما تسميته إماماً فتشبيها بإمام الصلاة في اتباعه والاقتداء به، ولهذا يُقال الإمامة الكبرى. وأما تسميته خليفة فلكونه يخلف النبي في أمته، فيقال خليفة بإطلاق، وخليفة رسول الله"[28].

ووظيفة الإمامة الكبرى حسب تنظيرات كتب الأحكام السلطانية محددة في " حراسة الدين وسياسة الدنيا"[29]، وإذا بويع إماما فعلى الأمة طاعته. وإذا "تقرر أن هذا النصب (نصب الإمام) واجب بإجماع، فهو من فروض الكفاية وراجع إلى اختيار أهل العقد والحل، فيتعيّن عليهم نصبه، ويجب على الخلق جميعا طاعته"[30]، مصداقا لقوله تعالى: ((يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم...)). النساء 58.

إذن فالإمامة الكبرى مؤسسة لا غنى عنها لإقامة الدولة الإسلامية. هذه الدولة التي عليها إقامة شرع الله تعالى وأحكامه في القضايا الفقهية الثابتة، والعمل بالسياسة الشرعية. فالدولة الإسلامية ليست دولة متدخلة ولا دولة حارسة. إنها تقوم على المبدأين معا وليس مبدأ التدخل فقط، ولا مبدأ الحريّة فقط، وإنما اعتماد الحرية والتدخل كمبدأ. لأن الحريّة التي يحميها الإسلام هي حريّة تعمير لا حريّة تدمير، كما أن التدخل في تسيير الشأن العام هو بهدف إقامة شرع الله وتنمية قدرات الأمة والحفاظ عليها. وما يمكن أن يُطمأن

[27] ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، 578/2.
[28] نفس المرجع السابق، 579/2.
[29] الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، 2022، بيروت، لبنان، ص05.
[30] ابن خلدون، المقدمة، مرجع سبق ذكره، 581/2.

إليه في موضوع طبيعة الدولة الإسلاميّة هي أنّها دولة الشورى التي تُقيم الحق وتحارب الباطل وتعمر الأرض بما ينفع البلاد والعباد.[31]

ثانيا: دور الدولة من المنظور الإسلامي.

لقد وردت في القرآن الكريم بعض وظائف الدولة الإسلامية في الآيات التي تخاطب الرسول صلى الله عليه وسلم، بوصفه وليا للأمر، كالآيات التي تأمر بأخذ الزكاة أو الغنيمة أو الفيء...وكما وردت في تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم، منها ما هو بحكم تبليغ الرسالة، ومنها ما هو بحكم تصرفات الإمامة، وتدخل تصرفاته بصفته إماما ضمن وظائف الدولة[32].

قال ابن خلدون عن وظيفة الإمام أن: " حقيقة الخلافة نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا، فصاحب الشرع متصرف في الأمرين: أما في الدين فبمقتضى التكاليف الشرعية التي هي مأمور بتبليغها وحمل الناس إليها، وأما سياسة الدنيا فبمقتضى رعاية مصالحهم في العمران البشري.[33]"

وحدّد الماوردي[34] وظائف الإمام في حفظ الدين، والقيام بالقضاء، والأمن والدفاع والمالية وتعيين الولاة، والإشراف، في كتابه ((الأحكام السلطانية والولايات الدينية)).

ويمكن القول بأنّ للدولة في مجال عمارة الأرض ثلاثة أدوار أساسية[35]:

أ – جانب الرقابة والإشراف:

واجب الدولة أن تراقب النشاط العام ليكون ملتزما بقواعد الشريعة وقد تولى تنفيذ هذه المسؤولية في التاريخ الإسلامي جهاز من أهم أجهزة الدولة الإسلامية، وهو جهاز أو ولاية الحسبة. ويظهر أثره في الجانب الإنتاجي والخدماتي كما يمكن أن يعمم هذا على إدارات الدولة والهيئات المنتخبة لضمان حسن السير العام لخدماتها ونفقاتها ومشاريعها.

ب–جانب التوجيه والتخطيط: على الدولة أن توجه النشاط المجتمعي بما يحقق مصالح الأمة ويبعد الضرر عن الأفراد والجماعات. فهي التي تسهر على أن يقوم الناس بفروض الكفاية في المجالات كلها، بحيث

---

[31] إبراهيم أبا أحمد، الإسلام والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 119.
[32] رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، ، دمشق، سوريا، 1409هـ-1989م، ص 66.
[33] ابن خلدون، المقدمة، مرجع سبق ذكره، 624/2.
[34] الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مرجع سبق ذكره، ص 18.
[35] العبادي ، تعقيب على بحث المنهج الإسلامي في التنمية ليوسف إبراهيم يوسف، أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1418هـ -1998م، ص ص 354-355.

تؤمن جميع المرافق والاحتياجات وتضع الخطط وتتبنى من السياسات ما يمكنها من تحقيق غايات العمران في الإسلام.

جـ – جانب التنفيذ والمباشرة: بما أن مفهوم الدولة الإسلامية يتأسس على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: ما يتعلق بالدولة تنفيذه كشيء خاص بها لا يمكن تفويته أو خوصصته كمهام الأمن والدفاع والسياسة الخارجية.

المستوى الثاني: القطاع العام بمختلف مجالاته، وهو مستوى تديره الدولة بما يخدم مصلحة الأمة.

المستوى الثالث: مجالات نشاط القطاع الخاص. وهذا المستوى تشجعه الدولة وتدعمه بما يخدم مصلحة الأمة.

هذه الجوانب يمكن اختزالها في نظرية متكاملة تحدد دور الدولة الإسلامية في مجال العمران البشري، بإقامة التوازن المجتمعي وفق أصول الإسلام وأحكامه ومقاصد الشريعة الإسلامية الغراء. وفكرة توازن المجتمع فكرة معقدة لها جوانب مادية وروحية وجوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وهي أيضا تتناول المكان والزمان. وهي بعد ذلك كله حالة نسبية. ومن أجل ذلك، فإن دور الدولة في تحديد، تسيير، وترتيب، ومراقبة مختلف التوازنات الجزئية والكلية في المجتمع هو دور هام. فالمجتمع الإسلامي، دون شك، متفتح على الخارج، وهو متفتح على نفسه وطبيعة العلاقات الداخلية والخارجية، تؤثر على سير المجتمع بأسره، في مختلف الجوانب والمراحل التي يمر بها.[36]

ومفهوم التوازن الشامل يختص به الإسلام لأنه توازن بين المادة والروح، وبين الفرد والمجتمع، وبين سائر مكونات المجتمع وفئاته.

وانطلاقا من التوازن كمبدأ وقاعدة وسلوك فإن وظيفة الدولة تتحدّد فيما يلي:[37]

- **على المستوى السياسي:** الاضطلاع بإقامة العمران السياسي الذي يتحقق بإقامة الدولة العادلة، دولة الشورى، دولة المؤسسات التي هي بحق قائمة على الشورى ضامنة لحق الشعب في اختيار ممثليه الذين يضطلعون بمهام تسيير الشأن العام تحت سلطة الإمام منفذين لتوجيهاته، بما يحقق

[36] عبد الحميد عواد، دور الدولة في التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الإسلام، ندوة التنمية من منظور إسلامي، عمان – الأردن، 27-30 ذي الحجة 1411 هـ، 9-12 يوليو 1991، ص 144.

[37] عبد الحميد عواد، دور الدولة في التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص 169.

اندماجا وتكاملا بين الإمام والأمة، الراعي والرعية، كما على الدولة العمل على تنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية لدى فئات المجتمع وشرائحه.

- **على المستوى الاقتصادي:** تتحدد هذه الوظيفة في تخصيص الموارد المتاحة لتعجيل النماء بالتحكم في توزيع الملكية، ومنع تركيزها، والتحكم في تخصيص الفائض، والتدخل لضمان استثمار أرباب العمل لمواردهم، وتخصيص الموارد البشرية بتوجيهها للمجالات التي سيحتاجها المجتمع. كما تتحدد في التوزيع العادل للموارد، سواء توزيع ما قبل الإنتاج أو ما يصطلح عليه كذلك بتوزيع الملكية أو التوزيع الوظيفي الذي توزع فيه ثمار الإنتاج بين المساهمين في العملية الإنتاجية: أصحاب رؤوس الأموال والأجراء والمنظمين، وهو بهذا توزيع يتم حسب الإنتاج والالتزامات التعاقدية للأفراد، أو إعادة التوزيع وهو توزيع ثانوي تصحيحي يطبق فيه معيار الحاجة. وهذه الأنماط الثلاثة من التوزيع تضمن محاربة الفقر وإقامة مجتمع الكفاية، وحد الكفاية ليس بأي حال امتيازا بل واجبا على الدولة والمجتمع تحقيقه. كما تتحدد وظيفة الدولة الاقتصادية في ضبط الاقتصاد وضمان استقراره وفعاليته، وذلك بإخضاع الاقتصاد إلى معقولية إسلامية مبنية على ضمان إنسانية النظام الاقتصادي التي لا تتم إلا باعتماد الأخلاق والقيم عنصرا أساسيا في تنظيم العلاقات بين المتعاملين وتعميم التضامن الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع وشرائحه.[38]
- **على المستوى الاجتماعي:** بتعزيز دور الأسرة في المجتمع وتفعيل التضامن الاجتماعي وتقوية دور مؤسسات المجتمع المدني وجمعياته.
- **على المستوى الثقافي:** بتعزيز دور الفكر الإسلامي الأصيل والقيم الإسلامية والأخلاق الفاضلة ودعم مؤسسة المسجد والمدرسة الملتزمة والاجتهاد الفكري والعلمي الخلاق.

[38] عبد الحميد عواد، دور الدولة في التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص 169.

المطلب الثاني: الاقتصاد الإسلامي (التعريف، القواعد والخصائص)

الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة المبادئ والقواعد والقوانين المستمدة من النص القرآني وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرته في تنظيم الحياة المعيشية، الروحية والمادية، إضافة إلى المصادر الشرعية الأخرى مثل الإجماع والقياس.

والهدف هو تحقيق رفاهية الإنسان روحيا وجسديا مع الالتزام بالقيم الأخلاقية مع التأكيد على مبادئ العدل والتكافل وتجنب الربا قطعا، وهو يختلف على النظم الاقتصادية سواء التي سبقت ظهوره أو حلت بعد ذلك إذ لا يعتبر المادة غاية بل وسيلة وسعيا لتحقيق التوازن الشامل بين الدنيا والآخرة.

أولا: تعريف الاقتصاد الإسلامي

يقول "جاك أوستري" أحد العلماء الفرنسيين البارزين في الاقتصاد: إن طريق الإنماء الاقتصادي ليس محصوراً في النظامين المعروفين (الرأسمالي والاشتراكي) بل هناك مذهب اقتصادي ثالث راجح هو مذهب الاقتصاد الإسلامي، وسيسود هذا المذهب عالم المستقبل، لأنه طريقة كاملة للحياة المعاصرة[39].

يأتي هذا الاعتراف ليؤكد على القصور الذي يميّز المذهبين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي، لأن أفكارهما وآراءهما متأثرة بنوازع بشرية في حدود ظروف خاصة، حتى وإن اختلفا في ظاهرهما بتركيز الأول على الفرد والثاني على الجماعة، فإنهما يصدران عن أصل واحد وهو الفصل بين النشاط الاقتصادي والأخلاق، فلا يعنيهما أن يكون النشاط الاقتصادي أخلاقيا أو غير أخلاقي، ولا يهمهما الحلال والحرام، العدل أو الظلم، وإنما يعنيهما تحقيق المنفعة فحسب[40].

بينما الاقتصاد الإسلامي يخضع بكل جوانبه إلى التعاليم الدينيّة، هذا ما جعل منه مذهباً ذا صفة إنسانيّة ورسالة واضحة، وليس علماً أو مجموعة من العلوم المختلفة المقتصرة على تفسير القوانين والظواهر الطبيعية فقط[41].

[39] محمود الخالدي، مفهوم الاقتصاد في الإسلام، شركة الشهاب، الجزائر، 1988، ص ص: 28-29.
[40] أحمد النجار، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دار الفكر، جدّة، السعودية 1974، ص ص 15-16.
[41] رياض صالح عودة، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي ، دار الهادي، لبنان، 2005، ص 13.

إن الاقتصاد لم يرد بمعنى الأنشطة الاقتصادية في عُرف اللغة، ولا في الكتاب والسنة، ولكن معناه العام يسعى للمعنى الاصطلاحي المعاصر الذي يُقصد به النشاط أو التعامل المادي التجاري، والصناعي، والزراعي والعقاري، وما يتصل به من خدمات مالية[42].

ومن التعاريف التي خَلُص إليها علماء الاقتصاد الإسلامي في اجتهادهم وحسب نظرتهم وتصورهم، يمكن إيراد ما يلي منها:

- الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنّة لبناء الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر[43].
- الاقتصاد الإسلامي هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معيّن من القيم الإسلاميّة والتقاليد والتطلّعات الحضاريّة للمجتمع[44].
- الاقتصاد الإسلامي هو العلم الذي يبحث عن الطريقة التي يوزع بها الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية في ظل الإطار الحضاري[45].

لقد عرفت العقود الأخيرة من الألفية الثانية ظهور وتطور علم جديد يمثل تتويجا لمجهودات فكرية وبحثية وحصيلة لحاجة عملية أكيدة أطلق عليها الدارسون والباحثون مسمى "علم الاقتصاد الإسلامي"[46].

وجاءت النقلة النوعية في مسار هذا العلم بالتحديد عقب المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، الذي عقد بمكة المكرمة عام 1396هـ-1976م، حيث شرعت الجامعات في العديد من الدول الإسلامية بإنشاء برامج وأقسام للاقتصاد الإسلامي، وفتح مراكز أبحاث متخصصة في هذا المجال. وتجدر الإشارة، في هذا المقام، أن إنشاء أقسام ومراكز للاقتصاد الإسلامي لم تبق محصورة على العالم الإسلامي بل امتدت لتشمل بلداناً ومؤسسات خارج العالم الإسلامي.

---

[42] محمد بايللي، خصائص الاقتصاد الإسلامي، المكتب الإسلامي، ص 46.
[43] حمد بن عبد الرحمان جنيدل، منهاج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، المجلد1، شركة العبيكان، الرياض، السعودية، 1406هـ، ص13.
[44] إبراهيم فاضل الدبو، الاقتصاد الإسلامي: دراسة وتطبيق، دار المناهج، الأردن، 2008، ص 16.
[45] محمود سحنون، الاقتصاد الإسلامي، الوقائع والأفكار الاقتصادية، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2006، ص 199.
[46] كمال توفيق محمد الخطاب، منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م:16، ع:2، 1424هـ2003، ص06.

فقد وجد علم الاقتصاد الإسلامي طريقه أيضاً في عدد من الجامعات والمعاهد العليا، كما لقي احتراماً من بعض المنظمات الدوليّة (كصندوق النقد الدولي FMI)، وعلى سبيل المثال فإن جامعة (Loughborough) وجامعة (Durham) في وسط إنجلترا وشمالها تقدم مقررات متخصصة في الاقتصاد الإسلامي، ولدى الأخيرة برامج على مستوى الماجستير يتيح التخصص في التمويل الإسلامي... وهناك أيضاً المعهد الدولي للاقتصاد الإسلامي والتأمين بجامعة لندن، والمعهد العالي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية.[47]

ثانيا: قواعد الاقتصاد الإسلامي

تنقسم قواعد الاقتصاد الإسلامي إلى قسمين:[48]

أ- **القواعد الاقتصادية الشرعية:** وهي القواعد التي تكتسب مشروعيتها من مصادر التشريع الإسلامي، والحديث في هذا الموضوع يدفعنا للتطرّق إلى مسألتين هامتين للغاية وهما:

أولا: طبيعة هذه القواعد الاقتصادية الشرعية

ثانيا: العلاقة ما بين الفقه الإسلامي (الفقه المالي والاقتصادي) والاقتصاد الإسلامي.

فبالنسبة للمسألة الأولى تختلف نظرة العلماء إلى مشروعية هذه القواعد، وهم على رأيين:

الرأي الأول: يرى أن قواعد الاقتصاد الإسلامي متصفة بصفات الشمول والتكامل، فهي تشمل كافة مجالات النشاط الاقتصادي، فالشريعة الإسلامية بينت كيفية معالجة جزئيات الحياة الاقتصادية.[49]

ويعتبر أصحاب هذا الرأي أن الاقتصاد الإسلامي يتناول الجزئيات والكليات والقول بأنه يتناول الكليات فقط يعتبر كالقول بنقصان الشريعة الإسلامية.

[47] عبد الرحمان يسري أحمد، تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي (1976-2003)، بحوث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي المنعقد بمكة المكرمة بجامعة أم القرى، ص 14.
[48] إبراهيم أبا أحمد، الإسلام والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-139.
[49] محمود الخالدي، مفهوم الاقتصاد في الإسلام، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1985، ص 39.

الرأي الثاني: ويعتبر قواعد الاقتصاد الإسلامي الشرعية، قواعد مرنة وإطارا عاما ما دامت الشريعة الإسلامية تركت المجال للاجتهاد ووضع التفصيلات والأحكام الجزئية حسب متطلبات الحياة ومستجداتها.[50]

أما بالنسبة للمسألة الثانية وهي تحديد طبيعة العلاقة ما بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الإسلامي، فنجد أن هناك ارتباطا عضويا ما بينهما فالفقه الإسلامي من أهم العناصر المكونة للمذهب الاقتصادي الإسلامي، لكن بينهما تميز. والذي ينبغي تسجيله أن الحكم الفقهي ينشئ الظاهرة الاقتصادية، بينما تحديد هذه الظاهرة الاقتصادية وتحليلها ووضع سياسات اقتصادية خاصة بها هي من مهام الاقتصاد الإسلامي.

فهناك مرحلتان: مرحلة التعرف على الحكم الفقهي، ومرحلة التعرف على الظاهرة الاقتصادية التي ينشئها هذا الحكم الفقهي.[51] فالاقتصاد الإسلامي بذلك لا يقرر ما يخالف الكتاب والسنة، فهو لا يستحل حراما ولا يحرم حلالا، ولا يعمل على مخالفة الشرع[52]، وإنما يبحث الظواهر الاقتصادية التي ينشئها الحكم الفقهي.

"فالاقتصاد الإسلامي وبما يشتمل عليه من موضوعات وجوانب عديدة ... يمكنه أن يوضح حكمة الوجوب والتحريم، والآثار الاقتصادية للوجوب أو التحريم، كما يمكنه أن يقدم البديل الشرعي للفعل الحرام إضافة إلى الاستدلال والاستشهاد بالنظرية الاقتصادية والتاريخ الاقتصادي والواقع التطبيقي على مدى صلاحية الحكم الشرعي التطبيقي"[53].

ب-**القواعد الاقتصادية النظرية:** ونقصد بها النظريات والقوانين والتحاليل والسياسات الاقتصادية التي هي إما من نتاج الاقتصاد الإسلامي أو هي من نتاج علم الاقتصاد الوضعي تتفق وقواعد الاقتصاد الإسلامي ومضامينه وغاياته. ذلك أن عملية التكامل بين الإسلام وعلم الاقتصاد ستكون علم

---

[50] علال الخياري، الاقتصاد الإسلامي، شركة النشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1988، ص 59.

[51] رفعت العوضي، مرتكزات لتدريس الاقتصاد الإسلامي، أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

[52] رفيق موسى المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص10.

[53] كمال توفيق محمد الحطاب، منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، العدد 62، 1426هـ-2003م، ص10.

الاقتصاد الإسلامي الذي ينبغي أن يتكون من: مقولات قيمية ومسلمات إسلامية، ومقولات وضعية اقتصادية.[54]

وتكتسب القواعد الاقتصادية النظرية مشروعيتها من فروض الكفايات التي لا تقوم الحياة الإنسانية بدونها.[55]

والنتيجة المحصلة من قيام الاقتصاد الإسلامي على هذين النوعين من القواعد أن له جانبان:

- جانب شرعي تنظيمي يعتمد على الأحكام الشرعية والقيم السامية والأخلاق الفاضلة.
- جانب نظري موضوعي يعتمد على العقل والعلم[56]، فهناك توظيف لمصادر المعرفة العقلية والتجريبية والاستقرائية ولمصادر المعرفة الكونية الكلية الاستنباطية في الآن معا.[57]

ثالثا: خصائص الاقتصاد الإسلامي

بما أن سمات الاقتصاد الإسلامي مستمدة من شريعة وضعها الله سبحانه وتعالى، عكس الاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي اللذين وضعهما البشر ووجدوا اختلافات كثيرة في وضع قواعدهما وتحقيق السعادة والرفاهية بهما، فبالتالي تكون مختلفة ومتميزة عن سمات وخصائص ما وضعه البشر.

ومن تلك السمات والخصائص يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

أ – الاقتصاد الإسلامي رباني المصدر:

حيث أخذ أصوله وغاياته من الوحي المتمثل في الكتاب والسنة، والإجماع الصحيح الذي يرجع لدى التحقيق إلى نص من الكتاب والسنة.[58]

إذن المصدر الأول للاقتصاد الإسلامي هو القرآن والسنة النبوية، وبعدها تأتي مصادر التشريع الإسلامي الأخرى.

---

[54] محمد أنس الزرقاء، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، المفهوم والمنهج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، 1410هـ-1990م، ص17.

[55] جلال الخياري، الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[56] جلال الخياري، الاقتصاد الإسلامي ،مرجع سبق ذكره، ص 61.

[57] محمد أنس الزرقاء، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص:16.

[58] علي محي الدين القرة داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، ج1، بيروت، لبنان، ط2، 1431هـ-2010م، ص 150.

"ومعنى هذا أن الاقتصاد الإسلامي في جملته مصدره الوحي، والاجتهاد في ضوئه. وهذه الخاصية لا توجد في أي مذهب اقتصادي آخر، فكل المذاهب الأخرى من وضع البشر"[59].

إنه اقتصاد يقوم على العقيدة وهي من أهم خصائصه، عقيدة لا يكفي فيها التصديق فحسب، بل تصديق يتبعه الانقياد. قال تعالى: "ولو أنّ أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذّبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون" (الأعراف: 96) .

وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم : ((لا يزيد في العمر إلاّ البرّ ولا يردّ القدر إلاّ الدعاء وإنّ الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه)).

وعلى المسلم أن يراعي الحلال والحرام عند ممارسته لأي نشاط اقتصادي بأن يفعل ما أحلّه الله تعالى له ويتجنّب ما حرّمه عليه، مصداقاً لقوله تعالى: ((وأحلّ الله البيع وحرّم الرّبا)).

ت-**الاقتصاد الإسلامي أخلاقي الممارسة:** يعتبر الاقتصاد الإسلامي اقتصادا معياريا بامتياز لأن التحليل الاقتصادي يتأسس فيه على قواعد وقيم أخلاقية، لهذا فهو اقتصاد أخلاقي يكون فيه الاقتصاد خادما للقيم، بِعكس الاقتصاد الوضعي الذي جعل الأخلاق خادمة للاقتصاد، وهذا الانحراف حوّل القيم الأخلاقية إلى قيم نسبيّة تختلف باختلاف المجتمع الذي تسود فيه وباختلاف مرحلة التنمية التي تحكمها، وإذا عوملت القيم الأخلاقية معاملة نسبية أصبحت أخلاقا نفعيّة، وعندما يتعارض الاقتصاد مع المبدأ الأخلاقي فإن الذي يُضحى به هو الأدنى من أجل الأعلى، وكما أن هذا الاتجاه يتطلب التركيز على بعض القيم وإهمال القيم الأخرى حسب ما يظهر للاقتصاديين من فائدة، ومن ثم نصبح أمام قيم نسبية غير ثابتة بحال. وبهذا لا تصبح هناك أخلاق إنسانية مشتركة، وإنما يمكن أن نقول إنها أخلاق اقتصادية فحسب.[60]

فالاقتصاد الوضعي قد انفصل منذ قرون عن القيم الروحية والأخلاقية، وبُني على المصالح المادية الفردية أو الجماعية، ولذلك لا يهمّ الشركات الرأسمالية أن يعيش ثلث العالم في فقر، وخمسه تحت الصفر، ومئات الملايين يموتون، أو لا يجدون عندهم ما يسدّون به رمقهم من الدّواء والغذاء، وأنّ بضع مئات من الشركات والأفراد تهيمن على ثلاثة أرباع ثروات العالم الذي يقدر عدد نفوسه بأكثر من ستة

[59] جلال الخياري، الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 61.
[60] السلطان أبو علي، الأخلاق والتنمية، أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر. هرندن فيرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1418هـ - 1998م، ص ص: 369-393.

مليارات نسمة، لا يهم هذه الشركات الرأسماليّة إلاّ المزيد من الربح، ولذلك تغرق مئات الأطنان من الحبوب والسكر في البحار حتى لا تنزل الأسعار في الوقت الذي يموت الملايين بسبب الجوع وسوء التغذية ونقص الأدوية[61]؟ !!!

جـ – الاقتصاد الإسلامي يقوم على الواقعية:

يقسم الاقتصاد الإسلامي الحياة الاقتصادية على أساس النظرة الواقعية للإنسان، ويتوخى الغايات الواقعية التي تتفق مع تلك النظرة.[62]

فهو بذلك ليس اقتصادا خياليا غير قابل للتطبيق وإنما هو اقتصاد يراعي مصالح الناس وحاجاتهم ويلبي إشباعاتهم، فلا يضع للبشرية أهدافا غير قابلة للتطبيق، وإنما غاياته المتمثّلة في إقامة مجتمع الاستخلاف وإعمار الأرض لا يكتفي في إقامتها بالتوجيه والإرشاد، وإنما يسندها بضمان تشريعي وتنظيمي يجعل من تحققها أمرا قابلا للتطبيق.

إنه يستمد مقوماته من الواقع المعاش، فلا يحلق بالمسلم في خيالات يتعذر تحقيقها[63]، مثل ما هو الحال في الاقتصاد الاشتراكي الذي يؤمن بالمساواة المطلقة، أو في الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتقد أنه ليس هناك تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، ففي نظرهم تتحقق مصلحة المجتمع إذا حققها الفرد لنفسه أي أن المنفعة الكليّة للمجتمع تتماشى مع المنفعة القصوى للفرد.[64]

د–الاقتصاد الإسلامي يقوم على الوسطية: والمقصود بذلك أن الاقتصاد الإسلامي ليس اقتصادا فرديا قائما على مصلحة الفرد، وحريته المطلقة (تقريبا) في التملك والاستثمار، والإنفاق، وحماية عقليته النفعية الفردية الانتهازية، وتقديس المال والملكية كما هو الحال في النظام الرأسمالي.[65]

وفي المقابل فليس الاقتصاد الإسلامي مثل الاقتصاد الاشتراكي الذي يقوم بنزع ملكية الفرد لصالح الدولة حتى تتحقق دكتاتورية الدولة في كل شيء.[66]

---

[61] علي محي الدين القره داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي،ج1، مرجع سبق ذكره، ص 153.
[62] محمد باقر الصدر، اقتصادنا، بيروت، لبنان، 1393هـ - 1973م، ص 288.
[63] فلاق علي، تمويل الاستثمارات في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2001-2002، ص13.
[64] طبري سعد، دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر3 2000-2001، ص 32.
[65] يوسف القرضاوي، دور الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية، بحث منشور ضمن بحوث كتاب الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1400 هـ ، ص 258.
[66] نفس المرجع السابق، ص 268.

هـ –الاقتصاد الإسلامي يتميّز بالشمولية: فهو إلى جانب اهتمامه بالجانب المادي يهتم بالجوانب الروحية والأخلاقية إذ لا يعالج القضايا الاقتصادية كل واحدة بمعزل عن مجموع القضايا المادية والروحية للمجتمع، بل يقوم بالمعالجة ووضع القواعد التي تنظم حياة الإنسان كاملة بشكل منسجم ومتكامل، هدفه في ذلك تحقيق الغاية الأسمى وهي الاضطلاع السليم بما كلف الله به الإنسان من وظيفة الاستخلاف وعمارة الأرض.

المطلب الثالث: مجالات تدخّل الدولة في الاقتصاد الإسلامي

إن دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي لا يخضع للظروف والملابسات ولا للأهواء والتوجهات، وبالتالي يتبدّل ويتغيّر هذا الدور من حين لآخر وخاصة من حيث الحجم والقوة تبعا لأوضاع المجتمع، حيث مهمة الدولة في الإسلام تتجسّد في أمر واحد هو رعاية المجتمع، "فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيّته"، والرعاية كما هو بارز من اسمها وكما فهمها العلماء هي منتهى الحفظ والصيانة، وتحقيق أكبر مصلحة ممكنة.

ومعنى ذلك أنها لا تقل في حالات وتزيد في أخرى، ولا تضعف في حالات وتقوى في حالات. وقد تناول علماء المسلمين قديما وحديثا هذه الوضعية الجامعة بالتحليل والدراسة والتفصيل فاشتقوا منها، عملا بالنصوص، العديد من الوظائف النوعية، والمطلع على هذه الدراسات القديمة والحديثة يجدها كلها داخلة في إطار الرعاية.[67]

ولتدخّل الدول في ظل قواعد الاقتصاد الإسلامي مجالات وطرق يمكن تلخيص أهمها فيما يلي من البنود:

أولا: دور الدولة في توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية

قامت الدولة الإسلامية بدور أساسي فيما يتعلق بتوجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية، واتخذت أعظم خطوات الإصلاح الاقتصادي في تاريخ الحضارة الإنسانية، بحيث أصدرت سلسلة من التوجيهات والتشريعات على شكل أوامر إجبارية ونواه زجرية، وتم هذا في ظل تجاوب لا نظير له في تاريخ الدول الناشئة من حيث سرعة الاستجابة ومستواها، ومداها وأثارها لارتباطها بالقيم الأخلاقية والمبادئ

[67] شوقي دنيا، الخصخصة ودور القطاع العام وموقف الاقتصاد الإسلامي، مداخلة قدمت للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، مارس 2003، ص ص 14-15.

العقائدية. فكانت أول دولة ألغت أشكال التمويل القائمة على الأسس الاستغلالية الربوية، وأشرفت على تنظيم المعاملات التجارية بحيث قللت بموجبها حلقات الوساطة الاستغلالية، ومنعت محاولات الهيمنة الاحتكارية. قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا تتلقوا الركبان، ولا يبع بعضكم على بعض ولا يبع حاضر لباد" متفق عليه. نهى هنا عن السلع قبل أن تجيء إلى السوق، ونهى أن يتوسّط أحد أبناء المدينة في البيع للقادم من البادية قبل دخوله للسوق.[68]

ثانيا: دور الدولة في مجال استخدام الموارد وتوزيع الثروات والمداخيل

عملت الدولة منذ نشأتها في ظل التجربة الإسلامية على تجسيد القواعد التي ترشد عملية استخدام الموارد المجتمعية، فقد انفردت بحسن تعبئة الموارد المعنوية وتوظيفها في عمليات الإصلاح الاقتصادي. وهيأت المناخ الملائم للاستخدام الرشيد للموارد المادية عن طريق التأكيد الميداني على حرية التملك ورعاية وحفظ الأموال الخاصة والعامة، فكانت سباقة في ميدان التحفيز على الاستثمار، والتشجيع على الإنتاج باستخدام الوسائل المالية كالزكاة ... أما في مجال التوزيع فإن دور الدولة شمل توزيع بعض المصادر المادية وتنظيم عملية الانتفاع بها. فتقوم بنشر نطاق الوحدات الإنتاجية في أرجاء المجتمع، أي توزيع وحدات الإنتاج على أقاليم الدولة. بما يحقق العدالة بين هذه الأقاليم، ذلك أن العدالة سمة جوهرية من سمات الإسلام من أنواع العدالة فيه العدالة الإقليمية، وتلزم الدولة الأفراد بهذا الواجب بالإقناع، الترغيب والترهيب.[69]

ثالثا: دور الدولة في ترشيد إدارة الأموال العامة

يقصد بإدارة الأموال العامة للمجتمع سائر العمليات المتعلقة بالنشاط المالي للدولة تخطيطا وتنظيما، وجباية وإنفاقا، وصيانة ورقابة، وسواء تعلق الأمر بالملكية العامة أو ملكية الدولة أو الملكية الخاصة.

ولذلك يعتبر الاقتصاد الإسلامي الدولة المؤسسة المسؤولة عن إدارة المال العام وحمايته، وتنظيم الانتفاع به، سواء كان موردا طبيعيا أو ماليا.[70]

---

[68] يوسف إبراهيم يوسف، النظام الاقتصادي الإسلامي (خصائصه، أهدافه، آثار تطبيقه)، مكتبة الرسالة الدوليّة للطباعة والكمبيوتر، عين الشمس الشرقية، قطر ، 2000، ص 214.

[69] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص ص: 549-552.

[70] حسين حسين شحاتة، حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 1420هـ-1999م، ص 54.

وتتولى الدولة إدارة المال العام عن طريق الموازنة العامة، فهي التي تحدد أهداف الحكومة وسياساتها وبرامجها في كيفية الاستخدام الرشيد للأموال العامة المتاحة.

ولا يكفي أن ترسم الدولة سياسة رشيدة للمال العام، وتعد له خطة عامة محكمة، وتنظم حركته، وتعبأ موارده، بل ينبغي أن تضع الدولة النظم لرقابته وحمايته وصيانته وترشيده.[71]

ومن ثم فإن الاستخدام الرشيد النافع للمال العام حسب ضوابط الاقتصاد الإسلامي يوجب على الدولة التكفل بالمهام التالية:

- ربط الإنفاق العام بمقدار المصلحة العامة المحققة.
- تطوير الملكية وتعميم منافعها.
- تحفيز ومساعدة القطاع الخاص على القيام بدوره بكفاءة ضمن قيود المصلحة الاجتماعية.[72]
- تنظيم الزكاة جباية وإنفاقا.
- تطوير إدارة ممتلكات الأوقاف.
- التصرف في ملكية الدولة بما يحقق المصلحة العامة.[73]
- نزع الملكية الخاصة بعوض عادل لمصلحة عامة محققة.[74]

رابعا:دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية

يعتبر تدخل الدولة في الاقتصاد الإسلامي، تطبيقا لمبدأ من المبادئ الأساسية التي تقوم عيها، وهو التوجيه الإداري للاقتصاد الإسلامي من خلال التوازن الاجتماعي، قصد إدراك العدالة الاجتماعية الحقة.[75]

والواقع أن التوازن الاجتماعي، وإن بدا هدفا قصير المدى تلتزم الدولة بتحقيقه، إلا أنه يعتبر وسيلة في المدى الطويل، فالأهداف تنقلب إلى وسائل بالنظر إلى أهداف أسمى منها. وبناء على ذلك يمكن

---

[71] قطب إبراهيم محمد، المالية العامة للدولة الإسلامية، دار الشباب للطباعة، القاهرة، دون تاريخ، ص 267.

[72] محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة محمد زهير السمهوري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 1416هـ-1996م، ص 286.

[73] عبد الله المصلح، الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية ومقارنتها بالاتجاهات المعاصرة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر، 1962، ص 68.

[74] عبد الكريم زيدان، القيود الواردة على الملكية الفردية للمصلحة العامة في الشريعة الإسلامية، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن، 1403هـ-1982م.

[75] إبراهيم دسوقي أباضة، الاقتصاد الإسلامي: مقوماته ومناهجه، دار لسان العرب، لبنان، بدون تاريخ، ص 104.

اعتبار مستويين من الأهداف، يعد كلا منهما وسيلة بالقياس إلى إدراك العدالة الاجتماعية، وهما: التوازن الاجتماعي كوسيلة للعدالة الاجتماعية، والضمان الاجتماعي كوسيلة لتحقيق التوازن الاجتماعي.

والتوازن الاجتماعي هو توازن بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة، لا في مستوى الدخل، والتوازن في مستوى المعيشة معناه: أن يكون المال موجودا لدى أفراد المجتمع ومتداولا بينهم، إلى درجة تتيح لكل فرد العيش في المستوى العام، مع الاحتفاظ بدرجات تتفاوت بموجبها المعيشة.[76]

والضمان الاجتماعي مسؤولية الدولة في الاقتصاد الإسلامي، وهي عادة ما تقوم بهذه المهمة على مرحلتين: ففي المرحلة الأولى تهيئ الدولة للأفراد وسائل العمل، وفرصة المساهمة الإيجابية في النشاط الاقتصادي المنتج، ليعيش على أساس عمله وجهده، فإذا كان الفرد عاجزا عن كسب معيشته بنفسه كسبا كاملا، أو كانت الدولة غير قادرة على منحه فرصة العمل، وجاء دور المرحلة الثانية حيث تطبق الدولة مبدأ الضمان الاجتماعي.[77]

ويقوم مبدأ الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي على أساسين هما: التكافل العام بين أفراد المجتمع المسلم، وحق المجتمع المسلم في موارد الدولة العامة.

وتأسيسا على ما سبق يمكن تحديد أهم وظائف الدولة فيما يلي:[78]

- رسم سياسة أجور وتشريعات عمالية عادلة.
- تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة.
- تحقيق الضمان الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع.
- تأمين فرص العمل وحد الكفاية لجميع أفراد المجتمع.

خامسا: دور الدولة في حماية أسواقها

لما توسعت الدولة الإسلامية، وازدادت تجارتها مع غيرها، كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول من فرض الرسوم الجمركية – العشور– وذلك تجسيدا لمبدأ المثل. كما يتجلى دور الدولة الإسلامية في "اتخاذ الإجراءات الكفيلة بسيادة "ثمن المثل" في الأسواق لضمان سيادة العدالة بين المتعاملين في

[76] محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مرجع سبق ذكره، ص 604.
[77] نفس المرجع السابق، ص 629.
[78] جمال لعمارة، الاقتصاد الإسلامي والدور الجديد للدولة في ظل العولمة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول "اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة". جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004، ص 582.

الأسواق فتضع الأسعار غير المجحفة بالبائع أو المبتاع"[79]، ومن حرص الإسلام على مراقبة الأسواق أقام جماعة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، مهمتها منع ما يقع في الأسواق من غش أو تطفيف في الكيل أو الميزان، تطورت هذه الجماعة في شكل تنظيم هام عرفته الدولة الإسلامية فيما بعد بنظام الحسبة.[80]

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله أن يقعده بعظم من النار يوم القيامة" رواه أحمد.

إن الدولة الإسلامية – تقاوم بقوة كل محاولات إخراج السوق الإسلامية عن هدفها، وهو أن تكون وسيلة لتحقيق المنافع، وجلب المصالح، وسد حاجيات الناس، ينال من يعرض فيها المنتجات الطيبة أجر المجاهدين في سبيل الله.[81]

سادسا: دور الدولة اتجاه القطاع الخاص

ومن صور تدخل الدولة في القطاع الخاص:[82]

- رفع يد الفرد عن ممتلكاته إذا كان لا يحسن إدارتها، وتنتدب له من يقوم بذلك نيابة عنه، قال الله عز وجل: **((ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قيما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا))** سورة النساء 59، ذلك لأن وظيفة الفرد أن يستخدم الموارد التي في يده فيما يحقق مصالحه التي هي جزء من مصالح الجماعة.
- توجيه القطاع الخاص نحو المجالات الأكثر أهمية للمجتمع، والتي تحقق سياسة الإنتاج الإسلامية، التي تقوم على إنتاج الضروريات أولا، ثم الحاجيات ثانيا، ثم الكماليات ثالثا، وتسلك الدولة في دورها التوجيهي هذا ما تراه مناسبا أو كافيا لجعل القطاع الخاص يحقق السياسة الإسلامية في الإنتاج، فهناك وسائل الترهيب بحجب المعونات، وهناك قبل ذلك الإقناع الأدبي الذي يجعل القطاع الخاص يشارك طواعية في تنفيذ الخطة الاقتصادية.

[79] يوسف إبراهيم يوسف، النظام الاقتصادي الإسلامي: خصائصه، أهدافه، آثار تطبيقه، مرجع سبق ذكره، ص 214.
[80] محمود سحنون، الاقتصاد الإسلامي، دار النشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2006، ص 99.
[81] يوسف إبراهيم يوسف، النظام الاقتصادي الإسلامي: خصائصه، أهدافه، آثار تطبيقه، مرجع سبق ذكره، ص 216.
[82] يوسف إبراهيم يوسف، النظام الاقتصادي الإسلامي: خصائصه، أهدافه، آثار تطبيقه، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 212، 213.

المبحث الثالث: الدّور الاقتصادي للدّولة في التجربة الحضارية الغربية

عرف الدور الاقتصادي للدولة في التجربة الغربية مراحل عديدة بدأت منذ العصور الوسطى بتدخل في الشأن الاقتصادي بشكل محدود أين اعتمد على نظامين زراعي وإقطاعي تلاه تدخل واسع في ظل المذهب التجاري الذي دعا إلى وجوب العمل على تقوية دور الدولة في السياسة والاقتصاد وتشجيع الصناعة والإنتاج الزراعي وتطوير البنية التحتية لرفع وتيرة التجارتين الداخلية والخارجية، تلاها العصر الحديث بداية بفكر الطبيعيين ذو الامتداد العالمي المحرر للاقتصاد كي لا يقتصر على دولة دون أخرى، تلتهم مدارس أخرى متعددة رافضة لتدخل الدولة بدرجات متفاوتة.

المطلب الأول: وجهة نظر المدارس الرافضة لتدخل الدّولة.

ترى المدارس الاقتصادية الرافضة لتدخل الدولة في الاقتصاد أن تدخلها يُخل بكفاءة السوق وبالتالي يقلل من نسب النمو الاقتصادي، وأن آليات السوق الحر أقدر على تحقيق التوازن وتوزيع الموارد بكفاءة.

ومن أشهر تيارات الفكر الليبرالي الحديث المؤيد لذلك نذكر:

- تيار المدرسة النقدية.
- تيار المدرسة التقليدية الحديثة.
- تيار مدرسة الحرية والحرية الحديثة.

والتي عملت جميعها على تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية إلى أدنى حد عن طريق سياسات خوصصة القطاع العام وإعادة النظر في وسائل الحماية الاجتماعية وتخفيض الالتزامات الإجبارية والاقتصاد في النفقات العامة.

أولا: وجهة نظر الطبيعيين.

نظرا للمساوئ التي صاحبت تطبيق أفكار التجاريين (منذ القرن السادس عشر و حتى منتصف القرن الثامن عشر)، و التي كانت تنادي بضرورة تدخل الدّولة في المجال الاقتصادي ، و ذلك على أساس أن قوة الدّولة تتحدّد بما يملكه من الرجال و السفن و المال فقد كانت أفكار الطبيعيين بمثابة صرخة تنادي بضرورة الرجوع إلى الطبيعة، نظرا لأن هنالك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي و تسيره بانتظام بالغ تماما كما أن هناك قوانين طبيعية تحكم الدورة الدّموية في جسم الإنسان، ووفقا لهذه الفلسفة ، يجب أن

تتخلى الدّولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي، و يرجع الطبيعيون العيوب الملحوظة في التنظيمات الاقتصادية إلى الجهل بالقوانين و إلى تدخل الدّولة في الشؤون الاقتصادية[83].

و اتصف نظام الطبيعيين بخاصتين أساسيتين هي العالمية و الثبات:[84]

- الخاصية الأولى: أن هذا النظام عالمي، و لا يقتصر على دولة دون أخرى، بل يشمل العالم بأكمله، لذلك فهو يتجاهل الحدود السياسية لأن قوانين الطبيعة لا تعتبر بهذه الحدود.
- الخاصية الثانية: أن هذا النظام ثابت لا يتغير بتغير الزمان. كما هو الحال بالنسبة للقوانين العالمية المتعلقة بالطبيعة كقانون الجاذبية، و قانون لافوازية...الخ، و كان من نتائج تطبيق نظام الطبيعيين انهيار فكرة التنظيم و تدخل الدولة، لأن القانون الطبيعي يتطلب من الأفراد أن يتركوا الأمور تسير وفقا للطرق الطبيعية دون أن يتدخلوا في طريق سيرها، لأن تدخلهم يؤدي إلى الإخلال بالقانون الطبيعي، و يجلب الفوضى و الشقاء على المجتمع. كما أدّى ذلك إلى تبرير الفوارق الاجتماعية التي تتطلبها قوانين الطبيعة و لا يقوم المجتمع إلاّ بوجود الطبقات و تفاوتها و بذلك تسيير الحياة سيرها المنطقي.

لذا تمثلت وجهة نظر الطبيعيين من حدود تدخل الدّولة في المجال الاقتصادي في رفض تدخل الدّولة إلاّ في أضيق الحدود، و لعل من أسباب تبني وجهة النظر هذه أن أحوال المزارعين قد ساءت في فرنسا بسبب انخفاض دخولهم على إثر تطبيق سياسة التجاريين، و التي كانت تنادي بجعل أثمان السلع التجارية منخفضة لتشجيع الصناعة و بسبب القيود التشريعية الأخرى التي فرضتها الدّولة في ذلك الوقت على حرية التجارة و حريّة المنتجين و حرية العمال، و سواء فيما يتعلق بالتجارة الداخلية أو التجارة الخارجية[85].

و يجب على الدّولة أيضا أن تترك تصرفات الأفراد الحرّة تحكم سير الأحداث الاقتصادية، انطلاقا من سعيهم إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، و ذلك من خلال احترام الدّولة للملكية الفردية كحق مقدس، ومن خلال احترام الدولة أيضا لحرية الانسان في استعمال ملكية كيف يشاء، و يختار المهن التي يريد القيام بها. و لقد كان شعارهم الشهير هو: "دعه يعمل دعه يمرّ".[86]

---

[83] عبد الرحمان يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1987، ص ص:159،143.
[84] مباركي محمد الهادي، مدخل للاقتصاد السياسي، جامعة منتوري، قسنطينة ،الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص172-173
[85] أحمد جامع، الرأسمالية الناشئة، دار المعارف ، مصر، ص ص:115،144
[86] فتح الله و لعلو، الاقتصاد السياسي ، ج1 ، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار النشر المغربي، الدّار البيضاء، المغرب، ص102.

و إذا كانت هذه العبارة تمثل علما على مذهب الحريّة الاقتصادية كما يرى البعض، فإنها لا تعني أن الأفراد أو حتى الدّولة سيتخذون موقفا سلبيا، بل العكس هو الصحيح، فيتعيّن على كل فرد أن يبذل غاية جهده لتحقيق مصلحته الخاصة، دون خشية اصطدام هذه المصلحة مع مصلحة المجتمع ككل ، كذلك يجب على الدّولة أن تعمل على إلغاء كافة الحواجز المصطنعة في وجه حرية النشاط الاقتصادي، و أن تضمن و تحمي الملكية و الحريّة الخاصة، و أن تعاقب كل من يتهددها ، و يجب على الدّولة أن تقوم ببعض المشروعات العامة كالطرق و القنوات و غيرها.[87]

ثانيا : وجهة نظر التقليديين.

كان آدم سميث من بين الأوائل الذين حددوا كيف يستطيع الاقتصاد الحر التنافسي أن يعمل على تخصيص الموارد بشكل فعال ، و بدون اللجوء إلى التخطيط المركزي أو التدخل الحكومي. و قد أدرك آدم سميث القوة الخفية التي توجه المصالح الخاصة للشركات و الأفراد و تقودها إلى الغايات المرجوة. و انتقد سميث الشركات التي تتمتع بالحماية من المنافسة بعد أن أدرك النتائج غير المرغوب فيها للتوزيع القسري للموارد.

لقد اهتم آدم سميث بالقوى التي تحدد تطور الاقتصاد الوطني، أي القوى التي تؤثر على معدل نمو الدّخل الفردي و تقرّره. كما أكد على أهمية التخصص و تقسيم العمل في إحداث التقدم الاقتصادي . حيث يتمكن العمال من التركيز على المهام التي يقومون بها و يؤدونها بشكل أفضل و تكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي للمجتمع. لقد جاءت أفكار سميث متفائلة تماما حين قال: " لندع الأسواق وحدها و لنحذر من الشركات ذات القوة الاقتصادية الكبيرة و التدخل الحكومي. و إذا تم ذلك فليس هناك من سبب يمنع إحراز تقدم اقتصادي كبير[88].

و لقد عبر عن وجهة نظر التقليديين، فيما يتعلق بحدود تدخل الدّولة في المجال الاقتصادي ، أفضل تعبير توماس جيفرسان Tomas Jefferson عندما قال "ان الحكومة الأفضل هي التي تسيطر على القليل من الأنشطة الاقتصادية[89].

[87] أحمد جامع ، مرجع سبق ذكره، ص 124

[88] مباركي محمد الهادي ، مدخل للاقتصاد السياسي ، مرجع سبق ذكره، ص ص:175-176.

[89] Barry Clark, polical economy « acomparative approach, praeger publishers,new York,USA 1991, p 106.

و هكذا يرى التقليديون أن الدّور المناسب للدّولة يجب أن يقلص ليصبح دور الدّولة الحارسة، و ذلك على أساس أن كفاءة النشاط الاقتصادي تتوقف على تحقيق الحرية الكاملة للأفراد في اتحاد قراراتهم الاقتصادية، و عدم تدخل الدّولة للتأثير على آلية السوق.[90]

و يرى الكلاسيكيون أنّ واجب الدّولة ، كقاعدة عامة ، هو الامتناع عن التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، و طبقا لنظام الحرية الطبيعية ، فإن على الدّولة أن تقوم بإلغاء الجهاز التنظيمي الذي استندت إليه السياسة الخارجية، و أن تكفل حرية مرور السلع داخل الدّولة و أن تحرر تجارتها الخارجية. أما الأعمال الإيجابية التي يتعين على الدّولة القيام بها فهي ثلاثة[91] :

أ – حماية الوطن من اعتداءات الدول الأخرى من خلال مرفق الدفاع.

ب – حماية أفراد الوطن من ظلم و اعتداء الآخرين داخل الوطن من خلال الشرطة القضائية.

ج – انشاء و إدارة الأشغال العامة التي لا يمكن أن يكون من مصلحة الأفراد القيام بها، نظرا لانخفاض العائد منها على الرغم من أهميتها بالنسبة للمجتمع، كمرفق البريد[92]، و على الرغم من هذا الاتجاه المقيد لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي ، إلا أن آدم سميث بطبيعته الانجلوسكسونية و ما تمتاز به من اتجاه عملي يتمثل في إخضاع المبادئ إذا لزم الأمر لمقتضيات الظروف، قد أورد بعض الاستثناءات على حرية الأفراد في مباشرة نشاطهم الاقتصادي ووافق على تدخل الدولة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي في بعض الحالات كما وافق على الحد من الحرية الطبيعية التي يتمتع بها الأفراد إذا استلزم هذا الصالح العام، و قد قدم سميث العديد من الاستثناءات التي يجوز فيها للدولة أن تتدخل في المجال الاقتصادي منها:

1 – تدخل الدولة لحماية بعض الصناعات الوطنية.

2 – فرض ضريبة جمركية على بعض السلع الأجنبية ، لتحقيق نوعا من المساواة في القدرة على المنافسة بين السلع المحلية و السلع الأجنبية.

---

[90] عاطف حسن النقلي، مبادئ الاقتصاد المالي، مكتبة الزقازيق، القاهرة،مصر، 2002، ص 06.
[91] محي محمد مسعد، دور الدّولة في حل الأزمة المالية العالمية، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،مصر، 2009، ص 28،29.
[92] أحمد جامع ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 127،128

3 – تقييد حق البنوك الخاصة في إصدار أوراق بنكنوت زهيدة القيمة. خشية من زيادة المعروض النقدي و ارتفاع الأسعار: و ذلك على أساس وجوب تقييد حرية بعض الأفراد، إذا كان في هذه الحرية ما يهدد أمن المجتمع[93].

و يقدم التقليديون مجموعة من المبررات تدعم وجهة نظرهم في عدم تدخل الدّولة في المجال الاقتصادي إلاّ في أضيق الحدود، و من هذه المبررات ، ما يلي[94]:

1 – قيام الحكومة بتقديم بعض السلع و الخدمات التي يمكن أن يقوم القطاع الخاص أو الأفراد بتقديمها، من شأنه أن يثبط الأفراد على القيام بها، و مما يؤدي إلى احتكار الدولة لانتاج هذه السلع والخدمات، و هذا قد يضر بالأفراد سواء كمستهلكين أو كمنتجين كما أن التقليديين يرون أن الإخفاقات التي تواجه اقتصاد السوق، إنما ترجع إلى تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ، و سوف تختفي هذه الإخفاقات في حالة امتناع الحكومة من التدخل في المجال الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتبني سياسة تجارية حمائية، يؤدي إلى تقوية الوضع التنافسي للشركات المحلية وزيادة قوة النقابات العمالية ، كما يترتب على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية و النقدية أن يؤدي إلى عدم الاستقرار في السوق.

2 – كما يرى التقليديون أنه في حالة تعرض الاقتصاد القومي لبعض الاضطرابات فإن تدخل الحكومة لعلاجها سوف يؤدي إلى إضافة العديد من الاضطرابات إلى الاقتصاد.

3 – كما يترتب على افتقار الحكومة لبعض المعلومات المحددة و التي يعرفها صانع القرار الخاص، فإن السياسات التي تتبناها الحكومة لعلاج إخفاقات السوق من شأنها أن تجعل الوضع أكثر سوءا.

4 – يجب على الحكومة ألا تسمع لأصوات أغلبية الناخبين و التي قد ترغب في توسيع نشاط الحكومة لأنها إن فعلت ذلك فإنها ستكون مستبدة بالحرية الفردية: فيجب أن لا تكون الحكومة أداة تستخدمها جماعات الضغط لحماية مصالحها وقمع الأفراد الآخرين.

5 – كما يرى التقليديون أن من مبررات عدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، منع استغلال جماعات المصالح لتدخل الدولة في بعض المجالات بطريقة تؤدي إلى زيادة أرباح هذه الجماعات من خلال ما

---

[93] أحمد جامع، مرجع سبق ذكره، ص ص: 128-129

[94] Ibid.pp106-107.

يعرف باسم "rent Seeking" و الذي يعني سعى مجموعة من الأفراد أو الشركات لاستخدام الحكومة و نظامها القانوني، بهدف تحقيق مصالح خاصة لهذه المجموعة دون غيرها ، كأن تستخدم قوة الحكومة في زيادة الطلب على المنتجات التي يقوموا بعرضها ، و ذلك من خلال قيام الحكومة باتخاذ بعض الإجراءات التي تحمي هذه المنتجات من المنافسة، و على ذلك يتم استخدام النظام القانوني في الدولة لكي يخدم مصالح بعض رجال الأعمال ، و ليس المستهلكين.

6 – منع استغلال بعض الموظفين لنفوذهم ، يعد من ضمن المبررات التي يسوقها أنصار المذهب التقليدي، لتقييد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي و ذلك على أساس أن توسيع دور الحكومة في المجال الاقتصادي، قد يؤدي إلى استغلال بعض الموظفين في الحكومة لنفوذهم و سيطرتهم على اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية، الأمر الذي يزيد من دخولهم في مقابل الإضرار بالصالح العام، و بالتالي تكون آثار التدخل الحكومي في المجال الاقتصادي عكسية على الاقتصاد القومي.

7 – الاتساع الكبير لدور الدولة في المجال الاقتصادي يعني ضرورة تزايد الإنفاق العام للدولة لمواجهة هذا الاتساع في دور الدولة، و هذا يقتضي ضرورة زيادة الموارد المالية للدولة، مع ما يترتب على ذلك من آثار معاكسة على الاقتصاد القومي، سواء تم زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال زيادة الضرائب و التي قد تكون معوقة للاستثمار و العمالة أو من خلال الاقتراض من الخارج أو من خلال الإصدار النقدي، ولذلك يرى التقليديون أن الأفضل للاقتصاد القومي عدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي.

ثالثا: وجهة نظر التقليديين الجدد

تميزت وجهة نظر التقليديين الجدد بالانتقال من مبدأ تأييد تدخل الدّولة في المجال الاقتصادي لأجل علاج إخفاقات السوق إلى مبدأ رفض تدخل الدّولة في المجال الاقتصادي و تحجيمه في ضيق الحدود.

و قد سادت وجهة النظر الأولى ، أي تأييد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ، في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين على يد الفريد مارشال Alfred Marshall.

و كان بررهم في ذلك أن اقتصاد السوق يعاني من مجموعة من الإخفاقات التي تتطلب ضرورة تدخل الدّولة في المجال الاقتصادي لعلاج هذه الإخفاقات و المتمثلة خاصة في:

- عدم الاستقرار الاقتصادي.

- الافتقار إلى المنافسة الكاملة.
- عدم العدالة في توزيع الثروة.
- الآثار الاجتماعية السلبية.

و أن الدّولة، مقابل هذا الوضع ، تستطيع أن تعالج تلك الإخفاقات أما بالتدخل المباشر في الإنتاج أو باستخدام الأدوات المالية و النقدية المختلفة.

و باختصار ، رأى التقليديون الجدد، في بداية الأمر، أن: " الحكومة الديمقراطية يجب أن تقدم طريقا وسطا بين الرأسمالية المفرطة و بين الاشتراكية و الشيوعية الدكتاتورية، و لذلك فالتقليديون الجدد يرغبون في الانتفاع بالدّور الهام الذي تلعبه الرأسمالية في تراكم الثروة، و في ذات الوقت الحفاظ على درجة عالية من الأمن و العدالة لكل الأفراد[95] .

لكن بعد الأزمة الهيكلية الحادة التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي في بداية سبعينيات القرن الماضي، اضطر التقليديون الجدد، تحت لواء مدرسة شكاغو " المدرسة التقليدية"، بقيادة ميلتون فريدمان M.Friendman، و مدرسة جانب العرض تحت قيادة لفر Laffer، إلى تغيير رأيهم و ذهبوا إلى المطالبة برفع يد الدّولة عن الشؤون الاقتصادية ، و إعادة توزيع الدّخل و الثروة لصالح الرأسماليين.

لقد نسبت هاتان المدرستان للتدخل الحكومي كافة الأزمات و المشكلات التي تعاني منها الاقتصادات الرأسمالية، ولذلك فقد طالبتا بضرورة تحجيم تدخل الدّولة في المجال الاقتصادي، و بضرورة إعادة توزيع الدّخل والثروة لصالح الرأسماليين[96] .

وهكذا فإن التقليديين الجدد يطالبون بذات الأفكار التي طالب بها من قبل التقليديون ، و هي أن تكون الدّولة حارسة و لا تتدخل في المجال الاقتصادي إلّا في أضيق الحدود.[97] و يحاول التقليديون الجدد تطبيق هذه الأفكار في الدّول النامية من خلال المؤسسات النقدية و المالية و التجارية الدّولية كصندوق النقد الدّولي و البنك الدّولي ومنظمة التجارة العالمية عند لجوئها للاقتراض من تلك المؤسسات و غيرها.

---

[95] Bary Clark, Political Economy « Acomparative approch » OP.cit.p119.

[96] رمزي زكي، الليبيرالية المتوحشة، دار المستقبل العربي، عمان، الأردن، ط1، 1983، ص 88-205.

[97] أحمد رشاد موسى، دور الدّولة في النظام الاقتصادي المعاصر، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الحادي و العشرون للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد و الإحصاء و التوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص:04.

رابعا: وجهة نظر المحافظين.

يرى المحافظون أن مشكلة المجتمع الرأسمالي تتمثل في أن هذا المجتمع قد حلّت فيه الثروة و التحرر محل الفضيلة و الأخوة كقيم إنسانية، و ترتب على ذلك ظهور الصراع و العديد من المشكلات الأخرى في هذا المجتمع، كفقدان الدّين لأهميته عند الأفراد ، و كفقدان الشعور بالانتماء ، و انتشار الدعارة والرّشوة و تجارة المخدرات وغيرها من الامراض الاجتماعية و ما يترتب عليها من آثار ضارة، و بالتالي يتعيّن على الحكومة أن تتبنى برامج تهدف إلى حماية الأفراد و المجتمع من هذه المشكلات و ذلك حتى لا يحدث انحلال اجتماعي ، و يقع المجتمع في دائرة الخطر المحرق[98].

و من شأن تدخل الحكومة للحفاظ على الأخلاق الثقافية أن يؤدي إلى تحسين سلوكيات الأفراد و بالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي، و من شأن ذلك أن يؤدي إلى رفع معدلات التنمية بدون تدخل الدّولة في المجال الاقتصادي، إلا في أضيق الحدود، كذلك يؤدي إلى ظهور مجتمع قوي تعم فيه السلطة كل المؤسسات لأن المجتمع يحكم نفسه بنفسه[99] .

المطلب الثاني: وجهة نظر المدارس الاقتصادية المؤيدة لتدخل الدّولة

من أهم المدارس الاقتصادية المؤيدة لتدخل الدولة يمكن ذكر المدرسة التجارية والكينزية والماركسية، وكلها ترى أن تدخل الدولة ضروري لتصحيح ما فشلت السوق في ضبطه، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المتوازنة، إذ بيد الدولة تتوفر أدوات تنظيم السوق وإعادة توزيع الدخل، إضافة إلى مقدرتها على توفير الخدمات العامة وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر فاعلية في المجتمع.

أولا : وجهة نظر التجاريين في تدخل الدّولة .

وضع أصحاب الفكر التجاري التأكيد على دور الدّولة ، و دعوا إلى وجوب العمل على تقويتها من الناحيتين السياسية و الاقتصادية حتى يتسنى لها إصدار التشريعات و اتخاذ التدابير التي تؤدي إلى التقدم و الفكرة الكامنة وراء هذا هي أن رفاهية الأفراد إنما تستمد من الدّولة ، و هذه الرفاهية تتأثر بقوة الدّولة و غناها أو

[98] IBID.pp117-119.
[99] Barry Clark.Political Economy.op.cit.pp115-116.

بضعف قوتها. و على ضوء هذا المعني يجب على الدّولة أن تتدخل في سير الحياة الاقتصادية بما يخدم الأغراض القومية المتوخاة.[100]

و إن سخر آدم سميث من التجاريين ، قائلا : " إنهم يخلطون بين الذهب و الثروة" .إلا أن السيدة "جوان روبنسن" تقول: " انهم لم يكونوا في الحقيقة بمثل هذا السخف...قبل تطور نظام التمويل الدّولي تطورا عاليا، كان على البلد الذي تحقق عجزا في ميزان مدفوعاته الخارجية ، حيث يزيد الدّفع إلى الخارج عن الاستلام، تغطية الفرق بالنقد، وكان العنصر الأساسي في ميزان المدفوعات هو قيمة السلع المصدرة و المستوردة. و كان التجار المنفردون يشترون ويبيعون السلع لتحقيق الأرباح لأنفسهم . و قد اعتمدت إمكانية تحقيق الأرباح من المستوردات على الطلب المحلي للسلع الغربية جدا في اللونو الطراز(Exotic)، أقمشة الموسلين من الهند و البهارات من سيلان، و اعتمدت أرباح الصادرات على الأسعار في الخارج للسلع المنتجة وطنيا: المنتوجات في إنكلترا. وعند جمع كل صفقات القطر الواحد خلال السنة ، نجد أن الجزء الأعظم من قِيَمِ المستوردات و الصّادرات توازن بعضها البعض الآخر، إلا أنه لم تكن هناك آلية لمعادلتها تعادلا تاما. و عندما كانت ديون كل المستوردين إلى الباعة الأجانب أكبر من حصيلة المصدرين من المشترين الأجانب، فقد صارت تتحقق زيادة متمثلة في المدفوعات على المقبوضات للقطر كله. وكان الذهب و الفضة هما الشكلان الوحيدان المقبولان دوليا من النقد و بهذا فقد كان " استنزاف الكنز" أي تسرب المعادن النادرة إلى الخارج واحدا من علائم العجز في الميزان التجاري. و قد كان هناك عنصر آخر في اعتراض التجاريين على خسران الذّهب ، إذ أن تخفيض حجم الذّهب و بالتالي عرض النقود يتسبب في انخفاض الطلب الفعال، إضافة إلى أثره السلبي في تحقيق العجز في الميزان التجاري[101] .

و رغم أن عصر " المذهب التجاري" قد انتهى ، إلا أن الملاحظ أن الدّول حتى في أيامنا هذه لم تتخلص بعد من بعض تعاليمه ، فسياسة حرية التجارة ليست مطبقة تماما على المستوى الدّولي ، و تنتهج دولا كثيرة سياسة الحماية الجمركية، و تشجيع الصناعة الوطنية، و تنمية الصّادرات و الحد من الواردات ، ولا تزال الدّول تُبدي الكثير من الاهتمام بموازين التجارة و المدفوعات و تخشى أن تتعرض هذه الموازين للاختلال.[102]

---

[100] راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية ، مصر ، 1971، ص 149.
[101] جوان روبينسون/ جون ايتويل. مقدمة في علم الاقتصاد الحديث ، ترجمة: فاضل عباس مهدي ، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1980، ص28.
[102] راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 149-150.

ثانيا : وجهة نظر الكينزيين في الدور الاقتصادي للدولة .

إذا كانت وجهة نظر الطبيعيين و التقليديين و التقليديين الجدد تتمثل في رفض تدخل الدولة في المجال الاقتصادي إلا في أضيق الحدود ، فإن وجهة نظر كينز كانت على العكس من ذلك ، حيث نادى بضرورة التدخل الواسع للدولة في المجال الاقتصادي، و ذلك على أساس أن توسيع وظائف الدولة هو الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون خراب المؤسسات الاقتصادية القائمة، و شرط لنجاح السعي الفردي، و بذلك لم يكن كينز عدوا للرأسمالية القائم على الحرية الفردية و اقتصاد السوق و لكنه كان يريد انقاذها من الاضمحلال و الزوال[103]خاصة بعد الاضطرابات و أزمة في الكساد العالي الكبير و الحروب النقدية التي تعرضت لها الدولة الرأسمالية في الفترة من 1929 حتى 1933، إن الاتجاه الكينزي يطالب الدولة بالتدخل في المجال الاقتصادي ليس فقط من خلال السياسية المالية أو السياسة النقدية. و إنما أيضا من خلال القيام بالأعمال العامة و إنشاء المرافق، لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو العامل القادر على تنمية الطلب الفعال، حيث أنه ينمى في ذات الوقت كل من الاستهلاك و الاستثمار . و هذا كاف لزيادة معدلات التشغيل (التوظيف) و النمو و الاستقرار[104].

و منذ ذلك الوقت زاد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في البلدان الرأسمالية الصناعية، حيث امتلكت الدولة بعض الصناعات الهامة، مثل صناعة الحديد و الصلب وزاد الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية، كالتعليم و الصحة و السكان و الضمان الاجتماعي و تم دعم المواد التموينية لمحدودي الدّخل و زاد الإنفاق الاستثماري في مجال الأشغال العامة، وزاد الإنفاق على الصناعات الحربية كما زاد الإنفاق العسكري و قفز الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي إلى 47% في ألمانيا الاتحادية عام 1975، 46.9 % في بريطانيا ، 35.4% في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 27.3% في اليابان في ذات العام (1975) و لقد تأثرت دول العالم الثالث بالفلسفة الكينزية ، حيث ظهرت نظريات للتنمية تعطي للتدخل الحكومي في المجال الاقتصادي دورا قياديا لمواجهة التخلف و تحقيق النمو الاقتصادي [105].

نخلص مما سبق إلى أن جوهر نظرية كينز ، تتمثل بصفة أساسية في رفض المفهوم الكلاسيكي السائد منذ آدم سميث، و القائل أن التشغيل الكامل مضمون تلقائيا، حيث يرى كينز أنه ليس بوسع اقتصاديات

---

[103] فتح الله لعلو، الاقتصاد السياسي ، مرجع سبق ذكره، ص136.

[104] عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 1990، ص 49-50.

[105]رمزي زكي ، الليبيرالية المتوحشة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 48،49.

السوق الحرة المحافظة على التشغيل الكامل و الازدهار في جميع الأوقات، فقد تتردى تلك الاقتصاديات في حالات من الكساد، و تظل فيها فترات طويلة، و من غير الممكن خلال الأجل الطويل أن يتمكن اقتصاد السوق من القضاء على هذا الكساد، و من هنا جاء اقتراح كينز بوجوب اضطلاع الحكومة بدور هام في إزالة نقص الطلب من خلال التمويل بالعجز بهدف إصلاح الكساد [106].

كما يسجل لكينز موقفا حياديا، و لو بشكل افتراضي، إذ يَفترض كينز وجود سياسة حيادية يمكن للدّولة اتباعها من أجل المحافظة على المستوى العام " للطلب الفعال" للطلب الفعال" فهو يقول أن على الدّولة مهمة التنسيق بين الميل للاستهلاك و بين مسببات الاستثمار. كما أن عليها ترك بقية الأمور ليجري تقريرها عن طريق القوى الاقتصادية الحرّة أي أن مهمة السياسة الاقتصادية هو محاولة تسوية الطلب لموارد الاستثمار بالعرض[107] .

بينما ترى مسز روبينسون أن سياسة الدّولة في هذا الصّدد لا يمكن أن تكون سياسة حيادية، إذ تقول نحن نعرف أن باستطاعة الدّولة تنشيط حالة " الطلب الفعال" عن طريق اتخاذ عدد من الإجراءات ، كتخفيض الضرائب مثلا، أو تحويلها من أولئك الذين يُعتقد أنهم سيخفضون نسبة ادخارهم . كما يتم بتشجيع المنافسة لتخفيض نسبة الأرباح و بزيادة النفقات على الخدمات الاجتماعية . كما يمكن للدّولة أن تزيد من نفقاتها على الاستثمار المباشر أو أن تشجع الاستثمار الفردي. أما إذا كان مستوى الطلب الفعال عاليا فتستطيع الدّولة تخفيض مستواه عن طريق اتباع إجراءات معاكسة[108].

ثالثا: وجهة نظر انصار دولة الرفاهية.

دولة الرفاهية مصطلح يشير إلى قيام الدّولة بتقديم خدمات ، و تأمينات اجتماعية و معونات إلى أفراد المجتمع، بما يحقق ارتفاع مستوى المعيشة أو ضمان حد أدنى لها، و ينطلق هذا المفهوم من حق كل انسان في الحياة الكريمة، و من نظرة اجتماعية و إنسانية قوامها وجود رابطة قوية بين رفاهية (طيب العيش) الأفراد و رفاهية المجتمع ، و تشمل الخدمات و التأمينات في دولة الرفاهية: التعليم، الصحة

[106] محمد عمر شابرا، الإسلام و التحدي الاقتصادي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي و المعهد العربي للدراسات المالية و المصرفية، الأردن ، 1996، ص94.

[107] ضياء مجيد الموسري، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011، ص ..

[108] جوان روبنسن، جون ايتويل، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث، مرجع سبق ذكره، ص 82.

ومستوى من الدّخل، و توفير العمل و التأمين ضد العجز و الشيخوخة على سبيل المثال لا الحصر، و لا تعتبر دولة الرفاهية اشتراكية بالضرورة على الرغم من وجود سمات مشتركة .

و يميل أنصار دولة الرفاهية إلى الاعتقاد بأن رفاهية الفرد أهم من أن تترك لمجرد عمليات قوى السوق، و ذلك نظرا لأن الفقر و عدم القدرة على تلبية الحاجات ليس بالضرورة دليل على عجز الأفراد الشخصي، فقد يتعرض العمال إلى العمل بأجور زهيدة أو إلى البطالة أو إلى الفقر دونما خطئ ارتكبوه، لذلك يكون من اللازم على الدّولة أن تقوم بتأمين حصول كل فرد على حاجاته الأساسية كتوفير الخدمات الاجتماعية مثل التعليم و السكن و الرعاية الطبية و النقل العام ، كما تلتزم الدّولة أيضا بتحقيق التشغيل التام لقوة العمل و بالتوزيع العادل للدخل و الثروة، و كل ذلك يدعوا إلى أن تقوم الدّولة بدور في الاقتصاد أكثر اتساعا و نشاطا مما يسمح به الفكر الكينزي، و أن لا يقتصر تدخل الدّولة في المجال الاقتصادي وفقا لأنصار دولة الرفاهية على تقديم الخدمات الاجتماعية للأفراد ، و لكنه يمتد إلى تخصيص الموارد على نحو أكبر فعالية ، و إلى تقليل الجوانب السلبية لحالات عدم الكفاءة في السوق، و إلى علاج إخفاقات السوق و الهدف من كل هذا التدخل في العمل هو اسعاد الفرد و اشباع احتياجاته.[109]

رابعا: الدور الاقتصادي للدولة في الفكر الاقتصادي الماركسي.

كما عرّفت الماركسية الدّولة بأنها جهاز سيطرة طبقية ، فقد تجسد فكرها في الواقع من خلال التجربة الاشتراكية التي أضحت فيها الدولة جهاز سيطرة نخبوية تمارس وصايتها على المجتمع باسم حماية الطبقة الشغلية، و رعاية مصلحة العمال، فأصبحت متحكمة في الاقتصاد و السياسة و المجتمع. فهي المقاول والمشغل و المنتج و الموزع، و أصبحت مهيمنة على الحياة الاقتصادية عن طريق أجهزتها المختلفة التي حلت محل السوق و محل القطاع الخاص.

و بظهور الفكر الاشتراكي خضع دور الدولة لتطور كبير، و تغير حجم هذا التطور و مداه في الزمان و المكان، وبصفة عامة يمكن القول بأن الاتجاه كان لزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لما توافر لها من إمكانيات مالية و مؤسسية و تكنولوجية ساعدتها على مزيد من السيطرة على الحياة الاقتصادية[110].

---

[109] عادل احمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 45-56.

[110] صالحي صالح، دور الدّولة في الحياة الاقتصادية، الملتقى الدّولي حول اقتصاديات الخوصصة و الدّور الجديد للدّولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص : 464.

و في نفس الوقت ساهمت المذاهب الاشتراكية و التدخلية على زيادة دور الدولة، كما ساعد استقلال عدد كبير من الدّول المستعمرة، و تحملها مسؤولية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية إلى توسع هذا الدّور و هو ما نلخصه في بعض النقاط[111] .

أ – دولة الرفاهية: لم يعد دور الدولة قاصرا على توفير الأمن في الدّاخل و الخارج و ضمان استقرار الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي، بل أصبحت الدولة مسؤولة أيضا عن توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين و ضمان تحقيق درجة أكبر من العدالة و المساواة بينهم.

ب – حماية مستوى النشاط الاقتصادي و العمالة: لم يقتصر التوسع في دور الدّولة على توفير مزيد من الخدمات الأساسية للمواطنين و تحقيق قدر معقول من العدالة و المساواة، بل بدأت الدولة تتحمل مسؤوليات اقتصادية لضمان مستوى معقول من النشاط الاقتصادي و منع البطالة، فضلا عن تحقيق قدر مناسب من النمو الاقتصادي.

ج – دفع التنمية الاقتصادية: لقد تحملت معظم الدول حديثة الاستقلال مسؤوليات جديدة في الاستثمار و التصنيع بالإضافة إلى دورها التقليدي في إقامة المرافق العامة و خدمات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، الأمر الذي جعل من الدولة في هذه المجموعة الممارس الاقتصادي الرئيسي، وأحيانا الوحيد في معظم مجالات النشاط الاقتصادي.

د – التخطيط الاقتصادي : في نفس الوقت الذي ظهرت فيه الحاجة إلى ضرورة التدخل الاقتصادي في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، و ضرورة وضع سياسات اقتصادية إجمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، نجد أن الدّول الاشتراكية قد تبنت أسلوب التخطيط الاشتراكي المركزي عن طريق مخططات خماسية و رباعية للاقتصاد القومي في مجموعة ، و تتضمن هذه المخططات تحديد الأهداف التي ينبغي الوصول إليها و بيان الوسائل و الأساليب لتحقيق ذلك.

[111] حازم الببلاوي ، دور الدّولة في الاقتصاد، دار الشرق، دمشق، سوريا، 1998، ص ص:25 -26.

خلاصة الفصل

عملنا في هذا الفصل على الإلمام بموضوع الدور الاقتصادي للدولة في أوسع فُسحة تاريخية له، وذلك بهدف الاستفادة من أدنى التجارب البشرية في الموضوع. فعدنا بالبحث بداية من قرون بعيدة إلى أن وصلنا إلى ما وصلت إليه أحدث النظريات الاقتصادية في الموضوع.

وقناعة منا بأن الدور الاقتصادي للدولة، قديما كان أو حديثا، تحدّده قرارات ناتجة عن وقائع وتجارب ميدانية تبلورت في شكل أفكار ونظريات اقتصادية تطورت بتطور الأحداث والتجارب، كان لزاما علينا العودة إلى الاطلاع على أهم الوقائع الاقتصادية منذ القدم والتي مثلت هيكل التاريخ الاقتصادي.

كانت البداية مع الفرد في المجتمعات البدائية القديمة، أي حتى قبل نشوء الدولة، أين كان هدفه هو إشباع حاجاته مباشرة عن طريق القيام بإنتاج ما يكفيه لاستهلاكه واستهلاك عائلته في نظام اقتصادي مغلق ذو طابع زراعي عرف بنظام المشاعية البدائية، تشكّل فيه الأسرة وحدة اقتصادية مستقلة، قبل أن تصبح تلك الأسرة، حسب إحدى نظريات نشوء الدولة وهي نظرية التطور العائلي، الوحدة الرئيسية الأولى في بناء المجتمع والنواة الأولى في نشأة الدولة.

باضمحلال نظام المشاعية البدائية، حل محله نظام الرق قبل ميلاد المسيح عليه السلام بآلاف السنين، واستمر إلى غاية القرن الخامس الميلادي وازدهر خاصة في اليونان وروما أين بدأ تشكل الطبقة الحاكمة وقيام الدولة. وساد نظام الملكية المطلقة لوسائل الإنتاج والعمل الجماعي الذي يسيره السادة ويُستغلّ فيه العبيد في جميع المجالات كالزراعة والرعي والعمل الحرفي، بينما ينتج فيه بعض المنتجين من الأحرار بصفة فردية لامتلاكهم وسائل الإنتاج والعمل وكان أغلبهم متخصص في الأعمال الحرفية كالحدادة والألبسة والزراعة، وكانوا يخضعون للنظام العام فيتعيّن عليهم دفع الضرائب – كجزء من دخولهم – للدولة سواء في صورة نقدية أو عينية وكانوا يمثلون عماد الجيش الذي يُمنع من دخوله العبيد.

في نفس العصر ظهر العمل التجاري كثالث تقسيم اجتماعي كبير للعمل حيث تخصصت فئة من التجار بشراء وبيع السلع وظهر لأول مرة رأس المال التجاري، وأصبحت النقود وسيلة لجمع الثروة ووسيلة للإقراض والتسليف، فظهر رأس المال الربوي أين يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السادة والمنتجين والحرفيين وحتى الأفراد مقابل معدل فائدة متفق عليه سلفاً.

نتيجة لعوامل عدة أهمّها الحروب ضد الإمبراطورية الرومانية في القرنين الرابع والخامس الميلادي، كانتفاضة ضد الاستبداد، والصراع بين الملاكين الكبار والفلاحين الساعين للتحرّر من استغلالهم لهم، والتوسع التجاري وعدم وجود أسواق جديدة لتسويق الفائض الاقتصادي، وعوامل جانبية أخرى، انهار نظام الرق، غير أن ذلك لم يصب في مصلحة المنتفضين لحريتهم وحقوقهم بقدر ما صب في مصلحة النظام الطبقي الذي مدّ جذوره في الفترة الموالية وسمح بنشأة تقسيم اجتماعي جديد في غياب سلطة ملكية أو عسكرية يمكنها التحكم في الإقطاعيين أو النبلاء مما زاد في نفوذهم وطغيانهم فتكرس نظام سياسي واقتصادي جديد هو النظام الإقطاعي.

ورغم العيوب الكثيرة للنظام الإقطاعي كاستفراد النبلاء بالعمل السياسي واستغلال الدين بواسطة الكنيسة التي أصبحت جزءاً من ذلك النظام، واستغلال الطبقة المسيطرة للظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن محاصرة الفتوحات الإسلامية لأوروبا اقتصاديا، للتوسع أكثر في نفوذها الداخلي مما زاد في تدهور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الفقيرة، رغم كل ذلك، كان للنظام الاقتصادي جوانب إيجابية كثيرة وهامة أبرزها تطويره للزراعة وتمسكه بها كأحد الدعائم الاقتصادية الدائمة التي لا تنبض، إلى جانب تطور بعض الصناعات كالنسيج والتطريز وغيرها مع قدر بسيط من التجارة الخارجية. لكن، ومع مرور الوقت، بدأ ظهور عوامل أخرى أدت إلى بداية انهيار الزراعة الإقطاعية، لأسباب عدة، أهمها ظهور النظام النقدي، وازدهار النشاط الحرفي ونشوء المدن وظهور الدولة.

ففي المدن بدأت شرايين التبادل التجاري تنبض بالحياة مصاحبة لنشأة الدولة القومية، التي بدأت نخبتها في وضع الأسس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لعصر حديث.

وهكذا بدأت أسس النظام الرأسمالي تتبلور على يد الطبقة الجديدة كصورة واضحة ابتداء من القرن السادس عشر.

غير أن الدارس لتاريخ الوقائع الاقتصادية بإنصاف ودون استعماء يلاحظ الشطط الذي أصاب المسلمين وتاريخ إنجازاتهم الفكرية الكبيرة التي كانت الأساس لكثير من أوجه النهضة الفكرية والعلمية في أوروبا قبل بروز النظام الرأسمالي.

ففي عز ظلام القرون الوسطى الذي عرفته أوروبا كاملة، انبعثت حضارة جديدة سادت لقرون طويلة، فكانت غنية بالأفكار والقيم والوقائع والإنجازات نتيجة جهود علمية وأخلاقية كبيرة عمل الدارسون لتاريخ

الفكر العالمي، عبثاً، القفز عليها بدعوى أن القرون الوسطى كلها عصور جهل وظلام، منكرين للحضارة الإسلامية إسهاماتها الكبيرة في جميع الميادين ومنها الاقتصاد. أين أبدع الكثير من علماء المسلمين، وفي مقدمتهم ابن خلدون والمقريزي، في وضع أسس نظريات اقتصادية كبرى استوحى منها كبار الفكر الاقتصادي الرأسمالي نظرياتهم الحديثة.

انطلاقا من هذا الإنكار والتعتيم الكبير كان لزاما علينا إفراد جزء من الفصل للتحدث، ليس عن الوقائع الاقتصادية خلال قرون ازدهار الحضارة الإسلامية بل للتذكير بخصائص الحضارة الإسلامية وتميزها عن غيرها من الحضارات في جميع قيمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يؤهلها، في نظرنا، لتكون نموذجا بديلا للنظام الاقتصادي الحالي الذي أرهقته الأزمات وأصبح عبئاً على الأغلبية الساحقة من سكان المعمورة.

المبحثين الثاني والثالث من هذا الفصل خصصناهما للبحث في موضوع الدور الاقتصادي للدولة في التجربتين الحضاريتين الإسلامية والغربية، الأولى بصفتها تجربة رائدة فرضت نفسها لقرون عدة شهدت فيها الدولة الإسلامية أوج قوتها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا قبل أن تنحدر بعد سقوط الخلافة الإسلامية للأسباب التاريخية المعروفة، وبصفتها تجربة واعدة يمكن الرجوع إليها في أي وقت لأنها تتلاءم والفطرة البشرية السليمة. أما الثانية فلأنها السائدة منذ مالا يقل عن ستة قرون بإيجابياتها وسلبياتها. ولأنها صاحبة ثراء كبير من التجارب النظرية والتطبيقية التي لا يمكن تجاوزها إطلاقا في البحث عن نظام اقتصادي عالمي جديد كما تنادي به الأغلبية الساحقة من العارفين بما يتهدد العالم من أزمات مالية واقتصادية لا يمكن تحملها مرة أخرى باللجوء إلى حلول ظرفية هي في أصلها ليست مطابقة للمبادئ الأساسية للاقتصاد الرأسمالي.

الفصل الثالث:

واقع النظام الاقتصادي الدولي

تمهيد الفصل

يرى المفكرون الاقتصاديون منذ القدم، خاصة منذ نشأة المذهب التجاري في القرن السابع عشر، أن قوة الدولة تكمن في قوة اقتصادها. فبه تمتلك القرار السياسي في مواجهة دول أخرى، حربا أو سلما، واستغلال مكوناتها الاقتصادية مما يزيد من ثروتها ويمنحها القوة، لذلك نادى التجاريون بمبدأ حرية التجارة الدولية تحقيقا لهدفهم في أن تكون الدولة قوية اقتصاديا.

ومن نفس المنطلق، اهتم المذهب التقليدي، بدراسة موضوع التجارة الدولية، فأشار إلى أهمية تقسيم العمل الدولي والتخصص على أساس ما تتميز به كل دولة من إمكانيات اقتصادية، ودعى أيضا إلى تبني سياسة حرية التجارة.

وفي العصر الحديث أصبح للعلاقات الاقتصادية الدولية أهمية قصوى بسبب الارتباط الكامل للاقتصاد الدولي أوائل سبعينيات القرن الماضي وما أفرزته من تداعيات داخل كل دولة على حدى وعلى صعيد العلاقات البينية ما بين الدول في جميع مجالات التبادل الاقتصادي الدولي.

وما زاد به الاقتصاد الدولي تميزا في العشريات الأخيرة هو طابع الشمولية كنتيجة مباشرة لعملية تحرير التجارة الدولية، خاصة بعد التوقيع النهائي على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وما تولد عنها من إنشاء لمنظمة التجارة العالمية، وزيادة التكتلات الاقتصادية، وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، وزيادة نفوذ المؤسسات المالية والنقدية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي ظل العولمة الشاملة للاقتصاد العالمي تشكل نظام تجاري عالمي أصبحت فيه التجارة العالمية الركيزة الأساسية للاقتصاد العالمي، فمثلا بلغ النمو السنوي لحجم الصادرات نهاية تسعينيات القرن الماضي نسبة 7% مقابل 3 % للناتج المحلي الإجمالي العالمي. وبلغ فيه حجم التبادل بالمنتجات المصنعة بين البلدان المتقدمة حوالي 62% من إجمالي التجارة العالمية لنفس الفترة، وأقل من الثلث للمبادلات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وأقل من 10% للمبادلات ما بين البلدان النامية.

المبحث الأول: ماهية النظام الاقتصادي الدولي

يمثل الاقتصاد الدولي الإطار الذي تتم فيه المعاملات الاقتصادية بين الدول. وهو يهتم بالعلاقات التجارية التي تتم بين البلدان، وبتطورات أسعار الصرف والقدرة التنافسية لاقتصاديات الدول. ويسعى الاقتصاد الدولي إلى توضيح الأنماط والنتائج التي تترتب على المعاملات والتعاملات التي تتم بين الدول والأفراد في إطار ممارسة التجارة والاستثمار وتحركات عوامل الإنتاج.

وللاقتصاد الدولي فروع أهمها:

- التجارة الدولية ممثلة بنظرية التجارة الدولية والتي تهتم بدراسة تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود الدولية وعوامل العرض والطلب والاندماج الاقتصادي ومتغيرات السياسة التجارية.
- النظرية النقدية الدولية وتهتم بالسياسات النقدية وأسعار الصرف.
- التحويل الدولي ويهتم بدراسات تدفقات رؤوس الأموال عبر الأسواق المالية العالمية، وآثار تنقلها على أسعار الصرف.

ولا تقتصر العلاقات الاقتصادية بين الدول على مجرد تبادل السلع والخدمات، ولكنها تتعدى ذلك إلى بعض عوامل الإنتاج وأهمها رأس المال. ورأس المال ينتقل إما على شكل استثمار مباشر يقوم به الأفراد أو تقوم به المؤسسات، وإما بِتَنقُّل على شكل قروض تمنح من دولة لأخرى، سواء كان ذلك لمقابلة استثمار حقيقي جديد أو كان لتسوية مدفوعات ناشئة عن التبادل التجاري. وتأخذ العلاقات الاقتصادية الدولية شكل تدفق للعملات المحلية في عكس اتجاه الواردات، وتدفق للعملات الأجنبية في عكس اتجاه الصادرات. ويكون نتيجة لهذا التدفق في هذين الاتجاهين، قيام مجموعة من المعاملات التي تجري بناء على هذه العمليات وينشأ عن ذلك ما يسمى بسوق الصرف الأجنبي. وتحتفظ كل دولة بسجل كامل لكل معاملاتها الاقتصادية التي تجريها مع العالم الخارجي خلال فترة معينة، وعادة ما تكون هذه المعاملات مبوبة تبويبا معينا يخدم الهدف منها، ويسمى هذا السجل بميزان المدفوعات.[1]

المطلب الأول: ماهية ومكانة التجارة الخارجية

إن أبسط تعريف للتجارة الخارجية الدولية هو: " أنها عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الشعوب"[2].

[1] فارس رشيد البياني، الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار غار حراء، دمشق،سوريا، 2014، ص ص 63-64.
[2] رشيد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، ص 143.

وعرفها تقي الدين النبهاني بقوله: " هي عمليات البيع والشراء التي تتم بين الأمم والشعوب لا بين أفراد من دولة واحدة، سواء أكانت هذه التجارة بين دولتين أو كانت بين فردين منهما ومن دولة غير الاخرى".[3]

وتعتبر التجارة الخارجية همزة الوصل بين مختلف الأنشطة الاقتصادية لبلد ما، بجميع قطاعاتها وفروعها، وبين العالم الخارجي. وبالتالي فهي فرع من فروع الاقتصاد الوطني، والمرآة العاكسة لصورة اقتصاد الدولة في الخارج.

أولا: الفرق بين الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية

يشتمل الاقتصاد الدولي على جميع المعاملات الاقتصادية التي لها علاقة بعبور حدود دولة ما كالهجرة وإقراض رأس المال الوطني، وشراء وبيع السلع والخدمات من بلد إلى آخر، أما التجارة الدولية فتعنى فقط بتبادل السلع والخدمات فيما بين الدول وبالتالي فهي إحدى مكونات المعاملات الاقتصادية الدولية، فالاقتصاد الدولي هو أعم من التجارة الدولية (الخارجية).

ثانيا: أهمية قطاع التجارة الخارجية للدولة.

اكتسبت التجارة الدولية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية منذ أقدم العصور، ويرجع ذلك إلى اختلاف الموارد الطبيعية والبشرية في بلدان العالم[4]. وتباين البيئات الصناعية والزراعية والتجارية، وتباين الثروات الاقتصادية فيها مما استلزم قيام التبادل التجاري الدولي[5]. وقد ازدادت أهمية التجارة الدولية تصاعديا بحسب ازدياد وتنوع السلع والخدمات وارتفاع مستوى المعيشة[6].

ومما يزيدنا يقينا بأهمية التجارة الخارجية وحيوية هذا القطاع بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، هو ما نشاهده اليوم من تطاحن وتنافس وسلوك لجميع السبل والأساليب المشروعة وغير المشروعة من قبل الدول المتقدمة الكبرى في سبيل اكتساح الأسواق الجديدة وإحكام السيطرة عليها، مع احتفاظها بالأسواق القديمة التي كانت تُصَرَّف فيها منتجاتها من السلع وتستورد منها المواد الأولية دون أي عائق[7].

---

[3] تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، 1953، مكتبة القدس، ص 244.
[4] عبد العزيز محمد حبيب، يوسف يحي طعماس، جغرافية النقل والتجارة الخارجية، دار الكتب للطباعة
[5] عبد العزيز محمد حبيب، نفس المرجع السابق، ص 9.
[6] عبد العزيز محمد حبيب، نظرية التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، مطبعة الجيلاوي، القاهرة، مصر، 1974.
[7] محمد نجيب حمادي الجوعاني، ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005، ص 417.

ومن الفوائد التي تنتج عن تبادل السلع الدولي هو ارتفاع مستوى معيشة ورفاهية الأفراد في بعض الدول عن طريق تمتعهم باستهلاك سلع كثيرة ومتنوعة قد يتعذر إنتاجها محليا لأسباب طبيعية أو اقتصادية[8]. فدول العالم تتفاوت فيما بينها من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة، فهذه دولة تجود فيها منتجات المناطق الحارة، وتلك تَغزُرُ لديها حاصلات الأقاليم المعتدلة، وأخرى تتمتع بثروات معدنية طبيعية. وعلى حين تتركز هذه الهبات في منطقة دون أخرى تعمل التجارة الخارجية على توزيعها بين الجميع فتتيح لكل بلد أن يستفيد من مزايا البلد الآخر، فكأن التجارة الخارجية بذلك تعمل على إزالة الفوارق بين الحار والمعتدل أو بين المقفر والمثمر[9].

كما يؤدي التبادل الدولي السلعي للعديد من الدول، لا سيما الدول النامية، إلى حصولها على العديد من الموارد المالية للدولة والتي يتم الحصول عليها عن طريق تصديرها للعديد من البضائع والسلع التي تنتجها، وعن طريق فرضها للرسوم الجمركية على البضائع والسلع العابرة لحدودها أو عن طريق أرباح مشروعات التجارة الخارجية العامة أو الخاصة ، ولا يقتصر حصول الدول على مواردها المالية في التجارة الخارجية من تلك الطرق فحسب، بل عن طريق تبادل الخدمات بين الدول. لأن التجارة الخارجية لا تقتصر على السلع المادية الملموسة فحسب، وإنما تتناول الخدمات أيضا. لأن الرفاهية الاقتصادية المحققة من الخدمات لا تختلف، في جوهرها، عن الرفاهية الاقتصادية الناجمة عن السلع. فبعض الدول تحصل على مبالغ كبيرة لقاء ما تقدمه من خدمات للعالم الخارجي تتمثل في أسطولها التجاري أو العبور عبر أراضيها أو ممراتها المائية أو السياحة أو خدمات الفنادق والآثار التي تجتذب الأجانب إليها ، بل إن الفائدة التي يجنيها العالم من تبادل الخدمات قد تنزل منزلة الفائدة التي يحققها من تبادل السلع[10].

وأخيرا يؤدي اتساع النطاق الدولي للتجارة الخارجية إلى اتساع السوق بالنسبة لما تنتجه وتصدره كل البلاد الداخلة في علاقات تجارية وإلى قيام المشروعات الإنتاجية الكبيرة النافعة لكل بلد من تلك البلدان، وإلى تخصصها في الإنتاج مما يؤدي إلى حصولها على وفورات اقتصادية كثيرة.

هذا هو الأصل في معنى التجارة الخارجية وأهميتها، إلا أنه يجب التنويه إلى ما يشهده الاقتصاد العالمي من مستويات متعددة من الظواهر الجديدة لعملية التدويل الاقتصادي نتيجة ما أفرزته العولمة المتسارعة من مفاهيم وقواعد جديدة في تسيير العلاقات المتبادلة في تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمل وتبادل المعلومات. وكل ذلك يفرض قراءة جديدة أو محينة للكثير من الأفكار وحتى النظريات المتعلقة بالموضوع.

---

[8] عبد العزيز محمد الحبيب، يوسف يحي طعماس، مرجع سبق ذكره، ص 361.
[9] محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية، منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية، سوريا، 1977، ص 398.
[10] محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 13 – 14.

ثالثا: السياسة التجارية وأنواعها.

يطلق اسم السياسة التجارية على مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق الأهداف[11]. وإن أهداف مجاميع الدول المختلفة متباينة ويدخل في تحديد هذه الأهداف اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها. ويقترن مع هذه الأهداف أيضا الوسائل الخاصة التي تسلكها هذه الدول بغية تحقيق أهدافها. فالدول الرأسمالية المتقدمة تقيم سياستها التجارية الخارجية على أساس نظامها الرأسمالي الذي يتسم بحرية التجارة والتبادل التجاري الخارجي للأفراد[12].

وفي النظام الاشتراكي المنحل كانت الدولة تقيم سياستها على أساس ما للدولة من حق احتكارها للاقتصاد الوطني بكافة مقوماته. فالدولة هي التي تمارس التجارة الخارجية من خلال مؤسساتها المختصة في هذا المجال ووفقا لخطط اقتصادية وطنية شاملة. والهدف الأساسي من ذلك، وفق المبادئ الاشتراكية للدولة، هو ضمان استقلال البلاد من الناحية الاقتصادية عن العالم الرأسمالي، وحماية أسواق هذه البلاد من غزو رؤوس الأموال الأجنبية. كما يساعد احتكار التجارة الخارجية في الوقت نفسه على تشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية. غير أن ذلك كله أصبح من الماضي في ظل العولمة الاقتصادية وتفعيل عمل الهيئات الاقتصادية والتجارية العالمية وفي مقدمتها المنظمة العالمية للتجارة التي أسندت لها مهمة تنظيم شؤون التجارة الدولية مع نظام بروتن وودز Bretton Woods. فهي تلعب دورا أساسيا في حركة الاقتصاد العالمي، إذ تقوم، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، برسم ومتابعة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء فيها، من خلال الشروط التي تفرضها عليها عند طلبها الانضمام إليها.

وفي ظل الواقع الجديد للاقتصاد العالمي، لم تعد للسياسات التجارية التقليدية المتعلقة بالتجارة الخارجية، والخاصة بالانقسام بين تياري الحمائية والحرية، أهمية كبرى تذكر في ظل الهيمنة الكبرى للشركات المتعددة الجنسيات. ولم يبق للدول النامية والأقل نموا سوى محاولة الاستفادة من ما يمكن أن تحصل عليه من شروط إيجابية، ولو قليلة، لتحسين حال اقتصادياتها، بدل خسران كل شيء، خاصة تلك البلدان التي شرعت في إصلاحات اقتصادية مكلفة في طريقها إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق، ولنا في الجزائر مثل حي على ذلك.

ولتقريب المقارنة بين واقع الاقتصاد العالمي اليوم والمتميز بنمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية، وبوحدة الأسواق المالية، وتعميق المبادلات التجارية في إطار ما وصل إليه الاقتصاد الدولي من

[11] حازم الببلاوي، نظرية التجارة الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1988، ص 192.
[12] محمد عبد المنعم عفر، السياسات الاقتصادية في الإسلام، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، مصر، 1980، ص 299.

تطور هائل ومتسارع يصاحبه تغير جذري في استراتيجيات التنمية على المستوى العالمي هدفه تعظيم التصدير، عوضا عن استراتيجيات الإحلال محل الواردات ذات التوجه الداخلي، كمحاولة لاستغلال الفرص التي يتيحها التوسع الهائل للسوق العالمية، والتي سارعت إليها الدول النامية أيضا في السنوات الأخيرة، طمعا في تعويض نسبي لما فاتها بسبب التأخر في الاندماج الكامل في سيرورة الاقتصاد العالمي المعولم دون إسهام منها، وبين مزايا السياسات التجارية التقليدية سواء الحمائية منها أو الداعية لحرية التجارة، نرى من الضروري التذكير بفحوى تلك لسياسات ولو بشكل موجز، خاصة وأن البعض من قوانينها ما زال ممارسا.

لقد سعت السياسة التجارية إلى تحقيق العديد من الأهداف، منها ما هو اقتصادي كتحقيق موارد للخزانة العامة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، ومنها ما هو استراتيجي كتحقيق الحد الأدنى من الإنتاج الغذائي والحربي والطاقوي حفاظا على أمن الدولة في حالة الحروب أو الأزمات، ومنها ما هو اجتماعي كحماية لفئات اجتماعية معينة كمصالح المزارعين المنتجين لسلع معينة على سبيل المثال.

وتنقسم السياسات التجارية التقليدية إلى نوعين يختلفان باختلاف حجج مؤيدي كل نوع منهما[13]:

تتنوع السياسات التجارية بين الحرية والحماية، فأما سياسة حرية التجارة فهي السياسة التي بموجبها لا تتدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، وأما السياسة الحمائية فهي السياسة التي بمقتضاها تتدخل الدولة بما لها من سلطة عامة في العلاقات التجارية الدولية أو حجمها أو طريقة تسوية المبادلات أو بكافة هذه العناصر مجتمعة. تختلف الآراء حول تدخل الدولة في التجارة الخارجية بين المؤيدين والمعارضين ولكل منهم حججهم.

1- حجج مؤيدي السياسة الحمائية (وهي في نفس الوقت انتقادات لسياسة الحرية): ينادي أنصار سياسة الحماية التجارية بضرورة حماية الاقتصاد القومي من غزو سلع الدول الأخرى، ويستند أنصار الحمائية إلى عدة حجج بعضها حجج اقتصادية وبعضها الآخر غير اقتصادية.

أ- الحجج الاقتصادية: يمكن تلخيص الحجج الاقتصادية فيما يلي:

- **حماية الصناعات الناشئة:** تعتبر حجة الصناعة الوليدة هي الأكثر قوة من بين الحجج الاقتصادية التي تدافع عن الحمائية. إذ أنها تبرر الحمائية بوصفها إجراء مؤقت يتيح لصناعة ناشئة أن تتطور وأن ترقى إلى مرحلة النضج والازدهار في وقت تكون فيه مستعدة لمواجهة المنافسة الدولية. وقد تتوافر

[13] جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي: النظريات والممارسات، مرجع سبق ذكره، ص 45.

العديد من الأسباب التي تدعو لحماية صناعة ما في بداياتها الأولى. فمن بين تلك الأسباب التي يستشهد بها كثيرا اقتصاديات الحجم، وعمليات التعلم الإدارية والتقنية، وتكاليف البدايات (مثل فتح القنوات التسويقية، جلب وأقلمة التقنية) والاقتصاديات الخارجة عن الشراكات ولكنها داخلة في الصناعة التي يمكن أن تستغرق وقتا طويلا، والتي قد تستلزم عونا لتطويرها، ولكنه حالما يتم تطويرها تخفض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات المنافسة لها تدريجيا وبنسب تتماشى مع درجة تحسن الصناعة الناشئة، بحيث تتلاشى الرسوم عندما تحقق الصناعة المزايا المتوفرة في الصناعة الأجنبية.

وجهت عدة انتقادات لهذه الحجة أهمها:

- ✓ صعوبة اختيار الصناعات التي تتهيأ بحسب طبيعتها للقدرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية.
- ✓ صعوبة رفع الحماية بعد فرضها لممارسة أصحاب هذه الصناعات ضغطا سياسيا للإبقاء على سياسة الحماية لتحقيق مصالحهم الخاصة.
- ✓ المستهلك هو الذي يتحمل عبئ رفع الحماية، حيث يكون ذلك ذريعة لرفع الأسعار.

- **غياب الأسواق التي تتصل بالنشاط المعني:** يتم الدفاع عن الحمائية أيضا عندما لا تتوافر الأسواق التي تتصل بالنشاط المعني، أو عندما تكون موجودة ولكنها لا تعمل جيدا. ففي مثل هذه الأحوال تتيح حماية الصناعة فرصة العمل في ظروف إخفاق الأسواق. وبالتالي فإنه من الممكن أن يؤدي، على سبيل المثال، غياب الأسواق المالية أو وجودها غير الفعال في بلد ما ، إلى منع صناعة ما من جمع الموارد المالية اللازمة لتحديث ومواجهة المنافسة الدولية، فالحمائية قد تتيح لهذه الصناعة فرصة اكتساب أرباح إضافية تتطلبها لتمويل خططها في التوسع وتحسين التقنية.
- **تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج:** هناك حجة أخرى تدعو إلى حماية الصناعات التي تولد آثارا خارجية إيجابية ولها تأثيرات تفيض على مجموعات أخرى، وتستخدم حجة من هذا النوع للدفاع عن الحماية المستمرة للمزارعين الأوروبيين تحت مظلة السياسة الزراعية المشتركة. والجدل القائم في هذا الإطار هو أن الزراعة نشاط متعدد الوظائف لا تقتصر مساهمته فقط على إنتاج الأغذية، بل تتعداه إلى حماية البيئة، وإدارة الأرض، والمحافظة على الطبيعة الريفية وأسلوب الحياة الريفية. فعن طريق حماية المزارعين الأوروبيين من المنافسة الأجنبية، يمكن الحفاظ على هذه الآثار الجانبية النافعة للزراعة، والتي يعتقد أن المستهلكين الأوروبيين مستعدون لأن يدفعوا من أجل الحفاظ عليها.

- **تحسين معدل التبادل الدولي:** تعرف باسم نظرية التعريفة الجمركية المثلى، وهي ترى أنه في حالة الدول المستوردة أو المصدرة الكبيرة بدرجة تؤثر على الأسعار العالمية لسلعة معينة، فإن تعريفة جمركية (أو ضريبة على الواردات) قد تفيد في نسبة التبادل التجاري لصالح البلد المعني، والسبب في ذلك هو أنه من خلال تقييد الواردات، تضعف التعريفة الجمركية الطلب العالمي، متسببة في ضغط أسعار السلعة المستوردة إلى الأسفل. وذلك لأن عبء الرسوم الجمركية يقع على الدولة الأجنبية المصدرة مما يجعلها تضطر إلى تخفيض أسعار صادراتها وبهذا تحصل الدولة المعنية على وارداتها بسعر أقل من ذي قبل مما يعني تحسنا في معدل تبادلها التجاري طالما أنها ستتمكن من الحصول على قيمة معينة من الواردات في مقابل كمية من الصادرات أقل من ذي قبل.

وبالمثل، من خلال تقييد الصادرات تُضعفُ ضريبة الصادرات الإمداد العالمي، متسببة في رفع أسعار السلعة المصدرة إلى أعلى، وبالطبع تكون المكاسب المتحققة لبلد ما من الحماية بهذه الطريقة على حساب شركائه التجاريين الآخرين.

- **الحماية من الإغراق:** وهناك نوع من الحماية، كثيرا ما يطبق في الواقع، ويعرف بالحماية الطارئة، ويسعى لمعادلة ممارسات تجارية "غير عادلة" على وجه الخصوص ذلك النوع من التنافس الذي ينتج عن دعم الصادرات أو عن إغراق الأسواق. ويكون الدفاع عن الحمائية هنا، لأن الأسعار التي تدخل بها السلعة إلى البلد تعكس ممارسات مشوهة من جانب المصدر، وهي بذلك ليست أسعارا يتوقع من الصناعة المحلية أن تجاريها.
- **جذب رؤوس الأموال الأجنبية:** قد تلجأ الدولة إلى سياسة الحماية بقصد جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار مباشرة داخل الدولة المعنية، ويتم ذلك عن طريق فرض الحماية على صناعة وطنية معينة، بمعنى يحاول رأس المال الأجنبي الدخول إلى الوطن عن طريق الاستثمار للتخلص من عبئ الرسوم الجمركية المفروضة. مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وحجم التشغيل والإنفاق الكلي، هذا بالإضافة إلى ما يسحبه الاستثمار الأجنبي من أساليب فنية جديدة في الإنتاج.
- **الحصول على إيرادات لخزينة الدولة:** يعتقد أنصار الحماية أن فرض الرسوم الجمركية على واردات الدولة سيزيد من إيراداتها لأن الطرف الأجنبي المصدر لهذه الواردات هو الذي يقع عليه العبء، ورغبة منه في تخفيض قيمة هذه الضريبة فإنه سيعمد إلى تخفيض أثمان صادراته إلى الدولة، وبالتالي تستفيد الدولة المستوردة من جهتين: زيادة الحصيلة الضريبية، وانخفاض أسعار الواردات وتحسين معدل التبادل.

ويعاب على هذه الحجة أن انخفاض أسعار الواردات يتوقف على حجم المشتريات من جهة، وعلى ظروف إنتاجها ومرونة عرضها من جهة أخرى.

- **تحسين مستوى العمالة ومعالجة البطالة من خلال تشجيع الصناعات المحلية:** حيث أن فرض قيود على الواردات من شأنه أن يزيد من الطلب الداخلي على السلع المحلية، مما يزيد من الطلب على العمالة ويقلل من حدة البطالة. بالإضافة إلى زيادة فرص الاستثمار في الداخل. كما أن الحماية تخلق أنواعا جديدة من الصناعات وذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة. كما أن التوسع في سياسة الاكتفاء الذاتي داخل الدولة من شأنه أن يزيد من فرص العمل والتشغيل.

ويعاب على هذه الحجة أن فرض الحماية بغرض زيادة العمالة قد لا يتحقق إذا طبقت الدول الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل، والذي يؤدي بدوره إلى نقص الطلب على المنتجات الوطنية في الخارج، فيقل الإنتاج وتزيد البطالة.

ب- الحجج غير الاقتصادية: ونلخصها فيما يلي:

- **حماية أصحاب عوامل الإنتاج:** كثيرا ما تكون الدوافع الاجتماعية والسياسية للحماية أقوى بكثير من الحجج الاقتصادية الخالصة. فمن ناحية الجوهر تسعى الحمائية إلى تجنب التأثيرات السلبية للمنافسة الأجنبية على مداخيل أصحاب عوامل الإنتاج المحليين. وهي أيضا وسيلة لتفضيل مجموعات معينة تعتبر مستحقة للتمييز الإيجابي من قبل عملية اتخاذ القرار السياسي وينطبق ذلك على المزارعين في العديد من البلدان، خاصة في أوروبا، اليابان، الولايات المتحدة. فقد قررت مجتمعات هذه الدول، من خلال المؤسسات السياسية، ولأسباب اجتماعية وسياسية، أن تضفي على قطاعاتها الزراعية معاملة اقتصادية خاصة، حتى إذا أدى ذلك إلى أسعار أعلى للمواد الغذائية بالنسبة للمستهلك، وإلى ضرائب أعلى (وأيضا إلى فرص تجارية أقل أمام البلدان الأخرى).
- **الاستقلالية:** تساهم الحماية في استقلال الاقتصاد الوطني لأي دولة عن ارتباطه بالاقتصاد العالمي، ومن ثم ففي حالة قيام حرب أو أي أزمة اقتصادية لا تجد الدولة نفسها مرتبطة بالاقتصاد العالمي من حيث تموينها بالسلع الأساسية، كالمواد الغذائية أو السلع الاستهلاكية أو الصناعات الثقيلة، مما لا يضعها في وضع حرج. لذا يجب أن تحافظ الدولة على فروع الإنتاج الأساسية فيها على الرغم مما يتيحه مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي من مزايا.
- **حماية مستويات الأجور المحلية:** قد يكون الهدف من الحمائية حماية مستويات الأجور المحلية من خطر السلع الأجنبية التي تستخدم الأيدي العاملة المنخفضة الأجر. فالدول التي تتمتع بكثافة سكانية

مرتفعة تنخفض فيها الأجور وبالتالي تنخفض تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلى منافستها للصناعات الوطنية في الدول الأخرى التي يرتفع فيها أجور العمال.

2- حجج مؤيدي حرية التجارة (وهي في نفس الوقت انتقادات للسياسة الحمائية): يعتمد أنصار الحرية التجارية على الحجج التالية:

أ- كون الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج: يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج. فتخصص دولة ما في إنتاج سلعة ذات نفقات نسبية منخفضة يعني أن الموارد الاقتصادية قد استخدمت في أحسن وجه ممكن لها داخل الدولة المعنية، مما يرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج ويمكن الدولة من زيادة الناتج الوطني وخفض النفقات النسبية على المستوى الدولي. وعليه فإن المستهلك في ظل حرية التجارة يحصل على أقصى مستوى من الرفاه الاقتصادي لكونه يستطيع انتقاء أحسن السلع وبأقل الأسعار.

ب- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية: ينتقد أنصار الحرية التجارية الإجراءات الحمائية التي تقود إلى ارتفاع الأسعار نتيجة فرض تعريفات جمركية على السلع المستوردة والتي يتحملها في النهاية المستهلك.

كما أن الحماية تحصن المؤسسات الاحتكارية من المنافسة الخارجية مما يجعلها ترفع الأسعار داخل الدولة المعنية ولا تهتم بالتطور التكنولوجي وتطوير طرق الإنتاج. أما الحرية التجارية فتؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة والتي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة. وهذا يعود بالنفع على كل من المنتج والمستهلك.

جـ- الحرية تساعد على التقدم التكنولوجي: تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وعرض السلع بأسعار منخفضة، مما يساعد المنتجين المؤهلين على المحافظة على حصصهم في السوق وفي نفس الوقت يستفيد المستهلك من هذه المنافسة ويشتري ما يحتاجه من السلع بأسعار منخفضة، أما في حالة الحماية التجارية فإن المنتج يكون بعيدا عن الخطر (محمي) لذا لا يقوم بإدخال التكنولوجيا

الحديثة وتحسين طرق الإنتاج لأنه يضمن بقاء السوق المحلي في صالحه وهكذا فالمستهلك المحلي لا يستفيد من انخفاض تكاليف الإنتاج في الخارج.

د- الحرية تحد من قيام الاحتكارات: تمنع حرية التجارة قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب من قيامها. حيث يعتبر أنصار الحرية التجارية أن الطلب الداخلي في معظم الدول هو طلب محدود لذا فإن المؤسسات الاقتصادية لا تستطيع أن تصل إلى الحجم الأمثل للإنتاج، وبالتالي لا تستطيع خفض التكاليف إلى أقصى حد ممكن. وإذا قامت الدولة بحماية السوق المحلي عن طريق فرض الضريبة على الواردات فإنها تساعد المؤسسات الاقتصادية على البقاء والسيطرة الاحتكارية على السوق المحلية دون أن تخشى منافسة المنتجات الأجنبية التي تباع بسعر أقل.

هـ- الحرية تساعد على الإنتاج الكبير وبالتالي الاستفادة من وفورات الحجم: يرى أنصار الحرية التجارية أن التجارة الحرة تساعد على وصول المؤسسة الإنتاجية إلى حجمها الأمثل. وذلك على أساس أن العديد من المؤسسات الإنتاجية في الدول الصغيرة لا تصل إلى حجمها الأمثل بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، وفي نفس الوقت لا تستطيع أن تقلل من تكاليف الإنتاج ولا يكون أمامها إلى أن تنهي نشاطها. ولكن قيامها بالتصدير إلى الخارج يضمن بقاءها في السوق الداخلي بالإضافة إلى فتح أسواق خارجية.

و- الحمية تؤدي إلى عدم التوازن بين الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة: يبرر أنصار الحرية التجارية رأيهم على أساس أن فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع من شأنه أن يضع العديد من القيود على التجارة ويقلل من حجم التجارة الدولية. فحرية التجارة تضمن للدول حرية الاستيراد ومن ثم التصدير لأن كل منهما أمل ضروري لكل دولة. فالدولة لا تستطيع أن تستورد فقط ما تحتاج إليه، فهي أيضا تقوم بتصدير فائض إنتاجها للخارج، ومن ثم يحدث الانتعاش الاقتصادي.

ولكن يعاب على هذه الحجة أنه إذا كان هذا الأمر يحدث في الدول المتقدمة التي تتميز بوجود فائض في الإنتاج ومرونة في جهازها الإنتاجي، فإن ذلك ليس مطلقا في كافة الدول. فقد تساهم حرية التجارة في تعثر الإنتاج المحلي لاقتصاديات الدول المتخلفة التي لا تستطيع أن تواكب تقدم التجارة الدولية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ازدهار في الاقتصاد المتقدم وانكماش في الاقتصاد المتخلف.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

تسعى كل دولة إلى تحقيق التوازن في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى من خلال العمل على تنظيم مبادلاتها الخارجية. ولتحقيق هذا الهدف، تحاول الدول الموازنة بين حقوقها والتزاماتها تجاه الخارج .ومع ذلك، فإن هذه المهمة ليست بالأمر السهل، إذ لطالما كانت قضية التوازن تحديًا يتطلب معالجة مستمرة، على الأقل على المستوى النظري، حيث تبرز هنا تساؤلات جوهرية، مثل: هل يُفترض نظريًا أن تتساوى حقوق الدولة مع ديونها؟ وهل يمكن عمليًا الوصول إلى حالة توازن في المبادلات الخارجية للدولة؟ بمعنى آخر، ما أسباب تحقيق التوازن الدولي، وكيف يمكن تحقيقه؟

و في الحقيقة، تظل مسألة التوازن في عمليات التبادل الاقتصادي الدولي قائمة دون إيجاد حل جذري، إذ يتضح ذلك من خلال كثرة المحاولات التي تبنتها السياسات الاقتصادية عبر العصور، سواء في الماضي أو الحاضر، لا سيما مع تصاعد حدة التنافس الدولي والتغيرات المستمرة في الأوضاع الحالية مقارنة بالظروف التي استندت إليها النظريات السابقة، دون تحقيق نتائج ملموسة،بل إن الدراسات الحديثة ركزت بشكل أكبر على تحليل أوجه اختلال هذا التوازن بدلاً من البحث عن كيفية تحقيقه، مع تناول سبل توصيفه ومعالجته .

وبناءً على ذلك، نتناول في هذا السياق النقاش حول النظريات التي تناولت هذا الموضوع.

أولا: النظرية التقليدية (الكلاسيكية) في تفسير التوازن التجاري الخارجي

تُعتبر النظرية الكلاسيكية واحدة من أوائل النظريات المتكاملة التي سعت إلى تفسير أسباب نشوء التجارة بين الدول منذ أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر[14]، وقد شكّلت هذه النظرية الأساس النظري الذي بُنيت عليه النظريات الحديثة في مجال التجارة الدولية. ركّز رواد النظرية الكلاسيكية على دراسة أهمية وجوهر المسائل المرتبطة بالسياسة التجارية، مستندين إلى تفسير أسباب تحقيق المكاسب الناتجة عن التبادل التجار، حيث قامت هذه الجهود على فرضيات مستمدة من المذهب الاقتصادي الحر[15]،الذي ظهر كرد فعل على أفكار المدرسة التجارية السائدة من القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن الثامن عشر، والمدرسة الطبيعية التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر. [16]

[14] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ج1، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2000، ص 151.

[15] حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 33.

[16] سعد محمود خليل الكواز، هيكل الاستيرادات وأثره على نمو وتطور القطاعات السلعية في العراق، (1958-1990)، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 1995، ص ص 9-10.

وبعد أن أثبت التقليديون فوائد التبادل التجاري، كان عليهم توضيح كيفية توزيع هذه المكاسب بين الدول، وقد تولّى هذا الشرح رواد المدرسة الكلاسيكية، وعلى رأسهم آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، حيث أشار هؤلاء إلى أن توزيع المكاسب يتم وفق ظروف التجارة بين الدولتين المتبادلتين، بناءً على نسبة صادرات كل دولة إلى وارداتها من الأخرى، إذ بذلك تُوزّع المكاسب الناتجة عن التجارة الدولية استنادًا إلى قيمة كل من الصادرات والواردات، حيث تُحدّد قيمة الواردات بناءً على قيمة الصادرات.

ونتناول هنا بإيجاز الإسهامات الرئيسية التي قدمها الاقتصاديون التقليديون في تفسير ظاهرة التجارة الخارجية، مع التركيز على أبرز النظريات الكلاسيكية في هذا المجال :

***نظرية الميزة المطلقة (التكاليف المطلقة)**التي قدمها آدم سميث التي تعتبر أول إطار نظري متكامل لتفسير نشأة التجارة بين الدول، حيث ظهرت هذه النظرية في مؤلفه الشهير "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم "عام 1776، وارتكزت على مبدأ تقسيم العمل الدولي، إذ تؤكد النظرية على وجود تفاوت واضح في تكاليف الإنتاج بين الدول بسبب اختلاف الإمكانيات والإنتاجية، وتقترح أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك ميزة مطلقة في تصنيعها، فوفقا لهذه النظرية، فإن التبادل التجاري بين الدولتين سيكون مفيدًا لجميع الأطراف المعنية [17].

ومع ذلك، واجهت النظرية تحديات في الإجابة عن سؤال محوري :ماذا لو كانت إحدى الدول لا تمتلك ميزة مطلقة في أي مجال؟ أو إذا كانت دولة ما تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع مقارنة بغيرها، هل تصبح التجارة عديمة الجدوى؟ [18]

هذه الإشكاليات دفعت دافيد ريكاردو إلى صياغة نظرية جديدة وهي نظرية الميزة النسبية.

***نظرية الميزة النسبية(أو نظرية التكاليف النسبية أو نظرية القيم الدولية)**التي قدّمها دافيد ريكاردو (1823-177) في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" الصادر عام 1817، لتطوير ما أتى به سميث وتجاوز أوجه القصور التي اعترت نظريته، حيث تقوم نظرية ريكاردو على مفهوم التكاليف النسبية عوض التكاليف المطلقة .فحسب هذه النظرية، لا تقتصر استفادة الدول من التجارة على امتلاك ميزة مطلقة، بل يكفي أن تستند التجارة إلى الاختلافات النسبية في تكاليف إنتاج السلع بين الدول، و حتى إذا كانت التكاليف المطلقة لإنتاج كافة السلع لدى دولة معينة أعلى مقارنة بدول أخرى، فإن تلك الدولة قد تحقق مكاسب من التجارة إذا تركّزت على إنتاج السلع ذات التكاليف النسبية الأقل .

[17] وعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص ص 152-153.
[18] طالب محمد عوض، التجارة الدولية: نظريات وسياسات،ط1، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 1995،ص30.

وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها هذه النظرية، إلا أنها شكلت تقدمًا كبيرًا في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وما زالت تؤسس لأغلب التحليلات الحديثة للتجارة الخارجية بفضل إقناعها وقوة حجتها .

***نظرية القيم الخارجية (أو نظرية الطلب المتبادل أو نظرية التوازن التلقائي):** ينقلنا التفكير إلى نظرية القيم الخارجية التي عالجت جانب الطلب بعد أن ركزت النظريتان السابقتان على جانب العرض فقط، حيث أبرز جون ستيوارت ميل (1806–1873) أهمية الطلب ودوره في التجارة الدولية من خلال نظريته حول القيم الخارجية، فقد أشار إلى أن رغبة كل دولة في تصدير سلعها تعتمد بشكل مباشر على استيراداتها، وبذلك يتأثر حجم الصادرات بمعدلات التبادل التجاري بين الدول المشاركة. أدخل ميل جانب الطلب في تحليل التجارة، وسعى من خلاله إلى تحديد معدلات التبادل وإقامة التوازن بين الشركاء التجاريين، حيث يتساوى حجم صادرات دولة ما مع واردات شريكتها التجارية.فمن منظوره، تتحقق المكاسب التجارية عندما يصاحب الانحراف بين معدلات التبادل التجاري الدولي والمحلي زيادة في الفوائد التي تجنيها البلاد من التجارة الخارجية .

تظهر النظريات الثلاث تطور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في تناول قضايا التجارة الخارجية، حيث انتقل التحليل من التركيز الحصري على العرض إلى تضمين تأثير الطلب والتفاعل بينهما لتفسير ديناميكيات التبادل التجاري وتحقيق المكاسب المشتركة.

ثانيا: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

يعتمد تحقيق المكاسب المتبادلة من التجارة الخارجية على التفاوت في معدلات التبادل الداخلية للسلع بين البلدان .وتصل الفائدة القصوى لكل دولة عندما تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية.[19] فإذا كانت نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية قد ارتكزت في البداية على مفهوم الميزة المطلقة لتتطور لاحقًا نحو التركيز على الميزة النسبية، التي أسسها ديفيد ريكاردو وتم إثراؤها بتعديلات عديدة من قبل من تبعوه، فإن النظريات التي يُشار إليها عادة بالنظريات الحديثة في التجارة الخارجية لم تنفصل تمامًا عن الأسس التي وضعها الاقتصاديون الكلاسيكيون. هذه النظريات الحديثة، التي بنيت على أساس وفرة عوامل الإنتاج، اعتمدت بشكل أكبر على استخدام عاملين رئيسيين للإنتاج، وهما العمل ورأس المال، بدلاً من التركيز حصريًا على العمل كعامل إنتاجي وحيد، كما فعل كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل .وقد جاءت هذه النظريات لتفسير نشوء التجارة الخارجية، بدءًا من الاقتصاديين هيكشر وأوهلين، بما يُعرف بنظرية وفرة العنصر، مع مراعاة فرضيات أكثر واقعية تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة[20].

[19] غازي صالح محمد الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ،العراق،1999، ص 25.
[20] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 197.

وتتمثل الفكرة الأساسية لهذه النظرية فيما يلي[21]:

إن الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى نشوء التجارة الدولية بينها، حيث يتمتع كل بلد بميزة نسبية عندما ينتج ويصدر السلعة التي تعتمد على عامل الإنتاج الأكثر وفرة فيه نسبياً، بينما يفتقد هذه الميزة في حال السلع التي يتطلب إنتاجها عامل إنتاج هو الأكثر ندرة بالنسبة له، وبناءً على ذلك، يقوم البلد باستيراد هذه السلع من الخارج .

ببساطة، تلخص نظرية هيكشر–أوهلين في الآتي: أن الفارق في التكاليف النسبية بين البلدان يعود بشكل أساسي إلى التفاوت النسبي في توفر عوامل الإنتاج .فعادةً ما تكون للدولة ميزة نسبية في إنتاج السلع التي تعتمد على عوامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبياً داخلها، وبالعكس، تكون أقل كفاءة في إنتاج السلع التي تتطلب عوامل إنتاج تعتبر نادرة نسبياً لديها[22].

عند قيام التجارة بين الدول، يحدث أن تكون صادرات كل دولة متمثلة في السلع التي تتميز بإنتاجها مقارنة بالدول الأخرى .يعود ذلك إلى انخفاض تكلفة إنتاج هذه السلع وبالتالي انخفاض أسعارها نسبياً بالمقارنة مع الأسعار في البلدان الأخرى .أما الواردات، فتشمل المنتجات التي يتطلب إنتاجها عوامل إنتاج غير متوفرة محلياً أو يعاني فيها البلد من محدودية نسبية .بناءً عليه، يتمثل السبب الأساسي للتبادل الدولي بين دولتين في القدرة على الحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها داخلياً. [23]

وبالتالي فقد توصل الاقتصاديان إلى أن اختلاف التكاليف النسبية بين البلدان يعزى إلى تفاوت وفرة الموارد الاقتصادية بينها .بمعنى أن كل بلد يصدر سلعًا تعتمد بشكل كبير على عنصر الإنتاج الذي يتوفر لديه نسبيًا، بينما يستورد سلعًا تعتمد على عنصر الإنتاج الذي يندر لديه نسبيًا .[24]

لقد كانت نظرية هيكشر–أوبين في مجال التجارة الخارجية محورًا للعديد من الدراسات والتجارب العملية، ومن أبرز هذه الدراسات تلك التي أجراها الاقتصادي ليونتيف، حيث اعتمد على جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الأمريكي لعام 1947، التي تحتوي على بيانات دقيقة حول كميات العمل ورأس المال المطلوبة لإنتاج مجموعة معينة من السلع التي تعوض عن الاستيراد، وأظهرت النتائج أن الولايات المتحدة تصدر سلعًا كثيفة العمل وتستورد سلعًا كثيفة رأس المال، على الرغم من وفرة رأس المال مقارنة بالعمل داخل الولايات المتحدة .هذا التناقض أُطلق عليه "لغز ليونتيف ."أوضح ليونتيف ذلك بأن إنتاجية العامل الأمريكي تزيد بمقدار

[21] غازي صالح محمد الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[22] رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[23] طه يونس حمادي، أثر استيرادات السلع الوسيطة على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق للفترة (1959-1980)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 1985، ص 66.

[24] استيفان ب ماكس، التجارة الدولية، ترجمة د. حسان بابكر، مراجعة وتقديم د. وليد إسماعيل السيفو، مطبعة التعليم العالي، أربيل، 1990، ص ص 48-49.

ثلاثة أضعاف عن إنتاجية العامل في أي مكان آخر، مما يستدعي ضرب العمل الأمريكي في ثلاثة لتحقيق تمثيل حقيقي للعوامل الإنتاجية.[25]

و تشير الدراسة التي أجراها تاتوموتوا وإيشيمورا عام 1959حول الاقتصاد الياباني، إلى جانب دراسة واهل عن الاقتصاد الكندي في عام 1961، إلى نتائج تتناقض مع فرضيات نظرية هيكشر–أوبين، بينما دعمت دراسات أخرى هذه النظرية مثل دراسة بهرداوج عام 1962حول الهند، ودراسة روسكامب وستوبلر عام 1961 عن ألمانيا الشرقية[26] .

فيما بعد، ظهرت نظرية ستوبلر وساميلسون، التي تعتمد على نفس الأسس التي قامت عليها نظرية هيكشر–أوبين، لكنها تركز على دراسة تأثير تغيير أسعار السلع على حجم إنتاجها، وكذلك على دخول عوامل الإنتاج المستخدمة في صناعتها، وذلك ضمن إطار نموذج للتوازن العام[27].

المطلب الثالث: مفارقات الوضع الراهن و الآفاق الجديدة للاقتصاد العالمي .

ورد في المطلبين السابقين تذكير بما عرفه الاقتصاد الدّولي من تطور في العلاقات التجارية بين الدّول و ما نتج عنه من ترابط شديد في تلك العلاقات بفعل عملية تحرير التجارة العالمية، و أن هذا التطور سمح باتساع نطاق التجارة الخارجية و معها اتسعت السوق بما تنتجه و تصدره كل البلدان في اتجاهات متعاكسة و بالتالي قيام المشروعات الإنتاجية الكبيرة النافعة للجميع و إلى تخصصها في الإنتاج.

غير أن ما أفرزته العولمة المتسارعة من مفاهيم و قواعد جديدة في تسيير العلاقات المتبادلة في تبادل السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و العمل و تبادل المعلومات، كشف عن العديد من المفارقات التي أدّت وستؤدي أكثر إلى بروز اختلالات في التوازن بين العديد من عوامل الإنتاج و على رأسها قطبي العمل و رأس المال. و كعينات رئيسية عن تلك المفارقات نورد ما يلي:

أولا : مفارقات تفسير نظرية التجارة الدّولية.

ظل التفسير الشائع لواقع التجارة الدولية يعتمد على كونها عملية تبادل ملموسة للسلع والخدمات، مستندة إلى أفكار ديفيد ريكاردو حول المزايا النسبية .ومن هذا المنطلق، يُفترض أن مساهمة العولمة في تحويل العالم إلى

[25] سعد محمود خليل الكواز، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[26] رائد فاضل جويد، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[27] رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص 267.

قرية صغيرة تتمثل في تعزيز القدرة على تقارب المزايا النسبية على مستوى التجارة الدولية .إلا أننا اليوم نواجه واقعًا مختلفًا تمامًا يمكن توضيحه على النحو التالي[28]:

أ –فيما يخص اشتراطات ريكاردو المتعلقة بعدم قدرة رأس المال والمشروعات على التحرك خارج الحدود، يتضح اليوم أن رأس المال يمكنه الانتقال بسرعة فائقة مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى،فقد أدت التغيرات والتداخلات في التجارة الدولية إلى جعل من موضوع التوفيق بين الميزات النسبية مسألة شبه مستحيلة .ب – إن دور رأس المال أصبح أكثر وضوحًا في وقتنا الحالي، حيث لم تعد الميزات النسبية المتعلقة بالتكاليف محركًا كافيًا لتفسير وضعية التجارة الدولية القائمة، وبالإضافة إلى ذلك، أصبح تأثير رأس المال يُغلف التجارة الدولية بما يشبه أسوارًا من الميزات المطلقة، ولكن ليس وفقًا لدولة واحدة، بل بما يشمل الأسواق العالمية بشكل عام .الشركات متعددة الجنسيات باتت تستغل تفوقها المطلق، ليس فقط عبر التخصص في إنتاج سلعة معينة، بل أيضًا من خلال منظومة مترابطة من العوامل مثل انخفاض الأجور، ضعف أو انعدام الضمان الاجتماعي، تجاهل تكاليف الحفاظ على البيئة، وانخفاض أسعار المواد الأولية .وبهذا، تتمكن تلك الشركات من خفض إجمالي التكاليف المطلقة المرتبطة بالإنتاج .

من هنا تظهر الإشكالية بأن العولمة باتت تسعى لتعزيز التفوق المطلق بجانب التفوق النسبي. ونحن ندرك أن معظم الدول النامية تعاني من تفكيك البنى الاقتصادية لديها، مما يلغي فرص تحقيق تفوق مطلق في التجارة الدولية. هذا الوضع يعكس مدى هيمنة رأس المال على كل من التفوق النسبي والمطلق معًا، مما يؤدي إلى تغييرات جوهرية في الآليات التي تتطور بها منظومة الاقتصاد العالمي، فبدلًا من أن تسير العولمة نحو جعل العالم قرية صغيرة، تدفع حركة رأس المال العابرة للحدود باتجاه تكريس التفوق المطلق والنسبي لأطراف محددة.

ثانيا : مفارقات السياسة الاقتصادية

ترتكز السياسة العامة للدول الصناعية المتقدمة على إدراك وجود خلل يُفضي إلى تشويه النهج المعتمد بشأن التجارة الدولية، بما في ذلك متطلبات الشفافية وآليات العولمة المرتبطة بها. ومن أبرز المؤشرات الدالة على هذا الاختلال انتشار عدد من الظواهر التالية [29]:

[28] عبد الأمير السعد ، العولمة.. مقاربة في التفكير الاقتصادي ، العولمة و النظام الدّولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، نوفمبر2010، ص 96.

[29] عبد الأمير السعد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 98،99.

أ- الإغراق الاقتصادي.

ب-غياب الحرية للعمل النقابي.

ت-استغلال عمل الأطفال.

ث-الاعتداء على البيئة.

إن إهمال المجتمع الدولي لمعالجة الاختلالات الهيكلية الحاصلة دون القيام بواجباته على النحو المطلوب، يؤدي إلى نقص فعالية التزام الدول المختلفة بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية .

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن السياسات الاقتصادية الحمائية التي تنتهجها بعض الدول لا تعدو أن تكون إحدى أدوات مواجهة هذه الاختلالات، التي تبرز بشكل لافت في الدول النامية أو حديثة التصنيع . لا شك أن هناك قدرًا محدودًا من العناصر العقلانية في الطروحات السابقة. فمن الواضح أن العديد من الحالات تسجل تهميشًا حقيقيًا لحرية العمل النقابي في الدول النامية، فضلًا عن انتشار وسيادة عمليات استغلال الأطفال بشكل واسع .كما يتم اتفاق واسع حول منع سياسات الإغراق الاقتصادي في المبادلات الدولية، إلى جانب ضرورة التحرك الدولي الجاد والملموس نحو تحسين ظروف البيئة والمحافظة عليها .ومع ذلك، تبرز الحاجة إلى طرح الملاحظات والاستفسارات التالية :

- إن مشكلة التهميش التي تتجلى في صور متعددة مثل التضييق على حرية العمل النقابي وما ينجم عنه من تدني للأجور، واستغلال الأطفال في العمل، والتعدي المستمر على البيئة، تمثل ظواهر منتشرة في معظم الدول النامية وحديثة التصنيع .هذا الواقع المعروف منذ ستينيات القرن العشرين لطالما كان محل دراسات متعددة في مجالات الاقتصاد والاجتماع والقانون، سواء تلك التي أجريت على مستوى الأفراد أو من خلال المنظمات الدولية .ومن المؤكد أن تجاهل هذه الظواهر أو التقليل من آثارها السلبية غير مقبول، خاصة في الدول ذات النخب التسلطية وحديثة التصنيع .ومع ذلك، يظل التساؤل مشروعًا حول أسباب اختيار الدول الصناعية المتقدمة الصمت، إن لم يكن التواطؤ، تجاه هذه الظواهر طوال العقود الماضية.
- قد يُقبل القول إن السياسات الحمائية تمثل ردًا على حالة الإغراق الاقتصادي .لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو :هل توجد بالفعل حالة إغراق اقتصادي؟ من الناحية الواقعية، لا تظهر البيانات الملموسة إمكانية أن يكون لدولة من الدول النامية أو حديثة التصنيع قدرة ممارسة دور يُصنف على أنه إغراق اقتصادي .بالإضافة إلى ذلك، ينبغي التفريق بين ظاهرة الإغراق الاقتصادي كسياسة ممنوعة وفق

قواعد التجارة الدولية، وبين حالات المرونة الأكبر في مبادلة سلع معينة نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج أو التسويق .بناءً عليه، لا يجوز خلط ميزة المرونة الناجمة عن واقع السوق مع سياسات الإغراق الاقتصادي المصنفة ضمن السلوكيات المحظورة دوليًا.

ثالثا : مفارقة فقدان الارتباط بين المال و السلع و الإنتاج.

هناك مفارقة واضحة في العلاقة بين المال والسلع والإنتاج، حيث يشهد العالم تدفقات مالية هائلة بمئات المليارات من الدولارات، تتنقل داخليًا وخارجيًا بسرعة خاطفة بعيدًا عن نطاق السيطرة الفعلية للسلطات النقدية . تتم هذه العمليات في غضون لحظات عبر شاشات الكمبيوتر، مما يجعل التدخل الفعّال للسيطرة على أسعار الصرف أو الفائدة أو حتى أسعار الأوراق المالية بالبورصات مهمة شديدة التعقيد، و هذه الديناميكية أدت إلى انتقال جزء كبير من أنشطة الأسواق المالية من مسار المنافسة الاقتصادية النزيهة إلى مضاربات مكثفة أشبه بالمقامرة، معتمدين على مليارات الدولارات التي توفرها البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار الدولية، بالإضافة إلى صناديق التأمين والمعاشات.

من جانب آخر، فإن هذا النمو الكبير في حجم الأموال السائلة يتجاوز بشكل ملحوظ حدود التجارة الدولية واحتياجات الإنتاج العالمي. هذه التناقضات تسلط الضوء على ضعف العلاقة بين المال من جهة، وبين تجارة السلع والإنتاج من جهة أخرى، ما يفتح الباب أمام تساؤلات جوهرية ومشروعة: [30]

من أين تأتي النسبة الكبيرة من السلع التي تدخل في التجارة الدولية دون أن تكون ناتجة عن عملية إنتاج فعلية؟ وما هي العوامل التي تؤدي إلى انتقال رأس المال من مسار العمليات الاقتصادية إلى دائرة المقامرة والمضاربة؟ أليس من الممكن استنتاج أن ضعف الترابط بين حركة رأس المال وبين السلع والإنتاج كان عاملاً رئيسياً وراء انفصال النقد عن قانون القيمة العالمي، مما أدى إلى تحول النقد إلى مصدر للتضخم وأزمات اقتصادية عميقة؟ ونتيجة لذلك، تزايدت معدلات البطالة وتصاعدت فرص العمل الضائعة .هذه المعطيات تقودنا إلى التساؤل حول وجود اختلالات جوهرية في النظام الاقتصادي المعولم، والتي قد لا تكون فقط غير مفهومة بل ربما تعكس أخطاء كارثية .ومن هنا، تبرز ضرورة أن تتوقف العولمة لمراجعة هذه القضايا بعمق وتقييمها بشكل دقيق على أسس علمية رشيدة.

[30] عبد الأمير السعد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 99-100.

المبحث الثاني: الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي المعاصر.

الاقتصاد العالمي نهج سعت من خلاله الدول إلى إحداث تفاعلات اقتصادية فيما بينها تتم في إطار دراسات توجيهية للقضايا السياسية والاقتصادية المتعلقة بالتجارة والتمويل فيما بينها قناعة منها بأن المعاملات الاقتصادية والمالية تضمن تحقيق مكاسب للجميع.

إذن أصبحت العلاقات البينية ما بين الدول في المجال الاقتصادي ذات أهمية كبيرة نتيجة حدوث شبه ارتباط كامل للاقتصاد الدولي منذ منتصف القرن الماضي أوجدته عملية تحرير التجارة الدولية وزيادة التكتلات الاقتصادية وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات وتوسيع وترسيخ نفوذ المؤسسات المالية والنقدية الدولية في ظل عولمة شاملة للاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: العولمة الاقتصادية

مر نشوء وتطور العولمة الاقتصادية بمرحلتين أساسيتين أولاهما تلك التي دامت بضع قرون، وتمت فيها إزاحة العلاقات الإنتاجية الإقطاعية وما قبلها من طرف علاقات الإنتاج الرأسمالية في أوروبا لتنتقل فيما بعد إلى كافة أنحاء العالم، وثانيهما تلك التي وصل إليها العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة بانتقاله من العلاقات التجارية التقليدية التي تتمثل أساسا في تبادل السلع ورؤوس الأموال إلى عولمة عملية الإنتاج ذاتها من خلال الانتشار الواسع للاستثمارات المباشرة في التجارة الدولية تقوم بها الشركات الدولية المتعددة الجنسيات من جهة، والتدويل الواسع لرأس المال الذي صاحب التطور الهائل الذي تعرفه وسائل الاتصال التي جاءت بها الثورة الصناعية الثالثة.

وللإلمام بالجوانب الرئيسية لموضوع العولمة الاقتصادية كمفهوم وتاريخ نشأة وخصائص ودوافع في عرض موجز وشامل، يمكن تبني ما جاء في كتاب "أسس الاقتصاد الدولي: النظريات والممارسات" للدكتورة جميلة الجوزي، إذ تعرفها كما يلي[31]:

[31] جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي: النظريات والممارسات، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 50.

أولا: مفهوم العولمة الاقتصادية

يعتبر مصطلح العولمة الاقتصادية ذو جاذبية وإثارة للجدل، ومع ذلك يظل المصطلح مستعصيا على كل توافق في الرأي أو اتفاق كامل حول التعريف الذي يحدده بشكل جامع ومانع لعناصر ومكونات العولمة، إلا أن ذلك لا يمنع من اختيار تعريفين نراهما أكثر دلالة.

أ – التعريف الأول: تعد العولمة السمة البارزة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتبلور في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث أنها تقوم على زيادة درجة الترابط والاعتماد المتبادل بين الدول بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، والاعتماد على آليات السوق، إلى جانب تعميق دور الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي جعلت من العالم قرية مترابطة الأطراف ومنافسة .

في هذا العالم الجديد، تتلاشى الحدود السياسية التقليدية للدول القومية، ويتفق الفاعلون الرئيسيون مثل الدول، التكتلات الاقتصادية، المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات على قواعد مشتركة للسلوك .وتهدف هذه القواعد إلى خلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وصياغة أشكال مبتكرة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الأساسية المكوّنة للنظام، حيث تُعد الوحدة الاقتصادية هي العنصر الأساسي فيه، بجميع تناقضاتها وتحدياتها.

ب– تعريف صندوق النقد الدولي: تُعبر العولمة عن التنامي المستمر في الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم، وذلك من خلال زيادة حجم وتنوع تبادلات السلع والخدمات عبر الحدود، إلى جانب التدفقات الرأسمالية الدولية، وسرعة انتشار التكنولوجيا وتأثيرها الواسع النطاق.

جـ–تعريف آخر للعولمة: تشير العولمة الاقتصادية إلى الانفتاح على الأسواق العالمية، والسماح بحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة بين الدول المختلفة، وذلك عن طريق تقليل أو إزالة القيود الجمركية على السلع والخدمات .وبهذا تصبح جميع دول العالم كأنها سوق واحدة يتم فيها تداول رؤوس الأموال والسلع والخدمات بحرية تامة.

ثانيا: تاريخ نشأة العولمة الاقتصادية

عند تتبع النشأة التاريخية لظاهرة العولمة، نجد أن البداية تعود وفقًا لروبرت سون إلى ظهور "الدولة القومية الموحدة" في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث يرى سون أن العولمة تطورت عبر خمس مراحل قبل أن تصل إلى شكلها الحالي في أواخر القرن العشرين.

أ –المرحلة الجنينية: امتدت هذه المرحلة في أوروبا من بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث شهدت نمو المجتمعات القومية وتراجع القيود التي كانت سائدة خلال العصور الوسطى في تلك الحقبة، ظهرت نظرية جديدة للعالم وانطلقت الجغرافيا الحديثة .

ب– مرحلة النشوء: استمرت هذه المرحلة من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870،برز خلالها مفهوم "العلاقات الدولية" وتزايدت الاتفاقيات الدولية بشكل ملحوظ، كما ظهرت قضية قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبرزت أهمية القومية والعالمية .كما شهدت هذه الفترة أيضا ضمن سياسات الاتحاد النقدي الأوروبي إعداد خطط مفصلة لإنشاء بنك مركزي أوروبي وعملة موحدة كان المقترح أن تحمل اسم "Europe".

ج– مرحلة الانطلاق :بدأت هذه المرحلة منذ عام 1870 واستمرت حتى عشرينيات القرن العشرين، حيث تميزت بظهور العديد من المفاهيم العالمية، مثل خط غرينيتش للتوقيت العالمي .كما شهدت الحرب العالمية الأولى وتأسيس عصبة الأمم، بالإضافة إلى تنافسات دولية مثل الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل .

علاوة على ذلك، حدثت موجة عولمة بين 1851و1914، حيث غطت حركة الأفراد ورؤوس الأموال الغربية معظم أنحاء العالم، مما أدى إلى تضاعف خطوط السكك الحديدية والقنوات ووسائل الاتصال كالتلغراف، ويمكن القول أن العالم لم يبلغ مستوى الانفتاح الاقتصادي الذي تحقق في عام 1913إلا في منتصف تسعينيات القرن العشرين.

د– مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: امتدت هذه المرحلة من عشرينيات القرن العشرين حتى منتصف الستينات، حيث كانت فترة مليئة بالصراعات العالمية حول أنماط الحياة المختلفة، فخلال هذه الحقبة، ألقيت القنبلة الذرية على اليابان وبرز دور الأمم المتحدة، كما كانت هنالك زيادة ملحوظة في عدد البنوك الاستثمارية عالميًا بنسبة 400 %بين عامي 1910و1930، حيث ساهمت هذه البنوك في دعم الشركات المحلية للتحول إلى المستوى الإقليمي .

هـ –مرحلة عدم اليقين :بدأت منذ منتصف الستينات ولا تزال مستمرة حتى الآن، حيث تميزت هذه الفترة بتصاعد الوعي العالمي وإدماج العالم الثالث في المجتمع المدني، بالإضافة إلى انتهاء الحرب الباردة، انتشار الأسلحة النووية، سقوط جدار برلين، وانهيار الاتحاد السوفياتي .كما شهدت نمواً كبيراً في عدد المؤسسات

العالمية .وساهمت التطورات في مجالي النقل والاتصالات بشكل كبير في تعزيز المبادلات التجارية وزيادة حركة رؤوس الأموال بين الدول.

ثالثا: أنواع العولمة الاقتصادية

يمكن تصنيف العولمة الاقتصادية إلى مكونين رئيسيين، يتمثلان في عولمة الإنتاج والعولمة المالية .

أ –**عولمة الإنتاج:** تُعزى عولمة الإنتاج بشكل رئيسي إلى الأنشطة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، وتتجسد هذه العملية من خلال اتجاهين أساسيين:

***الاتجاه الخاص بعولمة التجارة الدولية** :شهدت التجارة الدولية نموًا ملحوظًا خلال العقد الأخير من القرن العشرين، حيث تجاوز معدل نمو التجارة العالمية الضعف مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يعكس الاندماج المتزايد لاقتصادات الدول في منظومة التجارة العالمية.

*الاتجاه الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر :يُشير إلى أن معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر كانت أسرع وأكثر ارتفاعًا من معدلات نمو التجارة، مما يعكس الاهتمام المتزايد للشركات والبنوك بتوظيف رؤوس الأموال على المستوى العالمي

ب– العولمة المالية: تُعبر العولمة المالية عن الترابط المتزايد والتشابك شبه الكامل بين الأنظمة النقدية والمالية للدول المختلفة، وقد ازدادت أهمية هذا التوجه بعد تبني سياسات التحرير المالي ورفع القيود في الدول الصناعية الكبرى، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا في الفترة من 1979إلى 1982، وصولًا إلى تطبيقه في بقية الاقتصادات الصناعية الرئيسية .وقد مرت العولمة المالية بمراحل تاريخية محددة:

***مرحلة تدويل التمويل غير المباشر** :(1960–1979)تميّزت هذه الحقبة بعدة تطورات مهمة تمثلت في:

– نشوء وتوسع أسواق الأورودولار كمراكز تمويل عالمية.

– هيمنة البنوك على عمليات تمويل الاقتصاديات الوطنية.

– انهيار نظام أسعار الصرف الثابت نتيجة عودة المضاربات على العملات القوية مثل الدولار والجنيه الإسترليني.

– تفكك نظام بريتون وودز في أغسطس 1971م.

- إدماج البترودولارات ضمن النظام الاقتصادي العالمي.

- تنامي عجز موازين المدفوعات والعجز المالي في الدول المتقدمة، لا سيما الولايات المتحدة.

***مرحلة التحرير المالي** :(1980-1985)اتسمت هذه المرحلة بتحولات جوهرية يمكن تلخيصها بالآتي:

- الانتقال التدريجي من اقتصاد يعتمد على الديون إلى اقتصاد يرتكز على الأسواق المالية المفتوحة.

- توسيع أسواق السندات مع تحرير القيود المفروضة عليها، بما أتاح انفتاح أكبر للمستثمرين العالميين - . إلغاء الرقابة عن حركة رؤوس الأموال بين الدول، خاصة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة .

تُظهر هذه التطورات أن كلا النوعين من العولمة الاقتصادية شكلا أساسًا لتحولات هيكلية عميقة في منظومة الاقتصاد العالمي.

***مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة:** امتدت هذه المرحلة من عام 1986حتى الوقت الحاضر، وتميزت بالعديد من التطورات البارزة، منها:

- تحرير أسواق الأسهم، وكان أبرزها افتتاح سوق لندن في عام 1986م.

- إدماج العديد من الأسواق المالية الناشئة منذ أوائل التسعينيات وربطها بالأسواق العالمية.

- ارتفاع حجم التداول في أسواق العملات.

- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم المعاملات المتعلقة بها.

- توسع نطاق التمويل المباشر.

رابعا: خصائص العولمة الاقتصادية

تتميز العولمة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص التي تنطوي على تأثيرات عميقة في النظام الاقتصادي العالمي، ولعل أبرز هذه الخصائص تُلخص فيما يلي:

أ- هيمنة آليات السوق بوصفها العنصر الأساسي في تنظيم النشاط الاقتصادي، حيث تسعى الدول والشركات بشكل مستمر إلى تحقيق ميزة تنافسية من خلال الاستثمار في التطورات التكنولوجية المتسارعة.

ب- الميل المتزايد نحو الاعتماد المتبادل بين الدول، مما يعكس درجة التكامل الاقتصادي العالمي المتنامية، وهذا الاعتماد يظهر بوضوح في العلاقات الاقتصادية المتشابكة بين البلدان المختلفة.

جـ- ظهور أنماط مبتكرة لتقسيم العمل الدولي والتخصص الإنتاجي، حيث باتت بعض الدول تركز على إنتاج مكونات محددة لسلع تقنية أو معقدة كالسيارات، ليتم لاحقًا تجميع هذه الأجزاء في منتج نهائي مُتكامل.

د- بروز دور الشركات متعددة الجنسيات بوصفها قوى اقتصادية رئيسية، ففي عام 1996، بلغت إيرادات أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات حوالي 45% من الناتج الإجمالي العالمي، مما يُبرز أهمية هذه الشركات في صياغة الاقتصاد العالمي.

هـ- تعاظم تأثير المؤسسات الاقتصادية الدولية في قيادة عملية العولمة الاقتصادية، حيث يُعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مثالًا بارزًا لهذا الدور، وقد أدى انضمام الدول الأعضاء إلى المنظمة إلى تعزيز مستويات التكامل ضمن النظام الاقتصادي العالمي.

و- تراجع قدرة الدول على التحكم المطلق بسياساتها النقدية والمالية لصالح القوى المؤثرة في نظام العولمة، مما أضعف من السيادة التقليدية للدول في هذا المجال.

ز- التسارع الملحوظ في حركة رؤوس الأموال العالمية وزيادة تدفقاتها عبر الحدود الدولية، مما يؤكد على الديناميكية الاقتصادية التي تنتجها العولمة وتأثيرها في النظام المالي العالمي .

خامسا: دوافع العولمة الاقتصادية

تُعَدُّ العولمة ظاهرة شاملة تتجلى عبر مجموعة واسعة من المظاهر المتداخلة التي يصعب تفكيكها، إذ تتشابك المظاهر مع الأسباب والدوافع المؤدية إليها، بحيث يصبح المظهر سبباً لزيادة التغلغل في العولمة، ويغدو السبب ذاته مظهراً يعكس تقدمها.

علاوةً على ذلك، فإن هذه العوامل تتفاعل فيما بينها من حيث التأثير والتأثر، ومع ذلك، لا يمنع هذا التداخل من استخلاص أبرز الأبعاد التي تُشكّل ظاهرة العولمة كما يلي:

أ- التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات: قد أحدث التقدم التكنولوجي طفرة كبيرة في تخفيض كلفة الاتصالات والنقل، إذ انخفضت تكلفة الاتصال الهاتفي بنحو 60 ضعفاً منذ ثلاثينيات القرن العشرين، إلى جانب انخفاض نفقات النقل بين الدول، وقد أسهم هذا التطور في إلغاء الحواجز الجغرافية إلى حدٍّ كبير، ومن هذا الإطار تنبثق عدة عوامل فرعية تشمل:

1-**شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت):** تعتبر الإنترنت الإنجاز الأبرز في ثورة التكنولوجيا والاتصالات، حيث مكّنت من ربط شبكات الحاسب الآلي لتجمع المستخدمين من مختلف أنحاء العالم، مما أنتج فضاءً مجتمعياً كونياً يقوم على أسس الاتصال الدائم.

2- التجارة الإلكترونية: ساعدت التجارة الإلكترونية في تجاوز الحدود المكانية والزمنية، مما أتاح إنشاء سوق عالمية واحدة، وأصبح بإمكان الأفراد في أي مكان المشاركة في الأنشطة التجارية بفعالية، حيث تطورت قيمة المعاملات التجارية الإلكترونية بشكل ملحوظ، إذ ارتفعت من 3 مليارات دولار عام 1996إلى 8 4.مليارات دولار عام 1998، وصولاً إلى 12مليار دولار في عام 2001.

3-**شبكة الاتصالات العالمية** :شهدت الاتصالات تطوراً مهماً بفضل انتشار الأقمار الصناعية والمحطات الفضائية، ما أتاح التواصل بين الأفراد بغض النظر عن الحواجز المكانية والحدود الزمنية.

4-**شبكات الإعلام العالمية:** تعد شبكات الإعلام مثل CNN و ANNمحوراً لنقل الأخبار والأحداث بشكل فوري إلى مختلف أرجاء العالم، مما عزز التقارب بين الشعوب وعمّق العلاقة بين المجتمعات العالمية .

5-**النقود الإلكترونية** :تمثّل النقود الإلكترونية أحد المظاهر البارزة للعولمة الاقتصادية، ورغم ما توفره من إمكانيات لتعزيز التجارة العالمية، فإنها تفرض تحديات كبيرة على الدول، حيث تُضعف الحدود التقليدية للأسواق الوطنية وتجبر الحكومات على إعادة التفكير في دور السيادة الجغرافية والاقتصادية .

ب-التطور الصناعي وتكامل الدول النامية مع الأسواق العالمية: شهدت دول شرق آسيا ارتفاعاً كبيراً في مساهمتها في الناتج الإجمالي والصناعي العالمي خلال العقود الماضية، فعلى سبيل المثال، قفز نصيبها من الناتج الإجمالي العالمي من 5% عام 1965 إلى 20% عام 1988، بينما ارتفعت مساهمتها في الناتج الصناعي من 10% إلى 23%خلال الفترة ذاتها .

وفي الدول النامية ذات الدخل المنخفض، زاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي من 27 %عام1965م إلى 34%عام1988م، كما تضاعفت صادرات المنتجات الصناعية من 47%عام 1985إلى 83%عام 1995م .

وتعود هذه التطورات بصفة كبيرة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها تلك الدول لدمج اقتصاداتها في السوق العالمية .

جـ- تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية: بينما كان التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي سمة رئيسة في الماضي، فقد تراجعت هذه الظاهرة مع دخول عصر العولمة بسبب التحديات التي أثبتت أن التدخل الحكومي قد يعوق المبادرات الخاصة وفرص النجاح الاقتصادي، وقد أدت العولمة إلى انتقال مراكز صنع القرار إلى مستويات أعلى مثل التكتلات الاقتصادية والمنظمات والمؤسسات الدولية .

وفي هذا السياق، أُسندت للحكومات مهام جديدة مثل:

- تعزيز الشفافية لضمان اطلاع المواطنين على القرارات الحكومية ومبرراتها.

- تبسيط الإجراءات بهدف تقليل التكاليف ومكافحة البيروقراطية والفساد الإداري مثل الاحتيال والاختلاس .

د-الخوصصة(الخصخصة): تعد الخوصصة توجهاً ليبرالياً داخلياً يرتبط غالباً بتوجه ليبرالي خارجي، والقطاعات المستهدفة بالخوصصة غالباً ما تشمل المرافق العامة التي أُنشئت في الأصل كقطاعات عامة بسبب الحاجة إلى استثمارات ضخمة وقدرات إدارية متقدمة، وهي متطلبات يصعب على القطاع الخاص المحلي توفيرها، لذلك، عندما يتم التوجه نحو الخوصصة، يُفتح المجال أمام الشركات الأجنبية للمشاركة، أو قد تبدي هذه الشركات اهتماماً من تلقاء نفسها نظراً لمواردها المالية والإدارية الكبيرة .

هذه القطاعات تحتاج كذلك إلى تقنيات متقدمة، خاصة في مجالات مثل الطاقة، والمواد الأولية، والاتصالات، وهي تقنيات محصورة بشكل أساسي لدى عدد محدود من الشركات الكبرى الموجودة في الدول الصناعية، ومن هنا تصبح الخوصصة مرتبطة بشكل مباشر بإشراك تلك الشركات الأجنبية.

علاوة على ذلك، الشركات التي تنبثق عن عملية الخوصصة تدرك أن توسع أعمالها واستمرارية نموها يتطلب وجود نشاطات دولية، وفي نهاية المطاف، تصبح هذه الشركات عملاقة على المستوى العالمي، وتمتلك أسهماً متداولة في مختلف الأسواق المالية حول العالم.

المطلب الثاني: تزايد التكتلات الاقتصادية العالمية

من أبرز ما تميز به الاقتصاد العالمي في العصر الحديث، تحت دافع التطور والنهوض بالشعوب اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، هو تكوين التكتلات الاقتصادية بين مجموعة من الدول.

وعلى الرغم من أن القول بأن التكتلات الدولية ظاهرة عرفت منذ أمد بعيد رأي يقبل الجدل، فلا شك أن هذه الظاهرة إنما تُميّز على وجه الخصوص العصر الحديث، وذلك سواء من حيث أهمية الأمثلة التي يقدمها

لنا الواقع عنها حاليا أو من حيث تبلور معالم التكتل في صور واضحة محددة تتعدى بكثير ما قد نَجِدُهُ من ظواهر مماثلة في الماضي.

أولا: تعريف التكتلات الاقتصادية

هنالك عدة تعاريف للتكتل أو الاندماج والتكامل الاقتصادي بين الدول، نذكر من بينها:

"هو اتفاق بين مجموعة من الدول يجمع بينها قاسم مشترك لتكوين منطقة اقتصادية، يتحقق فيها الاعتماد المتبادل بين اقتصادات الدول الأطراف، بناء على علاقات قد تتخذ أشكالا وصورا مختلفة ومتدرجة، يترتب عليها توحيد السياسات داخليا وخارجيا بمستوى كلي أو جزئي[32]."

بينما يرى ميردال أن "التكتل الاقتصادي عبارة عن مجموعة إجراءات اقتصادية واجتماعية، يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز، بين الوحدات المختلفة، التي تؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على المستوى الدولي، وإنما على المستوى الوطني أيضا[33]."

وبعد التعريف بمفهوم التكتل أو الاندماج، علينا التطرق إلى مقوماته وأسبابه.

ثانيا: مقومات وأسباب التكتل والاندماج الاقتصادي

1- المقومات الأساسية للتكتل أو الاندماج الاقتصادي: تعتمد على مجموعة من العناصر الجوهرية ذات الطابع الجغرافي، الديمغرافي، السياسي والاقتصادي، حيث أن هذه المقومات تختلف من حيث أهميتها، إلا أنها مترابطة ويجب توفرها مجتمعة لضمان استمرارية التكتل.

أ- المقومات الجغرافية: يلعب الموقع الجغرافي دورًا أساسيًا في تشكيل الخصائص الطبيعية والبشرية المرتبطة به. حيث أنه في حال وجود تباينات جغرافية، فإن ذلك يؤدي حتمًا إلى اختلاف في المكونات الطبيعية والبشرية بين المناطق، ولهذا السبب، غالبًا ما تنحصر مشروعات التكامل على المستوى الإقليمي بدلًا من العالمي نتيجة هذا العامل.

ب-المقومات الديمغرافية: تشمل كل ما يرتبط بسكان المنطقة من صفات مشتركة تسهم في تقوية أو إضعاف عملية التكامل، حيث تأخذ هذه المقومات طابعًا نفسيًا كالأحاسيس والدوافع المشتركة، أو حضاريًا مثل الديانات والأنظمة السائدة، أو ثقافيًا كالعادات والأنماط السائدة.

[32] رضوان زهرو، الاقتصاد العالمي المعاصر: مقدمات وآفاق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2004، ص 26.
[33] جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي: النظريات والممارسات، مرجع سبق ذكره، ص ص 195-196.

جـ-المقومات السياسية: يعتبر العامل السياسي من أبرز العوامل المؤثرة في نشوء واستمرار أي تكتل اقتصادي. ولكي ينجح التكتل، لا بد من وجود أنظمة سياسية متجانسة بين أعضائه تسهّل اتخاذ قرارات موحدة، أو حتى التخلي عن بعض جوانب السيادة الوطنية لتحقيق المصلحة المشتركة.

د-المقومات الاقتصادية :تشمل هذه المقومات العامل المالي أو الثروة الوطنية للدول الأعضاء.، إذ من الضروري وجود تقارب في الإمكانيات المالية لضمان توافق هياكلها الاقتصادية، كما يجب تحقيق توازن كمي ونوعي يأخذ بعين الاعتبار مستويات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء لضمان نجاح واستدامة التكتل.

1- الأسباب الرئيسية للتكتل: تقوم عادة التكتلات على مجموعة من الأسس، نذكر منها[34]:

أ- توسيع السوق:

تنضم دولة ما إلى تكتل معين قصد توسيع سوقها الداخلية بإدماجها في أسواق الدول الأطراف، من خلال رفع القيود على التبادل وانتقال عناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل بين دول التكتل، وفقا للمبادئ التي تقوم عليها نظرية التكاليف النسبية.

ب-زيادة القدرة التفاوضية:

إن التكتل يمكن الدول الأطراف من اتباع سياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي، سواء من ناحية القيود الكمية أو النوعية التي تفرضها على منتجاته بقصد الحماية، أو من ناحية المعاملات التفضيلية التي تمنح لبعض الدول التي يساعد تشجيع التبادل معها على تزايد الطلب على منتجات الدول المتكتلة، في مقابل الحصول على سلع هذه الدول المتكتلة بأسعار معتدلة نتيجة المعاملة التفضيلية التي تتم معها.

جـ- تعبئة الموارد الاقتصادية:

تتجسد هذه التعبئة من خلال تحقيق نوعين من الوفورات الاقتصادية للمشاريع والمؤسسات المتعاملة تكامليا. من جهة نجد الوفورات المتبادلة بين الدول الأطراف، وتتمثل في مختلف أنواع التجهيز والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة ... ويتم ذلك من خلال اتباع خطى التنمية المشتركة لهذه الدول مجتمعة. ومن جهة أخرى، نجد وفورات داخلية تنشأ عن قيام مشروعات متخصصة ذات أحجام كبيرة قادرة على تطبيق أساليب إنتاجية متطورة، تجعلها تتميز بمزايا الإنتاج الوفير والذي يؤدي بطبيعته إلى انخفاض معدل تكاليف الإنتاج لديها.

د- **زيادة فرص التنسيق بين الدول الأطراف:**

[34] رضوان زهرو، مرجع سبق ذكره، ص ص:27-28.

إن التكامل كهدف يفترض التنسيق بالضرورة، ويتأتى ذلك من خلال إحداث أجهزة متخصصة، تتولى وضع خطط التنمية المشتركة والإشراف على تنفيذها. حيث أن تنسيق مشروعات التنمية في الدول الأطراف يمكن أن يؤدي في الأمد الطويل، إلى تقليل الفوارق بين مستويات التنمية في الدول الأطراف، وما يترتب على ذلك من فوارق في معدلات النمو ومستويات الدخل.

من الواضح أن التكتلات تستطيع، وفقا لهذه الأسس، تنمية الكفايات الاقتصادية للدول الأعضاء، تنمية سليمة تبعا للمبادئ الاقتصادية الصحيحة، وبذلك تستطيع هذه التكتلات أن تحقق الرفاهية لشعوبها.

ثالثا: نماذج من التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم

لعل من أهم السمات التي تميز الاقتصاد العالمي منذ نهاية القرن الماضي هي نشأة وتزايد الاتفاقات والتجمعات والأسواق الإقليمية في شكل تكتلات اقتصادية وذلك بالموازاة مع انتشار أفكار العولمة الاقتصادية وتزايد دور المؤسسات المالية والتجارية الدولية وانضمام معظم دول العالم إليها.

فإلى جانب الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) ومنظمة التجارة الحرة لدول جنوب وجنوب شرق آسيا ومجموعة الدول المستقلة، هنالك السوق المشتركة لدول جنوب أمريكا، ومعاهدة الأندين ومجموعة الكاريبي، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى ومجلس التعاون الخليجي وغيرها.

ولمعرفة الأبعاد التي قامت من أجلها مثل هذه التكتلات والهياكل التي أسندت إليها مهام إنجاحها ومدى النجاحات والإخفاقات التي عرفتها، ندرج هنا باختصار مراحل نشوء وتطور تجربتين هما الأكثر شهرة في هذا المجال، وهما الاتحاد الأوروبي (أو المجموعة الاقتصادية الأوروبية أو السوق الأوروبية المشتركة) واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) (North America Free Trade Agreement) .

1- الاتحاد الأوروبي:

نشأة الاتحاد الأوروبي ومراحل تطوره: أنشئ الاتحاد الأوروبي بمقتضى معاهدة روما عام 1957، بين كل من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ (ثم توالى انضمام دول أوروبية أخرى إليه).

وتضمنت مقدمة المعاهدة عبارات عامة تردد معاني تدعيم أسس الوحدة بين الشعوب الأوروبية، وتحقيق رقيها الاقتصادي والاجتماعي، والعمل على تحقيق التوسع المطرد في نشاطها الاقتصادي والتوازن في مبادلاتها، وكذا تدعيم وحدة الاقتصاديات الأوروبية وتطورها المستمر والمتناسق مع خفض الفجوة ما بين مختلف الأقاليم،

إذ كانت بلدان الاتحاد الأوروبي تعاني من مشكل التباين الإقليمي بشكل واضح، وذلك بالعمل على زيادة تصنيع ونمو الأقاليم المختلفة. وتجسد ذلك بإحداث الصندوق الأوروبي للإنماء الجوي عام 1975م.

وإذا كان الاتحاد الأوروبي يمثل اليوم أكبر تكتل اقتصادي عالمي على مستوى الحجم الإنتاجي وعلى مستوى عدد ونوعية الاتفاقات التشريعية والقانونية ذات التجذر التاريخي، فإن ذلك لم يتم التوصل إليه إلا بعد فترة ناهزت الخمسين عاما وعلى مراحل متعددة جاءت كالتالي:

1-1 إعلان مارشال: عندما أعلن جورج مارشال (وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية) في عام 1947 عن ضرورة قيام دول أوروبا بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لإعادة بناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية، مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية، وهو ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا، وقد أصفر ذلك عن تكوين ما يسمى بالمنطقة الأوروبية للتعاون الاقتصادي[35].

1-2 مشروع شومان لإنشاء جماعة الفحم والصلب: وذلك نسبة لما قدمه روبرت شومان (وزير خارجية فرنسا) في 09 ماي 1950 من اقتراح إقامة الاتحاد الأوروبي لدول الفحم والصلب، وقد تم إقراره من قبل 6 دول في 18 أفريل 1956 وهي بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ وهولندا، وكان ينوي ضمنيا إقامة برلمان أوروبي، حيث شكل لهذا الاتحاد سلطة عليا فوق قومية[36].

1-3 الجماعة الاقتصادية الأوروبية: انبثق عن إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب معاهدة جديدة في روما في مارس 1957، تمثلت في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهي اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة ويتبع سياسة زراعية موحدة ويهدف إلى تحقيق المزيد من التقارب والاندماج.

1-4 السوق الأوروبية المشتركة:

كما تسمى أيضا أوروبا الصغيرة أو المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومثلت مجموعة الدول الست المكونة لها وقت إنشائها 21.6% من حجم التجارة الدولية، وهدفها إلغاء الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء وإزالة القيود الكمية تدريجيا وفرض رسوم جمركية موحدة إزاء الدول الأخرى، خلا ثلاث مراحل مدة كل منها أربع سنوات، ويتم تخفيض الرسوم بنسب معينة خلال الفترات المتتالية، وصولا إلى إلغائها في نهاية الفترة المحددة.

[35] Fabrice Larat, Histoire politique de l'intégration européenne (1945-2003), Paris : la documentation française, 2003, p 24.
[36] Ibrid, p28.

خلال العقدين الأولين توسعت الجماعة حيث ضمت في عام 1973 كلا من بريطانيا والدانمارك وإيرلندا ثم اليونان في 1981 وكلا من البرتغال وإسبانيا 1986، وبالتالي أصبح عدد الدول في هذا التاريخ اثنتي عشر دولة، وقد تم **إنشاء بنك الاستثمار الأوروبي**، استكمالا لمقومات السوق، ويهدف هذا البنك إلى تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء وكذلك **صندوق التنمية** لتشجيع النمو الاقتصادي داخل المقاطعات التابعة للدول الأعضاء[37].

1-5 الاتحاد الأوروبي ومعاهدة ماستريخت: Maastricht

حددت معاهدة **ماستريخت** التي أسست الاتحاد الأوروبي في مارس 1992، ثلاث مراحل لحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة وتتمثل فيما يلي:[38]

أ- المرحلة الأولى (1990- 1994): تهدف هذه المرحلة إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال في الدول الأعضاء. بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية والوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

ب- المرحلة الثانية (1995-1998): تهدف هذه المرحلة إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة من قبل جميع الأعضاء والتخلي عن سد العجز في الموازنة الحكومية عن طريق التعديل ويتم في هذه المرحلة تقييم اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط **(تسمى بمعايير التقارب الأوروبي)** من بينها:[39]

- ألا يزيد معدل التضخم عن 1% في أكثر ثلاث دول تضخما في الاتحاد الأوروبي.
- عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل عن 2 % بالنسبة لمتوسط الفائدة في أقل ثلاث دول في الاتحاد الأوروبي من حيث معدلات التضخم.
- تطبق سياسة الإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن 13 %من الناتج المحلي الإجمالي وألا تزيد قيمة الدين العام عن 60 % من هذا الناتج.

[37] عماد محمد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 150.
[38] حسين عمر، الجات والخصخصة، القاهرة: دار الكتاب الحديث، د ت ، ص 46.
[39] Jean Joseph Boillot, l'Union Européenne élargie, un défis économique pour tous, Paris : la documentation française,2003, p 178.

جـ- المرحلة الثالثة (1999-2000): كانت تهدف هذه المرحلة إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، والذي يرسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية وإصدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأس مال قدره 4 مليارات إيكو وتبلغ حصة ألمانيا فيه 25%.

وقد تحققت هذه المرحلة بإصدار العملة الموحدة المتمثلة في اليورو ابتداء من 1 جانفي 1999 الذي أصبح ينافس الدولار الأمريكي في تسوية المعاملات الدولية.[40]

ولعملية **إصدار الأورو** عدة مزايا يمكن حصرها في النقاط التالية:

- التقليل من خروقات سعر العملة والتذبذب في سعر الصرف.
- تخفيض تكلفة تحويلات العملة.
- زيادة كفاءة النظام المصرفي الأوروبي إلى جانب استقلالية البنك المركزي الموحد الذي يفرض رقابة على العملة الموحدة مما يؤدي إلى تخفيض التضخم.

وفي نفس الوقت تعترض هذه العملية صعوبات ومخاطر ناتجة عن الشروط المالية الصعبة للاتفاقية وسياسات التقشف الحادة لخفض عجز موازنات المديونية.

2- اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا): نشأة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا لشمالية ومراحل تطورها:

نصت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا NAFTA) على إقامة منطقة حرة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. وظهرت فكرتها في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته هذه الأخيرة نهاية عام 1992 حيث أخذت تبحث عن حلول للخروج من دائرة الركود إلى حالة الإنعاش كتوجه نحو تشجيع التجارة الخارجية باعتبارها محركا رئيسيا في عملية النمو الاقتصادي.

بناء على هذه الاتفاقية تتم إزالة كافة الحواجز أمام التجارة والاستثمار بين الدول الثلاث خلال فترة زمنية تمتد إلى نحو خمسة عشرة عاما انطلاقا من تاريخ بدء سريان الاتفاقية وهو الفاتح جانفي 1994م، مما اعتبر كإنشاء لأكبر منطقة استهلاك في العالم تتمتع بحرية التجارة الداخلية.

[40] Carl Gaine, Intégralités Régionales, in : Economie Internationale, Paris : revue de CEPII, la documentation française, n 99,2004, p 29.

بالموازاة مع ذلك تم توقيع اتفاقين مستقلين الأول بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، والثاني بين كندا والمكسيك بشأن المنتجات الزراعية.

ولضمان نجاح هذه الاتفاقية واستمرارها هيئت لذلك هيئات تقوم بتنفيذ الاتفاقية، وحددت أهدافا يجب الوصول إليها وقطاعات اقتصادية هامة وحساسة وجب التركيز عليها وهو ما نوجزه في النقاط التالية:

2-1- الأهداف: من أهم الأهداف التي سعت الاتفاقية إلى تحقيقها نذكر:

- إزالة كافة الحواجز جمركية كانت أو غيرها التي من شأنها عرقلة حركة السلع والخدمات بين الدول الثلاثة وأعطيت لها فترة حددت بخمسة عشر سنة بداية من تاريخ بدء سريان الاتفاقية وهو التاسع من جانفي 1994.
- توسيع فرص الاستثمار في البلدان المتعاهدة بهدف القضاء على البطالة خاصة في الدولة النامية المكسيك.
- توسيع سوق السلع والخدمات التي تنتجها البلدان الثلاثة وخلق مجال منافسة أكبر.
- تحقيق التكامل الاقتصادي القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة.

2-2- الدوافع الفعلية للاتفاقية:

الدوافع الفعلية لهذه الاتفاقية ترتكز بشكل رئيسي على التغير الحاصل في توجه السياسة الأمريكية ابتداء من نهاية الثمانينات، أين بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية مبينة على نمط فتح الأسواق عكس النمط التقليدي القائم على منح القروض، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية جدل شعبي وانفعال سياسي كبيرين نتيجة للظروف العامة للاتفاقية التي تضم دول متباينة اجتماعيا واقتصاديا خاصة بالنسبة للمكسيك، وإمكانية انضمام باقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية[41].

مما يؤكد أهمية تكتل النافتا كذلك، هو سعي الولايات المتحدة الأمريكية في حجم قارة ودولة عظمى إلى الارتفاع بمستواها إلى مستوى التكتل الاقتصادي، محاولة استخدام القرب الجغرافي والإطار التنظيمي للأمريكيتين لفتح منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية بما في ذلك البرازيل والأرجنتين، إذا استوفت

[41] عمر الشربيني، التجمعات الاقتصادية ومبدأ حرية التجارة في أمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 125، جويلية 1996، ص 210.

معايير وشروط اقتصادية معينة، حيث دعا بيان قمة **كيبك** الكندية في **2001**، إلى الترحيب بأية دولة أمريكية تنتهج الحرية والديمقراطية وتؤمن بحقوق الإنسان للانضمام إلى تجمع الأمريكيتين .

ومن المحاذير الأخرى التي تطرحها تجربة النافتا، التي تمثل نوعا من التكامل بين الشمال والجنوب أنه ينبغي للتكامل الإقليمي الذي يقوده رأس المال الأجنبي المباشر أن يدار بحكمة من قبل الدولة المضيفة، ومن المهم التحكم في الحالة التي يكون فيها التخصص الإقليمي للشركات المتعددة الجنسيات ناتجا عن "محور" البحث والتطوير، ووظائف القيمة المضافة العالمية تخدمها اقتصاديات "الفروع". ولا تستفيد الدول المضيفة إلا من الزيادة في تشغيل القوى العاملة المنخفضة المهارات والمنخفضة الأجور، التي لا تساهم بقدر يذكر في مستوى الرفاه الوطني أو في بناء قاعدة اقتصادية صلبة. وعلى الرغم من أن الكثير من الدول النامية تتمتع بميزة نسبية في المنتجات الكثيفة العمالة الرخيصة، إلا أنه يمكن تنفيذ سياسات تضمن ألا يصبح هذا الوضع سمة هيكلية للتكامل الإقليمي، بل يجب على الدول النامية أن تركز على التنمية الصناعية وتوطين الأعمال ذات القيمة المضافة العالمية في اقتصادياتها.

المطلب الثالث: تنامي دور المؤسسات النقدية والمالية والتجارية العالمية

يقوم الاقتصاد العالمي على ثلاثة نظم فرعية، والمتمثلة في النظام النقدي الدولي، النظام المالي الدولي، والنظام التجاري الدولي، وهي النظم التي تتولى تسييرها المؤسسات المنبثقة عن اتفاقية بريتون وودز، وهذا الهيكل الثلاثي أضحى يلعب دورا رئيسيا في ضبط إيقاع العلاقات الاقتصادية الدولية، بل ويحدد مسار الاقتصاديات القومية.

إن الديناميكية التي يعرفها الاقتصاد العالمي، والترابط التجاري والمالي الذي يعرفه العالم زمن العولمة لم يكن وليد العدم، وإنما قائم على آليات أو مؤسسات مالية على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المؤسستين عقب نهاية الحرب العالمية الثانية في إطار اتفاقية بريتون وودز، ليكتمل هذا النظام عام 1995 بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المؤسسات الثلاثة على إدارة دواليب الاقتصاد والتجارة والرأسمال، إذ تتولى كل مؤسسة مهام محددة:

أ- صندوق النقد الدولي يتولى إدارة النظام النقدي الدولي.

ب- البنك الدولي القائم على شؤون النظام المالي الدولي.

جـ- المنظمة العالمية للتجارة المسؤولة على إدارة المبادلات الدولية وتحريرها.

ورغم هذا التخصص إلا أن هناك تنسيق وتكامل بين هذه المؤسسات والتي يتزايد دورها في تسيير الشؤون الاقتصادية العالمية.[42]

وهذا تعريف مختصر بنشأة وهياكل ووظائف وأهداف ومهام تلك الهيئات.

أولا: صندوق النقد الدولي (FMI)

يعد صندوق النقد الدولي أهم مؤسسة تُعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية) فهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أنشئت بموجب معاهدة عام 1945 ويقوم أساسا على فكرة "أن النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإقامة إطار مؤسسي أساسي لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى مع متطلبات السوق".

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي في جويلية 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية وذلك بهدف تجنب تكرار حدوث السياسات الفاشلة التي أدت إلى انهيار النظام النقدي العالمي في الثلاثينات.

من هنا جاءت حاجة المجتمع الدولي إلى مؤسسة نقدية قادرة على تنظيم العلاقات النقدية الدولية عن طريق تحقيق الأهداف المسطرة ويأتي على رأسها ما يلي:

- التوسع والنمو المتوازن في التجارة العالمية قصد تعزيز المستويات العالية للتشغيل وللدخل الحقيقي والحفاظ عليها.
- تحقيق استقرار أسعار الصرف.
- تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات.
- إجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات.
- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء وعلى المستوى العالمي وتقديم المشورة للأعضاء انطلاقا من الخبرة إلى اكتسابها منذ نشأته.

[42] العربي فاروق، الدولة الأمة على محك العولمة، صاكسيج.كوم، للدراسات والتوزيع،الجزائر، 2009، ص 13.

وللقيام بمهامه والوصول إلى تحقيق تلك الأهداف توفرت لصندوق النقد الدولي هياكل تنظيمية وحددت له وظائف دقيقة وطرق رقابية وموارد متعددة، كما ترك باب الاجتهاد مفتوحا أمامه للقيام بمهام جديدة تتلاءم والتطورات التي يعرفها الاقتصاد العالمي بشكل مستمر.

الهياكل التنظيمية لصندوق النقد الدولي: تتمثل مسؤولية صندوق النقد الدولي أمام أعضائه في أنها آلية تنظيمية محورية لضمان تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية، حيث يعتمد الصندوق على هيكل متماسك يربط بين بلدانه الأعضاء وآلياته الداخلية، ويُدار الصندوق يوميًا من قِبَل مجلس تنفيذي يضم ممثلين عن الدول الأعضاء، الذين يبلغ عددهم 183 بلدًا، بالإضافة إلى هيئة موظفين دولية بقيادة المدير العام وثلاث نواب له، يعكس اختيارهم تنوع المناطق الجغرافية العالمية .

تنبثق صلاحيات المجلس التنفيذي من مجلس المحافظين، الذي يُعد السلطة الإشرافية العليا للصندوق . يضم مجلس المحافظين ممثلين عن الدول الأعضاء، ويُعقد اجتماعه الرئيسي سنويًا بالتزامن مع الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. يتولى كل بلد عضو تعيين محافظ)غالبًا ما يكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد أومحافظ مناوب. وعلى الرغم من أن مجلس المحافظين يختص باتخاذ قرارات السياسات الكبرى، فقد فوض المجلس التنفيذي صلاحية اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون اليومية للصندوق .

ويتم تناول القضايا الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنويًا عبر لجنة تُعرف باسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، والتي كانت تُسمى اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر 1999.

أما لجنة التنمية، وهي لجنة مشتركة لمجلسي محافظي صندوق النقد والبنك الدولي، تقدم المشورة بشأن سياسات التنمية وتقدم تقارير عن الموضوعات ذات الصلة بالبلدان النامية، ويتكون المجلس التنفيذي من 24 مديرًا ويترأسه المدير العام للصندوق .يُعقد المجلس جلساته عادة ثلاث مرات أسبوعيًا، وقد يتم إضافة اجتماعات عند الضرورة في مقر الصندوق بواشنطن العاصمة. تُخصص مقاعد مستقلة في المجلس للدول ذات التأثير الأكبر، وهي :الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، الصين، روسيا، والمملكة العربية السعودية، بينما تُنتخب باقي الأعضاء من ضمن دوائر انتخابية تمثل مجموعات من الدول لفترات زمنية تبلغ عامين .على عكس بعض المنظمات الدولية الأخرى التي تعتمد نظام الصوت الواحد لكل دولة كتلك المعمول بها في الجمعية العامة للأمم المتحدة. يستخدم صندوق النقد الدولي نظام التصويت المرجح، حيث تتناسب أصوات الدول مع حجم حصصها في رأس مال الصندوق، وهي حصص تُحدد عموماً حسب الوزن الاقتصادي لكل دولة عضو .يتم اختيار المدير العام للصندوق بواسطة المجلس التنفيذي لقيادة أعمال

الصندوق وإدارته وفق التوجيهات الصادرة عنه .يُعيّن المدير العام لفترة تمتد لخمس سنوات قابلة للتجديد، ويعاونه نائب أول ونائبان آخران .موظفو الصندوق هم موظفون دوليون مسؤولون أمام المؤسسة فقط ولا يخضعون لسلطات دولهم الوطنية، ويضم الصندوق حوالي 2800 موظف من 133 دولة، يشكل الاقتصاديون ثلثي الكادر الفني .يعمل صندوق النقد عبر 22 إدارة ومكتبًا يقودها مديرون تابعون للمدير العام .ورغم أن معظم موظفي الصندوق يتمركزون في واشنطن العاصمة، إلا أن هناك حوالي 80ممثلًا مقيمًا في الدول الأعضاء لتقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية .كذلك يمتلك الصندوق مكاتب اتصال في باريس وطوكيو، حيث تُعنى بالتنسيق مع المؤسسات الدولية والإقليمية، فضلاً عن أخرى في نيويورك وجنيف التي تركز على التواصل مع الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

ب- الوظائف والطرق الرقابية لصندوق النقد الدولي:

لتحقيق أهدافه، يضطلع صندوق النقد الدولي بمجموعة من المهام الرئيسية:

1-توفير السيولة الدولية عبر تخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة.

2- بيع الذهب وتوزيع عائداته على الدول النامية الأعضاء، لدعم معالجة اختلالات موازين مدفوعاتها .

3- تنويع أسعار الفائدة وفترات السداد بحسب نوع التسهيل المقدم إلى الدول الأعضاء، مما يؤثر على المعروض النقدي العالمي وحركة رؤوس الأموال.

4- تحويل الموارد المالية من الدول التي تحقق فائضًا في موازين مدفوعاتها إلى الدول التي تعاني من عجز، مع التزام هذه الدول بسداد ما تحصل عليه عند تحسن أوضاعها المالية، بما يساهم في تعزيز السيولة الدولية.

5- التعاون مع البنك الدولي في معالجة الاختلالات الهيكلية، حيث أدخل الصندوق عمليات التكييف الهيكلي ضمن سياساته الاقتصادية بهدف تصحيح المسارات على مستوى الاقتصاد الكلي، مما يشكل نوعًا من التقاطع مع اختصاصات البنك الدولي، خاصة مع تخصيص التسهيلات للبلدان منخفضة الدخل منذ ثمانينات القرن الماضي.

6- مراقبة أسعار الصرف بشكل دقيق لضمان استقرار السياسات التي تتبعها الدول الأعضاء.

7- توجيه سياسات الصندوق الاقتصادية والمالية نحو دعم النمو الاقتصادي المنظم مع تحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار.

8- تطبيق سياسات صرف متماشية مع الالتزامات المنصوص عليها في النظام الأساسي للصندوق.

و تؤكد اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي على دوره في الإشراف الدقيق على سياسات الصرف لدى البلدان الأعضاء، حيث يلتزم كل عضو بالتعاون مع الصندوق لضمان وجود نظام مستقر لتنظيم أسعار الصرف بما

يدعم اقتصاديات الدول الأعضاء .ويساهم هذا الإشراف المنتظم والمستمر في تحديد المخاطر المحتملة مسبقًا، مما يتيح للدول اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة في الوقت المناسب .

ومع تزايد شفافية الصندوق وتوسّع نطاق أنشطته خلال السنوات الأخيرة، باتت ملخصات مناقشات المجلس التنفيذي لمشاورات المادة الرابعة تُنشر على نطاق واسع، إلى جانب ملخصات تحليلات وتجارب خبراء الصندوق ضمن نشرات معلومات مفتوحة للجمهور .ويجري في كثير من الأحيان نشر التقارير الكاملة لخبراء الصندوق المتعلقة بهذه المشاورات على الموقع الرسمي للصندوق. [43]

ويمارس صندوق النقد الدولي مراقبته الاقتصادية على مستويين، عالمي وإقليمي، كما يلي:

– **الرقابة العالمية:** تتمثل هذه الرقابة في قيام المجلس التنفيذي للصندوق بمراجعة التحولات والتطورات الاقتصادية العالمي، وتستند عمليات المراجعة الرئيسية في هذا السياق إلى تقارير آفاق الاقتصاد العالمي التي يعدها خبراء الصندوق، والتي تُجرى عادةً مرتين سنويًا قبيل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية .يتم نشر هذه التقارير بصورة كاملة قبيل اجتماع اللجنة، فضلاً عن نشر ملخصات لرئيس المجلس التنفيذي حول المناقشات التي تمت بهذا الشأن .بالإضافة إلى ذلك، تشمل عملية الرقابة العالمية مناقشات سنوية منتظمة يعقدها المجلس التنفيذي حول تطورات الأسواق المالية وآفاقها المستقبلية والقضايا المتعلقة بسياسات رأس المال الدولي، حيث يتم أيضًا إصدار تقارير متخصصة من قبل خبراء الصندوق .كما يجري المجلس مناقشات غير رسمية بوتيرة أكثر انتظامًا لمتابعة المستجدات والتطورات الاقتصادية العالمية.

–**الرقابة الإقليمية** :ترتكز الرقابة على المستوى الإقليمي على دراسة السياسات المنفذة ضمن إطار الاتفاقيات الإقليمية .على سبيل المثال، تشمل هذه الرقابة مناقشات المجلس التنفيذي بشأن التطورات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، بالإضافة إلى الاتحادات الاقتصادية والنقدية في غرب ووسط إفريقيا، وكذلك الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي .كما تشارك إدارة الصندوق وموظفوه في مناقشات رقابية مع مجموعات اقتصادية أخرى، مثل مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ (APEC).

[43] نفس المرجع السابق.

جـ- الأهداف الجديدة لصندوق النقد الدولي:

يسترشد الصندوق في تصميم سياساته واتخاذ قراراته، بالأهداف المرسومة في المادة الأولى من اتفاقية نشأة الصندوق منها: المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف، العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.[44]

ولكن اختفت هذه الأهداف من الوجود بعد رفض الإدارة الأمريكية استمرار تحويل الدولار إلى ذهب، وبذلك انهارت الأسس التي بنيت عليها اتفاقية الصندوق، وقد تم في سبتمبر 1971 تغيير حسابات الصندوق من الدولار إلى حقوق السحب الخاصة، ومنذ سنة 1972 لم تلجأ دولة صناعية واحدة إلى الصندوق وتم تعويم كل العملات، ومن ثم انتفى الاستقرار النقدي، حيث أصبحت الدول تجري تغييرات في أسعار الصرف بنسب أعلى من تلك التي يسمح بها الصندوق دون الالتفاف لموافقته.[45]

كان من شأن الارتفاع المفاجئ في أسعار البترول في الأسواق العالمية خلال النصف الثاني من عام 1973 وبداية عام 1974 حدوث عجز شديد في الحسابات الجارية لكثير من الدول المستوردة للبترول والمنتجات البترولية وعقب ذلك حدث نقاش متعدد الجوانب حول مدى المساهمة التي يمكن أن يقدمها صندوق النقد الدولي للتخفيف من عبء هذه الزيادة السنوية على الدول النامية والمتقدمة، وقد تمخضت الجهود التي بذلت في هذا المجال عن ظهور نظام جديد من التسهيلات التي يمنحها الصندوق للدول الأعضاء في حزيران عام 1973 وهو النظام الذي عرف باسم نظام التسهيلات البترولية.[46]

وكانت هناك حاجة إلى موارد جديدة لتغطية هذا العجز، حيث عرض على الدول النفطية استثمار الأموال التي تحصلت عليها جراء ارتفاع أسعار البترول وبذلك عمل على إعادة تدوير الأموال بوضعها تحت طلب الصندوق. هذا الأخير بدوره وضع موارده تحت الطلب متساهلا في شروط الإقراض. و على إثر الارتفاع الثاني لأسعار البترول في 97-1980 تغيرت سياسة الصندوق نتيجة اختلاف مراكز القوى بين الدول المتقدمة الصناعية ودول العالم الثالث.

---

[44] جيريمي كليفت، ما هو صندوق النقد الدولي؟ منشورات الدراسات الاقتصادية للصندوق، على شبكة الأنترنت :www.imf.org، في 2008/01/10.

[45] كريمة محمد الزكى، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2004، ص221.

[46] أمين رشيد كنونة، الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة، بغداد، العراق، 1980، ص 275.

وقد انتهت هذه الحالة بالصندوق إلى تحوله إلى أداة تكرس نفسها لانتزاع مدفوعات رد ديون دول الشمال من دول الجنوب.[47]

وخاصة بعد أزمة الديون المصرفية، التي انفجرت في خريف 1982، ففي هذا العام توقفت كبريات الدول المدينة في أمريكا اللاتينية (المكسيك، البرازيل، الأرجنتين ...) عن دفع أعباء ديونها الخارجية التي تمثل الديون المصرفية الشطر الأعظم منها. هناك حدثت ضجة شديدة بين صفوف الأوساط المالية، وبالذات البنوك التجارية الأمريكية التي تعد الدائن الأول والأكبر لهذه الدول. ذلك أن توقف هذه الدول عن الدفع كان يهدد وبشكل مباشر بإفلاس تلك البنوك، وخاصة وان القروض التي أعطتها تلك البنوك لهذه الدول التي كانت تتجاوز بكثير حجم رأسمالها ... وحينها سارع الصندوق باحتواء تلك الأزمة بمؤازرة من حكومة الولايات المتحدة، والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية، فقام بتدبير حزمة من عمليات الإنقاذ المالي، تمثلت في تقديم المزيد من القروض لتلك الدول والموافقة على إعادة جدولة ديونها الخارجية.

والحق، لم تكن حزمة الإنقاذ المالي التي قدمتها الهيئات المذكورة لتلك الدول تهدف إلى إنقاذها كما زعمت أجهزة الدعاية آنذاك – وإنما استهدفت أساسا إنقاذ البنوك الدائنة لها من الإفلاس. وكان تقديم هذه الحزمة مشروطا بأن تقبل هذه الدول المدينة برنامجا للتكييف الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي.[48]

ثانيا: البنك الدولي للتعمير والتنمية

تعود نشأة البنك الدولي للتعمير والتنمية إلى مؤتمر بريتون وودز عام 1944، وبدأ ممارسة نشاطه في عام 1946 بمقره الدائم في مدينة واشنطن، حيث دعت الحاجة إلى إنشائه للتكفل سريعا بإعادة بناء وتعمير ما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار طال أوروبا بكاملها خاصة كبريات الدول فيها كإنجلترا وفرنسا وألمانيا وغيرها. فضلا عن العمل على تحقيق الاستقرار والسلام لدول العالم بشكل عام بالعمل على تذويب الفوارق الشاسعة في مستويات المعيشة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وجعل أحد الأهداف الأساسية لفكرة قيام البنك الدولي للتعمير والتنمية هي تنمية اقتصاديات البلاد النامية. وللبنك الدولي صلاحية منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقق الأعراض التي أنشئ من أجلها.

وفي واقع الأمر فإن البنك الدولي لا يعتمد في منح القروض على رأسماله المدفوع فقط، ولكنه يعتمد بصفة رئيسية على ما يستطيع جذبه من رؤوس الأموال الخارجية. ومن ثم فإنه يمثل قمة التعاون ما بين رأس المال

[47] كريمة محمد الزكى، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، مرجع سبق ذكره، ص 48.
[48] ضياء مجيد الدوسري، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 31.

الخاص ورأس المال الحكومي العام في مجال الاستثمار الدولي. وبالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فإن البنك يقدم العديد من الوظائف أهمها ما يلي:[49]

أ- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا، وهي تقدم كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الاقتراض، مثل تحديد أسبقية المشروعات وإبداء النصح والتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات، ووسائل تمويل نفقاتها المحلية.

ب- تشجيع الاستثمار الخاص وبما يضمن نمو وتوسيع القطاع الخاص، وبما يساعد على تأصيل العادة الادخارية، وإيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، وخلق قطاع جوهري وديناميكي، واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية.

جـ- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء، وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية.

وفي هذا الإطار فقد تطور البنك الدولي وتوسعت أنشطته للدرجة التي معها أصبح يرمز إليه كمجموعة تضم ثلاث مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك الدولي وهذه المؤسسات هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- الرابطة الدولية للتنمية.
- مؤسسة التمويل الدولية.

وتعمل المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة اقتصاديا إلى الدولة الآخذة في النمو، ولكل مؤسسة من مؤسسات المجموعة أسلوب يختلف عن المؤسسة الأخرى. فالبنك الدولي يقدم قروضه عموما إلى الدول النامية التي بلغت مراحل متقدمة نوعا ما من النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسب أسعار الفائدة على القروض وفقا للتكلفة التي يتحملها البنك من اقتراضه من سوق رأس المال.

في حين أن الرابطة الدولية للتنمية التي تأسست سنة 1960 تعمل على تقديم المساعدة لذات الأغراض التي يستهدفها البنك الدولي، ولكن مع الاهتمام الأكبر بالدول الأكثر فقرا، وبشروط تمويل أيسر وأقل

[49] محسن أحمد الخضيري، العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، 2000،ص ص 77-78.

تكلفة، أما مؤسسة التمويل الدولية والتي أنشئت عام 1956 فإن هدفها دعم التنمية الاقتصادية في البلاد الأقل نموا من خلال التركيز على تشجيع النمو في القطاع الخاص ومساعدتها في مجال تعبئة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لهذا الهدف.

***الهياكل التنظيمية للبنك الدولي للتعمير والتنمية:**

***موارد البنك الدولي للتعمير والتنمية:** وتتكون عضوية البنك من حكومات الدول الأعضاء، فالبنك شأنه شأن معظم المنظمات الدولية هو منظمة بين حكومية (intergouvernemental) (تخص عدة حكومات). وعلى خلاف منظمات الأمم المتحدة، فإن حقوق الدول الأعضاء ليست متساوية، بحيث يكون لكل دولة صوت، وإنما تتحدد هذه الحقوق بمدى مساهمتها في رأس مال البنك، الأمر الذي يتحدد وفقا لمعايير معقدة تأخذ في الاعتبار الوزن الاقتصادي للدول، ولذلك فإن الدول الصناعية الكبيرة تتمتع بقوة تصويت كبيرة تمكنها من السيطرة الفعلية على مقدرات البنك.[50]

إذن تأتي موارد البنك في معظمها من الدول المتقدمة لكنه يجمع الأموال أيضا عن طريق:

1- حساب الاكتتاب للدول الأعضاء في رأس مال البنك: حيث يضم البنك الدولي مجموعة واسعة من الدول بلغت 188 دولة إلى غاية 2015.

وفي عام 2001 كان عدد الدول الأعضاء 183 دولة بلغ عدد اكتتابهم حوالي 1570895 سهما بقيمة 189505 مليون دولار أمريكي.[51]وتقسم حصة كل عضو إلى ثلاثة أجزاء:[52]

- 2% من الحصة تدفع للبنك مباشرة ذهبا أو دولارات وهذه تكون قابلة للإقراض.
- 18% من الحصة تدفع في شكل عملات محلية للدولة العضو وهذه لا تكون قابلة للإقراض إلا بموافقة العضو.
- الباقي وهو 80% من الحصة لا يكون قابلا للإقراض وإنما يخصص لضمان التزامات البنك نفسه وما يضمنه من قروض.

[50] رضوان زهرو، الاقتصاد العالمي المعاصر، مقدمة وآفاق، مرجع سبق ذكره، ص 175.
[51] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 200، ص 194.
[52] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،1998، ص 317.

وعلى ذلك فالموارد المتاحة من رأسمال البنك في أعماله الجارية هي 20% فقط بل وأقل من ذلك إذا أدخلنا في اعتبارنا أن جزءا كبيرا من العملات الوطنية الخاصة بشريحة 18% معطل في الواقع أولا لانعدام الطلب عليه وثانيا قابليته للتحويل إلى عملات أخرى، أما باقي رأسمال البنك فبمثابة ضمان لتعامل البنك مع الغير، ويفسر حجم هذا الضمان بأن الغرض الأصلي للبنك في نظر الرأي الغالب عند إنشائه (الأمريكي بطبيعة الحال) لم يكن تقديم القروض مباشرة بقدر ما كان الاقتراض من الأسواق لإعادة الإقراض أو كفالة ما يقدمه الأفراد أو الهيئات الخاصة من القروض.[53]

2- الاقتراض:

مما سبق ذكره يتضح أن الجزء المخصص للإقراض من الرأسمال الذاتي للبنك يعد ذو قيمة زهيدة نسبة لما أسند للبنك من مهام ولما تحتاجه الدول من قروض، لذلك فإن البنك يعتمد بصفة أساسية على الاقتراض أو على ضمان القروض التي تقترضها الدول لتمويل العمليات التي يساهم فيها البنك، وعليه:

يعد الاقتراض من أهم المصادر التي يحصل البنك منها على موارده، فللبنك وفقا لنظامه الأساسي أن يلجأ إلى أي وسيلة للاقتراض وبصفة خاصة الالتجاء إلى أسواق الدول الأعضاء ولكن بشرط أن يحصل أولا على موافقة العضو الذي يقترض من أسواقه وثانيا على موافقة العضو الذي يقوم القرض بعملته وذلك على أن تتضمن الموافقة في الحالتين قابلية القرض للتحويل إلى أية عملة أخرى من عملات الدول الأعضاء.[54]

3-الفائض:

وهو مجموع ما يحصل عليه البنك من عمولات مقابل ما يقدمه أو يضمنه من قروض لمعدلات تتراوح ما بين 1% إلى 1,5% من قيمة القرض، يضاف إليها فوائد القروض التي يمنحها والتي تتراوح ما بين 3.5% و5% سنويا بحسب مدة القرض.

[53] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر، العلاقات الاقتصادية الدولية العربية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، بدون سنة، ص ص :292-293.

[54] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 293.

ثالثا: المنظمة العالمية للتجارة

- **ما قبل المنظمة، الاتفاقية:**

كانت الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الأكبر من تداعيات الحرب العالمية الثانية، حيث خرجت أوروبا مدمرة بموارد اقتصادية منهكة، مما أجبرها على قبول المشروع الأمريكي لإنشاء نظام نقدي عالمي جديد .أهم ركائز هذا النظام تمثلت في تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

وفيما يتعلق بالدول النامية، فقد كان دورها هامشياً وغير فعال داخل هذا الإطار، أما الاتحاد السوفياتي فقد رفض التصديق على أي معاهدة تقف خلفها الولايات المتحدة، نظراً للهيمنة الأمريكية الواضحة على النظام المقترح .

واستكمالاً لدور المؤسستين السابقتين، ظهرت عام 1947 مؤسسة أخرى عرفت بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة(جات) خلال مؤتمر هافانا في كوبا .وقد كان دور هذه الاتفاقية حماية أسواق الدول النامية لتظل مفتوحة أمام تدفق السلع والخدمات من الدول الصناعية، مما عزز استمرار تبعية الدول النامية للاقتصادات الاستعمارية. [55]

وفي هذا السياق، يشير إبراهيم نوار إلى أن المنظمة الجديدة ستعمل بالتكامل مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتدعيم نظام اقتصادي عالمي يتميز بوحدة السوق الدولية بدلاً من انقسامها . وسيخضع هذا النظام لإدارة وإشراف مؤسسات دولية متناسقة، إضافة إلى نظام هرم للقوة والنفوذ تحتل قمته ثلاث قوى اقتصادية كبرى :أمريكا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، بينما تبقى الدول النامية ذات الاقتصاديات الضعيفة في قاعدة الهرم. [56]

إن اعتماد الاتفاقية كان بمثابة حل مؤقت لتنظيم المبادلات التجارية بين الدول، ريثما يتم تأسيس منظمة التجارة العالمية، حيث لم تكن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة يوماً منظمة دولية رسمية بحد ذاتها، بل كانت مجرد إطار اتفاقي بين الدول الموقعة (الأطراف المتعاقدة) يهدف إلى وضع آليات للتفاوض بين الأعضاء للحصول على مزايا تجارية متبادلة.

[55] خالد محمد خالد، المنظمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، عدد 116، ص 117.
[56] إبراهيم نوار، اتفاقية الجات والاقتصاديات العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، عدد 22، السنة الرابعة، 1994، ص07.

ومع ذلك، لم تشمل الاتفاقية جميع أنشطة التبادل التجاري الدولي بأبعادها الكاملة، وقد تم توقيع الاتفاقية الأولية من قِبَل 23دولة، ووصل عدد الأعضاء المشاركين فيها إلى 118دولة بحلول ختام جولة الأوروغواي في مؤتمر مراكش. [57]

ويلخص الجدول التالي جولة المفاوضات الثمانية للجات التي امتدت لمدة قاربت الخمسين سنة (1947-1993) وأهم النتائج التي تم تحقيقها، وعدد الدول المشاركة في كل جولة.

الجدول رقم 01: جولة المفاوضات الثمانية للجات (1947-1993م)

جولة المفاوضات	مدة الجولة	عدد الأطراف المشاركة	أهم النتائج المحققة
جنيف (سويسرا) Genève	1947	23	-تخفيض التعريفات لـ 50% من التجارة الدولية
أنسي (فرنسا) Annecy	1949	13	-5000 تخفيض في التعريفات
توركاي (إنجلترا) Torquay	1950-1951	38	-تخفيض 25% لحوالي 55000 منتج تخفيضات التعريفات تقدر بـ 2.5 مليار دولار
جنيف Genève	1956	26	-تخفيضات للتعريفات حوالي 60000 منتج
ديلون (جنيف) Dillon	1961-1962	26	-تعريفة جمركية موحدة للاتحاد الأوروبي بدء المفاوضات الزراعية منتج بعد منتج
كندي (جنيف) Kennedy	1964-1967	48	-تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 3.5% على المنتجات الصناعية -اتفاقية حول التعاملات ضد سياسات الأعراف
طوكيو (Tokyo)	1973-1979	104	تسعى اتفاقات خاصة بالقيود غير التعريفية 1- اتفاقية الدعم 2- اتفاقية إجراءات القيود الفنية على التجارة 3- اتفاقية إجراءات تراخيص الاستيراد

[57]إبراهيم العيسوي "الجات وأخواتها"، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية،مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص19.

			4- اتفاق المشتريات الحكومية 5- اتفاقية احتساب قيمة الجمارك 6- اتفاقية اللحوم والثروة الحيوانية 7- اتفاقية الألبان 8- اتفاقية التجارة في الطائرات المدنية 9- اتفاقية مكافحة للإغراق متوسط الحقوق الجمركية المطبقة بين البلدان الصناعية يصل إلى 6.3%
الأرجواي **Uruguay**	1986- 1993	115	اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة مجموعة من الاتفاقات المتعلقة بالزراعة والنسيج والاستثمارات المرتبطة بالتجارة وحقوق الملكية الفكرية، وتسوية المنازعات وتخفيضات الحقوق الجمركية

المصدر: إبراهيم العيسوي "الجات وأخواتها"، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص19.

ورغم أن اتفاقية الجات لم ترق إلى درجة منظمة دولية، كما هو الحال بالنسبة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلا أنها سعت إلى بلوغ أهداف ذات بعد عالمي لتنمية وتطوير التبادل التجاري العالمي، ومن بين أهم تلك الأهداف التي سعت إلى بلوغها يمكن ذكر ما يلي:[58]

1- الهدف الأساسي من هذه الاتفاقية هو تحرير التجارة الدولية، وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي على اقتصاد السوق الحرة، والذي يقصد به إزالة كافة العراقيل والصعوبات التي من شأنها أن تحد من حرية المبادلات التجارية.

2- البحث عن مصادر ومنابع لثروة في العالم وتنميتها، وذلك من خلال حرية تنقل المشاريع الاستثمارية بين مختلف الدول، وما يصاحبه من نقل للتكنولوجيا، وبالتالي تنمية الثروة.

[58] سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94، مكتب الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 19.

3- العمل على رفع مستوى المعيشة لشعوب الدول المتعاقدة، من خلال تحرير التبادل التجاري بين مختلف هذه الدول، وما يصاحبه من زيادة الثروة، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للدول المتعاقدة.

4- العمل على تشجيع التنمية الاقتصادية واستقلال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستقلال الأمثل.

5- تمكين الدول المتعاقدة من النفاذ لأسواق بعضها البعض، وهذا ما يحقق توسيع التجارة العالمية واستقرارها.

- **نشأة المنظمة العالمية للتجارة:**

استمرت الجولة الأخيرة من المفاوضات ضمن إطار الجات (جولة الأوروغواي) لمدة سبع سنوات، على الرغم من أنه كان من المخطط لها أن تنتهي خلال أربع سنوات فقط، ويعود هذا التأخير إلى التباين الكبير في مواقف الدول المشاركة التي توزعت إلى مجموعات (مثل الدول الأوروبية، الولايات المتحدة، والدول النامية)، حيث سعت كل مجموعة إلى حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية في سياق متعدد الأطراف.[59]

ومع ذلك، كان لا بد لهذا الجهد الدولي من تحقيق اتفاق متوازن يراعي مصالح جميع الدول المعنية، حيث في عام 1991، قدّم الأمين العام للجات في ذلك الوقت وثيقة ختامية مقترحة لهذه الجولة، وهي نتاج مفاوضات طويلة وشاقة بين الدول الأعضاء، وقد احتوت الوثيقة على 28وثيقة قانونية شملت إجراءات إضافية لتحرير التجارة العالمية، سواء في جانب السلع أو الخدمات، وكذلك ما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية .

وخلال مفاوضات الجولة الأخيرة، وفي مارس 1990 تحديدًا، طرحت المجموعة الأوروبية على لسان وزير خارجية إيطاليا فكرة إحياء مشروع إنشاء منظمة عالمية للتجارة، وقد جاء ذلك بالتشاور مع كبار الشركاء التجاريين بهدف إقامة منظمة تشرف على الاتفاقيات الناتجة عن مفاوضات جولة الأوروغواي، وبعد فترة طويلة امتدت 47عامًا منذ بداية الحديث عن إنشاء منظمة عالمية للتجارة، انعقد اجتماع وزاري رسمي بمدينة مراكش المغربية في أبريل 1994، وخلال الاجتماع، أُعلن انتهاء جولة الأوروغواي واعتماد إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث تمخض المؤتمر عن اعتماد سبع وثائق قانونية رئيسية، أُطلق عليها قرارات، وكانت حصيلة مفاوضات شاقة استغرقت سبع سنوات كاملة.

[59] سبع أحمد، العولمة الاقتصادية ودور الدولة، رسالة ماجستير، جامعة اجزائر3، ص ص: 95-99.

وتعتبر منظمة التجارة العالمية اليوم إطارًا مؤسسيًا يضم كافة الاتفاقيات والترتيبات التي أنجزت تحت مظلة الجات، بالإضافة إلى مخرجات جولة الأوروغواي، حيث أنها تمثل كيانًا دوليًا يمتلك سلطات تعاقدية تمكنه من وضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام في جميع القضايا المتعلقة بالتبادل التجاري الدولي للسلع والخدمات، كما توفر أساسًا قانونيًا لتنظيم المفاوضات التجارية بين الأعضاء فيما يتعلق بالاتفاقيات والوثائق القانونية التي تخضع لإشرافها، بما يشمل التجارة في السلع والخدمات وإجراءات الاستثمار والجوانب التجارية لحماية حقوق الملكية الفكرية، إلى جانب الوثائق المرتبطة بالجوانب الإجرائية وآليات عمل المنظمة .تتميز المنظمة بمبدأ المساواة بين جميع الدول الأعضاء في الحقوق بغض النظر عن حجم الدولة أو قدراتها الاقتصادية أو حجم تجارتها الدولية .ومع ذلك، تختلف الالتزامات بحسب مستوى التنمية لكل دولة، مما يراعي الفروقات التنموية بين الأعضاء. [60]

-دور المنظمة العالمية للتجارة في الاقتصاد العالمي المعاصر:

بلغ عدد الدول الموقعة على الوثيقة الختامية لمؤتمر مراكش 111 دولة، وارتفع عدد الأعضاء بحلول عام 2007 ليصل إلى 151 دولة، كان آخرها دولة الفيتنام، وتشكل هذه الدول ما يزيد عن 90%من حجم التجارة العالمية، حيث يتسع نطاق ولاية المنظمة ليشمل التجارة السلعية وتجارة الخدمات، بالإضافة إلى حقوق الملكية الفكرية، وإجراءات الاستثمار، والعلاقة بين التجارة والبيئة. كما يمتد هذا النطاق ليشمل السياسات التجارية للدول الأعضاء، ونظم الجمارك وإجراءات الواردات، ودعم الصادرات، فضلاً عن دراسة تأثير اتفاقيات المنظمة على القوانين والتشريعات السارية في هذه الدول، مع التأكيد على ضرورة مواءمة تلك التشريعات لتتطابق مع أحكام الاتفاقيات. [61]

وبالتالي تُعتبر المنظمة المشرفة الأساسية على نظام التجارة ضمن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث تعمل على تعزيز الانفتاح الاقتصادي للدول، مما يُكرس مفهوم العولمة ويُحفّز التنافسية العالمية .وقد أُسس التعاون بين المنظمة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ليُشكلوا ثلاث ركائز لإدارة الاقتصاد العالمي الجديد، تنفيذاً لمبادئ الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء المنظمة.

كما تم التركيز أيضاً على بعض المزايا النظرية لإنشاء المنظمة رغم أن تطبيق العديد من الاتفاقيات لا يزال في مراحله الأولى، مثل:

[60] عاطف السيد، الجات والعالم الثالث: دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة، مطبعة رمضان وأولادهن، مصر، 1999، ص27.
[61] محمد إسماعيل الزعوني، الجات في الميزان: دراسة تحليلية، مطبعة المعارض، القاهرة، مصر، ديسمبر 1998، ص10.

–تم تصحيح واستدراك جوانب القصور التي كانت تعتري نظام الضوابط والقواعد المنظّمة للتبادل التجاري العالمي خلال مراحل تطور اتفاقية الجات، ونتيجة لذلك، تم التوصل إلى نظام أكثر انضباطًا وفعالية في مراقبة تنفيذ الاتفاقيات التجارية .

–تم تأسيس نظام أكثر تكاملاً وصرامة وعدالة لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء في المنظمة، حيث تلتزم الدول بقرارات التحكيم التي تصدرها المنظمة، مع ضمان حق الاستئناف وضرورة إعادة النظر في تلك القرارات عند الحاجة.

–يهدف هذا النظام إلى حماية مصالح الدول ذات الاقتصادات الأضعف من هيمنة الدول ذات النفوذ الاقتصادي الكبير.

– تم تعزيز مشاركة الدول النامية في النظام التجاري العالمي الجديد بفضل الضمانات الديمقراطية التي تم توفيرها في آلية اتخاذ القرارات، حيث تساوت جميع الدول الأعضاء في المنظمة في حق التصويت بغض النظر عن حجمها الاقتصادي والتجاري، مما يعكس تطورًا هامًا نحو الشمولية والمساواة[62] .

وفي هذا السياق، يشير المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إلى أن التوجه نحو تحرير التجارة وتشجيع المنافسة، بما يتضمنه من سياسات دعم المنافسين الجدد ومواجهة الاحتكارات التي تفرضها الشركات الكبرى، يتيح لدول العالم الغنية والفقيرة على حد سواء فرصًا متساوية للوصول إلى موارد أساسية كالغذاء والتعليم، ويصف هذا التحول بأنه عملية ثورية ستعيد تشكيل مستقبل المجتمع الإنساني بشكل جذري، معتبرًا أن هذا المسار لا يمكن إيقافه، فالتحدي الذي تسعى المنظمة لتحقيقه يتجاوز فتح الأسواق ليشمل تحسين ظروف معيشة الدول الفقيرة، وضمان استفادتها من عوائد الاقتصاد العالمي وآليات العولمة.

–تعزيز النظام القانوني المرتبط بالاتفاقيات الدولية عموماً، وبالأخص تلك المتعلقة بالإجراءات الوقائية من تدفق الواردات بين الدول الأعضاء، فضلاً عن مواجهة ممارسات الدعم والإغراق، يُعَدُّ خطوة أساسية لحماية الدول النامية من الآثار الناجمة عن التفاوت الكبير في القدرات الاقتصادية ومستويات التنافس بين هذه الدول ونظيراتها المتقدمة.

[62] محمد إسماعيل الزعوني، الجات في الميزان، دراسة تحليلية، مطبعة المعارف، القاهرة، مصر، ديسمبر 1998، ص 10.

ومع ذلك، ورغم إيجابية هذه الإنجازات التي تبدو ظاهرة حتى الآن، خاصة أنها في مراحلها الأولى من التطبيق، فإن العديد من المفكرين وصناع القرار، لا سيما في الدول النامية أو ممن يناصرون قضاياها في البلدان المتقدمة، يعبرون عن تخوفاتهم من الآثار السلبية لتحرير التجارة على الصناعات الوطنية.

و من أبرز تلك المخاوف تراجع مستويات الأجور وتصاعد معدلات البطالة، ما يؤدي بدوره إلى تفاقم مشكلة الفقر، ومن جهة أخرى، يرى المعترضون على التحرير المطلق للتجارة العالمية أن منظمة التجارة العالمية تفرض على الدول الأعضاء نظمًا قانونية قد تتعارض أحيانًا مع سيادة هذه الدول، بل ومع قيمها أو معتقداتها، ومن الأمثلة التي يتم الاستشهاد بها، عدم قدرة بعض الدول على حظر استيراد منتجات محظور استهلاكها وفقاً لعقيدتها، أو القيود المفروضة على تنظيم دخول العمالة أو الزوار الأجانب .

وفيما يتعلق بالمسألة السيادية وفرض نظم قانونية معينة، يرد المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بالإشارة إلى أن المنظمة تطالب فقط بالشفافية في التعاملات وإرساء قواعد واضحة وقابلة للتنبؤ، تتيح للتجار والمستثمرين الأجانب فهم حقوقهم والتزاماتهم بشكل مسبق .

ومع ذلك، فإن المنظمة لا تملي على الدول كيفية تحقيق هذه الشروط، ولا تتدخل في تفاصيل إدارة السياسات التجارية لأي دولة، كما يؤكد المدير العام في موضع آخر أن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الجات ومنظمة التجارة العالمية تنص بوضوح على عدم إجبار أي دولة عضو على استيراد سلع أو اتخاذ إجراءات تخالف النظام العام أو القيم الأخلاقية للدولة المعنية، ويبرز هذا المبدأ في المادة 20 من اتفاقية الجات .[63]

في الختام، يمكن القول إن الجات ومن بعدها منظمة التجارة العالمية تشكل إطاراً للتفاوض بالأساس، فعلى سبيل المثال، عملية خفض التعريفات الجمركية في إطار الجات تعتمد على التفاوض المتبادل بين الدول الراغبة، وبما يراعي المصالح الوطنية لأطراف هذا التفاوض، أي أن الخيار هنا طوعي وهدفه الرئيسي تحقيق المنافع المشتركة.

[63] رضوان زهرو، الاقتصاد العالمي المعاصر: مقدمة وآفاق، مرجع سبق ذكره، ص 85.

المطلب الرابع: تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.

تُعدّ الشركات متعددة الجنسيات من أبرز المظاهر التي تُميّز الاقتصاد العالمي الحديث، إذ تمثّل إحدى القوى الكبرى المؤثرة على اتجاهاته وسيرورته، و يتجلى ذلك من خلال دورها في ضخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل المعرفة التقنية والخبرات الإدارية والتسويقية على نطاق عالمي واسع .

حيث تُعتبر هذه الشركات نموذجاً واضحاً لعولمة الاقتصاد بفضل ما تمتلكه من موارد مادية وبشرية هائلة تتوزع عبر مختلف الدول، إلى جانب تنوّع نشاطاتها التي تشمل قطاعات الإنتاج، التجارة، الخدمات، والمصارف، تعمل هذه المنظومة وفقاً لاستراتيجية تُركز على تقليل المخاطر وتنويع مصادر الأرباح، مع توجيه جهودها نحو تحويل العالم إلى فضاء اقتصادي موحّد يخدم مصالحها ويمكنها من فرض نفوذها بصورة شاملة.

وفي ظل التوسع الهائل الذي شهدته هذه الشركات من حيث الحجم، تنوع النشاط، الامتداد الجغرافي، والقدرة الفائقة على التحكم في الإنتاج والاستثمار، إلى جانب التحالفات الاستراتيجية التي تقيمها واكتسابها للمزايا الاحتكارية، فضلاً عن قدرتها على تعبئة الموارد المالية والكفاءات البشرية الضخمة، فإنها تخصص ميزانيات استثنائية للبحث والتطوير المستمر بهدف تعزيز احتكار الأسواق العالمية والتكيّف مع متطلبات السوق المتغيرة، كل هذه العوامل تضافرت لتُسهم بشكل كبير في تقليص دور الدولة التقليدي أمام النفوذ المتنامي لهذه الشركات.

أولا: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وتنظيمها القانوني

اعتمد الباحثون في دراسة نشوء الشركات متعددة الجنسيات على تتبع مسارات النظرية الكلاسيكية الجديدة التي تبناها ألفريد مارشال، وتطورت لاحقًا في إطار نظرية كينز والتيارات الاقتصادية الحديثة، هذا النهج أدى إلى إبقاء الدراسات ضمن حدود نظريات اقتصادية مغلقة. [64]

ومن المؤكد أن الانتشار الفعلي للشركات متعددة الجنسيات يعود إلى أوائل القرن العشرين، حيث بحلول عام 1914، كانت هذه الشركات قد رسّخت مفاهيمها بصورة واضحة، وقد تم حينها تقدير إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الشركات عالميًا بـ 14مليار دولار، حيث آنذاك، كانت الشركات البريطانية تهيمن على المشهد الاستثماري كأكبر مصدر لهذه الاستثمارات، تليها الشركات الأمريكية ثم الألمانية .[65]

[64] محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، 1978، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 19-50.
[65] حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص3.

خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، توجهت الشركات متعددة الجنسيات بشكل ملحوظ نحو السيطرة على الموارد الأولية الواعدة المتوفرة في الأراضي الاستعمارية، بما في ذلك المطاط الطبيعي والنفط والنحاس . أما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد شهدت هذه الشركات توسعًا إضافيًا في الأسواق التصديرية الأوروبية.[66]

وفيما يلي استعراض موجز لمفهوم الشركات متعددة الجنسيات وأطر تنظيمها القانوني.

أ- مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات:

تعددت تعريفات الفقهاء والاقتصاديين للشركات المتعددة الجنسيات واختلفت تسمياتها بناءً على وجهات النظر المختلفة، مثل: الشركات متعددة الجنسيات، الشركات عبر الوطنية، الشركات عبر القومية، الشركات العالمية، المشروع متعدد الجنسيات، والمؤسسة متعددة الجنسيات، وغيرها .

وأوصت لجنة العشرين التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية باستخدام مصطلح "Transnational"بدلًا من "Multinational"، واستخدام كلمة "Corporation"بدلًا من ."Entreprise". [67]

وفي إطار جهود الأمم المتحدة لدراسة هذه الشركات، أُنشئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1992 لتعريف الشركات متعددة الجنسيات بشكل أدق، وقد تم تعريفها بأنها: " كيان اقتصادي يمارس أنشطته التجارية والإنتاجية عبر القارات، وله شركات تابعة أو فروع في دولتين أو أكثر، تسيطر عليها الشركة الأم بشكل فعال، وتوجه قراراتها ضمن إطار تخطيط شامل"[68].

كما توصلت اللجنة الحكومية المكلفة بإعداد مسودة ميثاق السلوك الدولي للشركات متعددة الجنسيات إلى تعريفها بأنها : "شركات تضم كيانات تعمل في دولتين أو أكثر، بغض النظر عن الشكل القانوني أو طبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتميز هذه الكيانات بالتنسيق في اتخاذ القرارات ووضع سياسات واستراتيجيات موحدة من خلال مركز أو أكثر لصنع القرار، كما أن هذه الأخيرة ترتبط فيما بينها بعلاقات تعتمد على الملكية أو

[66] سمير كريم، الشركات المتعددة الجنسيات، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، 1981، ص ص: 18-20.

[67] كريمة نعمة، أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة شهرية إلكترونية، السنة الثالثة، العدد 27، آذار 2006.

[68] بول هيرست و غراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي و إمكانيات التحكم ، ترجمة: فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001.

روابط أخرى تمكّن واحدة أو أكثر منها من التأثير الفعلي على أنشطة باقي الكيانات، مع التركيز على تبادل المعرفة والموارد والمسؤوليات"[69].

ويميل بعض الاقتصاديين إلى استخدام مصطلح "المشروع متعدد الجنسيات "بدلاً من "الشركات متعددة الجنسيات"، مشيرين إلى أن لفظ" المشروع "أوسع وأشمل من مصطلح "الشركة"، إذ يشمل منشآت عديدة قد لا تحمل الصفة القانونية للشركة. [70]

بينما يرى البعض الآخر أن هذه الشركات تُعَرَّف بأنها : "كيانات تملك أو تتحكم في أصول مثل المصانع والمناجم والمكاتب والاستشارات وغيرها في دولتين أو أكثر، وتمتد أعمالها لتشمل مختلف مجالات الحياة الاقتصادية كالقطاع الصناعي، التجاري، والمالي".[71]

ب –التنظيم القانوني :تم تنظيم عمل الشركات متعددة الجنسيات وفق قواعد وطنية مرتبطة بكل دولة على حدة وقواعد دولية، وتفصيل ذلك كما يلي :

1– القواعد الوطنية: لم تكن الدول جميعها تعتمد نهجًا مشتركًا في تعاملها مع هذه الشركات،فقد اتجهت بعض الدول في البداية إلى وضع قيود على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، معتبرةً أنها تشكل تهديدًا لاقتصاداتها وتمثل خطرًا على مواردها الوطنية، ولهذا السبب، قامت تلك الدول بتشريع قوانين تحد من الاستثمارات المباشرة ما لم تكن مقرونة بنقل المعرفة التقنية، كما هو الحال في اليابان.

كذلك، امتنعت الدول ذات التوجه الاشتراكي سابقًا عن السماح لهذه الشركات بالنشاط على أراضيها إلا بموجب اتفاقيات خاصة، غير أن التحولات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي دفعت الدول إلى تغيير مواقفها القانونية تجاه هذه الشركات، حيث بدأت دول العالم الثالث بالسماح لها بالاستثمار على أراضيها، إما بصورة نسبية أو مطلقة.

ومن بين القوانين الوطنية التي تناولت عمل هذه الشركات، هناك قوانين تتعلق بجنسية الشركة ومدى خضوعها للازدواج الضريبي، إضافة إلى قوانين العمل النافذة، ومعايير المحاسبة، وأنظمة رقابة الشركات، كما تشمل هذه القوانين الهيئات القضائية المختصة بحل النزاعات التي تكون الشركة متعددة الجنسيات أو أحد فروعها

[69]محمد عبده سعيد إسماعيل، الشركات متعددة الجنسيات و مستقبلها في الدّول النامية مع الإشارة إلى مصر ، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 1986، ص 33.

[70] إبراهيم قادم، الشروط المقيدة في عقود نقل التكنولوجيا و دورها في تكريس التبعية التكنولوجية على المستوى الدولي ، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2002، ص 7.

[71] محمد صبحي الأتربي، مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات، دار الثورة للصحافة و النشر، بغداد، العراق،1977، ص ص: 25-35.

طرفاً فيها، و إلى جانب ذلك، تناولت القوانين مسائل تنفيذ الأحكام القضائية والاستثمار والمنافسة الحرة. وفي العادة، تحاول الدول الحد من نشاط هذه الشركات عبر آليات مثل تحديد نسب رأس المال والأفراد الأجانب المشاركين في المشاريع المحلية، ومنع الاستثمار في القطاعات الحيوية، وتعزيز الكفاءات والتقانة المحلية، وتطبيق برامج رقابة مشددة على الشركات، بالإضافة إلى وضع شروط للاستثمار وتنظيم عملية تحويل الأموال إلى الخارج.

2- القواعد الدولية

قامت بعض المنظمات الإقليمية والدولية بوضع قواعد قانونية لتنظيم سلوك الشركات متعددة الجنسيات، كما فعلت الدول اللاتينية في إطار عهد الأندين، وكذلك المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ،وقد اتخذت هذه القواعد في بعض الحالات شكل توصيات دولية، مثل الإعلان الثلاثي الخاص بمنظمة العمل الدولية، ومجموعة القواعد والمبادئ المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية التي أصدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

كذلك، توجد وثائق لم تُعتمد بشكل نهائي، مثل مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الشركات متعددة الجنسيات ومدونة قواعد السلوك لنقل التكنولوجيا التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . ويمكن القول أنه رغم عدم التوصل إلى صيغة دولية ملزمة فيما يتعلق بمشروع تقنين نشاط الشركات متعددة الجنسيات، والمقصود هنا مدونة سلوك الأمم المتحدة الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات، إلا أنها قد تصبح أساساً لجهود مستقبلية أكثر قوة وإلزاماً، ومن الطبيعي أن تواجه المفاهيم الجديدة صعوبة في القبول والتميز بالصفة الإلزامية فوراً، خاصةً لأنها تمس مجالات حيوية لكل دولة.

مع ذلك، يبقى الأمل قائماً في وجود تنظيم دولي إلزامي للشركات متعددة الجنسيات، سواء من خلال مراجعة وتطوير مدونات السلوك الحالية وتقوية طابعها الإلزامي، خاصة مدونة الأمم المتحدة التي تشمل مختلف نشاطات هذه الشركات، أو عبر الانتظار حتى ترتقي هذه القواعد إلى مستوى القانون الدولي من خلال تحولها إلى قواعد عرفية أو اتفاقيات دولية ملزمة .كما يستمر الأمل قائماً بشأن الاتفاق المتعدد الأطراف الخاص بالاستثمارات، الذي بدأت المفاوضات حوله منذ عام 1997.

ثانيا : خصائص الشركات المتعددة الجنسيات و أساليب تكوينها.

1- خصائص الشركات المتعددة الجنسيات:

أشار بعض الفقهاء إلى أن خصائص الشركات المتعددة الجنسيات تتمثل في الانتشار والضخامة ومركزية اتخاذ القرارات وإدارة عملياتها باستراتيجية عالمية منسقة والقدرة على نقل التكنولوجيا و توجيه الاستثمار نحو الدول النامية...الخ[72]، الأمر الذي سنبحثه وفق الآتي :

أ- **ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيات:** تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها واستماراتها بحيث تستحوذ على 80 %من إجمالي مبيعات العالم [73] ، ويمكن الاستدلال على ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيات من خلال :

- **مؤشر حجم المبيعات:** ازداد حجم مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات من (5503) مليار دولار عام 1990 إلى (13564)مليار دولار عام 1999 والى (18500) مليار دولار عام 2001 ،كما بلغت قيمة المبيعات لأكبر 100 شركة متعددة الجنسيات (2509) مليار دولار ممثلة ما نسبته 16 % من إجمالي مبيعات كل الشركات المنتسبة للاقتصاد العالمي عام 2000 .
- **مؤشر حجم الإيرادات:** فقد احتلت شركة ميتسوبيشي بإجمالي إيراداتها الذي بلغ (184.4) مليار دولار المرتبة الأولى بين اكبر 500 شركة متعددة الجنسية عام 1995 ، والتي يصل إجمالي إيراداتها إلى نحو 44 %من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- **القيمة المضافة للشركات:** حيث تكون في اغلب الأحيان أكبر من القيمة المضافة للدول (الناتج المحلي الإجمالي)[74] و نشير إلى انه تبلغ نسبة ما تملكه اكبر 100 شركة متعددة الجنسيات من الموجودات الأجنبية ما نسبته 11.99% من الموجودات الأجنبية التي تملكها كافة الشركات الأجنبية المنتسبة العاملة في الاقتصاد العالمي والبالغة 21102 مليار دولار في عام 2000

ان هذه الشركات تستثمر في معظم دول العالم وخاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وسوسيرا واليابان نظرا للمناخ الجاذب للاستثمار وارتفاع عائداته وتوافر البنية الأساسية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد

[72] يوسف عبد الهادي خليل، النظام القانوني لعقود نقل التكنولوجيا في مجال القانون الدّولي الخاص، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق،مصر، ص ص:70-72.

[73] أحمد العثيم، استراتيجية التعامل بين الشركات متعددة الجنسيات و الدول المضيفة. المشروعات المشتركة نموذجا، صحيفة الجزيرة، الجمعة 17 ربيع الثاني 1428، العدد12636.

[74] سالم احمد الفرجاني، العولمة و الدول النامية من منظور استثماري ، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 2004، ص 87-88.

القومي ، ونشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي بلغ 560 مليار دولار عام 2003.[75]

ب-اتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات المتعددة الجنسيات [76] :

تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق الذي يغطيها ، وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم ، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة لها في مختلف أنحاء دول العالم . وتشير التقديرات إلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يناهز 65 ألف شركة ، وقرابة 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى أنحاء العالم وكانت الدول المتقدمة صناعيا موطنا لنحو 77 %من إجمالي الشركات المتعددة الجنسيات في العالم ، ونشير إلى إن أكبر 50 شركة متعددة الجنسية في الدول النامية تماثل في الحجم أصغر شركة من بين 100 شركة في العالم .[77]

ج- تنوع نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات :

تتميز هذه الشركات بتعدد وتنوع نشاطاتها بهدف تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى ، فشركة تايم وانر تنشط مثلا في عدد كبير من شركات النشر و الملاهي و الإعلام واستوديوهات هوليود والشبكة الإخبارية CNN [78] ويبدو لنا أن الشركات المتعددة الجنسيات قامت بإحلال وفورات مجال النشاط محل وفورات الحجم التي انتهجتها هذه الشركات بعد الحرب العالمية الثانية.

د- التفوق والتطور التكنولوجي في الشركات المتعددة الجنسيات:

تعد الشركات المتعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية.[79]

إن مضمون عملية نقل التكنولوجيا التي تتم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر من شركة متعددة الجنسيات إلى فروعها في الدول المضيفة يتوقف على عدة عوامل أبرزها:

- خصائص النشاط الإنتاجي أو الخدمي الذي يقع ضمنه الاستثمار.

---

[75] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا، الاسكوا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة و التكامل الإقليمي، نيويورك، 2005، ص4.

[76] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية ، دار المناهج، عمان، ط1، 2007، ص ص:226-227.

[77] حميد الجميلي ، الشركات متعددة الجنسيات و دورها في الإنتاج الدولي، مجلة اخبار النفط و الصناعة، العدد 401، فيفري أبو ظبي، 2004، ص27.

[78] إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، مجلة الطريق، 1997، السنة 56، العدد 4، ص55.

[79] عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003، ص29.

- وتيرة التقدم التكنولوجي في النشاط المعني.
- الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف من حيث التشريعات والقوانين التي تحكم التنافس وحماية الملكية الفكرية والبيئة والتوظيف وتوفير المهارات البشرية.
- استراتيجيات الشركة الأم التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به.

هـ – إقامة التحالفات الاستراتيجية في الشركات المتعددة الجنسيات :

تحاول هذه الشركات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية واستفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تملكها الأخرى كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الإدارية.[80]

ونشير إلى أن التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة اكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج ، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحوث والتطوير .

و– المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات:

تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية كاحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية وأساليب مراقبة الجودة والتسويق مما يتيح لها زيادة قدراتها التنافسية عالميا[81] وتعظيم إيراداتها وأرباحها خاصة في ظل ما تتمتع به هذه الشركات من مزايا تمويلية وقدرتها على الاقتراض من الأسواق المالية العالمية بأفضل الشروط نظرا لسلامة وقوة مركزها المالي.

ي– تعبئة الكفاءات والمدخرات العالمية في الشركات المتعددة الجنسيات :

تسعى هذه الشركات لاختيار العاملين ذوي الكفاءات من مواطني الدولة المضيفة بعد اجتياز اختبارات معينة والمشاركة في دورات تدريبية ، كما تسعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق المالية العالمية والأسواق الناهضة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، و إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة ..الخ.

[80] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص152.
[81] عمر الفاروق ، مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا ، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد86، أكتوبر 2001، ص187.

م – إدارة الشركات المتعددة الجنسيات وتنظيمها:

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة هذه الشركات وتحقيق ما ترغبه والتعرف على نواياها المستقبلية ، فالتخطيط يحقق لها اقتناص الفرص وزيادة الفوائد وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل الفائدة على رأس المال المستثمر . ويمكن تحديد العلاقة داخل الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى اتخاذ القرار كما يلي:

- القرارات الاستراتيجية التي تحدد اتجاهات الشركة وأهدافها والبدائل المحتملة عند التغيير في البيئة العالمية يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم.
- القرارات الإدارية التي تنظم نشاط مختلف الموظفين والموازنة يتم اتخاذها بالتشاور بين الشركة الأم وفروعها.
- القرارات الخاصة بالعمليات يتم اتخاذها من قبل الفروع.[82].

2 – أساليب تكوين الشركات المتعددة الجنسيات:

يوجد عدة أساليب قانونية لتكوين هذه الشركات تتمثل في:

أ- _الاندماج الدولي للشركات : الاندماج الدولي بالمعنى القانوني هو فناء شركة أو أكثر في شركة أخرى أو فناء شركتين أو أكثر 1وقيام شركة جديدة تنتقل إليها ذمم الشركات التي فنيت[83]. ونلاحظ أن الاندماج هو الأكثر شيوعا في العالم الرأسمالي نظراً لارتفاع تكاليف عملية الاندماج بطريق المزج، حيث تقتضي هذه الطريقة إحلال كافة الشركات التي يتم دمجها وتكوين شركة جديدة بكل ما تفرضه هذه العمليات من نفقات باهظة ، أضف إلى ذلك العبء الضريبي الناشئ عن زيادة حجم الأصول التي يتم نقلها إلى الشركة الجديدة والتي يفرض عليها العديد من الضرائب والرسوم كالضرائب على دخل الشركات .

ومن المتصور أن عملية الاندماج تقع بين إحدى الشركات الوليدة الداخلة في مجموعة متعددة الجنسيات والتي تعمل في بلد ما وتتمتع بجنسيته ، وبين إحدى الشركات الوطنية في نفس هذا البلد ، فمثل هذا الاندماج يعتبر داخليا لأنه يتم بين شركتين من جنسية واحدة ، والواقع أن الاندماج الداخلي

[82] سيف هشام صباح الفخري، الشركات المتعددة الجنسيات و أبعادها السياسية و الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2010، ص 21.
[83] محسن شفيق، مرجع سبق ذكره، ص 664.

هو أحد الأدوات القانونية التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات للقضاء على منافسيها في الدول المضيفة ولإحكام سيطرتها على السوق الداخلي في هذه الدول.

إن عملية الاندماج الدولي نادرة للغاية على الصعيد العملي إذ أنها تصطدم بالعديد من الصعوبات القانونية التي تعوق إتمامها ، بل وتكاد تجعلها شبه مستحيلة ، وترجع هذه الصعوبات إلى عدم وجود قواعد موحدة تحكم عمليات الاندماج الدولي حتى في إطار التجمعات الدولية الإقليمية كمجموعة السوق الأوروبية المشتركة ، ويبدو أنه من الضروري الرجوع إلى قواعد تنازع القوانين في القانون الدولي الخاص لتحديد النظام القانوني الذي يحكم عمليات الاندماج الدولي الأمر الذي يجعل هذا الأسلوب صعب الحدوث.

ب- تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي:

لا يثير تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي أي صعوبة فتكوين شركة في هذا المجال لا يتطلب إلا توافر شرطين أساسيين:

- أن يكون للشركة الأم وفقاً لأحكام قانونها الوطني الحق في تملك أسهم شركة أخرى.
- أن يكون من الممكن وفقا لأحكام قانون الدولة المضيفة أن تتملك الشركة الوليدة بنسبة تسمح بالسيطرة عليها .

ويمكن القول أن النظام القانوني للشركة الوليدة التابعة لشركة أجنبية لا يختلف عن النظام القانوني للشركة الوليدة التابعة لشركة وطنية أخرى.

ج – السيطرة على شركات قائمة:

قد تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات للسيطرة على شركات أخرى قائمة بالفعل وتحويلها إلى شركات تابعة لها، و لعل هذا الأسلوب قد يصبح ضروريا في بعض الأحيان لوكان الأمر يتعلق بالحصول على مواد أو سلع تنتجها الشركة المراد السيطرة عليها ، حيث تصبح السيطرة على مثل هذه الشركة أمرا حيويا ولازماً ۞ لتحقيق التكامل الرأسي ، وهناك طريقتين لتحقيق هذا:

- الاستيلاء عنوة بإرغام المساهمين المسيطرين على الشركة.
- الاتفاق مع مجموعة المساهمين المسيطرة على نقل السيطرة لهم.

ثالثا: مدى تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدّول النامية اقتصاديا.

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات قوة اقتصادية كبيرة في العالم ، وتحتل مكانة أقوى في البلدان النامية ، حيث يمكن أن تلعب دورا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه الدول.[84]

لقد أدى نشاط هذه الشركات إلى نتائج سلبية في مختلف مجالات الحياة في هذه الدول خاصة على النشاط الاقتصادي الذي يعكس قوة الدولة ومدى نجاعة سياستها الاقتصادية ، وسنشير إلى ابرز انعكاسات هذه الشركات اقتصاديا على الدول النامية وفق الآتي :

1- السياسة الاقتصادية وعملية التنمية:

لقد كان للشركات المتعددة الجنسيات دورا بارزا في تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية من خلال خلق فرص للعمالة وتحسين مستوى الدخول وارتفاع تحسين الإنتاجية وكذا تنمية المنافسة المحلية بكسر حدة الاحتكار المحلي لبعض الشركات الوطنية ، وبالتالي زيادة حجم المنافسة بين الشركات العالمية سواء كانت وطنية أم أجنبية ، إلا إن تلك المساهمة في عملية التنمية لا ترتبط بتنمية فعلية في الاقتصاد، حيث أنها لا تطور النشاط الصناعي وتعرض الصناعات الوطنية الناشئة في الدول النامية للخطر .

وعلى كل حال فإن درجة إسهام هذه الاستثمارات في التنمية يتوقف على طبيعة الصناعة أو المجال الذي تستثمر فيه وعلى مستوى التقدم والنمو الاقتصادي للدولة ، وقدرة هذه الأخيرة على توجيه وتنظيم تخطيط هذه الاستثمارات.

وتتسابق الدول النامية لتقديم الحوافز بهدف تشجيع عمل هذه الشركات كالإعفاءات الضريبية وتخفيض الرسوم الجمركية وتحرير الشركات من القيود على تحويل أرباحها للبلد الأم والسماح لها باستيراد ما يلزمها من مواد وسلع دون ضرائب أو رسوم .[85]

وغالبا شروط الاستثمار التي تحصل عليها هذه الشركات في عدد من الدول النامية تعد مجحفة بحق الدول النامية نفسها ، بما يحقق أرباحا كبيرة للشركات المتعددة الجنسيات و يهدد الاستقلال الاقتصادي للدول

[84] بول سويزي، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني. دور الشركات المتعددة الجنسيات، مجموعة باحثين، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ش.م.ل، بيروت، لبنان، ص79.

[85] هدسون جون، هرندر مارك ، العلاقات الاقتصادية الدّولية ، ترجمة منصور طعمة و محمد علي عبد الصبور، دار المريخ السعودية للنشر،1987،ص734.

النامية ويستنزف مواردها الوطنية ويضعف إمكانات التنمية الذاتية فيها ويخفض معدل نمو دخل أفرادها[86]، إضافة لتراكم الديون على هذه الدول التي تسعى إلى تجاوز مأزق خدمة ديونها ، بزيادة إنتاج تصدير المواد الخام التي تعتمد عليها للحصول على القطع الأجنبي ، مما يسرع في تدهور أسعار هذه الصادرات وانتعاش اقتصادات الدول الصناعية المستوردة لها .[87]

2- تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية:

تستطيع الشركات المتعددة الجنسيات بما لديها من موارد مالية ضخمة سد الفجوة بين احتياجات الدول النامية من رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التنموية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا.

لقد انسابت الدول النامية خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي رؤوس أموال بلغت أكثر من 62 بليون دولار ووصل مجموع الأرباح التي حولتها تلك الاستثمارات إلى 139.7 بليون دولار خلال الفترة نفسها ، وهذا يعني أن كل دولار استثمرته هذه الشركات قد أعطى 2.3 دولار.[88]

إن ما تملكه الشركات المتعددة الجنسيات من أصول وأموال واحتياطات ضخمة بحيث تصبح قادرة على تعبئة أكثر من 250 مليون مليار دولار وأن تنقل من بلد لآخر ما بين 30-50 مليار دولار بهدف المضاربة[89]، مما قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية في هذه الدول .

3- التجارة و ميزان المدفوعات:

إن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات سيؤدي لانعكاس سلبي على ميزان المدفوعات في الدول النامية ، بسبب التحويلات الرأسمالية اللازمة للاستثمار المباشر يقابلها على الجانب السلبي تحول عائد الاستثمارات القائمة ، فضلا عما يؤدي إليه نشاط فروع هذه الشركات في زيادة التصدير والاستيراد .

كما أن الاستثمار الأجنبي لايعني بالضرورة تشييد مشروع جديد ، وانما الاستيلاء على مشاريع وطنية أحيانا ، وخلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة . ويؤكد ألفين فونتين أورتيز إن الشركات المتعددة الجنسيات تربح 7 دولارات مقابل كل دولار تستثمره في الدول النامية ويتم تحويلها كلها إلى الدول الكبرى،

---

[86] هانز بيترمان، هارال شومان، فخ العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة رمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت، 2003، ص20.

[87] فؤاد مرسي، الرأسمالية تحدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 147، الكويت، 1990، ص ص:392 ، 393.

[88] زكي رمزي ، السياسات التصحيحية و التنمية في الوطن العربي، دار الرازي، بيروت، لبنان، 1989، ص35.

[89] مدين علي ، العولمة الإقليمية ونظرية الأمن الاقتصادي ، مجلة دراسات استراتيجية ، دمشق، سوريا،2003، السنة الثالثة، العدد8، ص ص:176-177.

ويتجمع الفائض بيد قلة على حساب فئات ملايين المحرومين[90]، ويبدو لنا أن هذه الشركات تصبح معتمدة في توسيع نشاطاتها المحلية على إعادة استثمار جزء من أرباحها المحققة محليا .

4- التشغيل والأجور والتأهيل المهني:

يمكن القول انه إذا كان تشغيل العمالة ميزة تقدمها هذه الشركات للدول النامية فان العمالة التي يتم تشغيلها هي فئة لا تعاني من البطالة أصلا كونها عمالة مدربة و مؤهلة . إضافة إلى إن الشركات المتعددة الجنسيات تستفيد من تدني الأجور في الدول النامية وغالبا ما يتم ارتكاب ممارسات لاأخلاقية تمس بحقوق الإنسان المتعلقة بالحياة والحرية والعدل والمساواة واختيار العمل بحق العاملين في هذه الشركات.

فقد قامت شركة نستله (على سبيل المثال) باستغلال العمال في مزارع الكاكاو في ساحل العاج، من حيث ساعات العمل الطويلة والظروف السيئة وباعتهم كالعبد، ولم تكتف بذلك إذ كشفت دراسات اليونيسيف عام 2002 عن شحن وتشغيل 200 ألف طفل في مزارع الكاكاو تم شحنهم من بلدان مثل مالي وبوركينا فاسو إلى ساحل العاج وأجبرتهم الشركات على العمل تحت ظروف خطر.[91]

[90] فلنتين اشتيغين، النظام العالمي الاقتصادي الجديد، ترجمة شهرت العالم، 1988، ص ص:12-130.

[91] غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية و أثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات متعددة الجنسيات ، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي السابع بعنوان: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال .التحديات.الفرص.الآفاق، في الفترة الواقعة ما بين10-2009/11/11.

خلاصة الفصل :

عالجنا في هذا الفصل مسألة التطور الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن الماضي وكيف بدأ كسر صورة الدّولة كفاعل وحيد على المستوى الخارجي، و لو بشكل تدريجي ، و بداية وضع أسس نظام اقتصادي يأخذ بعدا عالميا يفرض اندماج مجموع دول العالم فيه بتوجيه، بل و قيادة ، من طرف منظمات دولية تخرج من تحت عباءة منظمة الأمم المتحدة. فكانت البداية من اتفاقيات بريتون وودز وما تولد عنها من انشاء لصندوق النقد الدّولي والبنك الدّولي للتعمير والتنمية وسكرتارية الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات).

فبعد أن كانت الدّولة المعاصرة تلعب دورا أساسيا في توفير الشروط الضامنة للازدهار الاقتصادي بقيامها بمجموعة من الوظائف كإقامة البنى التحتية ووضع القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي و فرض الضرائب و توفير الخدمات الأساسية للمجتمع و إقامة نظام قضائي يحمي الحقوق و يفرض احترام التعاملات والسيطرة على النظام النقدي...وغيرها ، في مناخ يضمن التطابق بين الوحدة السياسية التي هي الدّولة والوحدة الاقتصادية متمثلة في الاقتصاد الوطني، بدأت الخصخصة المتسارعة للاقتصاديات الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية من رأس هرم الاقتصاد العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الغربية) و بدأ الفصل بين السلطة السياسية و السلطة الاقتصادية مانحا الفرصة لخلق قوى اقتصادية خاصة كي تلعب دور القاطرة التي تجر الاقتصاد العالمي في حلته الجديدة مكان العنوان الأبرز لهذا التوجه هو السعي قُدما إلى تطبيق مبادئ السوق الحرّة على مستوى عالمي استدعت فرض تعديلات جوهرية في السياسات الاقتصادية الدّولية بواسطة المؤسسات المالية و النقدية و التجارية التي أنشئت لهذا الغرض و عملت بالتوازي فيما بينها على تحقيق تلك الأهداف الرأسمالية.

فمنظمة التجارة العالمية تكفلت بالضغط من أجل رسم حدود عالمية مفتوحة للتجارة العالمية تلغي فرض القيود، من طرف أي دولة مهما عظم شأنها السياسي أو الاقتصادي، على مستورداتها من دون العودة إليها، وفي أحسن الحالات تخفيف الحواجز السيادية للدول على حدودها تمهيدا لرفعها.

والبنك الدّولي تكفّل بالترويج للمفاهيم الجديدة و تمريرها داخل الدّول بواسطة الضغط عليها من أجل تحييد القطاع العام في الاقتصادات الوطنية و استبداله بقطاع خاص لم يصمد بدوره طويلا أمام دخول الاستثمارات الأجنبية و فقدانه السيطرة على إدارة العملية الإنتاجية كليا أمام تراجع القدرات التدخلية للدّولة و الزحف الهائل للشركات المتعدّدة الجنسيات .هذه الأخيرة أصبحت إحدى السمات الأساسية للاقتصاد العالمي ، فهي المؤثرة

بقوة عليه من خلال ما تقوم به من استثمارات مباشرة ضخمة و من نقل للتكنولوجيا و من الخبرات التسويقية والإدارية مرسخة ظاهرة العولمة الاقتصادية على جميع الأصعدة الإنتاجية والتمويلية و التسويقية.

وإذا كانت صفة المقاولة الدولية الكبيرة التي لا تكتسي صبغة حكومية و التي تنتمي إلى القطاع الصناعي أو التجاري أو المالي و الذي يقوم بعمليات الاستثمار المباشر في دولتين أو عدة دول أجنبية هو الوجه المعلن للشركات المتعددة الجنسيات، فإن هذا لا يمكنه أن يخفي دورا آخر استراتيجي أُوكِلَ لهذه الشركات من قبل القوى الاقتصادية العالمية، و الذي يتمثل في قيامها بإعادة صياغة ظروف اقتصادية و سياسية جديدة للعالم تجسيدا لوعي الرأسمالية الحديثة لأنماط اقتصادية و سياسية تخدم مصالحها كأولوية مطلقة كالعادة.

وحتى التكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى، و التي تحقق لها نجاح ملحوظ هي صنيعة الدّول الرأسمالية الأقوى في العالم و الاتحاد الأوروبي و النافتا خير دليل على ذلك. و يمكن تفسيرها ، و بالدليل على أنها مرحلة من مراحل حشد القوى الاقتصادية و السياسية جهويا و بشكل متجانس للدخول بقوة في الاقتصاد المعولم، مستفيدة من مزايا التداخلات الاستراتيجية بين الدّول الأعضاء في التكتل بشروط مجتمعة و متكاتفة أفضل من الدّخول كدول متفردة.

وخلاصة القول أن المؤسسات الدولية الثلاثة و الشركات المتعددة الجنسية و التكتلات الإقليمية الكبرى التي وقفت الدول العظمى اقتصاديا وراء انشائها لا تحرص على توفير شروط قيام اقتصاد عالمي منظم ومتناسق بقدر ما على ترسيخ مبدأ حرية السوق في أعلى درجاتها من خلال تعميم التبادل الحر على نطاق عالمي و تأهيل الفضاءات الإدارية و القانونية و المالية و الجمركية و غيرها لمسايرة الرّكب دون إعطاء أهمية لعوامل أخرى اجتماعية أو ثقافية و بيئية و غيرها مما يساهم في رفاهية مجتمعات الدّول ذات الاقتصاديات الهشة و البنى الضعيفة.

و عليه فإن هذه المؤسسات و الشركات العالمية لم تعد تكتفي بالتأثير في السياسات و الاستراتيجيات الوطنية القائمة بل أصبحت تعمل على تحديد و رسم معالمها وفق مخططات و تصورات مدروسة تزيد في تكريس السيطرة الكاملة على مجريات الاقتصاد العالمي و ذلك هو الواقع.

الفصل الرابع : الأزمة المالية العالمية 2008/2007: المفهوم ، الأسباب، التداعيات وسبل المواجهة

تمهيد الفصل

الأزمة كيفما كان حجمها و أبعاد تأثيرها على المحيط الذي تقع فيه تثير اهتمام و فكر الباحثين وانشغال و قلق أصحاب القرار من سياسيين و متعاملين اقتصاديين و اجتماعيين، فما بالك إذا تعلق الأمر بأزمة كتلك التي هزت أركان الاقتصاد العالمي بداية القرن الحالي .

لقد عرف الاقتصاد العالمي منذ شهر سبتمبر 2008 أزمة مالية تعد إحدى أسوأ الأزمات التي عرفها تاريخ الاقتصاد، و الناتجة عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها عملية القروض العقارية الرديئة . فبعد ظهور الأزمة ، و في زمن قصير ، توالت انهيارات العديد من المؤسسات المالية الكبرى من بنوك و شركات التمويل العقاري و صناديق الاستثمار وشركات التأمين . ونتيجة لذلك حدثت انخفاضات حادة ومتتالية لمؤشرات أسواق المال والبورصات العالمية، وامتدت آثارها لتصل إلى جميع أنحاء العالم، مما أصاب الاقتصاد العالمي بركود مفاجئ وكبير خيم على حركة الأسواق التجارية والمالية وبالتالي حدوث انخفاض في معدلات النمو .

ومما زاد من خطورة هذه الأزمة و تعقيدها تعدد و خصوصية أسبابها ، بشكل لم تعرفه الأزمات السابقة، بدءاً بأسعار الفائدة المركبة، مرورا بالاقتراض الفاحش لمؤسسات وهمية، و وصولا إلى فقدان الثقة في الأسواق المالية بشكل عام .

ففي ظل نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة، توسعت المؤسسات المالية في الإقراض و الاقتراض لسبب بسيط هو جشع رؤساء البنوك و مجالس إدارتها، مادام ذلك يعني مزيدا من الأرباح دون مراعاة للمخاطر الناجمة عن ذلك .

و هكذا تم اكتشاف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية يسمح بتوليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءا على أصل واحد .

ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة العقارات مما دفع بأصحابها إلى طلب الحصول على قروض جديدة مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية فسميت بالرهون الأقل جودة (رهون دون المستوى) لأنها معرضة للمخاطر بدرجة أكبر في حالة انخفاض قيمة العقارات . وهذه السهولة في تمويل شراء العقارات أحدثت زيادة على الطلب على العقارات فزادت أسعارها بشكل كبير فتشكل في سوق العقارات ما يعرف بظاهرة الفقاعات (Bubbles)

أي بلوغ العقارات أسعارا لا علاقة لها بالقيمة الحقيقية . و ما لبثت تلك الفقاعات أن انفجرت عندما تزايد عدد المقترضين غير القادرين على تسديد الأقساط الشهرية لتلك العقارات التي اشتروها، فأخذت المؤسسات الراهنة تستردها و تبيعها بأسعار منخفضة بلغت أحيانا حدود 30% من قيمة شرائها مما تسبب لها في خسائر بلغت بها درجة الإعلان عن الإفلاس. ومن جهتهم لم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة و فقد أكثر من مليوني أمريكي أصولهم وممتلكاتهم العقارية المرهونة، إضافة إلى متابعتهم بتسديد التزاماتهم الباقية نحو البنوك الدائنة التي هبطت قيمة أسهمها في البورصة بسبب عجزها عن استرداد أموالها من هؤلاء الأفراد الذين أصبحوا في عداد المفلسين بل والمشردين والمهجرين والفقراء المساكين .

تلك لمحة مختصرة و أمثلة مبسطة و مقدمة لقصة طويلة عن أزمة حادة و استثنائية سنأتي على ذكر أسبابها وتداعياتها وسبل مواجهتها ودور الدولة في ذلك، بعد عرض شامل لمفهوم الأزمات الاقتصادية و المالية عامة و أنواعها وتاريخها .

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للأزمات المالية وأسباب حدوثها

تعد الأزمات المالية من أكثر المواضيع الاقتصادية تداولا على نطاق عالمي نظرا لانعكاساتها العميقة والمتشعبة على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية على جميع الدول و ساكنتها خاصة في القرن الماضي وإلى غاية بداية القرن الحالي . ومن الطبيعي أن يكون هنالك اختلاف أو جدل حول تفسير معنى الأزمات التي تحدث بشكل دوري، و أسبابها عبر تاريخ الفكر الاقتصادي و النظريات الاقتصادية . فكل مدرسة من مدارس الفكر و ما تقوم عليه من أساسيات و مبادئ تعطي معالجة خاصة بها للمسألة . و هذا ما سنتعرف عليه ، و لو بشكل موجز ، في ذكرنا للتعاريف المختلفة لمفهوم الأزمات و أنواعها و تاريخها بشكل عام في المطالب الثلاثة لهذا المبحث الأول .

المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية

الأزمة المالية هي انهيار يصيب المؤسسات المالية الكبرى المتمثلة في البنوك وشركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار وشركات التأمين على نطاق واسع ولها انعكاسات عميقة ومتشعبة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية على الدول ومواطنيها بفعل ما تخلفه من اضطراب يُفقد الاقتصاد توازنه ويعطل نموه.

أولا: تعريف الأزمة

تتعدد تعاريف الأزمة بصفة عامة، و الأزمة المالية خاصة، و سنأتي على تعريفها في بعدها الاصطلاحي اللغوي و في بعديها الاقتصادي و المالي ذي الصلة بموضوع بحثنا.

– **المفهوم اللغوي لكلمة " أزمة "**: في اللغة العربية كلمة "أزمة" هي مفرد جمعها أزمات و أوزام ، نقول : أَزمَ الزمان : أي اشتد بالقحط ، و الاسم منه الأزمة ، و تأزم الإنسان أي أصابته أزمة ، و أزم عن الشيء أو أمسك عنه،، فالأزمة تعني : الشدة و الضيق و القحط ، يقال : أزمة مالية ، و أزمة سياسية ، و أزمة مرضية .... و هكذا[1].

[1] لسان العرب، 18،17/12، المصباح المنير 13/1، تاج العروس211/13، معجم مقاييس اللغة 98/1، مختار الصحاح 6/1، المعجم الوسيط 16/1.

و باللغة الانجليزية تسمى "كرايزس Crsis" و ترجمتها في اللغة العربية تعني : "حالة خطيرة و حاسمة، أو نقطة تحول ، أو هي عبارة عن أوضاع غير مستقرة في الشؤون السياسية أو الاقتصادية العالمية ، أو عبارة عن تغيير فجائي، إما للأحسن أو الأسوأ"[2].

– **تعريف الأزمة في الاصطلاح** : تختلف وجهات نظر الباحثين حول مفهوم الأزمة و ما تعنيه هذه الكلمة بالتدقيق، و عليه نحرص على عرض عدة تعاريف للمصطلح :

* هي عبارة عن تزايد و تراكم مستمر للأحداث و أمور غير متوقعة على مستوى جزء من النظام أو النظام كله ، بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه ماديا و نفسيا و سلوكيا[3].

* هي خلل مفاجئ لأوضاع غير مستقرة ، يترتب عليها تطورات غير متوقعة، نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية ، و غالبا ما تكون بفعل الإنسان [4].

* هي حدوث أمر أو شيء غير متوقع ، و من الممكن أن يترتب عليه أمر أو شيء مكروه أو غير مرغوب ، أي أنها مفاجأة غير محبوبة[5] .

* هي ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن، و يمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المنظمة أو المجتمع ، و غالبا ما ينتج عنه تغير كبير[6].

ثانيا: المفهوم الاقتصادي للأزمة

عقب المشاركة في قمة دولية اقتصادية في ألمانيا صرح رئيس البنك الدولي (روبيرت زوليك) قائلا :

"انتقلنا من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية ، و الآن و في عام 2009 أصبحت أزمة بطالة في بعض مناطق العالم و خصوصا في الدول النامية ، ستصبح أزمة إنسانية"[7].

---

[2] بلال خلف السكارنة، خطط الطوارئ ودورها في إدارة الأزمات المالية، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث، تحت عنوان: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، التحديات والآفاق المستقبلية، 28-29 أفريل 2009، ص 8.

[3] عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، ص200، محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، ورقة بحث إلى مؤتمر جامعة الجنان، حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، طرابلس، لبنان، 13-14 مارس 2009، ص4.

[4] بلال خلف السكارنة، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[5] سيف العلي، إدارة الأزمات، صحيفة سبتمبر،العدد 1403، ص3.

[6] محمد مرسي، إدارة الأزمات العسكرية، مجلة الجندي المسلم، العدد 113، 2003، ص

[7] صحيفة الوقت البحرينية، بتاريخ السبت 7فيفري2009، العدد 1083.

إذن فالأزمة المالية هي مقدمة للأزمة الاقتصادية ، و عليه نرى وجوب البدء بالتعريف بالأزمة المالية من وجهة نظر بعض أهل الاختصاص ثم نأتي بعدها على التعريف بالأزمة الاقتصادية .

تعريف الأزمة المالية:

هنالك تعاريف متعددة للأزمة المالية نذكر منها ما يلي :

* الأزمة المالية هي التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول ، و التي أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية ، و الذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة و أسعار الأسهم ، مما ينتج عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج و العمالة و ما ينتج عنها من إعادة توزيع الدخول و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية[8].

* الأزمة المالية هي إنهيار للنظام المالي برمته ، مصحوب بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية و غير المالية ، مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي[9].

* الأزمة المالية هي انهيار مفاجئ في سوق الأسهم ، أو في عملة دولة ما ، أو في سوق العقارات ، أو مجموعة من المؤسسات المالية ، تمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد ، و يحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار " فقاعة سعرية " مثلا ، و الفقاعة المالية أو السعرية ، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا ، هي بيع و شراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية "[10].

* الأزمة المالية ، حسب المجموعة الالكترونية ويكيبيديا ، هي حالة تمس أسواق البورصة و أسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان ، و تكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها انحصار في القروض ، أزمات السيولة و انخفاض في الاستثمار و حالة من الذعر و الحذر في أسواق المال[11].

---

[8] عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص 200.
[9] السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق المالية، نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة ،مصر،ص39.
[10] إبراهيم علواش، نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية، مقال نشر على الموقع الإلكتروني التالي:
www.aljazeera.net/NR/exeres/ FE3852AF.4EAC-8537-F4E.html/11/
[11] Le groupe Wikipédia, crise financière, (On line), dans : Wikipédia : the free encyclopedia, disponible sur : http://fr.wikipédia/wiki/crise_financière # Typologie_des_m.C3.A9 canismes_de crise_financière.C3.A8re,(08)./022009/

* الأزمة المالية ، حسب فريديريك ميشكن fréderic mishkin ، هي اختلال غير خطي في الأسواق المالية بحيث تتفاقم فيها مشكلات الاختيار المعاكس و المخاطر المعنوية ، فتصبح الأسواق غير كفؤة ، بمعنى تدني قدرتها على أداء أدوارها كقناة لتمويل المستثمرين و هو ما قد يؤدي إلى حدوث انكماش حاد في النشاط الاقتصادي[12].

* الأزمة المالية هي حالة اضطراب أو توتر مالي يقضي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات سيولة وعدم ملاءمته، مما يستدعي تدخل السلطات لاحتواء تلك الأوضاع[13].

* الأزمة المالية عبارة عن اضطرابات حادة وعميقة في أداء الأسواق المالية تتميز بانخفاض كبير في أسعار الأصول المالية ويعجز أكبر عدد من الشركات المالية و غير المالية[14].

- تعريف الأزمة الاقتصادية:

من منظور اقتصادي تنبئ الأزمة الاقتصادية بشكل عام بحدوث تدهور أو جمود يمتص جميع أوجه النشاطات الاقتصادية ، إذ تنحصر التجارة و تتراكم البضائع بكميات هائلة فتتوقف المصانع و تكثر البطالة و يحل الكساد و الإفلاس .

و يعرفها أحد الاختصاصيين بأنها : " اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية، أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان ، و تطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض و الطلب – الإنتاج و الاستهلاك "[15].

ويعرفها آخر بأنها " وضع اقتصادي عارض يؤثر على تحقيق الأهداف القومية ، ينشأ من وضع اقتصادي عالمي أو إقليمي أو داخلي و يحتاج إلى بذل الجهود لاجتيازه"[16].

---

[12] زيدان محمد، جبار عبد الرزاق، دور البنوك المركزية في معالجة الأزمة المالية الراهنة مع إشارة خاصة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مؤتمر الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الجزائر، ديسمبر 2009، ص2.

[13] جودة عبد الخالق، الأزمة المالية العالمية، أزمة نظام لا أزمة سياسات، السياسة الدولية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، العدد 175، جانفي 2009، ص 117

[14] Fredrik Mishkin, monnaie, banque et marché financier,nouveau horito, Paris, 2007, p 233.

[15] فلاح شفيق، النشاط الربوي والأزمات المالية، لندن، 2008/10/15.

[16] محمد عبد الغني حسن، مهارات إدارة الأزمة، نقلا عن كتاب الأزمة الاقتصادية العالمية: إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، لمحمد سعيد محمد الربلاوي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2013، ص 21.

والواقع أنه لا يمكن تحديد الأزمات و ملاحظتها في حد ذاتها دون الإحالة للتقلبات الاقتصادية المندرجة في إطارها ، فهذه الأخيرة تمثل إحدى معالم النظام الاقتصادي الذي يعتمد على قوانين السوق والمنافسة، كما تنعكس على عناصر النشاط الاقتصادي ، وتحدث خللا في إحدى أو جميع عناصر هذا النشاط . وتشير التقلبات إلى مجموع حركات ارتفاع أو انخفاض النشاط الاقتصادي ، و تعبر عن حركات التوسع أو ركود النشاط . أما تحديد هذه الحركات فيتم من خلال الاستعانة ببعض المؤشرات مثل مستوى الإنتاج، البطالة ، العمل و الأسعار . كما يمكن أن يكون لهذه التقلبات الطابع الدوري[17].

وبخصوص العلاقة بين الأزمتين الاقتصادية والمالية فتتسم بالتعقيد خاصة و أن الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي يتعايشان دون وجود حاجز بين المجالين، فيمكن أن يؤدي التراجع الاقتصادي إلى حدوث أزمة مالية و العكس صحيح . أما مفهوم الأزمة المالية فيقوم على محتوى أقل غموضا عن الأزمة الاقتصادية، حيث أن العلاقة بين الأزمتين معقدة. إن الأزمة الاقتصادية تحدث أو يمكن أن تحدث أحيانا في الفترة التي لا توجد فيها أزمة بالمعنى التقني ، و بمعنى آخر فهي لا تسجل دائما الانتقال من مرحلة الازدهار إلى مرحلة الكساد ، فتظهر أحيانا خلال فترة الكساد أو حتى خلال مرحلة الازدهار دون أن تسبب كسادا[18].

المطلب الثاني : أنواع الأزمات المالية

تتعدد أنواع الأزمات وتختلف باختلاف التصنيفات التي يضعها الاقتصاديون ومن أهمها: الأزمة المصرفية، أزمة السيولة، أزمة العملة (سعر الصرف) وأزمة الديون الخارجية.

أولا: الأزمات النقدية أو أزمات العملة و أسعار الصرف

تحدث هذه الأزمات لما تتخذ السلطات النقدية قرارا بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، مما يؤثر بشكل كبير على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو كمخزون للقيمة، و يكون هذا التدهور أكثر من الحدود المعقولة التي يتم اعتبارها في الغالب ما فوق 25%[19].

---

[17] بهية بوكروح، الاضطراب المالي العالمي: أزمة مطلع القرن الحادي والعشرين، مقامات للنشر والتوزيع، الجزائر 2013.

[18] Jacques Gravereau, Jacque Trauman, crises financières, Economica, Paris, 2001, pp 35-36.

[19] عبد الله شحاتة، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب على الرابط:www.pidegypt.org/arabic/azma.doc تاريخ الاطلاع: 2009/02/14.

وتعرف هذه الأزمات أيضا بأزمة ميزان المدفوعات . و بعض هذه الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي ، أما البعض الآخر فيكون من الأسباب الرئيسية لتباطؤ النمو الاقتصادي و حدوث الانكماش و يصل أحيانا إلى درجة الكساد .

ثانيا: الأزمات المصرفية

و تتخذ شكلان[20]:

أزمة السيولة : تحدث أزمة السيولة عندما يُفاجأ بنك ما بزيادة كبيرة في طلب سحب الودائع لديه و يحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي ، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة للمودعين إذا ما تخطت تلك النسبة و بالتالي تحدث الأزمة . و إذا امتدت إلى بنوك أخرى تصبح تلك الحالة أزمة مصرفية.

أزمة الائتمان : و تحدث لما تتوافر الودائع لدى البنوك و ترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب فتحدث أزمة في الإقراض .

ثالثا: أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات"[21]

تحدث الأزمات في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة " الفقاعة/bubble " و التي تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمته العادلة نتيجة شدة المضاربة ، و يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل ، و لكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار و تصل إلى أدنى مستوياتها ، و يرافق ذلك حالات من الذعر و الخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصل الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات أخرى .

[20] Robert Boyer, Mario Dehore. Dominique Plihon. Les crises financières, Paris. La documentation française,2004, P15.

[21] فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر جامعة الجنان حول: الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، طرابلس، لبنان، 13-14 مارس 2009، ص 32.

رابعا: نوعية الأزمات حسب صندوق النقد الدولي

من جانب آخر فقد اعتمد صندوق النقد الدولي على معيار نوعية الأزمات المالية أكثر من مسبباتها في تصنيفه والذي شمل الأنواع التالية[22]:

أ. أزمة العملات : و التي عادة ما تتواجد عندما تكون مضاربات على الصرف بما يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة بشكل واضح ، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف قدر كبير من الاحتياطات الأجنبية .

ب . أزمة البنوك : و هو يُعبر عن اختلال النظام المصرفي و عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته أمام مودعيه مما بحتم تدخل الحكومة أو السلطة النقدية المسؤولة لتقديم المساعدة للوحدات البنكية المتعثرة ، و تقديم الحماية الكافية لبقية الجهاز بما يضمن عدم انهياره .

جـ . الأزمة الشاملة : و هي تمس النظام المالي و النقدي معا ، و تؤثر سلبا على معدلات النمو . والجدير بالذكر أن الأزمات الشاملة عادة ما تتضمن أزمة في العملة و معدلات الصرف و لكن ليس بالضرورة أن تؤدي أزمة العملة إلى الأزمة الشاملة .

د . أزمة الدين الخارجي : و هي الحالة التي تعجز فيها الدولة عن خدمة ديونها الخارجية .

المطلب الثالث : تاريخ الأزمات المالية و أسباب حدوثها

الأزمات المالية والاقتصادية ظاهرة قديمة و ميزة لصيقة بالاقتصاد الرأسمالي منذ نشأته ، و ما قد يسهل فهم الأزمات الاقتصادية و المالية الأخيرة هو وضعها في السياق التاريخي الشامل للأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي عبر وجوده . فهي ليست سوى حلقة ضمن سلسلة طويلة من الأزمات التي يفرزها هذا النظام . و إذا كان الحديث يتكرر عن أزمة الثلاثينات من القرن الماضي فإن ذلك يعود لشدتها و كارثية عواقبها على الاقتصاد العالمي. أما مجموع الأزمات التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي منذ نشأته فتشير الإحصائيات أنها بلغت : " 38 أزمة مالية خلال 26 سنة (من سنة 1945 إلى سنة 1971) و 139 أزمة مالية في 24 سنة (من سنة 1973 إلى سنة 1997) ، أي أن وتيرة وقوع الأزمات قد ازدادت بصورة ملحوظة بمرور الزمن ، و مما يذكر في هذا الصدد أن معدل تكرار الأزمات بعد الحرب العالمية الأولى

[22] عائشة عزور، عولمة النظام المالي الدولي وانعكاساته على النظام المالي الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2007، ص 104.

قد أصبح ضعف ما كان عليه قبلها ، و طبقا لإحصائيات صندوق النقد الدولي فإن الاقتصاد الأمريكي يتعرض منذ أواخر الأربعينيات من القرن الماضي إلى أزمة انكماش أو ركود كل ست سنوات مع استمرار الأزمة نحو عشر شهور في المتوسط[23].

و لشدة الزلزال الذي أحدثته الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وما كلفته من خسائر لأكبر الاقتصادات العالمية ولخزائن الدول التابعة لها بالخصوص، و من شكوك حول مصداقية النظريات الرأسمالية المتشددة و المتحفظة حول دور الدولة في الاقتصاد ، فإن الحديث عن هذه الأزمة سيأرخ له تاريخ الاقتصاد بأشد الحروف نقشا على الحجر وسيصفها بغير المسبوقة و لا الشبيهة بسابقاتها .

العرض التاريخي المتسلسل التالي لأشهر الأزمات الاقتصادية و المالية عبر عصور طويلة ثم التعرض لمعالم الأزمة العالمية الأخيرة في المبحث الموالي سيؤكد دون شك بأنها أزمة غير مسبوقة و ليست نسخة طبق الأصل لأزمات الماضي .

أولا: أولى الأزمات المالية العالمية

1- **أزمة السندات لأجل (عام 1637م):** وقد حدثت هذه الأزمة في شهر فيفري من عام 1637، بعد مرور عدة سنوات من المضاربة بأوروبا، حيث انخفضت الأسعار فجأة مسببة إفلاس المضربين، وقد اعتبر المؤرخون هذه الأزمة هي أولى الأزمات المالية الناتجة عن المضاربة.

2- **أزمة انهيار الأسهم (1720م):** ففي هذا العام حدثت أزمتين متتاليتين، لم تفرق بينهما سوى بضعة أشهر، بخصوص أسهم الشركات التي تستغل موارد العالم الجديد، وقد حدث ذلك بفرنسا إنجلترا.

3- **الأزمة النقدية (البنوك عام 1797م):** وقد حدثت هذه الأزمة في 26 فيفري من عام 1797م، حيث تعرض بنك إنجلترا لانحصار في الاحتياطي، فقرر تعليق التلخيص نقدا، الأمر الذي أدى إلى خلق نوع من الذعر بين المواطنين والشركات، فسارعوا إلى سحب ودائعهم ومدخراتهم وأرباحهم من البنوك، فتسبب ذلك في إفلاس جماعي، فكانت هذه هي أول أزمة ناتجة عن الذعر الجماعي.[24]

[23] جوجو زينب، تطور الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على النظام المالي الدولي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، 2006.
[24] محمد سعيد محمدالرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،مصر، 2013، ص ص 31-32.

ثانيا: أزمات القرن التاسع عشر

1 – أزمة البنوك (عام 1810 م) : و قد حدثت هذه الأزمة عندما حاصر نابليون انجلترا ، مما أدى إلى سقوط الائتمان بها ، حيث لم تستطع في ظل الحصار تحصيل حقوقها على شركات جنوب أمريكا ، مما تسبب في حصول أزمة في السيولة و ظهور البطالة .

2 – أزمة البنوك (عام 1819 م) : و هذه الأزمة هي أول أزمة مالية تحدث بالولايات المتحدة الأمريكية، و قد حدثت نتيجة للأموال التي صرفت في حرب عام 1812 م ، و سياسة التقشف التي فرضها البنك المركزي الأمريكي.

3 – أزمة الأسهم (عام 1825 م) : و قد حدثت هذه الأزمة نتيجة المضاربة الشديدة على الاستثمارات المتواجدة بأمريكا اللاتينية ، و ذلك في مجال البنوك ، و التأمينات ، و تسليح السفن ، و بناء القنوات و غيرها، حيث انخفضت قيمة أسهمها انخفاضا شديدا في بورصة لندن ، مما أدى إلى إفلاس العديد من البنوك و المؤسسات .[25]

4 – أزمة انهيار الأسهم و البنوك (عام 1836 م) : و قد حدثت هذه الأزمة بعد قرار الرئيس الأمريكي (آندرو جاكسون) اشتراط بيع الأراضي مقابل معادن ثمينة ، مما أدى إلى ضربة قاضية للمضاربة في سوق العقار بأمريكا ، و على أثر هذا القرار انهارت بورصة انجلترا .

5 – أزمة انهيار الأسهم (عام 1873 م) : حيث تعرضت بورصتي فينا و النمسا إلى حالة من الركود، وذلك في التاسع من مايو 1873 م ، بسبب المضاربات الضخمة التي لم تقابلها ضمانات حقيقية ، مما سبب انهيارا على نطاق واسع ، شمل ألمانيا ، و أوروبا ، و الولايات المتحدة الأمريكية .

ثالثا: أزمات القرن العشرين

1- **أزمة الركود الكبير (1929م)** : تعد أشهر الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي من قبل ، ويعرف أيضا باسم الكساد الكبير ، فبسببها اهتز الاستقرار النسبي في الاقتصاد الرأسمالي بأكمله ، وعرفت سوق المال الأمريكية هبوطا لأسعار الأسهم بلغ نسبة 13 % لتتوالى الانهيارات في الأسواق المالية العالمية.

[25] نفس المرجع السابق، ص ص 32-33.

و يمكن تلخيص أسباب أزمة 1929 في جملة من الانحرافات عرفتها أسواق رؤوس الأموال منها[26]:

* نسبة هامش الأمان في البيع النقدي الجزئي و التي كانت تتصف بالضآلة (10 %) و لأن عدد من المتعاملين لم تتوفر لديهم السيولة المطلوبة للرفع من مساهمتهم ، إضافة إلى أن العدد الآخر كان فاقدا للثقة في السوق كي تستعيد توازنها، و بالتالي فإن الكثير منهم قد اتجه إلى تصفية معاملاتهم المرتبطة بالشراء النقدي الجزئي و ذلك ببيع الأوراق محل المعاملة و هو ما أدى إلى الرفع من عرض الأوراق ، ونجم عن ذلك المزيد من تدهور الأسعار .

* البيع على المكشوف : حيث سارع المضاربون و غيرهم ممن يرغبون في التغطية إلى الزيادة في بيع الأسهم على المكشوف و ذلك ببيع الأسهم التي ليست في ملكيتهم بأسعار محددة سلفا على أمل شرائها عند انخفاض السعر وتسليمها للمشتري بعد جني الأرباح، ولعل الانتشار الواسع لهذا النوع من البيع و بصفة فوضوية آنذاك قد ساعد كثيرا في تعميق الأزمة .

* الممارسات غير الأخلاقية : و من أهم صور الممارسات التي كثر التعامل بها في الصفقات التي كانت تجري على الأوراق المالية طيلة فترة الكساد العظيم : البيع الصوري ، الشراء بغرض الاحتكار ، استغلال ثقة العملاء ، اتفاقيات التلاعب في أسعار الأوراق المالية .

لقد كان واضحا أن الكساد الذي بدأ في الولايات المتحدة في أكتوبر 1929 سينتشر خارجها، و ذلك لأهمية ومكانة الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي ، ففي سنة 1929 كان الإنتاج الصناعي الأمريكي يمثل 46 % من الإنتاج الصناعي لأربع و عشرين دولة من أكبر الدول الصناعية ، و بلغ مقدار الأموال التي وظفتها الولايات المتحدة الأمريكية في نفس السنة ما يفوق 20 % ، و في ذروة الكساد انخفضت قيمة الواردات و الاستثمارات الأمريكية بنسبة 22 % مما كان عليه سنة 1919 ، و بهذا يتضح جليا السر في انتشار الكساد العالمي إلى الدول الأخرى ، و قد كان سير الحوادث أثناء الكساد كالآتي :

انخفاض القروض الأمريكية ===> انخفاض أسعار السلع العالمية ===> انكماش التجارة ===> حدوث الأزمة العالمية .

[26] رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2006، ص 143.

2. أزمة الاثنين الأسود (1987): عرفت بورصة وول ستريت بنيويورك في 19 أكتوبر 1987 انخفاضا متتاليا في أسعار تداولاتها المالية مصاحبة اندفاع المستثمرين إلى بيع أسهمهم، مما أدى إلى انخفاض مؤشر داوجونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد ، مما أثر على باقي البورصات العالمية و كانت الخسائر كبيرة ، ففي بورصة نيويورك سجل انخفاضاً قدره 800 بليون دولار بنسبة 26 % ، و لندن 22 % ، وطوكيو 17 % و في بورصة فرونكفورت 15 % وفي امستردام 12%[27].

و تعود أسباب الأزمة إلى انهيار أسعار 30 نوعا من أسهم الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث فقد مؤشر داوجونز 21.6 % من مستواه السابق ، و انخفضت أسعار أسهم بورصة نيويورك نتيجة الخلل في التوازن بين العرض و الطلب الناشئ من جراء كثرة أوامر البيع بشكل واسع.

و تتلخص أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث أزمة الاثنين الأسود في النقاط التالية:[28]

- ✓ نشاط السوق المالية الدولية بشكل مذهل حيث بلغ ذروته سنة 1987 .
- ✓ قوة ارتباط الأسواق المالية فيما بينها .
- ✓ ضخامة الصفقات و العمليات المتداولة في الأسواق المالية العالمية .
- ✓ تنوع الأصول المتعامل بها .
- ✓ استخدام أحدث الأساليب في الاتصال ، و أكثر التقنيات تطورا في إدارة الأنشطة و العمليات ساعد على سرعة إنتقال الأزمات من سوق لآخر .
- ✓ قوة العلاقات النقدية و المالية كان من أهم قنوات انتقال الأزمة ، و مثال ذلك تداول العملات الرئيسية كالدولار تسببت تدهور قيمته في تفاقم الأزمة المالية الدولية في أكتوبر 1987 .
- ✓ التفسيرات المتناقضة التي تتعلق بكفاءة السوق المالية .

3- أزمة (1989م) : حلت تلك الأزمة خلال شهر سبتمبر 1989 عقب إعلان الحكومة الأمريكية عن رفع أسعار الجملة و التجزئة بنسبتي 9 % و 5 % على التوالي ، مع امتناع البنك الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) عن تخفيض أسعار الفائدة ، مما أدى إلى انخفاض مؤشر داوجونز في 13

[27] ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى، الجزائر،1990، ص 87.
[28] فريد كورتل، مرجع سبق ذكره، ص 34.

أكتوبر 1989 بمقدار 190 نقطة أي ما مقداره 7 %، و في طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة ، بينما ضيع مؤشر فايننشال تايمز 142 نقطة .

تختلف أزمة 1989 بالمقارنة بأزمة 1987 لأسباب عديدة أهمها[29]:

- ✓ تحسن الظروف الاقتصادية و عدم توافر ما يدل على إقتراب حدوث أزمة اقتصادية .
- ✓ ارتفاع عوائد الأسهم (بسبب ارتفاع مستوى نشاط معظم الشركات و تحسن أرباحها) ، و لم تكن هنالك دوافع لبيع الأسهم ، لهذا كانت زيادة عرض الأسهم للبيع ضعيفة نسبيا و بعيدة عن إحداث تدهور في الأسعار .
- ✓ اقتصار بيع الأوراق المالية (الأسهم الخاصة) على المستثمرين الصغار دون تدخل الشركات الكبيرة، مما يعني ضعف حجم و نطاق العمليات و بالتالي عدم تسببها في التأثير بشكل كبير على الأسعار .
- ✓ عدم وجود توقعات حول إمكانية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ .
- ✓ إسراع المستثمرين عام 1987 لبيع أسهمهم تسبب فعلا في انخفاض الأسعار ، أما عام 1989 فضل المستثمرين عدم الاستعجال بالبيع ، مما ساعد على تهدئة الأسواق و الحد من انخفاض الأسعار .
- ✓ اتسم موقف الحكومة الأمريكية باللامبالاة في أزمة أكتوبر 1987 مما أثر سلبا و زاد في تفاقم الأزمة، على خلاف عام 1989 حيث سارعت الحكومات إلى التدخل لإيقاف الأزمة عن طريق مواجهة عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير جدا من السيولة و هو ما ساعد على احتواء الأزمة .

4- أزمات الأسواق المالية الناشئة :

عرفت سنوات السبعينيات عدة أزمات أشهرها تلك التي أصابت الأسواق المالية الناشئة كأزمة المكسيك والأرجنتين و فنزويلا و غيرها ، و يقصد بالأسواق الناشئة تلك الأسواق المالية الموجودة في البلدان التي اعتادت تلقي تدفقات رؤوس أموال خارجية ضخمة لفترة طويلة مما جعلها أكثر اندماجا في السوق الدولية

[29] مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية: البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، الجزائر 2000، ص ص: 100-103.

و أكثر تأثرا بما يحدث في الأسواق و بآلياتها . فبمجرد توقف التدفقات النقدية تحل الأزمة المالية و يواجه الاقتصاد التزامات وديون مالية . و هذه نماذج عن تلك الأزمات.

4-1 أزمة المكسيك: منذ أواخر الثمانينات و إلى غاية التسعينات صنف الاقتصاد المكسيكي ضمن الاقتصادات النموذجية لما عرفه من إصلاحات اقتصادية تبنت سياسات تحرير جريئة و خصخصة ممنهجة حظيت بمساندة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي . نتيجة لذلك أقبل المستثمرون الأجانب على توظيف أموالهم بشكل كثيف وضفها في مختلف النشاطات الاقتصادية بالمكسيك حتى فاق دخلها السبعين مليار دولار فقط ما بين عامي 1990 و 1993 .

و من العوامل الداخلية و الخارجية الأساسية التي كانت وراء تدفق مثل تلك الاستثمارات نذكر عل الخصوص:

أ – العوامل الخارجية الأهم :

- تدني معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية و ما رافقه من ركود فيها و في بلدان أخرى، مما دفع بالمستثمرين إلى نقل أموالهم و توظيفها في المكسيك سعيا وراء نِسبٍ أكبر من الأرباح .
- دخول المكسيك في اتفاقية نافنا مع دول ذات اقتصاد كبير و هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، مما عزز ثقة المستثمرين في اقتصادها .

ب . العوامل الداخلية الأهم :

. ازدياد الناتج المحلي بمعدل فاق 3 % سنويا خلال الفترة الممتدة ما بين 1988 و 1994 و تدني معدل التضخم إلى أقل من 6 % .

. الخصخصة الواسعة لأهم القطاعات المملوكة من طرف الدولة .

. عودة رؤوس الأموال التي انتقلت في فترة سابقة نحو الولايات المتحدة الأمريكية أثناء أزمة الدين التي حدثت في ثمانينات القرن الماضي، مقابل توقعات جادة بتحسن الظروف الاقتصادية في المكسيك في سنوات التسعينات .

و في الفترة الممتدة ما بين عامي 1990 و 1994 شهدت المكسيك تدفقات مالية قدرت ب 71.2 مليار دولار قامت السلطات المكسيكية باستثمارها في محفظة مالية لتمويل 72 % من عجز ميزان المدفوعات، و بما أنها مرحلة ازدهار فقد امتلأت المتاجر الكبرى بالسلع و أعطت الاعتمادات الائتمانية للمستهلكين بسخاء مما أدى إلى تزايد مديونية الأسر و المصارف ، و هو ما جعل المكسيك تعيش مستوى أعلى من قدراتها . من ناحية أخرى شهدت البلاد تطورين هامين أحدهما اقتصادي و الآخر سياسي أديا إلى انهيار البيزو (العملة المكسيكية) و الاقتصاد لاحقا، و يتمثل العامل الاقتصادي في ارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية بالتزامن مع انتعاش اقتصادي مما أدى إلى هروب استثمارات المحفظة والرساميل قصيرة الأجل بصورة مفاجئة من المكسيك إلى الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية . أما العامل السياسي فتمثل في معاناة المكسيك في هذه الفترة من سلسلة من الاضطرابات و التقلبات السياسية التي أضعفت ثقة المستثمرين الأجانب نتيجة هذه الأوضاع[30].

و باختصار شديد تعود الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة سعر الصرف المكسيكي إلى النقاط التالية[31]:

– تقييم العملة الوطنية بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية، و إخفاء العجز في حساب العمليات الجارية .

– إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية و تطبيق نظام التعويم الكامل، وفتح أسواق المال على مصراعيه للاستثمار الأجنبي.

– التوسع في استيراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سترتفع فيما بعد و هذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقييم عملة البيزو .

– ارتفاع أسعار الفائدة، وإدارة الدين الحكومي قصير الأجل ، و التوسع في منح الائتمان من قبل البنوك.

4-2 أزمة جنوب شرق آسيا :

عرفت دول منطقة جنوب شرق آسيا (أندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، تايلندا ، هونغ كونغ) تزايدا لافتا في معدلات النمو الاقتصادي لأكثر من عقدين كاملين، انتقلت به من مستوى دول نامية إلى دول

[30] جوجو زينب، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.
[31] فريد كورتل، مرجع سبق ذكره، ص 36.

متقدمة اقتصاديا وصناعيا محققة معدلات نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي فاق نسبة 7 % خلال الفترة الممتدة ما بين 1985-1995.

ذلك النمو الاقتصادي الهام رافقه بالضرورة تحرير الاقتصاد، والاعتماد الواسع على آليات السوق، وتقليص دور الدولة في الرقابة و ضبط تلك الآليات ، و أصبحت اقتصاديات تلك الدول جزءا كامل الاندماج في الاقتصاد العالمي فارتبطت أسواقها المالية ارتباطا متينا بالأسواق المالية العالمية و أخذ الاعتماد على تدفقات رأس المال الأجنبي الخاص حيزا هاما في عجلة دوران اقتصاديات تلك الدول .

هذه التجربة جعلت كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي يصف هذه الدول بالدول النموذجية التي يجب أن تحذو حذوها باقي الدول المحدودة الدخل ، و أعتبر مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية سنة 1996 أن " نجاح " دول جنوب شرق آسيا هو تجربة يجب تطبيقها في دول أخرى[32].

الزيادة في تدفق رؤوس الأموال أدى إلى ارتفاع عمليات الإقراض البنكي و اقتراض الشركات ، و أقبل المستثمرون الأجانب على شراء الأوراق المالية الآسيوية مرتفعة الفوائد، أو صكوك الديون الأمريكية المقومة بالدولار ، و ذلك في ظل التوقعات بتواصل النمو السريع لاقتصاديات تلك الدول الآسيوية .

و قد شجعت السيولة الوفيرة على زيادة البحث عن العائد من قبل المقرضين في الحالة الآسيوية فتراخت معايير الإقراض ، مع تقديم القروض لشركات أو مشروعات ضخمة أو لمشروعات التطوير العقاري العمراني التي كانت قدرتها على البقاء موضع الشك[33].

بدأت الأزمة عندما عجزت المصارف عن مواصلة الإقراض في ظل بروز المشاكل المالية التي تفاقمت نتيجة الثقة المفرطة في الأداء الاقتصادي المتميز، وظهرت أزمة سعر الصرف حقيقية سنة 1997 إذ انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة و تدني الأرباح في أسواق الأسهم، فاضطرت السلطات النقدية إلى رفع سعر الفائدة بهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي .

[32] شندا جمال الخطيب، العولمة ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، ط1، مؤسسة طابا للنشر، عابدين، 2002، ص ص 41-42.
[33] خور هوي أي، كي ريويي زيونج، آسيا، منظور عن أزمة الرهونات دون الممتازة، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد 2، جوان 2008، ص 20.

أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق المالية لتلك الدول حتى بلغ أحيانا 200 % عن الأسعار السابقة ، وهو ما دفع بالمستثمرين للتخلص من ما لديهم من أوراق مالية و الاستفادة من سعر الفائدة المرتفع ، مقابل ذلك انخفضت أسعار الأسهم و السندات إلى ما بين 25 % و 50 % من سعرها في السوق.

مع اتساع نطاق الأزمة و في ظل وجود ارتباط بين أسواق دول شرق آسيا و الأسواق العالمية ، كان لا بد أن تنتقل الأزمة إلى خارج نطاق المنطقة الآسيوية، و قد ساعد على ذلك ما يعرف ب " أثر العدوى "، فخلال عام 1998 بدأ انتقال الأزمة إلى دول أوربا بإعلان روسيا عن وقف سداد الدين الخارجي لمدة 90 يوما، و إعادة هيكلة الدين المحلي في اغسطس (أوت) 1998 ، ليمتد أثر الأزمة الروسية إلى دول أوربا الغربية ، كما ساهم التوسع الكبير في تدفقات البنوك الأوروبية إلى دول جنوب شرق آسيا في انتقال الأزمة إلى أوربا ، و لم تكن دول أمريكا اللاتينية بمعزل عن ذلك فقد حققت أسواق الأسهم في كل من البرازيل و المكسيك و الأرجنتين في 27 أكتوبر 1997 أكبر خسائرها في يوم واحد وتعددت عمليات بيع الأسهم في الأيام التالية. و في 7 نوفمبر 1997 هبط مؤشر سوق الأسهم في البرازيل بنسبة 6.4 %، بينما فقدت المكسيك 2.42 % من قيمة مؤشرها ، و هبط مؤشر ميرفال للأسواق المالية في الأرجنتين بنسبة 5.1 % و في فنزويلا هبط مؤشر بورستايل بنسبة 3.3% . و هكذا تعدت الأزمة الآسيوية نطاقها الإقليمي و باتت تشكل أزمة عالمية متعددة الأبعاد : صرف أجنبي ، ديون مالية و مصرفية .

تجدر الإشارة إلى أن بورصة نيويورك عادت لتشهد انتعاشا تجاوبت معه الأسواق الأوروبية في حين استمرت الأزمة في أسواق آسيا[34].

و يمكن تلخيص تلك الأزمة الكبيرة التي أصابت تلك الاقتصاديات الواعدة في دول جنوب شرق آسيا في النقاط التالية :

– التدفق الكبير لرؤوس الأموال الأجنبية نحو تلك البلدان ثقة و طمعا في النمو الاقتصادي المرتفع والسريع وإلغاء الرقابة على حركة رؤوس الأموال .

[34] عاطف سليم أندراوسي، أسواق الأوراق المالية من ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،مصر، 2007، ص ص 265-270.

– ضعف الجهاز المصرفي و المالي و عدم القدرة على تطويره و الرقابة الحكومية عليه فلم يعد مسؤولو البنوك وملاكها ينظرون إليها بإعتبارها استثمارات في أسهم عادية فتوسع التعامل بالمشتقات المالية وفتح المجال واسعا للمضاربات المحفوفة بالمخاطر .

– منح قروض للقطاع الخاص دون ضمانات كافية .

– حرية البنوك في الاقتراض من الأسواق العالمية بأسعار منخفضة و بلا مجازفة تذكر في صرف العملات الأجنبية .

– تحويل الاستثمار في الأوراق المالية إلى إيداعات بالبنوك بسبب الرفع في أسعار الفائدة للحد من التحويلات في العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية .

رابعا: أزمات الألفية الجديدة

دخل الاقتصاد الأمريكي في حالة تباطؤ منذ بداية الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2000 ثم بداية عام 2001، إذ لم يتجاوز معدل النمو في تلك الفترة حدود نسبة 2.5 % مما تسبب في تراجع أرباح الكثير من الشركات الأمريكية، بل و أغلقت بعض المصانع الجديدة أبوابها، ولو بشكل مؤقت، و دعى الأمر بعض الشركات إلى التخفيض في معدلات الإنتاج خوفا من عجزها في تسويق تلك المنتجات بسبب تراجع معدلات الاستهلاك . فلقد أضحى الاقتصاد الأمريكي يعاني من ضعف واضح في معدلات الانتاج والاستهلاك و في تراجع مؤشرات أسواق المال . كما أن ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة ساهم في تفاقم الوضع .

يضاف إلى ذلك عوامل أخرى كزيادة قوة الدولار و ما نتج عنه من ارتفاع أسعار الصادرات الأمريكية التي تنافسها منتجات دول أخرى لم تعرف نفس الارتفاع مما أدى إلى تراجع صادراتها بنسبة 10 % خلال عام 2001 . و تراجع قيمة أسهم شركات التكنولوجيا التي أضحت إحدى أعمدة الاقتصاد الأمريكي .

لمواجهة هذا الوضع المتدني لحالة الاقتصاد الأمريكي قرر مجلس الاحتياط الفيدرالي خلال عام 2001 تخفيض سعر فائدة القروض الاتحادية نصف نقطة مئوية (أي من 6 إلى 5.5 %) كمحاولة لإعادة إنعاش الاقتصاد ، كما تم تخفيض نسب الضرائب في نفس العام ما لا يقل عن ست مرات لنفس الغرض، و كل ذلك يؤشر على مدى خطورة الوضع الذي وصل إليه الاقتصاد الأمريكي .

وبما أن أمريكا هي زعيمة العالم في الاقتصاد كما في غيره من المجالات ، فإن الركود الاقتصادي لم يقف عند حدودها، بل انعكس سلبا على اقتصاديات الكثير من الدول التي يرتبط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي و بعملة الدولار، إضافة إلى التشابك الاقتصادي في ظل العولمة و حرية التجارة و انتقال رؤوس الأموال، و ما يسببه كل ذلك من سهولة في انتقال عدوى الأزمات عبر العالم بسهولة و سرعة فائقة .

في ظل هذا الوضع الاقتصادي العالمي المضطرب عرفت بداية القرن الحالي عدة أزمات مالية و اقتصادية ..... في ما يلي :

1- أزمة فقاعة شركات الانترنيت (الدوت كوم) : حدثت هذه الأزمة نتيجة تهافت المؤسسات على البيع عن طريق الانترنيت ، دون وضع اللوجستيك (الإمداد بالمعلومات) و التوزيع بعين الاعتبار ، وتسمى أزمة "الدوت كوم" ، حيث تسبب انهيار مؤشر التكنولوجيا المتطورة في أزمة مالية كبيرة ، نتيجة التلاعب في حسابات الشركات، بالإضافة إلى التوقعات الوهمية لقدرة الانترنيت على إحداث نمو اقتصادي، فانهارت معظم شركات الانترنيت[35].

يضاف إلى ذلك تزامن ذلك الانهيار مع حدوث هجمات سبتمبر 2001 و التي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت .

2- أزمة الخطر النظامي: حدثت هذه الأزمة في أعقاب أحداث 11 سبتمبر من عام 2001 ، حيث نتج عن هذه الأحداث انهيار العديد من فروع الأسواق المالية الدولية ، فضلا عن تدمير شبكة الاتصال الحيوية – كأنظمة المقاصة –، مما استدعى تدخل البنك المركزي الأمريكي لتوفير السيولة اللازمة للبنوك المتضررة مدة أسبوع كامل خوفا من الخطر النظامي ، و أيضا قام البنك المركزي الأوروبي بتقديم أكثر من 130 مليار دولار للبنوك الأوروبية لتفادي الانهيار[36].كما رافق ذلك قيام عدد من البنوك المركزية بتخفيض أسعار الفائدة لدعم الدولار الأمريكي و تجنب دخول العالم في مرحلة من الكساد ، حيث قام البنك المركزي الأوروبي بتخفيض أسعار الفائدة من 4.25 % إلى 3.75 % ، كما قام البنك المركزي الانجليزي بتخفيض أسعار الفائدة من 5 % إلى 4.75 % ، فضلا عن البنوك المركزية لبعض الدول التي خفضت أسعار الفائدة مثل اليابان ، هونغ كونغ ، تايوان و الكويت. و تعد تلك هي المرة الأولى التي تشهد فيها أسواق

[35] الداوي الشيخ، مداخلة بعنوان: "الأزمة المالية العالمية: انعكاساتها وحلولها"، مؤتمر جامعة الجنان حول: "الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الغربي والإسلامي"، طرابلس، لبنان، 13-14 مارس 2009، ص8.
[36] نفس المرجع السابق، ص 8.

المال العالمية تناسقا و تزامنا في السياسة النقدية للبنوك المركزية منذ حرب الخليج عام 1991 . على الرغم من ذلك كان تأثير خفض سعر الفائدة على أداء بورصة نيويورك ضئيلا حيث سجلت مؤشرات البورصة الأمريكية تدهورا كبيرا عقب افتتاح أسواق المال الأمريكية مرة أخرى، و بلغت معظم المؤشرات أدنى مستوى لها منذ ثلاث سنوات[37].

من هنا كانت تسمية يوم 11 سبتمبر بالثلاثاء الأسود في محلها إذ كانت الآثار و النتائج السلبية كبيرة وخطيرة على جميع المستويات خاصة الاقتصاد الأمريكي و من ورائه الاقتصاد العالمي، وامتدت التداعيات الشديدة حتى بعد مرور سنتين على الأحداث، فالناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية الذي يمثل ربع الناتج العالمي، و تجارة الصادرات و الواردات الأمريكية التي تمثل ما لا يقل عن ال 20 % من التجارة العالمية ، من شأنها أن تؤثر على تحصيل الاقتصاد العالمي بما يحل بها من أزمات كيفما كان حجمها .

3- أزمة الرهن العقاري: واجه الاقتصاد العالمي أزمة مالية عاصفة هزت أسس الأسواق المالية الدولية والوطنية وأثرت على البنوك والمؤسسات المالية بصفة مباشرة وعلى الاقتصاديات العالمية بشكل عميق.

تعود بداية تلك الأزمة إلى شهر أوت من عام 2007 من خلال ما عرف ب " أزمة الرهن العقاري " حينما لجأت المؤسسات المالية الأمريكية إلى منح قروض سكنية لعدد كبير من المواطنين في أمريكا تسمح لهم بتمويل عملية شراء السكنات في ظل قانون أصدرته الحكومة الأمريكية منذ عام 1977 ينص على إمكانية حصول أي مؤسسة مالية على ضمانات لودائعها المالية من الهيئة الفيدرالية للتأمين على الودائع إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع .

ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية، أثر ذلك سلبا على قدرتها المالية رغم محاولاتها الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية و رفضها اقتراضها ، و تدخل البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك إلا أن رقعة البنوك التي تعاني من عجز في السيولة النقدية توسعت ، الأمر الذي أدى في مرحلة تالية إلى ظهور حالات الإفلاس التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي والعالمي، حيث بلغ عدد المؤسسات الأمريكية التي أفلست أو قريبة من الإفلاس بحوالي 120 مؤسسة مالية منها إفلاس مؤسستي "ليمان برذرز" ، " ميرل لينش " ، و وصلت مؤسسة تأمين أمريكية American International Group (AIG) حافة الإفلاس لولا تدخل الخزانة الأمريكية و الاحتياطي

[37] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم (عدوى الأزمات المالية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،مصر،2005، ص 153.

الأمريكي الفيدرالي لإنقاذها. و يكفي أن نشير إلى أن هذه الأزمة المالية كلفت الاقتصاد الأمريكي فقط حتى ذلك التاريخ حولي 1000 مليار دولار مما استدعى تدخلا مباشرا من الإدارة الاقتصادية لإيجاد حل لهذه الأزمة ، و خصصت مبالغ ضخمة لتجاوزها قدرت بحوالي 800 مليار دولار و يقدر مجموع ما ضخه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حتى الآن حوالي 180 مليار دولار ، كما قامت الخزانة الأمريكية بطرح سندات خزينة و شراء القروض المتعثرة لإنقاذ المصارف و المؤسسات المالية الأمريكية.

الوصول إلى هذه الوضعية المعقدة و الخطيرة التي مست الاقتصاد الأمريكي ليمتد إلى مجموع الاقتصاد العالمي، لم يتم بين يوم و ليلة بل تنبأ له سنوات من قبل بعض الاقتصاديين و الخبراء دون التنبؤ تحديدا بأن انطلاق الأزمة سيكون بفعل الدين العقاري للأفراد الأكثر هشاشة في أمريكا .

المبحث الثاني: معالم الأزمة المالية العالمية 2008/2007 وأسبابها

عرفت البنية النقدية العالمية، منذ عقد السبعينيات، تغيرات هامة عقب انهيار نظام – بريتون وودز ، وشهدت أسعار صرف العملات الدولية تقلبات كبيرة. شجع هذا الوضع على المضاربة عليها فتزايدت التدفقات النقدية قصيرة الأجل وازداد تأثرها بالتغيرات في أسعار الفائدة، مما زاد في تكامل الأسواق المالية العالمية، وتراجعت التجارة الدولية في السلع والخدمات أمام المعاملات المالية العالمية التي عرفت نموا غير عادي بدءاً من ثمانينيات القرن الماضي، ودخل الاقتصاد العالمي في عصر تمويل معولم ساهم في توسيعه التقدم التكنولوجي في الإعلام والاتصال.

هذه العولمة المالية المتسارعة فتحت باب الاجتهاد في عمليات الابتكار والتجديد في أساليب وأدوات التمويل، مع تحرر غير مسبوق من القيود التشريعية والإجرائية والأخلاقية، وأطلقت حرية الحركة لأسعار الفائدة والصرف وحررت الخدمات المالية.

كل هذا تم تحت نظر وتشجيع من صناع القرار الاقتصادي في المجتمع الدولي ومن أغلب المنظمات الدولية التي دفعت بالبلدان إلى الانفتاح على رأس المال الأجنبي والاندماج في المنظومة المالية العالمية في صيغتها الجديدة تحت دافع الاستفادة من مزايا تلك الأساليب الجديدة في التمويل العالمي. غير أن وضع القواعد التنظيمية والسياسات الوقائية اللازمة لمواجهة الآثار السلبية المحتمل وقوعها، بسبب هذه التوجهات الجديدة، في شكل أزمات مالية يجب إدارتها وتقديم الحلول اللازمة لها، لم يكن من أولويات انشغالات صناع القرار الاقتصادي العالمي.

ضمن هذا المناخ المالي العالمي الجديد انطلقت الشرارة الأولى للأزمة المالية العالمية 2008/2007 من سوق العقارات بالولايات المتحدة الأمريكية بعد فترة الازدهار التي عرفها الاقتصاد الأمريكي في الفترة الممتدة ما بين 2001 و2006، والتي شجعت البنوك على منح القروض العقارية دون مراعاة لكفاءة الملاءمة وغيرها من الشروط المتعارف عليها دوليا عند منح القروض ومنها ضمان الحد الأدنى من الدخل وشرط مساهمة المقترض بنسبة معينة من قيمة العقار أو توفره على ممتلكات يُمكن حجزها في حالة العجز عن سداد الدين. وهكذا أصبح بإمكان أي فرد الحصول على قرض عقاري يمكنه من شراء عقار يمتلكه شخصيا فيصبح له الحق في رهنه للحصول على قروض أخرى، ومنها بدأت تتشكل سلسلة من القروض مبنية على أسس مصرفية تنحرف على القواعد السليمة للإقراض المصرفي.

ومن جهتها قامت البنوك وشركات العقار ببيع الديون إلى شركات التوريق التي صدرت بموجبها سندات قابلة للتداول في أسواق البورصة العالمية من خلال ما عرف بعمليات "التسنيد" أو "التوريق"، وبتوالي عمليات التوريق، دون أدنى رقيب، توسعت الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي.

وفي نفس السياق قامت المؤسسات المالية بالتأمين على السندات لدى شركات التأمين على أن يقوم حامل السند بدفع رسوم التأمين عليها ضماناً لسداد قيمة السندات من طرف شركة التأمين في حالة إفلاس البنك أو عجز صاحب العقار عن التسديد، كما تم رهن تلك السندات للاستفادة من أسعار الفائدة مما شجع على اقتناء المزيد من تلك السندات، وبالموازاة مع ذلك تم إصدار أدوات مالية جديدة تسمى "المشتقات المالية"، إذ تمت المضاربة عليها في الأسواق المالية وبصورة منفصلة عن السندات، ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة هذه الأخيرة ولم يعد بمقدور أصحاب العقارات تسديد ديونهم فقامت البنوك ببيعها ورفض مالكوها الخروج منها، فوقع النزاع بين الطرفين وانخفضت قيمة العقارات بدءاً من عام 2007 وأصبحت قيمتها أقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشأنها فعجز الأفراد عن تسديد ديونهم ولو ببيع السندات التي انخفضت قيمتها لكثرة عرضها للبيع. وانتقل الضرر إلى المصارف الدائنة بسبب عدم السداد فهبطت قيمة أسهمها في البورصة وأعلنت الكثير من الشركات العقارية وشركات التأمين إفلاسها، وفقد المستثمرون الثقة مما دفع بالمودعين إلى الإسراع في سحب ودائعهم وقلت السيولة لدى البنوك ولم تنفع تدخلات البنوك المركزية في إنقاذها من الإفلاس رغم ما ضخته من أموال فاقت في بدايتها الـ500 مليار دولار. وهكذا توالت الخسائر وانخفضت أسهم البنوك وشركات الاستثمار العقاري وحلت الكارثة بالجميع، وأصيبت الأسواق المالية بالشلل.

المطلب الأول: الجوانب النظرية للأزمة المالية العالمية 2008/2007

لكل أزمة ظروفها والمتغيرات التي حدثت لاقتصاد ما في وقت ما فكانت سببا لحدوثها، ومن هذا المنطلق فإن الأزمة المالية العالمية الأخيرة كان للعولمة المالية دور بارز في وقوعها، إذ أن هذه الأخيرة اتخذت مظاهر عديدة وسريعة أهمها ظاهرة المنتجات المالية التي حدثت لأول مرة في تاريخ المعاملات المالية، يضاف إليها ظهور مؤسسات مالية ضخمة تدير مبالغ مالية بمئات ملايين الدولارات.

أدت تلك التحولات إلى ارتفاع معاملات الأوراق المالية عبر الحدود ونمو التعامل في أسواق العملات بوتيرة أسرع بكثير من نمو التجارة الدولية بفارق مئات التريليونات من الدولارات فاستحقت بجدارة لقب "أزمة عالمية معولمة" أصبحت فيها قيمة الاقتصاد الرمزي(اقتصاد البورصات) أربعين مرة قيمة الاقتصاد الحقيقي.

أولا: العولمة المالية كفاتحة للأزمة المالية العالمية 2008/2007

شهدت البيئة المالية الدولية خلال العقود الأخيرة تحولات هامة أفرزت ما يسمى بالعولمة المالية، والتي اتخذت مظاهر عديدة أهمها بروز ظاهرة المنتجات المالية التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ المعاملات المالية لما لها من تأثير على المراكز المالية الدولية، وأصبحت منذ منتصف السبعينيات وبشكل خاص في الثمانينيات جزءاً لا يتجزأ من النشاط المالي، خاصة وأنها جاءت للتحوط ضد التقلبات في معدلات الفائدة والصّرف الخارجية في ظل تعويم العملات وعدم الاستقرار النقدي السائد في تلك الفترة.[38]

يضاف إلى ذلك ظهور مؤسسات عملاقة مركبة وهي عبارة عن كيانات مالية ضخمة : CLCFIS (Large and Complexe Financial Institutions) تتمتع بحرية الحركة، لها القدرة على خلق السيولة بعيدا عن الرقابة الفعالة من جانب أي سلطة، وكمثال على ذلك صناديق التحوط، وهي مؤسسات عملاقة تدير مبالغ مالية تصل مئات الملايين من الدولارات، ومن أمثلتها استثمارات الأمانة Fidelity Investments وهي صندوق استثمار مشترك بلغ حجم الأموال التي يديرها على مستوى العالم ما يزيد على أربع أمثال القيمة الرأسمالية للتداول في الأسواق الناشئة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مجتمعة عام 2000. ولا تعتبر هذه المؤسسات عملاقة فقط بل مركبة أين تمارس عدة أنواع من الأنشطة : بنكية، تأمينية، التداول في الأوراق المالية وغيرها من الأنشطة المالية.[39]

وتعد البنوك الشاملة من أبرز تجليات العولمة المالية التي تجمع ما بين وظائف كل من البنوك التجارية التقليدية، بنوك الاستثمار والأعمال، وتعمل على تنويع مصادر التمويل وتوظف وتعبئ أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات، وتقدم خدمات متنوعة ومتجددة.[40]

وقد دفعت كل هذه التحولات إلى نمو تدفقات استثمارات الحافظة، وارتفاع معاملات الأوراق المالية عبر الحدود، ونمو التعامل في أسواق العملات بوتيرة أسرع بكثير من نمو التجارة الدولية، حيث بلغ حجم التعامل في النقد الأجنبي 70 و 90 ضعف حجم التجارة الدولية، كما وصل في بعض التقديرات إلى 100 ضعف،

---

[38] Youssef Cassis, Capitals of capital, A history of international financial centers, 1780-2005 , translated by Jacqueline Collier, Cambridge University press, New York, 2006, P 248.

[39] جودة عبد الخالق، الأزمة المالية العالمية، أزمة نظام لا أزمة سياسات، السياسة الدولية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، العدد 175، جانفي 2009، ص 119.

[40] صلاح الدين حسن السيسي، الأسواق المالية- الأزمات المالية العالمية (الأسباب، التداعيات، سبل المواجهة) في ظل منظمة التجارة العالمية وحرير الخدمات المالية، دا الفكر العربي، 2008، ص 136.

وقدّر حجم التجارة الدولية في الفترة الأخيرة من سلع وخدمات نحو 7 تريليون دولار سنويا، بينما تراوحت تعاملات النقد الأجنبي لكافة الأغراض على مستوى العالم ما بين 500 و 700 تريليون دولار.[41]

والواقع أن للعولمة المالية عدة سلبيات خاصة في ظل التقلبات المفاجئة لرؤوس الأموال وما قد تصطحبه من أزمات واضطراب وانهيار يعصف بأسواق النقد والمال، مما يهدد الاستقرار المالي، فضلا عن أن ارتفاع أسعار الأصول الذي قد يتجاوز الأساسيات الاقتصادية خلال فترة الازدهار والركود، قد يسبب تقلبات مفرطة ويلحق أضرارا بتخصيص رؤوس الأموال.

وقد أظهرت الدراسات أنه في ظل العولمة المالية، قد ترتفع إمكانية تعرض بلد ما لأزمة مالية، فقد كشفت الدراسة التي قام بها باري ايشيتجرين ومايكل بوردو في عام 2001 أن احتمال حدوث أزمة قد تضاعف منذ عام 1973، حيث كانت أزمات العملة من أكثر الأزمات وقوعا في الربع الأخير من القرن العشرين، سواء بمفردها أو بالاشتراك مع أزمات البنوك.[42]

ثانيا: ماهية الأزمة المالية العالمية 2008/2007

منذ ظهور مفهوم الأصول المالية، باعتبارها حقا على الثروة العينية، أصبح التعامل عليها على أنها ممثلا للأصول العينية، وبالتالي ظهر حق الملكية وظهرت النقود كحقوق مالية على الموارد العينية بل وعلى الاقتصاد في مجمله. وبالممارسة والتجربة تبين أن الكفاءة الاقتصادية تزداد بزيادة التوسع في حجم المبادلات على أوسع نطاق من الأفراد أو القطاعات إذ أن القابلية للتداول ترفع من القيمة الاقتصادية للموارد، ومن هنا جاءت الدعوة إلى ضرورة جعل هذه الأصول المالية قابلة للتداول.

وتأخذ الأصول المالية بشكل عام واحدة من الصفتين: إما أن تمثل حق الملكية على بعض الموارد (أراضي، مصانع، تجهيزات أو غيرها) أو تمثل مديونية على مدين معين سواء كان فرداً أو مؤسسة.

ومع ظهور الشركات المساهمة تطورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية محل مفهوم الأسهم، وتطورت أشكال الأصول المالية الدائنة مع تطور الأوراق التجارية والسندات.

---

[41] جودة عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[42] هايز هوانج، كال واجيد، الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 39، العدد1،مارس 2002، ص14.

وبظهور الأوراق المالية كأسهم وأوراق تجارية وسندات زاد حجم الأصول المالية المتداولة المقابلة للثروة العينية للاقتصاد (الحقيقي).

في هذا الظرف ظهرت مؤسسات مالية قوية ومتعددة تتمتع بثقة الجمهور بدأت تصدر هذه الأصول باسمها، فأدى ذلك إلى زيادة تداول هذه الأسهم والسندات على نطاق واسع بين الجمهور.

فمن ناحية ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية مما أعطى للمتعاملين درجة من الثقة في سلامة هذه الأصول المالية، ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات المالية الوسيطة (البنوك بوجه خاص) حين تمول الأفراد، فإنها تحل، في الواقع، مديونية هذه البنوك التي تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور محل مديونية عملائها. فالعميل يتقدم للبنك للحصول على تسهيل أو قرض، ومديونية هذا العميل للبنك تستند إلى ملاءمة هذا العميل والثقة فيه. ولكن ما إن يحصل على تسهيل البنك فإنه يتصرف في هذا التسهيل كما لو كان نقودا لأن البنوك تتمتع بثقة عامة في الاقتصاد.

وهكذا فإن البنوك تحول المديونيات الخاصة للعملاء إلى مديونيات عامة تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور فيقبل عليها المتعاملون لأنهم يثقون في هذه البنوك، وهكذا لعب القطاع المصرفي – والقطاع المالي بصفة عامة – دورا هائلا في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها. ومن هنا بدأت بوادر أو بذور الأزمات المالية وهي بدأ انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني. فالتوسع المالي تم بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيدا عما يحدث في الاقتصاد العيني.

ومن هنا تظهر حقيقة الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة مالية بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل – إلى حد كبير – عما يحدث في الاقتصاد العيني. كيف؟ يرجع ذلك إلى المؤسسات المالية التي أسرفت في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، ومع هذا التوسع في إصدار الأصول المالية، زاد عدد المدينين، وزاد بالتالي حجم المخاطر إذا عجز أحدهم عن السداد.[43]

[43] جمعة محمود عباد، الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، 13 و14 مارس 2009، جامعة الجنان، لبنان، ص 83.

ثالثا: خصائص الأزمة المالية العالمية 2008/2007 ومدى خطورتها.

إذا كانت أزمات الرأسمالية شائعة ومألوفة، فإن أزمة 2008/2007 غير مسبوقة وليست نسخة طبق الأصل عن أزمات الماضي على حد تعبير بيلث[44]، فهي أزمة عالمية أو معولمة، عالمية بالنظر للترابط بين مختلف أطراف النظام الاقتصادي العالمي في مركزه وأطرافه، في جانبه المالي (التشابك والترابط بين مختلف الساحات المالية) والحقيقي (كوكبة الشركات متعددة الجنسيات وتوسيع الاحتكار)، حيث طالت السوق الرأسمالية خاصة بعد إدماج الدول الناشئة في اقتصاد السوق الليبرالي العالمي مثل الصين، البرازيل وجنوب شرق آسيا، إذ لا يمكن اعتبار هذه الأخيرة بمعزل عن الأزمة بل في عمقها. خاصة في ظل الثورة التكنولوجية الحاصلة في مجال الإعلام والاتصال والنقل التي ربطت الأسواق الدولية للسلع والخدمات والساحة المالية والبورصات العالمية، مما سهل انتقال المعلومة الاقتصادية وانتشار الاضطرابات من خلال سرعة انتقال عدوى الأزمات.[45]

ومن مميزات هذه الأزمة أيضا أنها لم تنجم عن ارتفاع سعر الفائدة، بل نجمت عن تراجع الطلب خاصة على قطاع العقارات بشكل حاد والانتشار الضخم للديون المعدومة مما أدى إلى انهيار غير مسبوق لعدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية عبر العالم، إضافة إلى ما صاحبها من ارتفاع كبير في أسعار النفط العالمية وفي معدلات التضخم وأسعار المواد الغذائية مما جعلها تتحول إلى أزمة مركبة.

المطلب الثاني: مراحل ما قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008/2007

تميزت مراحل ما قبل الأزمة المالية العالمية الأخيرة بتوسع الفقاعة العقارية وبتزايد القروض السكنية وانتشار المشتقات المالية، إذ شهدت أسعار العقارات نموا كبيرا في أسعار العقارات وتم إصدار القروض السكنية بشكل واسع، ليتم استخدامها في بناء أدوات مالية معقدة، كل ذلك أدى إلى انهيار سوق الرهن العقاري بانخفاض أسعار العقارات فأصبح المقترضون غير قادرين على السداد وبالتالي تكبدت البنوك والمؤسسات المالية عامة خسائر فادحة أدت إلى تعثرها فانتشر الذعر المالي وأصاب الجميع، فما كان من حل سوى أن تقوم البنوك بضخ السيولة في النظام المالي بدعم من الدولة انهيار كامل للاقتصاد العالمي.

---

[44] مارك بليث، هل هي نهاية الرأسمالية؟ مارك توين، مدينة المفارقات والأزمة الراهنة. تاريخ الاطلاع: 2010.01.15
http ://www.america.gov/ar/publications/ejournalusa/0509.html

[45] أحمد شفير، أزمة مالية أم أزمة العولمة الليبرالية الجديدة؟ مداخلة في ندوة حول الأزمة العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني بمقر المجلس الشعبي الوطني، الثلاثاء 2009/06/09 ، تاريخ الاطلاع: 2009.12.15 .
www.apn-dz.org/apn/.../intervention %20 ahmed %chafir.doc

أولا: تنبؤات حدوث الأزمة

تعود جذور الفقاعة العقارية إلى منتصف تسعينيات القرن الماضي، فبعد أن بقيت أسعار المنازل تقريبا دون تغيير لمدة مائة سنة من 1895 إلى 1995 وفق دراسة روبر تشيلر، ارتفعت أسعارها مع ازدهار الاستهلاك انطلاقا من سنة 1995 نتيجة لارتفاع أسعار الأسهم وهذا ما أثر إيجابا على ثروات المتعاملين، ودفعهم لشراء المنازل مما أدى إلى بداية ارتفاع أسعارها.

ويرى البعض أن انفجار فقاعة الأنترنيت هو بمثابة بداية الفقاعة العقارية، فمع انفجار هذه الفقاعة عام 2000، فقدت الاستثمارات في القيم البورصية جاذبيتها لصالح الاستثمارات العقارية، وانهار مؤشر النازداك المعبر عن القيم التكنولوجية والأنترنيت بـ 27% في ظرف أسبوعين (النصف الأول من شهر أفريل 2000) فوجد الرأي العام الأمريكي في العقار فرصة للاستثمار أكثر تأكيدا وربحية من سوق الأسهم مع ارتفاع مستمر لأسعار العقار منذ نهاية 1990.[46]

ورغم خشية بعض الاقتصاديين، وعلى رأسهم شيلروكاس، وبول كروجمان من وقوع ظاهر الفقاعة منذ 2003، وإشارة بعض الدراسات الصادرة في 2004 من طرف الاحتياطي الفيدرالي إلى عدم ارتباط ارتفاع أسعار العقار بتطور الأساسية الاقتصادية (خاصة الديمغرافية إلا في حالات استثنائية قليلة)، فلم تشكل هذه المواقف إجماعاً.[47]

وخشية من وقوع الأزمة توقع العديد من الخبراء صعوبة التحكم مستقبلا في الدين العام للولايات المتحدة الأمريكية وانهيار الاقتصاد الأمريكي، ففي 18 أوت 2004، صرّح مارتن وولف أن أمريكا تتجه نحو الانهيار، وفي 21 ديسمبر 2004 تنبأ نوريل روبيني Nouriel Roubini بانهيار الدولار في 2005 وإلى أقصى حد في 2006، كما تنبأ البعض بتباطؤ الاقتصاد الأمريكي بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية والمنتجات الغذائية. واتجه عدد قليل من الخبراء إلى التنبؤ بأن انطلاق الأزمة سيكون بفعل الدين العقاري للأفراد الأكثر هشاشة في الولايات المتحدة الأمريكية.

[46] بهية بوكروح، الاضطراب المالي العالمي: أزمة مطلع القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 98.

[47] Patrick Artus et al , P25.

وتعد الدراسة التي قدمها نوريل روبيني من أبرز تنبؤات الاضطراب المالي العالمي الذي أدى إلى ركود، والذي قسم وفقها الأزمة إلى 12 مرحلة:[48]

- حدوث ركود عقاري حاد في الولايات المتحدة الأمريكية يؤدي إلى انخفاض الأسعار بـ 20% أو 30%، وتجد العديد من العائلات نفسها في حالة ملكية سلبية.
- ظهور خسائر جديدة تفوق التوقعات الأولية في القروض العقارية عالية المخاطر، مما يقلص قدرة البنوك على تقديم القروض.
- امتداد أزمة ندرة القروض من القروض العقارية إلى جزء كبير من قروض الاستهلاك كالقروض المتعلقة ببطاقات القرض وقروض السيارات واقتراضات الطلاب.
- تدهور التنقيط المقدم من طرف شركات تأمين أحادية النشاط assureurs monoline، يعقبها تدهور الأوراق المالية المدعمة بأصول.
- انهيار القطاع العقاري التجاري.
- خسارة بنك كبير محلي أو إقليمي.
- ظهور خسائر كبيرة على عمليات الشراء بالاقتراض.
- عجز المؤسسات الذي يؤدي إلى خسائر في CDS والعقود بالتراضي التي تضمن هذا النوع من الاقتراض، يمكن أن تصل الخسائر إلى 250 مليار، وقد تمتد هذه الخسائر إلى وكالات التأمين.
- انهيار صناديق الاستثمار والمؤسسات غير المنظمة، مع صعوبة معالجة هذه الأخيرة، هذا لعدم قدرتها على الحصول على قروض من البنوك المركزية.
- استمرار انخفاض أسعار الأسهم، وانهيار صناديق المضاربة.
- اختفاء السيولة في عدد كبير من الأسواق المالية (بما في ذلك سوق ما بين البنوك والأسواق النقدية) والمتسببة في فقدان الثقة في الملاءة.
- الدخول في مرحلة حلقة مفرغة من الخسائر، انخفاض رأس المال، تقلص القروض، تصفية إجبارية وبيع استعجالي للأصول.

[48] نفس المرجع السابق، ص ص 99،100.

وبالفعل هذا ما وقع في الأزمة الأخيرة، حيث انهارت الأسواق المالية، وامتدت التداعيات إلى القطاع الحقيقي.

ثانيا: عوامل تطور أزمة الرهن العقاري

كان السائد في الفترة التي عرفت ازدهار قطاع العقارات وبالتالي الشركات المتعاملة فيه، بما فيها المؤسسات المالية هو أن يدفع الفرد أو الأسرة دفعة أولى لشراء مسكن، ثم يقوم المشتري بدفع أقساط شهرية محددة ثابتة تستمر لمدة 30 سنة أو أكثر من ذلك بقليل، على أن تكون الأقساط ثابتة لا تتغير على مدى لا يقل عن ثلاثة عقود، كما كانت مصادر التمويل العقاري التجاري والسكني سواء كانت شركات تمويل، أو مصارف ادخار معروفة ومحدودة العدد، ثم حدثت تطورات هامة بدأت في أسواق العقار في ولايات غرب وشرق أمريكا، ثم لم تلبث أن شملت بقية الولايات الأخرى وأجزاء ومناطق من أوروبا الغربية، ومن أهم هذه التطورات التي حدثت:[49]

قيام سماسرة العقار بإغراء الأسر والأفراد بشراء المساكن من دون دفعة أولى، وعلى أساس أقساط ثابتة لمدة قصيرة جدا(سنة و ثلاث سنوات)، ثم يخضع مبلغ الأقساط الشهرية بعد مرور الأشهر القليلة الأولى التي كانت ثابتة خلالها لتكاليف القروض في أسواق المال في نيويورك وشيكاغو، وفي حالة تردد المشتري يقال له أن قيمة المنزل سترتفع وبالتالي يمكن إعادة وسائل التمويل، وهذا هو التطور السلبي الأول، والذي كان من نتيجته زيادة عمليات الإقراض من قبل البنوك لشراء المساكن، كما ازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد ذوي الدخول المنخفضة والمسماة بالقروض "متدنية الجودة"، وذلك دون التحقق من قدراتهم على السداد أو حتى الاستعلام عن جدارتهم الائتمانية.

والتطور السلبي الثاني، هو أن البنوك والشركات المتخصصة في التمويل العقاري تقوم ببيع سندات الرهن أو القروض التي منحتها لمشتري المساكن إلى مؤسسات أخرى متخصصة بالمضاربة في شراء وبيع سندات التمويل أو تعهدات القروض فيما يعرف بعمليات التوريق، وهكذا فإن البنوك وشركات التمويل العقاري لم تكتف بالتوسع في منح القروض الأقل جودة، بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي التوسع في الإقراض، فعندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية فإنه يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة من الرهونات العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بموجبها من المؤسسات

[49] صفوت عوض الله، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، مداخلة، المؤتمر العلمي السنوي الثالث: الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة،مصر، من 1 إلى 2 أفريل 2009، ص ص 6-8.

المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة بالتوريق، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأول بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، وبذلك قدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر والتي يقترض بموجبها من جديد من المؤسسات الأخرى، وهكذا أدى تركز الإقراض في قطاع واحد "العقارات" إلى زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات المالية" على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض مرة تلو الأخرى.

ثم حدث تطور سلبي ثالث، تمثل في دخول ما يسمى "محافظ تفادي الأخطار"، وهذه المحافظ لا تشتري ولا تبيع سندات القروض ذاتها، وإنما تبيع أو تشتري ما يسمى "مشتقات السندات"، وهذا يعني دفع أو قبض جزء صغير من مبلغ السند آنيا أو مستقبلا أملا أن يرتفع ثمن البيع في المستقبل إن تم الشراء آنيا، أو أملا في أن ينخفض مبلغ الشراء في المستقبل إن كان الشراء مستقبلا حتى يحل أجل الدفع كاملا فيكون مبلغ التكلفة أقل بالنسبة لمن وعد بدفع المبلغ في المستقبل.

وقد أدى تناقص السيولة في أسواق المال إلى إحداث حالة من الذعر والهلع حينما اكتشفت بيوت التمويل الضخمة ما لحق بمحافظها من خسائر بسبب مضارباتها في مشتقات الرهون العقارية، حينما عجز الأفراد عن الوفاء بالأقساط الشهرية المتصاعدة، وتبع ذلك تراجع أسعار العقار السكني كافة، وهذا بدوره أدى إلى تصاعد الأقساط مرة أخرى بحيث تزايد عدد العاجزين عن الوفاء بتعهداتهم.

أما التطور الرابع والأخير في هذه الأزمة فهو نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الحازم على المؤسسات المالية الوسيطة، فبالرغم من خضوع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من قبل البنك المركزي، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل "بنوك الاستثمار" وسماسرة الرهون العقارية، أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.

شكلت العناصر السابقة تهديدا لأهم ركائز هذا القطاع المتمثلة في "الثقة"، فرغم أن العناصر الأربعة المشار إليها: زيادة الإقراض، المشتقات المالية، تركيز المخاطر، ونقص الرقابة والإشراف هي عناصر كافية لإحداث أزمة مالية عميقة، فإن الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة، أو ضعفت في النظام

المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد، ويزداد الأمر تعقيدا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول، فجميع المؤسسات بلا استثناء تتعامل مع بعضها البعض، وأي مشكلة كبيرة تتعرض لها إحدى هذه المؤسسات لا بد وأن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي.

ثالثا: كرونولوجيا الأزمة المالية العالمية 2008/2007

"يوم الأحد الأسود" ، هكذا وصف اليوم الذي شهد فيه القطاع المصرفي الأمريكي واحدا من أكبر الزلازل المالية في تاريخه حيث استيقظ العالم يوم الأحد الموافق لـ 14 سبتمبر 2008 على خبر أزمة إفلاس مصرف ليمان براذرز "Brothers Lehman" الذي يعد رابع أكبر بنك استثماري في أمريكا. انهيار هذا البنك كان له وقع الصاعقة في القطاع المالي العالمي فهذا المصرف عمه أكثر من قرن ونصف القرن ولطالما ضرب به المثل في الإفلات سالما من أزمات مالية تاريخية ضخمة مثل أزمة الكساد الكبير التي عاشها العالم في عشرينيات القرن الماضي، فقد وصلت قيمة خسائر هذا البنك من جراء هذه الأزمة إلى أكبر من سبعة مليارات دولار كما هوت أسهمه بأكثر من 90 % . باختصار اضطر البنك في نهاية المطاف لأن يعرض نفسه للبيع ولكن دون جدوى، فرغم أن الإدارة الأمريكية بذلت جهودا مستميتة لإتمام صفقة البيع إلا أن كل المؤسسات التي كانت تدرس شراءه انسحبت الواحدة تلو الأخرى في اللحظات الأخيرة.[50]

المطلب الثالث: الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية 2008/2007

إذا كانت هناك أسباب مشتركة بين الأزمات الاقتصادية والمالية التي يمكن حصرها في عاملي الطبيعة الدورية للاقتصاد الرأسمالي والنقص في الشفافية أثناء أداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية التي صاحبت مسيرة النظام الاقتصاد الرأسمالي بصفته الاقتصاد المهيمن على الاقتصاد العالمي دوما، فإن الأسباب لرئيسية للأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008/2007، وإن ارتبطت ببعض من أسباب أزمات الاقتصاد الرأسمالي عبر تاريخه الطويل، فهي تعود في مجملها إلى ظاهرة العولمة الاقتصادية وما

[50] محمد فاوي، انهيار بنك ليمان براذرز، برنامج ما وراء الخبر، قناة الجزيرة، تاريخ الحلقة: 2008/09/15.
http :// www.aljazeera.net/NR/ exers/ 13 DCE 385.DC60 -4C45-B2BC-BO51411DOA25 ,frameless.htm ?NRMODE=published L2
تاريخ الاطلاع: 2009/04/24

أفرزته من اتساع هائل في حجم المعاملات المالية الدولية التي لا صلة لها بتمويل الإنتاج والمبادلات الدولية، وهو ما سبق تفصيله في المطلبين السابقين.

أولا: الأسباب المشتركة مع معظم الأزمات

رغم أن الأزمات تختلف في الكثير من الخصائص والأسباب إلا أن هنالك عوامل مشتركة تشترك فيها أغلب الأزمات ويمكن تلخيصها في عاملين أساسيين هما:

أ – الطبيعة الدورية للاقتصاد الرأسمالي:[51] يمر الاقتصاد بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى "التمويل المتحوط". وفي إبان مرحلة النمو، تتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ولكن بناءً على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظراً لأرباحها المتوقعة. وفي ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمّل مخاطرة بشكل معنوي في نظام الائتمان. وفي حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ أموال في الاقتصاد من حلها، وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجدّداً.

- الانفصام المتزايد بين الاقتصاد العيني المتمثل في تدفقات السلع والخدمات والاقتصاد المالي والنقدي المتمثل في تدفقات النقود والائتمان، حيث أخذت هذه التدفقات الأخيرة تكتسب استقلالية متزايدة منذ النصف الأول من السبعينات، وقد أصبح هناك انفصام متزايد بين رأس المال المنتج ورأس المال النقدي، أي بين الاقتصاد الحقيقي وما يسمى بالاقتصاد الرمزي.

[51] عبد الله شحاتة، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، على الرابط:
www.pidegypt.org/arabic/azma.doc
تاريخ الاطلاع: 2002/02/14

وأصبحت هناك مفاضلة متصاعدة بين استخدام رأس المال في الديون واستخدامه في الإنتاج وأيضا بين المضاربة والاستثمار. وهو تطور خطير يكشف عن ازدياد الطابع الطفيلي للرأسمالية المعاصرة.[52]

ب- نقص الشفافية : ويقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.[53]

- تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل والتي يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، مما يعمل على زيادة حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية، وعندها يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية. وهذا ما يؤدي إلى موجة من التدفقات الرأسمالية نحو الخارج.[54]
- ضعف الإشراف والرقابة الحكومية، مما يؤدي إلى تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة وقدرتها على القيام بالإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.[55]
- وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية الملائمة، خاصة إذا تزامن ذلك مع انعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون المبعث الأولي للاضطراب.[56]

ثانيا: الاختلالات الاقتصادية

مقابل ذلك تعتبر الاختلالات الاقتصادية من بين أهم الأسباب المفسرة للأزمة المالية، ومن بينها يمكن أن نذكر بعض ما خلص إليه الخبراء وأهل الاختصاص:

- **فائض السيولة:**

لقد تزامنت العولمة مع اتساع هائل في حجم المعاملات الدولية، حيث تضاعف إجمالي المعاملات المحققة في سوق الصرف خمس مرات بين سنتي 1980-2000 وهذا الحجم المتنامي للمعاملات في

52

53 عرفان الحسني، الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، في مجال المال والصناعة، الصادرة عن بنك الكويت الصناعي، العدد 25،2005، ص15.

54 قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره.

55 نفس المرجع السابق.

56 بلوافي أحمد، أزمة عقار... أم أزمة نظام؟ حوار الأربعاء بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، 22أكتوبر 2008.

الأسواق المالية ليس له صلة مباشرة مع تمويل الإنتاج والمبادلات الدولية، فالمتعاملون الماليون الدوليون يبحثون عن السيولة والمردودية المالية في الأجل القصير، بينما تحتاج المؤسسات الإنتاجية إلى تمويل دائم، كما أن الاستثمارات في المحفظة المالية ذات الأهداف المضاربية فاقت بشكل كبير الاستثمارات المباشرة ذات الهدف الصناعي والتجاري ضمن الحركية الدولية لرأس المال، فالعوائد الخيالية على الأسواق المالية وأسواق الصرف تجعل من النشاط المضاربي طاغيا على سوق التمويل.

إن نمو السيولة النقدية الناتج عن عولمة التمويل بعد ترابط الأسواق العالمية التي كانت معزولة سابقا، والمدعمة بفعل نمو أدوات مالية جديدة، قد عمل على تخفيض معدلات الفائدة على المدى الطويل والقصير، وأصبحت الاقتصاديات تستند إلى اعتبارات مالية وليست اقتصادية، حيث ازدادت درجة التركز في قطاع البنوك التجارية، وارتفعت عمليات الإقراض، ونمت المؤسسات الاستثمارية غير البنكية التي تسعى جميعها لتحقيق عائد فوق المعدل المتوسط.[57]

وتعتبر العوامل المتسببة في ارتفاع السيولة خارجية أكثر منها داخلية، وفي هذا المجال يمكن الإشارة على الأقل بالنسبة للفترة الحديثة، إلى النمو السريع لاحتياطات صرف البنوك المركزية للبلدان الناشئة بصفة خاصة الصين والبلدان المصدرة للمواد الأولية.

وفي هذا السياق يشير رينهارت Reinhart (2007) إلى أن احتياطات الصرف العالمية قد قدّرت بحوالي 1400 مليار دولار. ويرجع ارتفاع الاحتياطات إلى الفوائض التجارية ومعدل الادخار الكبير في البلدان الناشئة التي تعرف معدلات نمو مرتفعة منذ عدة سنوات، أما العوامل الداخلية فتخص التوسع في القروض في ظل انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية وارتفاع الابتكارات المالية التي غذت السيولة المالية، فلم تولد هذه الأخيرة مخاطر تضخم وبدت تحت الرقابة بسبب المصداقية المكتسبة من طرف البنوك المركزية.[58]

ويعود الإفراط في السيولة إلى غياب التنسيق الدولي للسياسات النقدية، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا تهدف سياستها النقدية إلى رفع معدلات ادخار الأفراد وتخفيض العجز الخارجي، وبين

[57] مارك بليث، هل هي نهاية الرأسمالية؟ مارك توين، مدينة المفارقات والأزمة الراهنة، تاريخ الاطلاع: 2010.01.15
http ://www.america.gov/ar/publications/ejournalusa/0509.html
[5858] Patrick Artus et al, la crise des subprimes

البلدان الناشئة، خاصة آسيا ومصدري البترول التي تهدف إلى رفع احتياطات الصرف، وتجنب ارتفاع قيمة العملات الصعبة نسبة للدولار وهذا ما فرض الحفاظ على سياسة نقدية توسعية.[59]

انطلاقا من هذه الرؤية، فإن البنوك المركزية والأسواق المالية، قد تفاعلت مع المحيط الاقتصادي العالمي، ذلك أن الإفراط في الادخار لم يؤد فقط إلى معدلات فائدة حقيقية منخفضة، بل خلق عرضا مقابلا لطلب الدول المستوردة لرأس المال والتي تترأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا السياق يرى مارتن وولف أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لم يستطع تجنب ما كان يبدو كسياسة نقدية توسعية، أما الوسيلة الوحيدة التي كان يتوفر عليها لدعم الطلب الداخلي في مستويات مرتفعة لمواجهة تدفقات رأس المال (الدولة والقطاع الخاص) فهي المحافظة على ازدهار القروض، وبهذا لعبت الاختلالات الاقتصادية دوراً مهما في تحديد قرارات السياسات النقدية والإفراط في الدائرة المالية وبالأخص في قطاع التوريق.[60]

- **تركز الثروات في أيدي الأقلية:**

أدى توجه غالبية الدول في العالم إلى تبني سياسات اقتصادية ليبرالية أكثر شدة من السابق إلى تركز الدخول والثروات في أيدي فئات اجتماعية محدودة العدد، ومنها على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية التي انحصرت فيها نسبة تلك الفئات في 5% من السكان عام 2000 بعد أن كانت تمثل ما لا يقل عن 20% عام 1954، وهي نسب لم يسبق لها مثيل في تاريخ الرأسمالية. في ظل هذا التركز الشديد للدخول والثروة تراجع الطلب على الاستهلاك لدى الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والضعيف وبالتالي فقد النمو الاقتصادي إحدى محركاته الأساسية.

من جهته يرجع بول جوريون Paul Jaurion الأسباب الرئيسية للأزمة الأخيرة إلى عدم تساوي الدخول والعجز الأمريكي، ورأى أنه لا يمكن أن ينتج الضرر من فكرة أن تصبح العائلات مالكة لمساكنها ومن فكرة إصدار الدولة الأمريكية للسندات، وتساءل عن النسبة القصوى للأفراد الذين يمكن أن يكونوا مالكين لمساكنهم، حيث أن50% من السكان يتقاسمون 2,8% من الثروة وأن 32,7% من الثروة يتقاسمها واحد% من السكان الأكثر ثراء (وفق إحصائيات 2001).[61]

---

[59] Patrick Artus, la crise financière : causes macroéconomiques ou microéconomiques, journée de l'économie, 21 Novembre 2008, Lyon, P 17.

[60] بهية بوكروح، الاضطراب المالي العالمي، أزمة مصطلح القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[61] Paul jorion, La bulle ou l'enfer pavé de bonnes intentions,. Consulté le 15-01-2010 http://contreinfo.info/article.php3?id_article=1813

ويوافقه في هذا الرأي بول كروغمان Paul Krugman الذي يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية عرفت منذ 1970 فرقا كبيرا في الدخول، نتج عنه تراجع مجتمع الطبقة الوسطى، حيث وزعت أرباح النمو الاقتصادي بطريقة متباينة، لم يرتفع الدخل الحقيقي للفئة المتوسطة سوى بـ 13% بين 1979 و2005، أما بالنسبة لـ 0,1% من الفئة الأكثر ثراء فارتفعت بـ 296%.[62]

- **ارتفاع المديونية مقابل دعم الطلب:**

أثر تركز الثروات في يد فئة اجتماعية قليلة العدد تأثيرا هاما على الطلب، فلم تعد الفئة المتوسطة في الدول الرأسمالية بأوروبا وأمريكا تتمتع بنفس القدرة الاستهلاكية كما في السابق، إضافة إلى ارتفاع نسبة الشيخوخة التي تؤثر بدورها سلبا على الطلب بسبب انخفاض متوسط الاستهلاك لدى الفرد عادة بعد سن الخمسين.

وللمحافظة على الطلب، الذي هو ضمان النمو الحقيقي للاقتصاد، دون إعادة النظر في توزيع الثروات التي تمانعه القلة المسيطرة على الأسواق المالية والتجارية وسطوتها على الأعمال في غياب الدور التنظيمي والرقابي للدولة وتحت مظلة المفاهيم التقليدية لحرية السوق، ثم اللجوء إلى تحفيز الطبقة الوسطى وحتى الضعيفة على الاستدانة في ظاهرة كاسحة للمجتمع الأمريكي انطلاقا من بداية الثمانينات، عن طريق بطاقات القروض الاستهلاكية الجارية وقروض الرهن العقاري للحصول على السكنات.

وبهذه الطريقة تم سد العجز في الطلب الكلي الناتج عن التراجع الكبير في الأجور من جهة، والعجز المزدوج المزمن من جهة أخرى.

لقد ارتفع الدين العمومي ومديونية العائلات والمؤسسات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، فازداد مخزون الدين العام من 996 مليار دولار عند مطلع عام 1980 إلى 5400 مليار دولار عام 1992، وقدر هذا الأخير في عهد الرئيس جورج بوش بـ 10.000 مليار دولار بسبب التخفيضات الضريبية على المؤسسات وزيادة الإنفاق العسكري على الحروب التي خاضتها في أفغانستان والعراق.[63]

[62] Paul Krugman, De la révolution inégalitaire en Amérique, consulté Consulté le 15-01-2010 http://contreinfo.info/article.php3?id_article=1261

[63] مسعود مجيطنة، الأزمة المالية العالمية الراهنة: انعكاساتها على الاقتصاد العالمي وكيفية مواجهتها مع الإشارة إلى حالة اقتصاد الجزائر، المؤتمر السنوي الثالث عشر: الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، جامعة المنصورة،مصر، 01-02 أفريل 2009، ص6.

ويمكننا تحليل المديونية الأمريكية للسنوات الأخيرة من تقدير الارتفاع المتنامي للضعف الذي أصاب اقتصادياتها منذ 1980 والتي قدرت بـ 160% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1980، وارتفعت إلى 264% بداية 2007، ما يعادل 35.807 مليار دولار خارج عملية التوريق، أما مديونية العائلات فقدرت بـ 13.100 مليار دولار من هذا المجموع، منها 10.000 مليار عبارة عن قروض الرهن العقاري السكنية، وهذا ما جعله يلعب دورا هاما في الأزمة الأخيرة (بلغ الرهن العقاري للعائلات الأمريكية 120% من الناتج المحلي الإجمالي في بداية 2007).

ورغم أهمية المعطيات إلا أنها لا تشرح عمق الأزمة وتجاوزها الإطار الأولي، وهذا ما وفرته معطيات بنك التسويات الدولية BRI التي ساهمت في توضيح تكلفة القروض البنكية العالمية (لا تتضمن هذه المعطيات القروض السكنية ولا حجم عمليات التوريق) والتي قدرت بـ 37400 مليار دولار نهاية 2007، مرتفعة بـ 147% نسبة إلى 2002 وبـ 54% نسبة إلى 2005.[64]

وبالفعل تطور الاقتصاد الأمريكي اصطناعيا بسبب الإفراط في المديونية لكل الأعوان الاقتصاديين من الدولة الفيدرالية والأفراد من خلال قروض الرهن العقاري والمؤسسات عن طريق توريق القروض، والنتيجة أن هذا الميكانيزم سمح بتدعيم المديونية حتى انطلقت أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر في صيف 2007.[65]

وعليه فإن المديونية لم تقتصر على سوق الرهن العقاري بل نشأت في قلب النظام المالي العالمي وكانت من أبرز أسباب أزمة أسواق المال أو ما عرف "بحالة الفقاعات" والتي تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمتها العادلة نتيجة شدة المضاربة.[66]

خلاصة القول أن للاختلالات الاقتصادية الكلية دوراً أساسيا في حدوث الأزمة بسبب تركز الثروة والتباين في الدخول وارتفاع السيولة بسبب التوسع في عمليات الإقراض وبالتالي ارتفاع أسعار الأصول والإفراط في البحث عن أصول أكثر خطراً بحثا عن عوائد أكبر بعيدا عن كافة قواعد المخاطر الائتمانية.

[64] André Icard, Une autre crise ou une crise autre ?, L'année des professions financières 2008-2009, Association d'économie financière, Volume N° 4 ,2009,P33.
[65] Jean-Hervé-Lorenzi, Une crise si profonde, problèmes économiques, la documentation française, N° 2970,Avril 2009, P5.
[66] Patrick Artus et al, op cit, PP 13-14.

ثالثا: الابتكارات المالية.

بينت الحركية الاقتصادية العالمية خلال العقود الأخيرة مدى التأثير الهام والكبير للصناعة المالية، بمؤسساتها ومنتجاتها ومستجداتها، على الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي، وأهمية مكانتها ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية.

وأكد وقوع الأزمات المالية الإقليمية والعالمية بدء من الثمانينيات، والتي مسّت الأسواق العالمية من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها، محدودية كفاءة مؤسسات صناعة المالية التقليدية وتزايد مخاطرها على الاقتصاد العالمي برمته، وتبين اتساع الهوة بين الدائرة الاقتصادية الحقيقية والدائرة المالية والنقدية التي كشفها ارتفاع قيمة المشتقات المالية المتداولة إذ بلغت أكثر من 700 تريليون دولار مقابل ناتج إجمالي عالمي لم يتعد 70 تريليون دولار.

وبعد أن كان الهدف من استغلال الهندسة المالية هو توفير منتجات مالية وتطوير الصناعة المالية من خلال ابتكار ميكانيزمات تمكنها من إدارة فعالة لمخاطر أصولها، تحولت هي ذاتها إلى آلية لإنتاج المخاطر ونقلها وتعميمها والزيادة في حدة الأزمات المالية والاقتصادية.

- **المشتقات المالية:**

هي عبارة عن أدوات مالية تسمح بالتحويل بواسطة عقد كل أو جزء من المخاطر المتعلقة بالقرض إلى طرف ثالث يعرف بمؤسسة مرجعية entité de référence، هذا النوع من المخاطر، قد يكون إفلاسا، أو مشاكل متعلقة بالسيولة، أو انخفاض درجة التصنيف.[67]

وتعرّف أيضا بأنها "تلك الورقة المالية التي تشتق قيمتها السوقية من القيمة السوقية لورقة مالية أخرى محددة مثل السهم العادي أو السند، وبالتالي فليس للمشتقات المالية حقوق مالية مباشرة على أصول حقيقية".[68]

ومن أبرز أنواع المشتقات هنالك التزامات الدين المضمون (CDS : Default Credit Swap) والتي تعرف بأنها نوع من أنواع التأمين تنص على التعاقد بين طرفين، بائع الالتزام الذي يلعب دور المؤمّن

[67] عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية: أزمة Subprime، Légende، الجزائر 2009، ص 40.

[68] عبد الحميد محمود البعلي، المشتقات المالية في الممارسة العملية والرؤية الشرعية، سلسلة الدراسات المصرفية والمالية الإسلامية، مركز البحوث المالية والمصرفية، الأردن،ديسمبر 1999، ص ص: 6-7.

(assureur) ومشتري الالتزام وهو المؤمن له assuré، وفي هذا الإطار يدفع مشتري العقد عمولة سنوية للبائع مقابل تحمل الأخير لمخاطر عدم السداد، وفي حالة عجز المدين عن الدفع فإن الشاري يكون قد خسر العمولة ويحصل بالمقابل على تعويض بكامل حقوقه على الغير، أما إذا لم يحدث عجز في الدفع فإن البائع يكون قد ربح العمولة ولن يتحمل أية تعويضات.[69]

لقد ساهم هذا المنتج المالي في الأزمة المالية بشكل كبير، حيث تحول من وسيلة تغطية إلى أداة مضاربة، ولعب دوراً أساسيا في تقلبات أسعار البورصات العالمية، كما ساهم في تشكيل منتج مالي مصطنع synthétiques، أي إنشاء أداة تهدف إلى الحصول على نفس مقابل المنتوج المالي الطبيعي، ورواج هذه المنتجات مصدره سهولة استعمال مبدأ التأمين، لمحاكاة أي عملية مربحة، علماً أن أهم ما يميز هذه الأسواق هو هشاشة التزامات الدين المضمون (CDS) في ظل وجود خطر نظامي يصعب قياسه.[70]

وتكمن أهمية المشتقات كونها تتداول وفقا لما يسمى التعامل بالهامش، فإذا تم عقد صفقة مبنية على عقود مستقبلية لتسليم البترول في تاريخ معين في المستقبل بمليون دولار، فإن المطلوب هو وضع مبلغ 10% كأقصى تقدير من هذا المبلغ للحصول على عقد قيمته مليون دولار، وبناء على هذا العقد يستطيع المستثمر أن يمارس عملية جديدة، وهذا هو منطق التعامل بالهامش، وبذلك ينتج ما يسمى بالرافعة المالية، فبقدر يسير من رأس المال المملوك يمكن السيطرة على أضعاف مضاعفة من هذا المبلغ، ومثال على ذلك صندوق التحوط LTCM () فبالرغم من أن رأسماله قدر بـ 2,2 مليار دولار، فقد بلغ حجم المراكز المالية الإجمالية في ميزانياته 125 مليار دولار، وبلغ حجم المراكز خارج ميزانياته 1,25 تريليون دولار، معظمها عقود مستقبلية في البورصات، وعقود الخيارات، وأنواع أخرى من المشتقات المالية.[71]

---

[69] مسعود مجيطنة، هل العولمة سبب الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة؟ الملتقى الدولي الرابع، الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الجزائر، ديسمبر 2009، ص: 11.

[70] Paul Jorion, Goldman, Morgan et le piège des CDS, consulté le 05.11.2009.
http :// www. Contre info. info/ article. Php3 ?id_article=2176.

[71] جودة عبد الخالق، الأزمة المالية العالمية، أزمة نظام لا أزمة سياسات، السياسة الدولية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، العدد 175، جانفي 2009، ص 122.

إن هيكلة المشتقات وعدم استقرار العلاقات بين السداد ومشاكل التقييم وتسيير المخاطر تحتوي على ثلاثة عناصر مخلة باستقرار النظام المالي.[72]

يتعلق العنصر الأول بتسيير المخاطر الذي ليس علما دقيقا، ذلك أن النمذجة المستعملة قائمة على التصرفات السابقة في الأسواق وعلى المعطيات التاريخية، الأمر الذي لا يوفر بطريقة أكيدة كيفية التطور المستقبلي، وهذا ما حاول تفسيره تقرير بنك التسويات الدولية الذي تساءل عن الفهم الحقيقي للمخاطر من طرف مختلف المتدخلين في الأسواق، فهل مشتروا الحماية مدركون أنهم لا يقومون سوى باستبدال هذه المخاطر؟ فهم معرضون لخطر تشغيلي هام، وخاصة خط عجز الجهة المقابلة risque de contrepartie، وهذا ما تقوم به البنوك من خلال تقديمها قروضا للأفراد بمعدلات فائدة متغيرة، فيتقلص تعرضها لخطر معدلات الفائدة لكنها ترفع من خطر عدم سداد المدين، فضلا عن هذا فإن تحويل مخاطر القرض لا تقوم سوى بتحويل عدم تناظر المعلومات لمستثمرين لا تربطهم علاقة مع المقترضين.

يتمثل الإشكال الثاني في أن مشتقات القرض تتداول بالتراضي، ومثل المشتقات المالية فإن درجة تركز المتدخلين مرتفعة، إذ بالرغم من وجود عشرات البنوك الدولية المتدخلة إلا أن 7 أو 8 بنوك كبرى تعتبر من الفاعلين الأساسيين، الأمر الذي يؤدي إلى تولد خطرين أساسيين: خطر السيولة والخطر النظامي، حيث يظهر خطر السيولة في حالة انسحاب أحد الفاعلين الأساسيين من النشاط، في حين يمكن أن تكون النتائج نظامية في حالة عجز أحد أهم الفاعلين، وبطبيعة الحال إن اللجوء إلى الضمانات يمكن أن يكون قليل الفعالية في سوق يسيطر على حصص كبيرة عدد محدود من الفاعلين.

أما الإشكال الثالث فيتعلق بإخراج خطر القرض خارج النظام البنكي باتجاه مؤسسات أقل خضوعا للتنظيم البنكي، حيث أدى تحويل مخاطر القرض وغياب شفافية المتحمل الأخير للمخاطر إلى زيادة عدم الاستقرار المالي. فقد أنشأت البنوك وحدات خارج الميزانية مثل مركبات الاستثمار المهيكلة، تتكون أصولها من ديون مورقة ومنتجات مهيكلة ومشتقات القروض، وخصومها من إصدارات كلاسيكية للأوراق التجارية أو السندات لأجل متوسط. سمح هذا الميكانيزم للبنوك بعدم الكشف للمنظمين حجم تعرضهم لمخاطر القرض، علما أن هذه الوحدات لا تخضع لإجبارية الشفافية ولا للضبط التحذيري.

[72] Catherine Lubochinsky, Transfert du risque crédit :de l'ingéniosité bancaire à l'instabilité financière, Crise financière d'analyses et propositions, Revue d'économie financière en collaboration avec risques : Hors série N°73-74 Juin 2008, PP 103-104.

- **التوريق:**

يعتبر التوريق أحد أبرز الآليات المستخدمة في أسواق المال، وهو التحويل إلى أوراق مالية، وهو عبارة عن نشاط مستحدث يُمكّن المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية من تحويل الحقوق المالية غير القابلة للتداول والمضمونة بأصول إلى مؤسسة متخصصة ذات غرض خاص هي شركة التوريق بهدف إصدار أوراق مالية جديدة مقابل الحقوق المالية التي تصبح قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية.[73]

وهو عبارة عن آلية تسمح بتحويل أصول مالية غير سائلة (قروض عقارية، قروض سيارات، مستحقات بطاقات ائتمان وغيرها) إلى أوراق مالية يمكن بيعها في السوق المالي لمستثمرين مؤسساتيين كشركات التأمين والبنوك وصناديق الاستثمار.

وقد ظهر هذا الابتكار في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وخص القروض العقارية، لكنه تطور مع بداية التسعينيات وأصبح يمس جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والقروض الموجهة للمؤسسات وبطاقات القروض وقروض شراء السيارات. ولهذا لم يتوقف المهندسون الماليون من تقديم اقتراح منتجات مالية أكثر تطورا مثل : MBS, CDO, ABS والتي تعني :

MBS: Mortgage Backed Securities أوراق مالية مدعمة برهونات عقارية، عندما تأخذ الرهونات شكل سكنات عائلية يطلق عليها أوراق مالية مدعمة برهونات عقارية سكنيّة RMBS (Residential Mortgage Backed Securities).

ABS: Asset Backed Securities أوراق مالية مدعمة بأصول، وتنتج هذه الأوراق مثلا عن القروض المقدمة في إطار الاستهلاك كبطاقات ائتمان.

CDO: Collotralised Backed Securities أوراق مالية مدعمة بديون تمثل محافظ مكونة من ديون بنكية أو أدوات مالية قابلة للتداول أو مشتقات الائتمان.[74]

هذه المنتجات بيعت كديون عقارية مرهونة لبنوك استثمار ومؤسسات مالية أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، وخلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2006 بلغت نسبة القروض عالية الخاطر حوالي

[73] صليحة بن طلحة، التوريق: أداة حيوية لتنشيط السوق المالية مع قراءة لقانون توريق القروض العقارية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 1، العدد 17، الجزائر 2008، ص ص: 84-85.
[74] عبد القادر بلطاس، مرجع سبق ذكره، ص ص 39- 40.

60 – 80 %، وكانت عملية التسنيد بمثابة تأمين للشركات العقارية يعفيها من تحمل مخاطر القروض العقارية لوحدها وأصبح لبنوك أخرى، منحت القروض العقارية لأشخاص ذوي سجل ائتماني ضعيف أو غير معروف، دور الشريك في تحمل المخاطر.

وهكذا فالبنوك لم تكتف بالإقراض الأزلي بضمان هذه العقارات، بل أصدرت موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، وراحت تقدم محفظتها من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بمحفظاتها العقارية، وبالتالي أصبح العقار الواحد يعطي لصاحبه الحق في الاقتراض من البنك، بينما يعيد البنك استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى. هذه الإصدارات المتتالية هي ما عرف بـ "المشتقات المالية"، والتي لم تتوقف عند حد معين بل استمرت لموجات وموجات وأصبح العقار يولد طبقات متتالية من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة تلو الأخرى فزادت أحجام الإقراض وتفاقمت المخاطر بفعل تصرفات المؤسسات المالية والبنوك التي تجاوزت حدود ما تحوزه وتسيطر عليه من الأموال ووصلت إلى حدود المقامرة على حساب القواعد المالية المتعارف عليها دوليا مما جرّ النظام الاقتصادي والمالي العالمي إل أزمة غير مسبوقة بدأت بانخفاض قيمة العقارات التي قامت البنوك بتمويلها، أين أصبحت قيمة العقار أقل من قيمة القرض الممنوح، لتصل إلى انخفاض مقدرة البنوك على الإقراض مما أدى إلى انخفاض كبير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري مما أدى بالاقتصاد إلى التوجه نحو حالة الكساد.

- **غياب الدور الرقابي الفعّال على المؤسسات المالية الوسيطة:**

عرف النظام المالي العالمي خلال العقود الأخيرة صعوبات متواترة لأسباب عدة من بينها ضعف الرقابة على حركة رؤوس الأموال في إطار عولمة مالية جارفة، فانتشرت الأزمات المزدوجة (اقتصادية ومالية) وأزمات صرف غير مسبوقة، باستثناء فترة ما بين الحربين، ويعود ذلك بشكل خاص إلى معرفة عالم المال من ابتكار لأدوات ووسائل تمويل متنوعة وكثيفة ووجود أنظمة دفع إلكترونية متطورة وسريعة أسهمت في تجاوز البنوك التجارية لبعض المؤشرات الرقابية المتفق عليها دوليا والتي تعكس المركز المالي للبنوك التجارية.

فمبدئيا يرتبط التوسع في الإقراض من قبل البنوك بنسبة معينة مما تمتلكه من رأسمال واحتياطي حتى لا تقع في دائرة المخاطر. وقد حددت "اتفاقية بازل I " [75] للرقابة على البنوك حدوداً للتوسع في الإقراض لا يجب أن تتجاوز نسبة محددة من رأس المال الذي تمتلكه تلك البنوك وهو ما يعرف بالرافعة المالية.

تلتها "بازل II" والتي أُقرت في جويلية (يونيو) 2004، والتي تهدف إل بناء أساس متين للتنظيم والرقابة على كفاية رأس المال وتبني الشفافية والإفصاح في السوق والزيادة في تحسين أساليب إدارة المخاطر سعيا إلى تحقيق الاستقرار المالي مع جعل المعايير الموضوعة أكثر حساسية للمخاطر وذلك عن طريق إدخال تعديلات جوهرية على آليات احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر، خاصة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان، إذ يجب أخذ درجة اختلاف المخاطرة بين عميل وآخر بعين الاعتبار.

ورغم أن البنوك التجارية في معظم الدول تخضع للرقابة الصارمة والدقيقة من طرف البنوك المركزية، إلا أن تلك الرقابة تضعف، وقد تنعدم أحيانا، لما يتعلق الأمر بالمؤسسات المالية الأخرى كبنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية، أو المنتجات المالية الجديدة المتمثلة خاصة في المشتقات المالية، كما تقل الرقابة على الهيئات المالية التي تُصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وكل ذلك يمثل تشجيعا للمستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية طمعاً في تحقيق نسب ربح مرتفعة.

إن تحول جزء كبير من النشاط المالي من القطاع المصرفي إلى أسواق رأس المال، بفعل امتداد العولمة المالية إلى كل مكونات النظام المالي وتحت تأثير ظاهرة اللاوساطة (بفعل التغييرات التكنولوجية والتنافسية)، أدى إلى تعاظم أهمية مؤسسات مالية أخرى كبنوك وصناديق الاستثمار وشركات التأمين وغيرها، فأصبحت هي ذاتها مصدراً للخطر النظامي عكس ما كان ينظر إليها من قبل.

يحدد البروفيسور محمد يونس(مؤسس جرامين بنك Grameen Bank وأستاذ الاقتصاد السابق بجامعة شيتا جونغ إحدى الجامعات الكبرى في بنغلاديش، والحاصل على جائزة نوبل للسلام عام 2006) الدور الاجتماعي والإنساني الناجح للبنك في مواجهة الفقر ومساندة تنمية الفقراء، ويوضح أن المسؤولية الرئيسية للانهيار وإفلاس المؤسسات المالية والبنوك ترجع لأخطاء فعلية داخل النظام البنكي العالمي، وهي أخطاء تتجاهل عناصر الضبط والأمان الضرورية لمتابعة وتدقيق التدفقات المالية الضخمة التي تتمّ لحظيا بين البنوك والمؤسسات المالية داخل نطاق الدولة وعلى امتداد خريطة العالم، وهي معاملات ضخمة وسريعة

[75] هي منظمة أنشئت من قبل محافظي البنوك المركزية العشرة الصناعية الكبرى في عام 1974، وكان الغرض من إنشائها فرض الرقابة على البنوك.

لا يمكن ان يتحمل مسؤولية خلطها والسيطرة عليها أساسا المراقب والمراجع العام التابع لسلطة الدولة ساء كانت بنوكا مركزية أو غيرها من جهات المراقبة والمتابعة، وأكد أن هناك أخطاء معروفة يتم التغاضي عنها وإخفائها بعيدا عن الدراسة والبحث في النظام المالي والبنكي العالمي، وأن مرحلة جديدة عالميا يجب أن تضع في مقدمة أولوياتها التدقيق في "الفقاعات المفاجئة" بشكل حازم ومواجهتها وتصويبها، كما يجب تبني مفاهيم عمل وتنظيم وإدارة حديثة تؤكد أنه على مستوى الاقتصاد الجزئي ومعاملات النظام المالي والبنكي فإن الهدف صناعة المال وتحقيق المزيد من الأرباح يجب أن لا يتجاهل أو يهمل أن هدفا رئيسيا لصناعة المال يرتبط بمساعدة الناس للحفاظ على ما يحصلون عليه من أموال لتحقيق مصالحهم وامتلاك القدرة على سداد التزاماتهم من أقساط وفوائد بشكل منتظم.[76]

[76] محيي محمد مسعد، دور الدولة في حل الأزمة المالية العالمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2010، ص ص: 144،143.

المبحث الثالث : تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008/2007وسبل مواجهتها

أقرت المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، منذ بداية وقوع الأزمة المالية العالمية الأخيرة، أن تلك الأزمة التي سببها الرهن العقاري الذي وقع بداية في أمريكا ستمس الاقتصاد العالمي برمته ولو بنسب متفاوتة بين الدول، وهو ما حدث فعلا وبشكل سريع وكانت له تداعيات كبرى أدت إلى ركود شامل أثر بشكل كامل على الاقتصاد الحقيقي.

للخروج من تلك الأزمة نادت الاقتصادات الكبرى متمثلة في الدول السبع الكبرى وكذا الدول ذات الاقتصادات الصاعدة إلى إصلاح المؤسسات المالية كي تساهم في ضبط الشق المالي والنقدي للاقتصاد العالمي وتحقيق الشفافية في الأسواق المالية عن طري تحسين أنظمة الرقابة والتحكم في السياسات النقدية لدى كل الدول.

المطلب الأول : آثار الأزمة على الاقتصاد العالمي .

الأزمة المالية العالمية لعام 2008/2007 التي تسببت في ركود اقتصادي عميق تمثل في تراجع كبير للنشاط الاقتصادي عبر العالم أدى إلى ارتفاع في نسب البطالة وبالتالي انخفاض كبير في الإنفاق. كما تسببت الأ زمة في انهيار غير مسبوق في الأسواق المالية مس أكبر المؤسسات المالية مما تسبب في شح في السيولة وزيادة في الديون.

وعلى صعيد النفقات العامة انقسمت إرادة السلطات المالية في هذا المجال بين حلين إما ضبط النفقات لخلق توازن تواجه به تراجع الإيرادات العامة أو اتخاذ إجراءات مالية توسعية توفر ظروف مناسبة لتحفيز النشاط الاقتصادي.

أولا: من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية

أدت الاختلالات التي أصابت الأسواق المالية بسبب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، التي بدأت عام 2007 وتأكدت كارثيتها عام 2008، إلى ركود يكاد يكون شاملا . هذا الركود المعمم أثر بشكل واسع على مجموع الأعوان الاقتصاديين ومن ورائهم الاقتصاد الحقيقي. وأكدت صحة العلاقة الوثيقة التي تربط الاقتصاد الحقيقي (العيني) بالاقتصاد المالي (الرمزي) إذ شكلت الخسائر التي لحقت بالبنوك وهيئات القروض

وتسريح العمال أكبر دليل على وجود هذا الترابط والتكامل، وبالتالي فالأزمة المالية تجر بالضرورة إلى أزمة اقتصادية.

يشير الاقتصاد الحقيقي إلى زيادة مبادلات السلع، الاستهلاك، التشغيل ...الخ، أما الدائرة المالية فتجمع الأدوات التي تمول الاقتصاد : القروض، الأسهم، السندات. ومن بين العناصر الأساسية التي شكلت أصل العدوى إلى الدائرة الحقيقية (الاقتصاد العيني) : انخفاض التمويل المقدم إلى القطاع الخاص، والأثر السلبي لأثر الثروة على الاستهلاك والعمل[77]

وعلى مستوى الأفراد، أين تتمثل ثروتهم في المداخيل المتأتية من أجورهم وممتلكاتهم المالية وغيرها، فمنها ينفقون مقابل ما يستهلكون وكل انخفاض في أسعار الأسهم أو العقارات، كما حدث في الأزمة الأخيرة، سيؤثر على مداخيلهم الدائمة وبالتالي على ثروتهم، وفي ذلك مثال حي عن ما لحق بالاقتصاد الحقيقي بفعل الإختلالات التي تسببت فيها الأزمة المالية.

لقد تأثرت ملكية الأفراد المالية والعقارية بانخفاض أسعار الأصول، وبالخصوص ملكية الأفراد الأمريكيين التي تراجعت قيمتها بدرجة كبيرة، فقد تسبب فقدان ثروات الأفراد في انخفاض قدرتهم على الاقتراض وهذا ما أثر على الاستهلاك خاصة ابتداء من الثلاثي الأول لسنة 2008، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاستهلاك الأمريكي بشدة بسبب تدهور أصول العائلات. وفضلا عن ذلك فإن الانخفاض الكبير في الاستهلاك الأمريكي كان أقوى بكثير من أن يفسر بأثر الثروة وبانخفاض القدرة الشرائية للأفراد، حيث يمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى القيود الجديدة التي تمنح بها قروض الاستهلاك وإلى تدهور الثقة بالنظر إلى ارتفاع البطالة وخطورة الأزمة . والواقع أن أثر الثروة لم يقتصر على الاقتصاد الأمريكي بل تعداه إلى العديد من اقتصاديات العالم.

أما فيما يتعلق بتراجع القروض، فقد أثرت الأزمة على استثمار الأفراد والمؤسسات عن طريق قناة القرض، وواجه الأعوان تكاليف مرتفعة للحصول على التمويل خاصة في ظل تشديد القروض . ولم يعد بإمكان المؤسسات الحصول على تمويل استثمارها، نظرا لصعوبة الحصول على التمويل في الأسواق المالية وانهيار البورصات العالمية مما جعل البنوك أكثر انتقائية في منح القروض، وقد انعكست الأزمة سلبا على النشاط الاقتصادي وتقلصت التجارة العالمية منذ نهاية 2008. وقد ساهم التقلص في المبادلات في انتشار الأزمة

[77] De la crise financière à la crise économique, banque de France, OP-CIT, p5-6

وفق ميكانيزم مضاعف التجارة الخارجية ذلك أن انخفاض النشاط في بلد ما يؤدي إل انخفاض نشاط الشركاء التجاريين عن طريق قناة تقلص الواردات–الصادرات، فتنخفض واردات البلدان بدورها وهذا ما يقلص منافذ البلدان الأخرى.[78]

ثانيا: آثار الأزمة على اقتصاديات الدول

إذن لم تقتصر تأثيرات الأزمة المالية الأخيرة على النظام المالي وحده بل تعدته إلى الاقتصاد الحقيقي، ولحق دمارها إلى أعلى المستويات، فلم يقتصر على الاقتصاد الأمريكي أين انفجرت الأزمة في البداية، بل امتدت آثارها السلبية إلى الكثير من الدول الأخرى وهدد مجمل النظام المالي والعيني للعالم كله في ظل عولمة اقتصادية شاملة سهلت انتقال العدوى إلى الكثير من الشركات والمؤسسات المالية بحكم ارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بقطاع العقار وغيره من العديد من قطاعات الاقتصاد الأمريكي فحل بالأسواق المالية في العديد من اقتصاديات العالم لتشمل الدول الأوروبية والآسيوية منتقلة بعدها إلى الكثير من الدول النامية.

أ- آثار الأزمة على الدول المتقدمة :

- **الولايات المتحدة الأمريكية :**

عانت الولايات المتحدة الأمريكية من حالة ركود حادة رغم كل الإجراءات التي اتخذتها تسببت في خسائر تعرضت لها الأسر في الثروات المالية والعقارية وارتفاع أجواء عدم اليقين، فأصبح من الصعب الحصول على القروض من طرف العديد من الأسر والشركات مما عكس حدة التوترات التي مرت بها المؤسسات المالية، وتراجعت ثقة المستهلكين إلى أدنى مستوياتها وانخفضت معدلات الاستهلاك، فبعد أن كان معدل إدخال الأسر في حالة انخفاض على مدى عقدين، ارتفع مرة أخرى ليبلغ 4% في فيفري 2009 مقابل 0.25% في العام الذي سبقه.[79]

هذا على مستوى الأسر والشركات، وعلى مستوى المؤسسات المالية شهد قطاع البنوك خسائر ضخمة إثر إعدام جزء كبير من الديون العقارية بعد التأكد من عدم القدرة على تحصيلها، وأصبحت عمليات البيع والاستحواذ في الجهاز البنكي تتم بأسعار بخسة بعد تراجع أسعار أسهم البنوك بشكل غير مسبوق.

[78] بهية بوكروح، الاضطراب المالي العالمي : أزمة مطلع القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص :116.
[79] الأزمة والتعافي، آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أفريل 2009، ص63.

وبسبب الترابط الذي ذكرنا به سابقا بين الاقتصاد الحقيقي (العيني) والاقتصاد المالي (الرمزي) أصيب الأول في الصميم، إذ أدى تراجع الثروة وتقييد أسواق القروض إلى كبح الطلب الخاص، وأدت خسائر الميزانيات العمومية للبنوك إلى تقلص فرص الحصول على القروض، وبهذا انتقلت آثارها إلى الاستثمار الخاص والاستهلاك.

وقد تراجع إجمال الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تزيد عن 6% من الربع الرابع من 2008 و5.7% في الربع الأول من 2009، وارتفعت معدلات البطالة في الولايات المتحدة بما يزيد عن 4% خلال 2008 مسجلة أعلى المعدلات على مدار 26 سنة الماضية قدرت ب 9.7% في أوت 2009.[80]

- **الاتحاد الأوروبي :**

في بداية الأزمة التي اندلعت في أمريكا لم يتم توقع انعكاسات كبيرة على اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي بفعل اقتصار المشكلة في بداية الأمر على عدد محدود من البنوك، لكن مع مرور الأيام بدأت الأزمة تتفاقم شيئا فشيئا بسبب الترابط الوثيق بين كبريات المؤسسات المالية في أوربا وأمريكا وما نتج عنه من تجمد أسواق التمويل، وبما أن الارتباط شديد بين الاقتصادين الحقيقي والمالي، كما أشرنا إليه سابقا، فقد تحولت الأزمة المالية في أوربا مثلما في أمريكا إلى أزمة اقتصادية بلغت ذروتها في الربع الأخير من عام 2008.

ورغم السياسات العلاجية المنتهجة في ذلك الوقت إلا أنها كانت غير شاملة وغير منسقة بالقدر الكافي، فقد تراجعت أسعار الأسهم واستثمارات منشآت الأعمال وعانت معظم اقتصاديات أوربا المتقدمة من انكماش حاد منذ منتصف عام 2009، حيث انخفض الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 6% سنويا في الربع الأخير من 2008في منطقة الأورو والمملكة المتحدة. وقد تراجعت أغلب المؤشرات الاقتصادية وانخفضت معدلات الاستهلاك الخاص وارتفعت معدلات الادخار من 13.6% في الثلاثي الثالث ل 2007 إلى 15.6% في الثلاثي الأول ل 2009.أما فيما يخص المبادلات التجارية فقد انخفضت الصادرات ب 17.1% خلال سنة في الثلاثي الثاني ل 2009 وتراجعت الإيرادات بدورها بنسبة 14.4%، أما معدلات البطالة فقد قدرت ب 9.5% في جويلية 2009.

[80] الحفاظ على التعافي، آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2009، ص07.

وعلى أثر ذلك واجهت منطقة اليورو اضطرابات حادة انتقلت من دول إلى أخرى، وانخفضت مستويات المعيشة وأغلقت العديد من الشركات التجارية أبوابها وانسحبت بعض المؤسسات المالية من أسواق المال فضلا عن خروج رؤوس الأموال من منطقة الأورو وتحويلها إلى الين والفرنك السويسري، وارتفعت مستويات البطالة حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في الاتحاد الأوروبي في جويلية 2012 حوالي 25 مليون شخص بينهم 17 مليون في منطقة اليورو.[81]

ب- دول آسيا :

بدت آسيا في بداية الأزمة المالية في منأى عن تداعياتها وذلك بفضل احتياطياتها الرسمية وأطر سياساتها الاقتصادية والميزانيات العمومية القوية لقطاعي الشركات والبنوك، وعدم انخراطها بصفة عامة في الأنشطة عالية المخاطر، وذلك بسبب التسيير الحذر للمخاطر وتدعيم الهيكل التنظيمي للمؤسسات المالية الذي نتج عن أزمة اليابان في أواخر التسعينيات والأزمة المالية لدول آسيا الناشئة في عام 1997.[82]

لكن الارتباط التجاري والمالي لتلك الدولة واعتماد اقتصادياتها على التبادل التجاري بشكل واسع مع باقي دول العالم جعلها تتأثر بشكل كبير بالأزمة المالية العالمية الأخيرة إذ تمثل صادراتها من صناعة السيارات والصناعات الالكترونية وبعض السلع الاستثمارية النسبة العظمى من مجموع صادراتها. وبمجرد تراجع الطلب العالمي عن تلك السلع حلت الأزمة بشكل سريع وواسع. وبدوره ساهم الارتباط المالي للمؤسسات المالية للدول الآسيوية بسوق المال بالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية في التأثر بالأزمة المالية العالمية فانخفضت مؤشرات البورصة في تلك الدول وعلى رأسها اليابان واتجه الكثير من المستثمرين اليابانيين إلى سحب أموالهم من الولايات المتحدة الأمريكية مما سبب في ارتفاع قيمة الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي فتأثرت الصادرات اليابانية سلبا.

وتعتبر اليابان من أكثر الدول تأثر من المبادلات التجارية في ظل انخفاض الطلب الخارجي الناتج عن الأزمة، كما تأثر سوق العقار الياباني خاصة وأنه لم يعرف تحسنا كبيرا منذ أزمة العقار في 1990،

[81] بهية بوكروح، الاضطراب المالي العالمي : أزمة مطلع القرن الحادي عشر، مصدر سابق، ص ص:122-125.
[82] كيفيت كانغ، جاك مينيان، آسيا تتعرض لاختبار الاضطرابات المالية العالمية، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد45، العدد4، ديسمبر 2008، ص ص:34-35.

وتراجعت الأسعار إلى أن سجلت أدنى قيمة منذ 35 سنة، كما انخفضت عمليات البناء بين بداية 2006 وجويلية 2009.[83]

جـ- آثار الأزمة على الدول النامية :

كون أسواق أغلب الدول النامية، إن لم نقل جميعها، ضعيفة ومحدودة الخبرة في ميدان التعامل مع الأدوات الاقتصادية المتعامل بها في الأسواق المالية من مشتقات ومضاربات، ومع ضعف وقلة خبرة البورصات فيها، يمكن توقع تأثير محدود للأزمة المالية العالمية على اقتصادياتها . لكن كون البلدان النامية تعتمد بالأساس على الأسواق الخارجية تصديرا واستيرادا، وأمام الاختلالات التي يعرفها الاقتصاد العالمي بسبب تلك الأزمة فإن ذلك سيكون له انعكاسا سلبيا نتيجة انخفاض عائدات التصدير وارتفاع عائدات الاستيراد وما لذلك من آثار سلبية على حجم الاستثمار والبطالة وميزانية الدولة والمديونية الخارجية.

إذن لم يكن للدولة النامية تجنب آثار الأزمة المالية العالمية الأخيرة لشدة اندماجها في المنظومة الاقتصادية والمالية العالمية خاصة في ظل العولمة الاقتصادية،وتتلخص أهم القنوات التي تنتقل منها الأزمة إلى الدول النامية في :[84]

1°-احتياطي الصرف :

يمثل معدل احتياطي الصرف للبلدان النامية ما يقارب 60% من احتياطي الصرف الكلي خلال الفترة الممتدة بين 2007/2003، وهذا ما يعكس قوة العلاقة المالية بين الدول الصناعية والنامية من خلال مختلف الصيغ المالية، فعجز الخزينة الأمريكية المتوالي وبالخصوص خلال السنوات الأخيرة تعوضه الفوائض المالية المتدفقة من مختلف دول العالم بها فيها الدول النامية ولذلك فانكسار الاقتصاديات الصناعية لا يعفي الاقتصاديات النامية من الانهيار المالي وتراجع النمو الاقتصادي.

[83] De la crise financière à la crise économique, Banque de France, OP-CIT, p23

[84] بقة الشريف، حقيقة الأزمة المالية العالمية ومخاطر توظيف فوائض الأموال العربية، مداخلة، الملتقى الدولي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، شرم الشيخ، 4-5 أفريل 2009، ص ص: 4-6.

2°-النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي :

إن تراجع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي يعني تراجع الأداء الاقتصادي بمختلف القطاعات المالية والصناعية والزراعية وحتى الخدماتية وتنعكس آثاره على الجبهة الاجتماعية، فحسب أرقام الجدول التالي فإن المناطق الأكثر تأثر بالأزمة الاقتصادية هي منطقتي الشرق الأوسط، إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ووفقا لدراسات البنك العالمي فإن تراجع الناتج المحلي الاجتماعي ب 1% سيترتب عنه تحول 20 مليون نسمة إلى دائرة الفقر فارتفاع الأسعار التي شهدتها المنتجات الغذائية نقلت 100 مليون نسمة إلى دائرة الفقر المطلق.

الجدول رقم 02:نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض مناطق الدول النامية

المنطقة/السنوات	2008	2009
شرق آسيا والمحيط الهادي	8.8	6.7
أوروبا وآسيا الوسطى	6	3.5
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	4.5	2.1
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	5.7	3.5
آسيا	6.3	5.4
إفريقيا جنوب الصحراء	5.4	4.6

المصدر: بقة الشريف، حقيقة الأزمة المالية العالمية ومخاطر توظيف فوائض الأموال العربية، مداخلة، الملتقى الدولي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، شرم الشيخ، 4-5 أفريل 2009، ص ص: 4-6.

3°- أسعار النفط :

مع انخفاض أسعار النفط خلال منتصف 2008 إلى أدنى المستويات مع بقاء أسعار المنتجات الزراعية مرتفعة أدى بالكثير من الدول النامية وبالخصوص العربية إلى دفع ثمن باهظ ومضاعف لما لحق بها على مستوى البورصات، أو على مستوى حقوقها المالية في البنوك التي أتت الأزمة على جزء كبير منها وهي اليوم مواردها النفطية تتراجع حتى أنها لا تكاد تغطي نفقات الإنتاج والتوزيع.

المطلب الثاني : آليات معالجة الأزمة والدور الحاسم للدولة

أمام شدة آثار الأزمة المالية على اقتصاديات الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، ولو بدرجات متفاوتة، اضطرت تلك الدولة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وشاملة قصد إنعاش اقتصادياتها على المستويين الكلي والجزئي باستعادة الثقة في الأسواق المالية فوضعت خطط لإنقاذ الشركات المتعثرة ماليا وضمان الودائع لدى البنوك وإعادة هيكلة الديون ووضع برامج ومحفزات ضريبية والتوسع في عمليات الإنفاق للحد من الركود الاقتصادي الذي فرضته الأزمة ومواجهة البطالة التي ارتفعت معدلاتها دون سابق إنذار.

وأخذت تحركات الدول في هذا الاتجاه أشكالا مختلفة منها الأحادية ومنها الإقليمية ومنها الدولية ضمن خطط مختلفة غايتها جميعا الحد من آثار الأزمة والخروج بالاقتصاد العالمي المعولم إلى بر الأمان.

أولا: الخطط الأمريكية على المستوى المحلي

تمثلت أهم بنود خط الإنقاذ المالي الأمريكي فيما يلي :[85]

– شراء الحكومة الأمريكية للأصول الرديئة المتعلقة بالرهن العقاري بقيمة 700 مليار دولار.

– مساهمة الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة في هذه الخطة، يسمح بتحقيق الأرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.

– التنسيق بين وزير الخزانة وسلطات وبنوك مركزية لدولة أخرى بهدف وضع خطط مماثلة.

– رفع سقف الضمانات المقدمة للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة سنة.

– تقديم إعفاءات ضريبية بقيمة 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.

– حماية دافعي الضرائب عن طريق السماح لهم بالحصول على حصص في ملكية الشركات التي يتم إنقاذها من الإفلاس.

[85] عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، أزمة الرهن العقاري الأمريكي، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 339.

–وضع التشريعات الضرورية بناء عن اقتراح الرئيس الأمريكي لتعويضهم عن الخسائر الناتجة عن أوضاع الأسواق المالية، وذلك إذا ترتب على تنفيذ خطة الإنقاذ تسجيل خسائر لهم وذلك بعد مرور خمس سنوات على تنفيذها على النمو السابق و التعرض له.

– فرض قيود على تعويضات المديرين التنفيذيين في الشركات التي تبيع أصول الرهون العقارية إلى وزارة الخزانة من بينها منع الشركات من دفع مكافآت تتجاوز 500 ألف دولار في السنة من حساباتها الداخلية لهؤلاء المدربين، ومنع هذه الشركات من توقيع عقود تسمح بمنح المديرين أية مكافئة مالية مغرية في حالة توقيعهم لهذه العقود.

– الرقابة والشفافية في تنفيذ الخطة.

– تدخل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بقوة عن طريق استعمال الأدوات التقليدية للسياسة النقدية وتخفيض معدلات الفائدة المركزية ومجموعة من القنوات البديلة لتسيير عمليات الإقراض، فقد استحدثت مجموعة من التسهيلات لضمان تدفق القروض في النظام المالي ولتحقيق أهداف أخرى كإنعاش أسواق الأوراق المالية المدعمة بأصول.

– تدخل الاحتياطي الفيدرالي في عمليات الشراء المباشر للسندات الحكومية في محاولة لتخفيض العائدات طويلة الأجل، وهذا نظرا للأهمية الكبيرة التي تشغلها أسواق الأوراق المالية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، فضلا عن ذلك فقد تدخل بشدة كذلك في أسواق ديون المؤسسات التي ترعاها الحكومة وأسواق الأوراق المالية المدعمة برهون عقارية وأسواق الأوراق التجارية، كما قدم التمويل والحماية للمستثمرين في الأوراق المالية المدعمة بأصول.

من جهة أخرى تم الإعلان عن برنامج الاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص. يهدف هذا البرنامج إلى تقديم مساعدة للمؤسسات المالية وتنقية ميزانياتها من الأصول المتعثرة وتجديد قدرتها على استئناف أنشطة الإقراض، مع تقديم رفع مالي لرؤوس الأموال العامة والخاصة لشراء الأصول المتعثرة، بحيث يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بتحرير رؤوس أموالها وتحفيزها على خلق قروض جديدة.[86]

[86] الحفاظ على التعافي، آفاق الاقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره، ص70.

وكان على الرئيس الأمريكي أوباما، الذي وصل إلى البيت الأبيض الأمريكي في جانفي 2009، أي في قمة استفحال الأزمة، أن يبادر إلى مواجهة الركود الاقتصادي الذي ضرب الاقتصاد الأمريكي بشكل فجائي وسريع، فقام باقتراح خطة اقتصادية شاملة كانت أهم بنودها :[87]

– البند الأول : زيادة الإنفاق الحكومي في البنية التحتية لتحفيز الاقتصاد الأمريكي وخلق فرص عمل جديدة تتراوح ما بين ثلاثة وأربعة ملايين فرص عمل.

– البند الثاني : تحقيق الاستقرار في النظام المالي والرهن العقاري، إذ تعتزم (آنذاك) إدارة أوباما التحرك السريع لتشديد الرقابة المالية في البلاد، وعمل تغييرات واسعة النطاق في النظام المالي الأمريكي، ووضع قواعد أكثر صرامة لصناديق التحوط ووكالات التصنيف الائتماني وسماسرة الرهن العقاري، وزيادة الرقابة على الأدوات المالية المعقدة التي كانت سببا من أسباب الأزمة الاقتصادية.

– البند الثالث : تخفيضات كبيرة لمستوى الضرائب على 95% من المواطنين الأمريكيين، فقد شملت الخطة الاقتصادية تخفيضات ضريبية كبيرة للشركات والعمال من الطبقات الوسطى والفقيرة يصل إجمالي توفيرها إلى 275 مليار دولار، وهو ما يتجاوز ثلث تكاليف الخطة الاقتصادية.

– البند الرابع : نشر مظلة التأمين الصحي وتخفيض تكاليفها، إذ تعهد الرئيس أوباما خلال خطته الاقتصادية على نشر مظلة التأمين الصحي لتشمل المجتمع الأمريكي كله وتخفيض التكاليف المرتفعة للرعاية الصحية.

ثانيا: الخطط الأوروبية حسب الدول

بادرت الدول الأوروبية للتحرك قصد مواجهة الأزمة المالية واتخذت إجراءات محلية تخص كل دولة على حدى، وقد تضمنت المبادرات خطط إنقاذ مالية هائلة :[88]

– ففي بريطانيا : تم تخصيص حوالي 3 مليار دولار لشراء أسهم في عدد من كبرى البنوك البريطانية، وفي نهاية نوفمبر 2008 أعلنت الحكومة عن خطة أخرى لإنعاش الاقتصاد بقيمة 30 مليار دولار وتخفيض ضريبة القيمة المضافة على السلع الاستهلاكية، وتعويض نقص الحصيلة الضريبية الناجم

[87] أسامة عبد الله، تفاصيل خطة أوباما لدعم النمو الاقتصادي، مقال، جريدة العرب الأسبوعي، 14 فيفري 2009، ص13.
[88] إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009،ص ص: 47-48.

عن ذلك من خلال رفع سعر الضريبة على الدخل بنسبة 5% على كل من يتجاوز صافي دخله السنوي 150 ألف جنيه إسترليني ليصل إلى 45% بدل من 40%.

– وفي فرنسا : أعلن الرئيس الفرنسي، "نيكولا سركوزي" أن بلاده أعدت خطتين لمساعدة لبنوك للتغلب على الأزمة المالية الأولى بقيمة 300 مليار يورو، كضمانات للقروض المشتركة بين البنوك، والأخرى بقيمة 40 مليار يورو، للحصول على حصص في الشركات والمؤسسات المالية المتعثرة، فضلا عن إنشاء صندوق سيادي لمصلحة الشركات الإستراتيجية التي تواجه صعوبات مالية.

كما تقدم باقتراح لإنشاء صندوق أوروبي برأسمال قدره 300 مليار يورو لمساعدة البنوك الأوروبية. إلا أن ألمانيا رفضت هذا الاقتراح، وفي نهاية شهر نوفمبر 2008 أعلن عن خطة جديدة لمساعدة قطاعات الإسكان والسيارات بقيمة 26 مليار يورو (حوالي 32.84 مليار دولار) ليرتفع عجز الموازنة إلى 4% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2009.

– وفي ألمانيا : أعلنت المستشارة الألمانية "انجيليلا ميركل" عن خطة إنقاذ قيمتها 500 مليار يورو، لتدعم القاعدة الرأسمالية للمؤسسات المالية حتى نهاية سنة 2009، مع تخصيص 400 مليار يورو كضمانات مصرفية، بالإضافة إلى توفير 100 مليار يورو من بينها 80 مليار يورو لإعادة رسملة المؤسسات المصرفية.

– وفي إسبانيا : أقرت الحكومة قانونا يضمن الديون حتى نهاية سنة 2009 بقيمة 100 مليار يورو، وأعلنت عن إمكانية شراء كميات من الأسهم في المؤسسات المالية في إطار إجراءات حكومات الاتحاد الأوروبي لدعم البنوك.

– وفي إيطاليا : حاولت السلطات الإيطالية،ومديرو البنوك تهدئة الأسواق من خلال إطلاق تصريحات محدودية المخاطر التي تتعرض لها إيطاليا ممارسات الإقراض المتحفظة، وأعلنت الحكومة عن خطة إنقاذ بقيمة 20 مليار يورو لقطاع البنوك.

– وفي الدنمرك : أقرت حزمة إجراءات لتأمين ضمانات المودعين لدى جميع البنوك الدنمركية بهدف استعادة الثقة في القطاع المصرفي.

– وفي هولندا : قررت الحكومة الهولندية توفير مبلغ 20 مليار يورو للمؤسسات المالية الهولندية، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين لتفادي المزيد من عدم الاستقرار في القطاع المالي.

– وفي نيوزلندا : أعلنت الحكومة النيوزلندية ضمانا لودائع العملاء في جميع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بهدف تعزيز الثقة في نظامها المالي.

- **الخطة الروسية :**

في المجال الأوروبي دائما ولكن خارج إطار الاتحاد الأوروبي، ورغم عدم الارتباط الوثيق للاقتصاد الروسي بالاقتصاد العالمي خاصة الجانب المالي منه فإن روسيا وضعت خطتها الخاصة لمعالجة الوضعية الطارئة للنظام المالي الروسي.

أقر مجلس الدوما الروسي (البرلمان) خطة اقترحها الرئيس السابق ديمتري ميد فيديف لإنقاذ القطاع المصرفي في البلاد بقيمة 63 مليار يورو (84 مليار دولار) وسيتم توفير مبالغ الخطة من الاحتياطي النقدي الروسي وبتمويل من بنك التنمية، حيث ستحصل البنوك المتعثرة على القروض من هذه المبالغ. كما أكد رئيس الوزراء آنذاك فلاديمير بوتين عزم حكومته البدء في شراء سندات الشركات الروسية بقيمة تصل إلى خمس مليارات يورو (6.65 مليار دولار) كما قرر البنك المركزي الروسي تخفيض الاحتياطي الإلزامي للبنوك، في خطة مؤقتة، إل 0.5% بغية الزيادة في القطاع المصرفي وإرسال الاستقرار في السوق المالية الداخلية وتعزيز السيولة في القطاع المصرفي الروسي.[89]

ثالثا: الخطط الجماعية لمواجهة الأزمة المالية

تسببت بعض الخطط والإجراءات التي اتخذت على مستوى أحادي للدول إلى التأثير السلبي لبعضها عن غيرها مما دعى إلى وجوب التنسيق فيما بينها على مستويات إقليمية وجهوية وأحيانا عالمية ولتنفيذ ذلك عقدت مجموعة من القمم الاقتصادية للدول الكبرى والدول الناشئة والتي لها تأثير مهم في تفاعلات الاقتصاد العالمي إضافة إلى ممثلي أهم المؤسسات المالية الدولية وعلى رأس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن أهم تلك القمم الاقتصادية يمكن ذكر :

[89] محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، مؤتمر الأزمة المالية وكيفية علاجها، مرجع سبق ذكره، ص282.

أ- **قمة الدول الصناعية :** (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان وكندا)

اجتمع قادة الدول الصناعية الكبرى في أكتوبر 2008 في واشنطن لإيجاد خطة منسقة لمواجهة الأزمة المالية، وتم الاتفاق على النقاط الخمس التالية:[90]

- دعم المؤسسات المالية الأساسية في لنظام المالي ومنع إفلاسها.

- العمل على توفير التدابير اللازمة وتحرير الأسواق النقدية والتأكد من تحصل البنوك والمؤسسات المالية على السيولة الملائمة.

- تمكين البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة الكبرى من تجميع رؤوس الأموال بهدف إعادة الثقة بها والسماح لها بمواصلة الإقراض الاستهلاكي والاستثماري على السواء.

- تعزيز البرامج الوطنية في دول المجموعة لضمان مكانة وتجانس الودائع البنكية بما يسمح لصغار المودعين لمواصلة ثقتهم في سلامة ودائعهم.

- إنعاش أسواق الرهن العقاري الثانوي وغيرها من الأصول في ظل شفافية المعلومات والتقييم الدقيق للمعلومات.

ب- القمة الأوروبية-الآسيوية :انعقدت القمة الأوروبية-الآسيوية بالعاصمة الصينية "بكين" شهر أكتوبر 2008، بعد بداية تأثر الاقتصاديات الآسيوية بالأزمة المالية العالمية وخلالها تمت مناقشة سبل تجاوز الأزمة ومواجهة آثارها السلبية والاتفاق على مبادئ إعادة النظر في هياكل النظام المالي العالمي وبالمناسبة توسعت القمة لتشمل عضوية كل من باكستان والهند.

اجتمعت هذه القمة تحت مبدأ التعاون والثقة بين القارتين، وطالبت بإجراء إصلاحات شاملة في النظام المالي العالمي وكذلك في النظام الاقتصادي العالمي لمؤسساته ومنظماته، وإعادة هيكلة تلك المنظمات وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[91]

[90] إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 120-129.
[91] عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص 349.

جـ- خطط دول أمريكا اللاتينية :

تدخلت دول أمريكا اللاتينية عن طريق إتباع الإجراءات السياسية المالية والنقدية، فقد كانت استجابة السياسات سريعة وتحصلت بعض الدول على الدعم من صندوق النقد الدولي، كما توفر لدى بعض البلدان التي تستهدف التضخم (البرازيل، كولومبيا، الشيلي، المكسيك، البيرو، الأوروغواي) حيزا كبيرا على مستوى السياسة بفضل قوة أطر سياستها وأساسياتها الاقتصادية الكلية في بداية الركود العالمي فعملت على تخفيض أسعار الفائدة، وخفضت دول أخرى احتياطياتها الإلزامية (الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا والبيرو). وقد تم استخدام حزم تنشيط مالي تتراوح بين 0.5% من إجمالي الناتج المحلي في البرازيل ونحو 3% من إجمالي الناتج المحلي في الشيلي.[92]

د- قمم العشرين : فرضت شدة الأزمة المالية العالمية الأخيرة على مجموعة دول العشرين الاجتماع في أربع قمم كاملة خلال أقل من عشرين شهر بدأت أولا بتاريخ 15 نوفمبر 2008 في واشنطن وانتهت بالرابعة في كندا بتاريخ 27/26 جوان 2010 مرورا بقمة لندن بتاريخ 2009/04/02 وقمة بيتسبرغ بتاريخ 25/24 سبتمبر 2009. تلتها اجتماعات أخرى من سنة إلى أخرى لمتابعة وتعزيز التعافي الذي بدأ يعود إلى الاقتصاد العالمي وترسيخ الثقة في النتائج المحققة والسعي لتحقيق نمو دائم ومتوازن.

ويمكن تلخيص أهم ما تم تبنيه من تدابير وإجراءات فيما يلي من النقاط الأساسية حسب ما جاء في مختلف وثائق القمم المتتابعة:

- تحديد الإطار العام الذي يحكم التعامل بين الدول في مجال الاقتصاد الدولي، والذي يتمثل في تنمية التعاون المشترك بين الدول لإعادة النمو الاقتصادي الدولي وإنجاز الإصلاحات الضرورية للنظام المالي العالمي.

- قبول الإجراءات والسياسات المنتهجة لمواجهة الأزمة المالية العالمية، والحث على استمراريتها في ظل سيادة مبادئ اقتصاد السوق التي تحكم أي إصلاح للنظام المالي العالمي مع رفض أية رقابة جماعية على مبدأ حرية التجارة الخارجية.

[92] بهية بوكروح، مرجع سبق ذكره.

– الاتفاق على تطبيق السياسات التي تكفل تحقيق المبادئ المشتركة للإصلاح قصد تعزيز مبادئ الشفافية والمسؤولية وتقوية أنظمة الإشراف على المؤسسات المالية والتحقق من سلامة الأسواق المالية.

– تعزيز التعاون الدولي من خلال التنسيق بين المؤسسات الوطنية لكل دولة من جميع الأسواق العالمية وفق إجراءات محددة.

– إصلاح المؤسسات المالية العالمية كي تعكس القوة الحقيقية للاقتصاديات المعاصرة مع ضمان تمثيل أكثر عادلا وفعالية للدول الفقيرة في منتدى الاستقرار المالي الذي يجب ربط عمله بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي وباقي المنظمات الدولية المعنية لضمان حسن توقع الأزمات المالية مستقبلا وتحسين أداء عمليات مواجهتها.

– تعزيز الرقابة على أسواق المشتقات المالية وتخفيض مخاطرها.

– تبني صيغة ديناميكية في البنك الدولي تعكس في المقام الأول الوزن الاقتصادي للدولة المتطورة ومهمة البنك الدولي في مجال التنمية، مع زيادة مالا يقل عن 3% من حقوق التصويت المقدمة للدولة النامية والناشئة.

– الاتفاق على تقديم المزيد من الأهمية للبلدان الناشئة والنامية فيما يتعلق باتخاذ القرارات وذلك عن طريق نقل 5% من الحصص في صندوق النقد الدولي إلى تلك الدول.

– اتخاذ المزيد من الإجراءات لمساعدة البلدان الأكثر فقرا في العالم عن طريق زيادة فرص الحصول على الغذاء والوقود والتسهيلات المالية. بما يساعد عن تخفيف الهوة بين مستويات المعيشة في البلدان النامية والناشئة نسبة لمستوياتها في الدول المتقدمة، وذلك عن طريق إنشاء صندوق ائتماني في البنك الدولي لتمويل الاستثمارات في الأمن الغذائي.

– التركيز على دول المؤسسات المالية الوطنية في مواجهة الأزمات المالية وضبط ومراقبة الأسواق المالية مع تقوية دور المنظمات الدولية في مراقبة ذلك.

– وضع ضوابط حسابية معمارية وذات مصداقية من أجل تحسين أدوات تقييم الأصول تؤدي إلى زيادة مستوى احتياطات البنوك في أوقات الرخاء لاستعمالها في فترات الأزمات.

– مراقبة أنظمة ضبط البنوك والمؤسسات المالية والتأكد من خلوها من التجاوزات السابقة التي أدت إلى حدوث الأزمة.

– تعزيز النزاهة في الأسواق المالية من خلال الربط بين نمط تسيير المخاطر ونمط عوائد المسيرين.

– محاربة الملذات الضريبية عن طريق إعادة قائمة الدول التي تمثل فعلا ملذات ضريبية والتزامها بالخضوع لضوابط الشفافية والتخلي عن الاستثناءات الضريبية.

– تحديد مرتبات وعلاوات الوسطاء في المؤسسات التمويلية خاصة فيما يتعلق بالتعويضات والعمولات.

هـ– خطة دول الخليج العربي :

تعتبر دول الخليج العربي ذات درجة انفتاح اقتصادي ومالي مرتفعة وبالتالي تختلف درجة تأثرها على باقي الدول العربية تبعا لدرجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي وذلك ما يظهر من خلال مؤشرات اقتصادية معينة كميزان المدفوعات والاستثمارات الأجنبية والتواجد في الأسواق العالمية، لذلك اخترناها كنموذج للتعرف على نوع الإجراءات التي تم اتخاذها من طرف تلك الدول العربية لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية الأخيرة:

اضطرت البنوك المركزية في دول الخليج العربي إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد مما أحدث ارتباكا في سوق النقد والمال وأثر على الاحتياطات النقدية بالبنوك العربية.

وعموما يبقى تأثير الأزمة المالية محدودا خاصة بعد اجتماع وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لاتخاذ إجراءات وسياسات تحول دون انتقال تبعات الأزمة المالية للقطاع المصرفي العربي، ومن أبرزها ضخ أموال في النظام المصرفي لمواجهة نقص السيولة، وتحديد نسبة التمويل الموجه للرهن العقاري ومراقبة المؤسسات المالية العربية المرتبطة بالمؤسسات العالمية.[93]

عقب ذلك قامت العديد من الدول باتخاذ مجموعة من الإجراءات كما هي موضحة في الجدول أدناه:

[93] فريد كورتل، مؤتمر الأزمة المالية وكيفية علاجها، مرجع سبق ذكره، ص 46.

الجدول رقم 03:الإجراءات المالية المتخذة من دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية

الدولة	الإجراءات المتخذة
الكويت	- خفض نسبة الفائدة 1,5 % - خفض الأجل 1.5% - ضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق - عرض أموال لليلة واحدة، لأسبوع ولشهر
الإمارات	- قروض قصيرة الأجل بقيمة 13,6 % من رأسمال البنوك المدرجة - إعادة شراء كل شهادات الإيداع المتبقي من أجلها 14 يوم
قطر	- شراء ما بين 10-20 % من رأسمال البنوك المدرجة - شراء أسهم محلية لدعم الأسعار
السعودية	- طرح خيار للبنوك باقتراض 75% من الأوراق الحكومية - خفض نسبة الفائدة 5% وخفض معدل الاحتياطي الإلزامي
البحرين	- عدم اتخاذ أي إجراءات لسلامة الأوضاع البنكية

المصدر : تامر عبد العزيز : "إجراءات دول الخليج في مواجهة أزمة المال ..."، يومية الجريدة، العدد 462، صادرة بتاريخ 16 نوفمبر 2008: 27، لمزيد من الإطلاع راجع الموقع الإلكتروني: www.aljarida.com.

ولعل أهم ما ترتب عن تداعيات الأزمة المالية على دول التعاون الخليجي الست هو تضرر عملائها، وهو ما جعلها تدرك أن ربط عملاتها بالدولار لم يعد مناسبا في ظل الانخفاض الحاد في أسعار البترول وأعار الأسهم، هو ما دعا إلى عقد اجتماع يومي 29-30 ديسمبر 2008 للاتفاق على وحدة نقدية موحدة ووضع مقر إطار عمل البنك المركزي الخليجي.[94]

[94] فريد كورتل، مؤتمر الأزمة المالية وكيفية علاجها، مرجع سبق ذكره، ص 46.

رابعا: تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

أنشئ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية بريتون وودز عام 1944م للإطلاع بدور مالي ونقدي يفي بأهداف ومبادئ تلك الاتفاقية، وأبرز تلك المبادئ تحقيق الاستقرار أسعار الصرف وتخفيض القيود على الصرف الأجنبي وإشاعة المدفوعات متعددة الأطراف لتنمية حركة التبادل الدولي فضلا عن علاج الاختلالات الطارئة في موازين المدفوعات عن طريق توفير رصيد مالي دولي يكرس لهذا الغرض.

ويختص صندوق النقد الدولي بأداء سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي ويركز الصندوق أساسا على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان (المعلقة بميزان الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف)، وسياسات القطاع المالي (تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها)، وإضافة إلى ذلك يوجد صندوق النقد الدولي اهتماما كافيا للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي (سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور)، كما يقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات.[95]

أما البنك الدولي فيشبه صندوق النقد الدولي في هيكلته لكنهما يختلفان في آلية العمل إذ يعتمد صندوق النقد الدولي على موارده وهو رأسماله المحصل من مساهمات الدول الأعضاء لتقييم القروض فيما يحصل البنك الدولي على الأموال الضرورية لتقديم القروض من الأسواق المالية، فهو يحصل على الأموال من الدول المقرضة (دول غنية) بنسبة فائدة مشجعة لبعيد إقراضها للدول المحتاجة بنسب فائدة مرتفعة نسبيا (دول نامية) وبتحفظات تفرضها الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بحثا عن فرص للتدخل السياسي في شؤون الدولة المقترضة.

دفعت الأزمة المالية العالمية الأخيرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتدخل بقوة قصد التصدي لمخلفات الأزمة على الاقتصاد العالمي والتي هي من مهامها الرئيسية خاصة صندوق النقد الدولي.

وافق الصندوق في عام 2009 على تقديم قروض بلغت قيمتها 65.8 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة إلى 15 بلدا عضوا، كما وافق الصندوق على تقديم قروض وزيادات في الموارد المتاحة

[95] محمد إبراهيم هندى، العلاقات النقدية والتمويل الدولي، دراسة، الأسبوع العاشر (29-1430/01/3)، faculty. Ksu. Edu. Sa /322% 20ECON/ 5yllabus%20and%20handouts/week11.doc(2009/04/ 25).

لاتفاقيات قائمة مع 26 بلد بلغت في مجموعها 1.1 مليار حقوق سحب خاصة من خلال تسهيلاته للإقراض والتي تقدم التمويل للبلدان منخفضة الدخل بسعر فائدة مدعم.[96]

وقد بلغت مساعدات البنك الدولي مستويات قياسية خلال هذه الأزمة، حيث ركزت هذه المساعدات على الحفاظ على الاستثمارات في البنية الأساسية على المدى الطويل، وعلى إمكانية استمرار تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل التي يتصدرها القطاع الخاص، فخلال الفترة الممتدة بين جويلية 2008 وجانفي 2010، قدم البنك الدولي 89 مليار دولار أمريكي دعما للبلدان النامية ومتوسطة الدخل وشمل ذلك :[97]

- 56.1 مليار دولار مقدمة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير كموارد مالية ومساعدات إلى البلدان المتوسطة الدخل حيث يعيش 70% من فقراء العالم.

-18.3 مليار دولار على شكل ارتباطات من المؤسسة الدولية للتنمية التي تقدم قروضا بدون فوائد ومنحا لأشد بلدان العالم فقرا عددها 7 بلدا.

- 15.15 مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية المعنية بتنمية القطاع الخاص، كما أطلقت مجموعة من المبادرات للتصدي لهذه الأزمة، منها صندوق بمبلغ 3 مليار دولار لدعم البنوك وبرنامج توفير السيولة للتجارة العالمية بمبلغ 5 مليار دولار، وبرنامج تسهيلات التصدي لأزمة البنية الأساسية بمبلغ 2.4 مليار دولار.

- 1.9 مليار دولار في شكل ضمانات من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهي فرع من البنك الدولي المعني بالتأمين ضد المخاطر السياسية.

كما أبدى البنك الدولي استعداده للدخول في شراكات مع البلدان عن طريق تقديم خدمات التحليل الفني، إذ يتوفر البنك على أدوات تشخيصية لمساعدة البلدان على سرعة اتخاذ التدابير إذ واجهت أجهزتها المصرفية مشاكل طارئة.

---

[96] مكافحة الأزمة المالية العالمية، صندوق النقد الدولي، التقرير السوي، ص 25.

[97] التدابير التي يقوم بها البنك الدولي :
http://www.albankadawali.org//financialcrisitbanbankinitiatives.htm (تاريخ الاطلاع : 2010/08/15)

المطلب الثالث : الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية الأخيرة

صرح المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي سابقا "دومينيك ستراوس" بأن الأزمة ناتجة عن تقصير رقابي وتنظيمي في الدول المتقدمة اقتصاديا وإخفاق في آليات وانضباط الأسواق، كما أكد ذلك بوضوح الرئيس الفرنسي السابق "ساركوزي" عندما صرح بأن "نموذجا من الرأسمالية قد انتهى ولعل الحل هو تنشيط دور الدولة كمنظم ومراقب"[98] .

وفعلا كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة العديد من أوجه الضعف في الأطر المنظمة والمشرفة والمراقبة للمؤسسات المالية بجميع أنواعها (بنوك، شركات تأمين، صناديق إدخال وغيرها) مما نتج عنه عدم انضباط هذه الأخيرة وخروجها عن القواعد المسير لها. ساعدها في ذلك عوامل أساسية متأصلة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي المنحاز ضد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والداعم لهيمنة الأسواق والقائمين عليها والفاعلين فيها على القرارات الاقتصادية في شبه غياب كامل للرقابة والضبط التي يفترض أنها من صميم المهام الحكومية.

ولعل الدور الذي لعبته حكومات الدول لمواجهة تلك الأزمة يؤكد دورها الذي لا يمكن تجاوزه في توجيه الاقتصاد لاجتناب وقوع الأزمات المالية والاقتصادية الحادة والتدخل الحاسم والقوي في حالة حدوثها. وهو ما حدث في حالة الأزمة الأخيرة حين قامت بضخ المبالغ الضخمة من رؤوس الأموال وتأمين الكثير من البنوك وباقي المؤسسات المالية تجنبا للانهيار لما لم يعد لها خيارا آخر.

على ضوء ما حدث من تدخل مباشر وقوي لحكومات دول العالم من أجل إنقاذ اقتصادياتها في خطط فردية تخص كل دولة أو خطط جماعية تنسق جهود الجميع من أجل إنقاذ الاقتصاد العالمي من الانهيار، وقبل الخوض في فجوى وخيمة النتائج التي تم الوصول إليها بفعل تدخل حكومات الدول، يجدر بنا الوقوف عند الحقائق التي أكدتها نتائج الأزمة المالية العالمية الأخيرة والحاجيات والضروريات التي لا بد من توفيرها لتأمين حماية الاقتصاد العالمي من هزات كبيرة قد يتعرض لها هذا الأخير مرة أخرى بتكاليف جديدة ضخمة وربما بأوضاع أكثر تعقيدا.

[98] سامر سلمان، دور الدولة في الاقتصاد:إعادة نظر، مجلة السياسة الدولية، المجلد 44، العدد 175، جانفي 2009، ص 163.

أولا: الحقائق التي أفرزتها نتائج الأزمة

من جملة الحقائق التي برهنت الأزمة على وجودها ما يلي :[99]

1- لقد بينت الأزمة الحالية أن الاقتصاد العالمي أصبح مرتبطا ومتشابكا إلى درجة أن أي حادثة في بلد ما تؤدي إلى انعكاسات في كل دول العالم، ولعل تكنولوجيات الاتصال أسهمت في هذا التحول النوعي للاقتصاد المعولم من خلال نشر أخبار وصور الأزمة بسرعة فائقة.

2- لقد كشفت الأزمة عن التطور الهائل للأسواق المالية من خلال عمليات التوريق التي تعني قيام البنوك بتحويل ضمانات القروض التي تقدمها إلى أوراق مالية تحصل بها عن قروض جديدة، وهذه القروض الجديدة تقوم بنوك أو مؤسسات مالية أخرى بتحويل جانب منها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة وهكذا.

3- لقد أدت الأزمة إلى الاعتراف بدور الدولة وتأميم بعض فروع الاقتصاد، لأن قوى السوق لا تكفي وحدها لضمان التوازن الآلي لأسواق المال والاقتصاد، وأصبحت الحكومات مطالبة بوضع استراتيجية بديلة لحماية الاقتصاد المحلي.

4- لقد بينت الأزمة المالية ذلك الانفصال بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، ففي الوقت الذي يبلغ حجم الإنتاج في العالم كله من السلع والخدمات 48000 مليار دولار فقط، فإن حجم الأصول المتداولة في الأسواق المالية يبلغ 144000 مليار دولار.

5- لقد أكدت الأزمة ارتباطها بعملية الإنفاق على الحرب، حيث تقدر تكلفة حربي العراق وأفغانستان بحوالي 800 مليار دولار، ويشكل الإنفاق العسكري أكبر نزيف عالمي للسيولة في العالم.

6- لقد كشفت الأزمة ضرورة التنسيق الجماعي والعمل المشترك لمواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية التالية: أزمة المال، أزمة الطاقة و الأزمة الغذائية.

7- لقد مثلت الأزمة المالية فرصة للعرب والمسلمين لعرض نظام اقتصادي بديل يستبعد الفائدة الربوية، وهي كذلك لاستقطاب رؤوس أموال عربية هاربة من أسواق المجازفة المالية، وتوطين الاحتياطات النقدية بإخراجها من الأسواق المالية العالمية المضطربة.

[99] عبد الحليم غربي، رؤى إستشرافية في ضوء الأزمة المالية العالمية، مقال في مجلة "العلم والإيمان"،عدد27،نوفمبر 2008،ص ص 28-29.

ثانيا: الحاجيات والضروريات الواجب توفيرها

لقد بينت نتائج الأزمة المالية العالمية الأخيرة ضرورة إعادة النظر في النظام المالي النقدي الرأسمالي والعمل على توجيهه نحو خدمة الاقتصاد الحقيقي ومن بين الحاجيات التي أكدت الأزمة ضرورة إعادة النظر فيها :[100]

1- الحاجة إلى صوغ النظام النقدي والمالي على أسس جديدة تتجاوز الدعائم الحالية لجعله أكثر استقراراً وشفافية، وليست هذه مسؤولية الدول الصناعية الكبرى وحدها، بل هناك إقرار بعدم قدرتها وحدها على بلورة أسس وقيادة الاقتصاد العالمي.
2- الشعور بضرورة رد اعتبار الصناديق السيادية مكونا أساسيا من مكونات النظام النقدي والمالي العالمي الجديد، ويمكن الرهان عليها في توفير السيولة وتحقيق الاستقرار المالي، ولقد أقر وزير الأعمال البريطاني بأن على أوروبا أن ترحب بالصناديق السيادية لأنها تحتاج إلى استثمارات من دول غنية بالأموال للمساعدة في دعم اقتصادياتها، وهذا تحول جذري في الموقف الأوروبي من هذه الصناديق، إذ كانت الدول الأوروبية تخشى درجة النفوذ التي يمكن أن تصل إليها هذه الصناديق بحيث تسمح لها بتوجيه القرارات الاقتصادية لخدمة مصالح سياسية نتيجة احتلالها حصصا كبيرة من الشركات الكبرى العاملة في القارة الأوروبية.
3- الإقرار بعجز نماذج التنبؤ بالأزمات، لأن هذه النماذج كانت أكثر إفادة من تحديد درجة حساسية البلدان للأزمات خلال فترة الاضطرابات المالية الدولية في إفادتها في التنبؤ بتوقيت وقوع الأزمات، وقد يعود ذلك إلى أن نمط الأزمات ما أنفك يتطور عبر الزمن، وهو ما جعل صندوق النقد الدولي في موقع المتهم لعدم قدرته على الحد من السلوكيات الخاطئة للأسواق المالية الدولية، وأن شرطيته كانت في معظمها لحماية المصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى، والبنوك المقرضة دون مراعاة مصالح الدول المتلقية للقروض والمساعدات.
4- الإحساس بخطورة الدور الذي يؤديه سعر الفائدة في الاقتصاد العالمي كونه المحرك الأساسي للنظام الرأسمالي، وهو ما جعل التفكير يتجه إلى البحث عن بدائل تمويلية أخرى من أبرزها الصرفة

[100] عبد المجيد قدى، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مقال نشر في مجلة :بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، 2009،ص 24-28.

الإسلامية التي ما فتئ دورها يتعاظم، بحيث انتقل عدد المؤسسات المالية الإسلامية من مؤسسة واحدة سنة 1975 إلى 390 مؤسسة تعمل في أزيد من 75 بلدا بأصول تفوق 700 مليار دولار.

5- الحاجة إلى مراجعة المعايير المحاسبية الدولية لكي تكون أكثر قدرة على تجسيد القيمة العادلة للأصول العينية والمالية، ولا يكون ذلك إلا بوضع معايير وقواعد محاسبية جديدة لتقويم الأصول ولا تؤدي إلى تضخيمها بما يسمح بتفادي تضخيم الاستدانة عليها، وهذا يقتضي العمل على توجيه الاهتمامات إلى قضايا تنظيم الرقابة على البنوك، نظم المحاسبة والمراجعة، شفافية المعلومات المالية والإدارة السليمة للمؤسسات.

6- الشعور بالحاجة إلى ضرورة مراجعة مؤشرات مخاطر البلدان والأسواق بإدخال عناصر جديدة من غير العناصر التقليدية التي تجعل من الدول النامية فقط دولا ذات مناخ أعمال غير مناسب، متجاهلة المخاطر الكبيرة القائمة في أسواق الدول الصناعية.

ثالثا: أهم النتائج المتحصل عليها بفعل التدخل

إن الإقرار بفظاعة الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008) والآثار المدمرة التي سببتها للاقتصاد العالمي على جميع المستويات في شكله المادي، سواء تعلق الأمر بالاقتصاد العيني أو بالاقتصاد المالي، أو في فكره التنظيري الرأسمالي، فرض ضرورة إعادة النظر في الكثير من الأسس الفكرية الاقتصادية الرأسمالية المتعلقة بحرية السوق وعدم تدخل الدولة إلا في حقوق ضيقة، لا ينفي تسجيل نتائج إيجابية أتت بها الهبة العالمية التي اجتمع جهدها لمواجهة آثار تلك الأزمة، ومن بين تلك النتائج يمكن تسجيل الوقائع التالية:

- بعد التراجع الكبير الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي والارتفاع الهام في مستويات البطالة، أبدى اقتصادها بعد ذلك العديد من مؤشرات التعافي وتوجه نحو الاستقرار، خاصة بعد الإجراءات الاستثنائية المتبعة، والتي أسهمت في تثبيت مستوى الإنفاق الاستهلاكي وتسجيل استقرار نسبي في أسواق المساكن والأسواق المالية، وهو ما يشير إلى حدوث نمو معتدل مجددا في النصف الثاني من عام 2009.

وقد عرفت الأوضاع المالية تحسنا كبيرا وسجلت أرباحا هامة، ويمكن إرجاع ذلك إلى كثافة مشتريات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من الأسواق المالية المدعمة برهون عقارية، وارتفعت ثقة المستثمرين وتحسنت أوضاع البنوك. أما فيما يخص بيانات الناتج، فقد أكدت توجه الاقتصاد نحو الاستقرار، حيث انخفض

تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في أواخر 2009 بعد أن سجل تراجعا معتبرا في الربع الأول من 2009 والذي قدر بـ 6.4% [101]

– على المستوى الأوروبي تحسنت آفاق النمو إذ أكدت بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي تسجيل نمو قدر بـ 1.9% في الربع الثالث من سنة 2010 على أساس سنوي، وجاء هذا النمو مدعما بأرقام مرتفعة في ألمانيا بمعدل 3.9% في نفس الفترة.

– على المستوى العربي تم تسجيل تحسن في آفاق النمو بفضل الاستقرار الذي بدأ يعرفه الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط وتزايد تحويلات العاملين وعودة الاستثمار الأجنبي المباشر.

– في أمريكا اللاتينية وبعد انكماش في النشاط الاقتصادي طيلة عام 2008 والربع الأول من عام 2009، بذات مظاهر التعافي الاقتصادي وعودة الاستقرار في ظل تحسن تدريجي لأوضاع السوق المالية وأسواق السلع الأولية عالميا.

– أما الاقتصاديات الآسيوية فقد خفت حدة التوترات بها في النصف الأول من 2009 وظهرت عدة مؤشرات على توجهها نحو الاستقرار، فقد تسارع النمو في الصين ليبلغ 7.1% في النصف الأول من عام 2009 بدفع من الصلب المحلي بالكامل، كما أبدت الاقتصاديات الآسيوية الناشئة والنامية الأخرى دلائل مشابهة على توجهها نحو الاستقرار، مع ارتفاع الإنتاج الصناعي في منطقة هونغ كونغ الصينية والهند وكوريا والفلبين ومقاطعة تايوان الصينية الإدارية الخاصة وتايلاند، وهو ما أدى إلى زيادة النمو في الربع الثاني من 2009، ويعود الفضل إلى تحسن قطاع الالكترونيات الذي تؤثر بالأزمة بنسب كبيرة، بالإضافة إلى الحد من تأثير الأزمة المالية على صحة القطاعات البنكية في المنطقة ككل. كما شهدت أسواق الأسهم خلال الثمانية الأشهر الأولى من عام 2009 ارتفاعا بنسبة 28% في اليابان و 65% في الاقتصاديات الأربعة (اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين وتايلاند)، و52% في الاقتصاديات الآسيوية الصناعية الجديدة (هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة، كوريا، سنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية) وهذا ما صاحبه تجدد التدفقات الرأسمالية الوافدة.[102]

[101] الأزمة والتعافي، آفاق الاقتصاد العالمي، مصدر سبق ذكره، ص:64.
[102] نفس المرجع السابق، ص:72.

لكن تلك الهبة العالمية المنقذة للاقتصاد العالمي والمهدئة للمخاوف من وقوع انهيار اقتصاد عالمي كان وشيكا كانت مكلفة للغاية ولم تكن إلا علاجا لأعراض تلك الأزمة وكان الهدف العاجل منها هو تنظيف النظام المالي العالمي من الديون المعدومة وسندات الدين المرهونة وأوراق التأمين عليها وغير ذلك، إضافة إلى ضخ السيولة وتسهيل عمليات الإقراض ولو من البنوك المركزية (مقرض الملاذ الأخير) إعادة إلى حركة السيولة بين البنوك. وبالتالي فإن القضاء على احتمال الوقوع في أزمات مالية واقتصادية أخرى مشابهة أو أخطر مستقبلا لم يتحقق وأن ما أكتشف من اختلافات عميقة في سيرورة النظام المالي العالمي هي معارف جديدة تضاف إلى ما عرف من قبلها من سلبيات كثيرة تحسب على النظام الاقتصادي الرأسمالي. وبالتالي كان ولابد من أخذ الدروس الجادة مما كشفت عنه تلك الأزمة الحادة لتجنبها مستقبلا أو الوقاية منها عل أقل تقدير.

رابعا: الدروس المستخلصة من الأزمة

لمعرفة حجم الانعكاسات الخطيرة التي سببتها الأزمة المالية العالمية 2008/2007 للاقتصاد العالمي يلجأ الكثير من أهل الاختصاص لمقارنتها بأزمة الكساد الكبير التي حدثت في عام 1929، والتي بقيت تصنف كأكبر وأخطر أزمة عرفها تاريخ الاقتصادي الرأسمالي منذ نشأته، ويستخلص الكثيرون منهم بأن الأزمة الأخيرة كانت أشد خطورة من الأولى، ولو اجتمعت عدة عوامل متشابهة عرفتها كلاهما، وأهمها:

– انطلاقها من قلب النظام الرأسمالي ورائدته أي الولايات المتحدة الأمريكية ومن نفس المكان بالتحديد أي شارع المال العالمي "وول ستريت" وانتقلت عدواهما إلى دول أوروبا الغربية لنفس السبب وهو ارتباط الاقتصاديات ببعضها ولو بشساعة وسرعة أكبر في حالة الأزمة المالية العالمية الأخيرة بسبب العولمة الاقتصادية التي بلغت القمة في السنوات الأخيرة. بل حتى الدول النامية مسها الكثير من الضرر للسبب ذاته.

– كلتا الأزمتين جاءت عقب حروب وجهت فيها الموارد ومخصصات الدول إلى غير وجهتها الطبيعية، أي الإنتاج الحقيقي وما يصاحبه من تنمية ونمو. فالأولى جاءت بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، والثانية بعد حروب العراق وأفغانستان.

– كلتا الأزمتين مست أغلب دول العالم، إلا من ظلت خارج منظومة الاقتصاد العالمي الاقتصاد العالمي، وبالتالي انهار الإنتاج الصناعي وانخفض معدل الصادرات بشكل كبير، فتراجع حجم التجارة الدولية.

– كلتا الأزمتين عرفت انهيارا مدويا للقطاع المصرفي والمالي، فانهارت أسواق الأسهم في مختلف دول العالم فخسر المساهمون والمدخرون أموالهم التي استثمروها في سوق رأس المال. وكلاهما انطلق الداء فيها من بورصة نيويورك، وبدى الانخفاض في قيم البورصة متشابها بينهما. ففي الأولى خسرت الأسواق 49% خلال أربعة عشر شهرا، وتوالت انهيارات الأسهم لمدة ثلاث سنوات كاملة مما أدى إلى اختفاء ما يقارب 9000 مصرف وهو ما مثل مقداره 15% من ودائع الجهاز المصرفي. وفي الثانية بلغت الخسائر 45% خلال عشرة أشهر، وتدهور الوضع المالي للمؤسسات المالية، ولم يكن هناك من حل لوقف الانهيار الكامل سوى مضاعفة عمليات التأميم الجزئي، وأحيانا الكلي للمصاريف من طرف الدولة.

وبالمقابل هنالك عوامل تباين ميزت الأزمتين، وأهمها:

– انطلاق أزمة الكساد الكبير بدأ من قطاع الإنتاج المادي (الاقتصاد العيني أو الحقيقي)، وبالتالي تركزت إجراءات مواجهتها حول زيادة الإنفاق الحكومي، عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بهدف خلق فرص العمل بأوسع ما يمكن، ورفع معدل القدرة الشرائية لمنع الانخفاض في الإنتاج وحلول الكساد، وفي ذلك اعتماد واضح على النظرية الكينزية.

أما الأزمة المالية العالمية الأخيرة فقد انطلقت من القطاع المالي، وبالتالي فإن اللجوء مباشرة إلى ضخ مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال وتأميم العديد من البنوك والمؤسسات المالية لتجنبها الانهيار والتأمين على الودائع، كما تدخلت الدولة من خلال صناديق الاستثمار العامة لشراء الأسهم لإنقاذ أسواق المال من الانهيار.

– في أزمة الكساد أعطى الجانب الاجتماعي أهمية باعتبار الزيادة في الإنتاج تؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك مما يزيد في توسيع عملية التسويق فتتحقق الأرباح الكبيرة، أما في الأزمة المالية الأخيرة فانصبت الجهود على ضخ الأموال لإنقاذ النظام المالي الرأسمالي من الانهيار وإعادة توجيه الشركات لتحقيق أكبر الأرباح دون مراعاة خاصة للبعد الاجتماعي.

– أزمة الكساد حدثت في ظل وجود اقتصاد حقيقي وحدثت انطلاقا من المجالات الإنتاجية والتجارية والمالية والنقدية في ظل انفتاح اقتصادي عالمي محدود العولمة، بينما حدثت الأزمة المالية الأخيرة في مناخ اقتصادي عرف انفتاحا للسوق العالمية وتوسع في المنافسة وتفكيك للقوانين المسيرة للاقتصاد وتحرير للمبادلات في السلع والخدمات وفي حركة رؤوس الأموال، وكل ذلك تم في ظل ترابط شبه كامل بين جميع اقتصاديات الدول بسبب العولمة الاقتصادية مما جعل هذه الأزمة عالمية بامتياز مست الاقتصاد العالمي في مركزه وأطرافه، وفي جانبيه: الاقتصاد المالي (ترابط كامل بين مختلف الساحات المالية)، والحقيقي (هيئة الشركات المتعددة الجنسيات وتوسع الاحتكار).

على ضوء ما سبق ذكره من مواصفات للأزمتين، وظروف وقوعهما، والطرق التي وُوجهت بهما، إيجابا وسلبا، وما ميز الأزمة العالمية الأخيرة من انحرافات كبيرة عن قواعد تسيير الاقتصاد الموضوعية والقانونية، يمكن استخلاص الدروس التالية:

– يجب أن تكون متطلبات رأس المال والاحتياطات أكثر قدرة على مواجهة التقلبات الدولية، وأن تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتصاعدة أثناء فترات الرواج، والسماح بتكوين احتياطات رأسمالية كافية في الأوقات الجيدة، وهذا يتطلب أن يلعب الاقتصاد الكلي دورا مكملا في فترات التوسع والفترات التي يسجل فيها انخفاض طويل الأجل لمعدلات الفائدة علما أن هذه الأخيرة تؤدي إلى تجاوزات في عمليات المضاربة والتي يصعب مواجهتها من خلال المعايير التحذيرية.[103]

– إن عدم قدرة المشرفين في الأسواق على معرفة حائزي المنتجات المالية المهيكلة ساهم بشكل كبير في تفاقم الأزمة، خاصة وأن هذه المخاطر جزئت إلى عدة شرائح. ولما كانت الأسواق المالية تعمل بشكل جيد في حالة توفرها على معلومات حول الأسعار في الأسواق، فإنه يجب توفير المزيد من المعلومات حول تقنيات تقييم الأصول وحول البيانات والافتراضات الأساسية التي من شأنها السماح بتسعير أفضل للمنتجات المالية، أن تسمح ببناء مؤشرات تحذر من المشاكل المحدقة، كما يجب على المحليين التفكير في نوع من المعلومات التي يمكن تعطي تقييمات تتطلع للمستقبل عن المخاطر النظامية في المؤسسات والأسواق، ويتطلب الإفصاح عن نماذج وتقنيات التقييم لإتاحة الفرصة للمستثمرين والحكم بشكل أفضل على مخاطر ما يقومون بشرائه.

[103] نويل ساكاسا، منع الأزمات في المستقبل، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد 4، ديسمبر 2008، ص 13.

ومن هنا فإن التحليل الجيد للمخاطر من شأنه أن يؤدي إلى سد فجوات المعلومات، وهذا ما يستدعي توفير بيانات بشأن تعرض البنوك من الناحية النظامية والمؤسسات المالية غير البنكية للمخاطر، ومستويات تركيز تلك المخاطر والصلات فيما بين المؤسسات عبر الحدود.[104]

– ضرورة إشراف البنك المركزي على استقرار الأسواق المالية من أجل تحقيق فعالية السياسة النقدية. وهذا ما يستدعي إدخال تعديلات على النظام البنكي كي يجعله ملائما للمال المعلوم، بحيث يتم تقديم العديد من الافتراضات والتي تهدف إلى توفير السيولة للسوق النقدي، ويمكن حصرها فيما يلي :

- ✓ تمكين المؤسسات المالية غير البنكية والاستفادة من إعادة التمويل من طرف البنك المركزي من أجل تجنب انعكاس صعوباتها على البنوك.
- ✓ استعمال أداة الاحتياطات الإجبارية بطريقة أكثر انتقائية وذلك وفقا لتركيبة أصول البنوك، ذلك أن الاحتياطات المرتبطة بعمليات التوريق مثلا أكبر من تلك المتعلقة بالقروض العادية.
- ✓ تسيير أكثر دقة لإعادة التمويل من قبل البنوك المركزية وفق احتياجات كل مجموعة بنكية.[105]

– ينبغي أن تتأكد الجهات الرقابية من أن المؤسسات المالية تضع نماذج قوية لإدارة المخاطر واختيار القدرة على تحمل الضغوط، وينبغي السعي إلى تحقيق التقارب بين المعايير المحاسبية والتنظيمية بين البلدان، وكذلك التقارب بين شروط الإفصاح من البنوك لاسيما عندما يكون هناك دور للمؤسسات المالية العالمية، وينبغي تعزيز الإفصاح عن الحيازات خارج الميزانيات العمومية والأدوات الاستثمارية المهيكلة. وينبغي اتخاذ خطوات من أجل اكتشاف السعر ومدى سيولة الأدوات المالية المورقة التي يصعب تقييمها.[106]

–يتعين توسيع الحدود التنظيمية أو نطاق التنظيم، حيث يشمل كل الأنشطة التي تشكل مصدر خطر على الاقتصاد ككل. وينبغي المحافظة على مرونة التنظيم كي يواكب المبتكرات المستجدة في الأسواق المالية، كما ينبغي أن يركز على الأنشطة وليس على المؤسسات، وينبغي الحيلولة

[104] بهية بوكروح، الاضطراب المالي العالمي : وأزمة مطلع القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص 173.
[105] Dominique plihon, op-dit, p15.
[106] إنجاح الاقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره، ص:34-35.

دون تركز المخاطر بما يتجاوز حدود التنظيم، وسوف تكون أولى الخطوات المهمة في هذا الصدد هي توضيح التفويض الرقابي على الاستقرار النظامي.[107]

إذن كشفت هذه الأزمة عن كثير من أوجه النقص في عمليات فرض الضوابط المالية والإشراف المالي على الصعيدين الوطني والدولي، مما يعني أن هناك حاجة ماسة إلى توسيع نطاق هذه العمليات وزيادة كفاءتها فيما يخص جميع المراكز والوكالات والجهات الفاعلة المالية الرئيسية، بما في ذلك المؤسسات المالية ووكالات تقدير الجدارة الانتمائية والصناديق التحوطية، فكل مؤسسة من المؤسسات المعنية لابد وأن تخضع لقدر كاف ومناسب من الرقابة والضبط، كما ينبغي لكل بلد من البلدان أن يعمل على ضبط أسواقه ومؤسساته ووكالاته المالية على نحو ملائم بما يتفق وأولوياته الانتمائية وظروفه والتزاماته وتعهداته الدولية، مع التشديد على أهمية الالتزام السياسي وبناء القدرات من أجل كفالة التنفيذ الكامل لما يتخذ من تدابير.[108]

[107] دروس الأزمة: صندوق النقد الدولي، بحيث على إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية العالمية، نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، 6 مارس 2009، ص:3.

[108] الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الدورة الثالثة والستون، البند 48 من جدول الأعمال، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 13 جويلية 2009، ص ص:16-17.

خلاصة الفصل

تعوّد العالم منذ أكثر من ثلاثة قرون على حدوث أزمات مالية واقتصادية متتالية ومختلفة الحدّة إلى أن حلّت به الأزمة المالية العالمية الأخيرة لعام 2008، والتي فاقت جميع الأزمات السابقة بما فيها أزمة الكساد الكبير، بآثارها المدمّرة على الاقتصاد العالمي بأكمله.

لقد تفاقمت تداعيات تلك الأزمة بشكل سريع منذ أوت 2008، في ظل عولمة مالية منغلقة، مما تسبّب في إلحاق خسائر فادحة بالشركات العقارية والمؤسسات المالية في أمريكا وأوروبا وباقي دول العالم لشدة ارتباط اقتصادياتها ببعض ضمن اقتصاد عالمي معولم. وكل ذلك كان نتيجة تداعيات أزمة سوق الرهن العقاري الأمريكي، فعندما يمرض الاقتصاد الأمريكي تتداعى له بقية الاقتصادات الكونية بفعل العدوى، إذ بتراجع البورصة الأمريكية كان انهيار البورصات الدولية والمؤسسات الماليّة الدولية، بشكل عام، أمراً محتوماً.

ومنذ بداية وقوع الأزمة أكدت العديد من المؤسسات المالية الدّوليّة، وفي مقدّمتها صندوق النقد الدولي، أن أزمة الاقتصاد الأمريكي بسبب الرهن العقاري ستطال الجميع ولن تنجو منها أي دولة من دول العالم ولو بنسب متفاوتة، ومن أهمّ تداعيات تلك الأزمة على الاقتصاد العالمي في حينها يمكن ذكر ما يلي:

- تراجع التوقعات بشأن النمو الاقتصادي العالمي وهو ما حدث فعلاً.
- شطب الكثير من البنوك العالمية لأكثر من 300 مليار دولار من قيمة أصولها بسبب انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية قبل بروز الأزمة بعام، مما تسبّب في تراجع السيولة النقدية المتوفّرة لإقراضها للمستهلكين.
- انعدام الاستقرار وحدوث التذبذب في الأسواق المالية العالمية، وما صاحبه من ذعر في أوساط المستثمرين وعزوف على المغامرة في مشاريع استثمارية تنعش الاقتصاد خوفاً من تحمّل المخاطر وطالبوا، مقابل المجازفة، بعلاوات على المخاطر تفوق بكثير ما تقدّمه الحكومات.
- حدوث خلل كبير في تنفيذ عقود المعاملات المالية والتجارية، إذ اعتبرت الأطراف المتضررة، سواء كانت دولاً أو شركات أو مؤسسات مالية، أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أصبحت تمثل حالة من حالات القوة القاهرة بفعل شدّها واتساع نطاقها.

- أمام هذا الوضع الخطير، لم يكن لأي طرف، سواء مؤسسات مالية أو اقتصادية محليّة أو دولية، أو متعاملين اقتصاديين أو هيئات تدافع عن حقوق العمال أو منظمات مجتمع مدني، القدرة أو الصفة القانونية أو التأطير القوي للتدخل من أجل الحد من الآثار الكارثية لتلك الأزمة التي أصبحت تنذر بانفلات الأوضاع الأمنية محليا ودوليا في الكثير من دول العالم وبالتالي تشكيل خطر على السلم العالمي، وبالتالي أصبحت المسألة سياسية تستلزم تدخّل الدولة ولو تناقض ذلك مع سياسات العولمة وحريّة السوق وآلياته التي قدستها على مدى قرون أنظمة الدول التي حدثت فيها الأزمة وانطلقت كالنار في الهشيم لتدمّر الاقتصاد العالمي على مرأى ومسمع الهيئات النقدية والمالية والتجارية الدولية التي أُنشئت من أجل التعاون في حل المشكلات النقدية والمالية والتجارية الدولية.

وبين ليلة وضحاها عادت الدولة، بمباركة الدول الرأسمالية الأقوى اقتصاديا، لتشارك في النشاط المصرفي بقوّة إمّا كاملة أو مسيّرة لهذا النشاط الأساسي في المنظومة المالية للدول.

وكمحاولة جادة للخروج من تلك الأزمة نادى قادة مجموعة العشرين، والتي تضمّ الدول السبع الكبرى والدول ذات الاقتصادات الصاعدة كروسيا والصين والهند والبرازيل والسعوديّة بإصلاح المؤسّسات المالية الدولية كي تساهم في ضبط الشق المالي والنقدي للاقتصاد العالمي، وتحقيق الشفافية في الأسواق المالية الدولية عن طريق إنشاء هيئات تقوم بمراقبة أدائها وتحسين نظام الرقابة على مستوى كل دولة، كما اتفقوا على إعطاء كل دولة الحق في التحكم في سياستها النقدية كسعر الفائدة حسب ظروفها الاقتصاديّة.

وتبقى هذه المعالجة النقدية، إن تم فعلا تنفيذها والالتزام بها، غير كافية للحد من الآثار السلبية على الاقتصاد الحقيقي إذ على الدولة أن تقوم بإجراءات أخرى غير نقدية من خلال تبني سياسات مالية تهدف إلى زيادة الإنفاق العام لأنه الضمان الفعلي لاستقرار الاقتصاد الحقيقي.

الفصل الخامس:

الدور المستقبلي للدولة

في ظل المتغيرات

الاقتصادية العالمية

تمهيد الفصل :

حاليا و بمجرد ذكر عبارة " المتغيرات الاقتصادية العالمية" يتجه بنا التفكير إلى أهم عامل يقف وراء حدوث هذه المتغيرات الا و هو العولمة الاقتصادية. و التي من أهم مميزاتها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل عدة من أهمها زيادة حجم و تنوع معاملات السلع و الخدمات عبر الحدود ، و كذا زيادة التدفقات الرأسمالية الدولية، و تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية و تعميق الثورة التكنولوجية و المعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية تكاد تختفي فيها الحدود السياسية للدولة الوطنية، و يتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول و تكتلات اقتصادية و منظمات دولية و شركات متعددة الجنسيات على قواعد تؤدي إلى خلق أنماط جديدة من تقسيم للعمل الدولي و تكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية.

لكن هل هذه التحولات الدولية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجال الاقتصادي ، أكثر منه بمجالات الحياة الأخرى، والتي ترجع أصولها التاريخية إلى أزمنة بعيدة جدا لها صلة بتطور الرأسمالية العالمية، يمكنها أن تأثر على مكانة الدولة في الساحة الدولية أو تمثل تحديا لسيادة الدولة؟ أم أن الأمر لا يتجاوز تحديات للسيادة الإجرائية لحكومات الدول خلال عملية صياغة هذه الأخيرة لسياساتها العامة؟

هذه التساؤلات تقودنا إلى العودة إلى فضاء نقاش ، بل جدال واسع ، بين تيارات ثلاثة متضاربة الرأي حول الإجابة عن سؤالين رئيسيين هما:

- هل بلغت قوة مؤسسات العولمة درجة تفوضها كي تقرر بدل الدولة؟
- و إذا صح ذلك، فماذا بقي للدولة ، كفاعل رئيسي، من دور مستقبلي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية؟

يُذكِّر أنصار استمرارية الدولة و قدرتها على التكيف مع افرازات العولمة أن هذه الأخيرة ليست بالظاهرة الجديدة وأنها وُجدت منذ بدايات القرن الخامس عشر و لم يحدث من وقتها و إلى اليوم أي تغير بارز على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية . و على الرغم من إقرارهم بالتحولات الكبيرة التي تحدثها العولمة في ظل سلطة الدولة إلّا أنهم يرون أن سلطتها مهمة و لا بديل عنها بأي حال من الأحوال. بل هي لا تتناقض مع تحقيق النمو الاقتصادي، و قد أثبتت ذلك تجارب ميدانية متعددة، سواء في النظام الرأسمالي و تجربة

دولة الرفاه الاجتماعي، أو تجربة بلدان جنوب شرق آسيا، أين تحقق وجود ترابط عضوي بين التمركز العالمي للدولة و النجاح في الاندماج في الاقتصاد المعولم.

وعليه فإن الدولة مازالت تحافظ على مكانتها في الساحة الدولية و أن ما يحدث من تعديلات هو تكيّف مع التحولات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة و تطور ظاهرة العولمة بمفهومها المعاصر. بل أن استمرارية العولمة ذاتها و مؤسساتها مرهون باستمرارية الدولة و سيادتها. و الدليل أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008)، فرضت على مسؤولي المؤسسات التي تقف وراء العولمة الاستنجاد بالدولة للتدخل لإنقاذ الاقتصاد العالمي من الانهيار الكامل.

عكس ذلك، يرى أضدادهم بأن دور الدولة قد تآكل بشكل كبير و أن سيادتها قد انهارت أو تكاد ، و الدليل سيادة نمط اقتصادي واحد هو الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية والمؤسسات المالية و التجارية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير ومنظمة التجارة العالمية إضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات ، و التي أصبح لها صلاحيات قانونية دولية و إمكانيات مادية و مالية تتجاوز مقدرة الدّول فأصبحت تقرر بدلا عن الدّولة.

بينما يذهب تيار ثالث إلى تبني موقف توافقي يرونه أقرب إلى الواقع الذي يعرفه العالم اقتصاديا و سياسيا، فالعولمة لم تؤد إلى تراجع في وجود الدّول، بل أن العالم يشهد تزايد عدد الدّول باستمرار، و لا اختفاء لسيادتها، و انما هناك تراجع في وظيفتها و تقلص في آلياتها الاقتصادية كالتدخل المباشر في عملية الإنتاج و تمويله و في السياسة الحمائية للمنتجات المحلية من المنافسة الخارجية.

انطلاقا من هذا الرأي الأخير ، الذي نراه الأقرب للحقيقة و الواقع، ارتأينا ضرورة تخصيص المبحث الأول من هذا الفصل للحديث عن الدولة الوطنية التي عمرت و ما تزال منذ نشأتها منتصف القرن السابع عشر و إلى اليوم (بداية النظام الوستفالي نسبة لسلام وستفاليا عام 1648 م) و عن سيادة الدولة و ما تتعرض له من تحديات و ضغوط تمارس عليها من طرف جهات عدّة باسم الليبيرالية الاقتصادية و العولمة الزاحفة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية و الثقافية و غيرها.

أما المبحث الثاني فسنخصصه لعرض و تحليل نموذجين اقتصاديين عرفا نجاحا اقتصاديا و اجتماعيا معتبرا، برعاية الدّولة، و هما نموذج دولة الرفاه الاجتماعي في ظل المجتمعات الرأسمالية المعاصرة ونموذج

أنظمة الرفاه الاجتماعي في شرق آسيا كمثال عن نجاح مميّز لبعض الدّول النامية، و كذا التعرض لما عانته التجربتان من الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية بفعل التغيرات الجسيمة التي ادخلتها على بنية الاقتصاد العالمي ، على أمل أن نتوصل في المبحث الثالث إلى فهم و تحليل ، و لو بشكل أولي، لشروط وآليات النظام الاقتصادي الجديد الذي بدأت ترتسم ملامحه، و الدّاعي للدّمج بين مبدأ تدخل الدّولة في الاقتصاد و مبدأ الانفتاح على اقتصاد السوق لتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية متوازنة بعيدا عن الأزمات الاقتصادية و المالية الحادة.

المبحث الأول : الدولة الوطنية و تحديات العولمة.

تأسست الدولة الوطنية على مبدأ أن مواطنيها هم مصدر نشأتها و ضرورة بقائها، و أنهم يعيشون ضمن حدود جغرافية محددة معترف بها، و أنها تتمنع بالكلمة العليا التي لا تعلوها سلطة أو هيئة أخرى سواء في الداخل أو الخارج. و أن مبرر استمراريتها هو تحقيق أهداف المجتمع و تعظيم مصالحه و مواجهة تحدياته، عن طريق ممارستها وظائفها الأساسية الضامنة لاستقرار المجتمع و دوامه، و بالتالي استقرار و دوام الدولة ذاتها، و المتمثلة أساسا في توفير الخدمات الأساسية للمجتمع ، و وضع إطار النشاط الاقتصادي و توجيهه، و كذا نظام قضائي لحماية الحقوق و احترام العقود، و فرض الضرائب و إدارة النظام النقدي، و حماية الحدود و فرض الأمن العام ، و غيرها من المهام الكثيرة سعيا منها للحفاظ على المصالح الوطنية ضمن نظام من العلاقات المحلية و الدولية.

و الدولة الوطنية، للتذكير، نظام سياسي ابتكرته أوروبا الغربية و عرف مراحل و تحولات كثيرة قبل أن يستقر به الحال، بين القرنين الثالث عشر و التاسع عشر الميلاديين، في أوروبا كاملة، بعدها تتمدَدإلى القارة الأمريكية حاملا الثقافة الأوروبية هناك فأستوطن فيها. و بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أمريكا اللاتينية ترسخ نموذج الدولة الوطنية و بدأ بالتمدد إلى الامبراطوريات المجاورة و حتى البعيدة عن أوروبا كقارة آسيا بالخصوص . تلت ذلك موجة التحرر من الاستعمار في باقي دول آسيا وافريقيا خلال عقدي الخمسينيات و الستينيات.

و تعتبر الدولة الوطنية، حسب النظريات التقليدية للعلاقات الدولية ، فاعلا رئيسيا في تلك العلاقات بصفتها الجماعة السياسية الوحيدة المنظمة على المستوى الإقليمي و الدولي، و بالتالي هي الضامن لوجود علاقات رسمية بين الوحدات السياسية ، أي الدول ، على جميع المستويات و في جميع المجالات.

و إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ، حافظت الدولة الوطنية على كيانها و دورها في التفاعلات الدولية باعتبارها فاعلا أساسيا في العلاقات الدولية رغم اتساع حركة التجارة الدولية و ظهور الثورة الصناعية. غير أن ما شاهده العالم من تطور اقتصادي و تجاري ضخم و ما واكبها من تطور تكنولوجي هائل، أفضى إلى بروز كيانات رسمية و غير رسمية استطاعت أن تفرض وجودها في الساحة الدولية و أصبحت تزاحم الدولة الوطنية في مهامها و صلاحياتها في جميع الميادين و على رأسها الميدان الاقتصادي الذي هو إطار بحثنا هذا.

المطلب الأول : الدولة الوطنية و أزمة السيادة.

يرتبط مفهوم السيادة ارتباطا وثيقا بنشأة الدولة الحديثة ويكتسب مفهومه وأبعاده القانونية من تطور القانون الدولي العام أين انتهى بفقهاء القانون إلى القول بنظرية تقليدية عن السيدة تتخذ مظهرين أحدهما داخلي والآخر خارجي. مفهوم داخلي للسيادة يعطي للدولة حق تصريف شؤونها الداخلية وتنظيم سير مرافقها العامة وفرض سلطتها على كل ما يوجد ويجري في إقليمها سواء تعلق بالأفراد أو الأشياء، ومفهوم خارجي للسيادة يعني حق الدولة في ممارسة التعامل مع الدول الأخرى دونما الخضوع لأية سلطة دولية وحقها في إقامة العلاقات مع غيرها من الدول على أساس من المساواة الكاملة. وعليه لا يمكن فصل بُعدي السيادة الداخلي والخارجي أحدهما عن الآخر وإلا أصبح هناك تأزيما للوضع وهو ما حدث في مجالات عدة عندما بدأت العولمة تكتسح مهام ووظائف كانت منذ زمن قريب تعتبر من صلب وظائف الدولة.

أولا : مفهوم الدولة الوطنية.

إن موضوع الدولة الوطنية أو القومية لا يتضمن معنى دولة لقوم بالضرورة أو عرق واحد، باستثناء "إسلاند" التي تشكل المثال العرقي الأوحد على خريطة العالم لدولة قومية تتألف من شعب واحد في دولة واحدة [1] ، فجميع دول العالم تضم مزيجا من الأعراق و الاثنيات و الثقافات و الديانات، لكن هناك عامل مهم يجعل من كل دول العالم دولا قومية أو وطنية، هو غياب عامل النقاء الثقافي أو ما يمكن تسميته بعامل التجانس الثقافي الذي يدفع الدول إلى تبني المشروع الوطني المحلي، فالدولة الوطن بنيت على مبدأ كون مواطنيها هم أعضاء لوطن معين و يعيشون ضمن حدود جغرافية معترف بها و محددة [2].

و يؤكد الدكتور "غسان حمزة " أن الدولة الوطنية تمثل المحور الأساسي لشرعية الدولة الوطن و قوتها، فالحكومات تسعى دائبة إلى تشكيل الأوطان ضمن حدودها السياسية من التركيز على التربية و التعليم والخدمة العسكرية و تعزيز اللغات الوطنية ، و المحافظة على التراث و استمراريته و تمجيد الأمة بإقامة الاحتفالات الوطنية و نظم الأناشيد الوطنية [3].

و للدولة الوطنية جملة من الأركان و الثوابت التكوينية الرئيسية التي لا يمكنها أن تكون بدونها و هي:

[1] سمير أمين و آخرون، العولمة و النظام الدولي الجديد، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 112.
[2] غسان منير حمزة، علي أحمد أطراح، العولمة و الدولة- الوطن و المجتمع العالمي: دراسات في التنمية و الاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية ، بيروت،لبنان، دار النهضة العربية ، 2002، ص 19.
[3] سمير أمين و آخرون ، مصدر سبق ذكره، ص 112.

عناصر التجمع البشري و السلطة السياسية و الإقليم و السيادة. هذا العنصر الأخير حيث يثار حول موضوع السيادة الجدل الكثير خاصة منذ نهاية الحرب الباردة نظرا لما يعرفه النظام السياسي والاقتصادي الدولي من تحولات عميقة.

ثانيا : العولمة و أزمة السيادة.

تعتبر السيادة أحد أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر الذي كرسته معظم مواثيق المنظمات الدولية، ويشكل إلى جانب الشخصية القانونية العنصرين القانونيين للدولة، بدونهما لا يمكن الحديث عن وجود قانوني للدولة "وليست هناك دولة من دون سيادة "[4].

و السيادة سلطة مستقلة و سامية يعترف بها في إطار جغرافي لجهاز الدولة بسن القوانين و إعطاء الأوامر للسكان وضمان تطبيقها باستعمال أساليب القوة و الإكراه لاحتكارها " العنف المشروع". و على الصعيد الخارجي لا تخضع الدولة لأية سلطة خارجية و تمارس كامل حقوقها الدولية، و لا يقيد من سلطتها الخارجية سوى التزاماتها الدولية.

و لا يمكن فصل بعدي السيادة الداخلي و الخارجي أحدهما عن الآخر، و كما يفسر ذلك " أوليفر بود Olivier Beaud " : "السيادة الداخلية ، التي تعني الهيمنة داخل الإقليم بفرض السيادة الدولية التي تمنع إمكانية سيطرة دولة أخرى، كما أن السيادة الدولية تتضمن أيضا السيادة الداخلية من أجل القدرة على الفعالية"[5].

و يتكون مفهوم المساوات السيادية حسب إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول الذي تبنته الأمم المتحدة في أكتوبر 1970 من العناصر التالية [6]:

1- الدول متساوية قانونيا.

2- كل دولة تملك حقوق مرتبطة بالسيادة المطلقة .

---

[4] Thomas Fleiner-Gerster, Theorie generale de L'etat avec la collaboration de Peter Hanni et de Germaine Morand, traduit de l'allernand par Jean-François Braillard , publications de l'institut universitaire de hautes études internationales, Genéve (Paris : presses universitaires de France. 1986), p 165.

[5] Olivier Beaud , La puissance de l'etat (paris, presses universitaires de France. 1994), p 17.

[6] سعيد الصديقي ، دراسة نشرت ضمن ملف " العولمة و آفاق المستقبل في الوطن العربي" في : المستقبل العربي. السنة 26، العدد 293 (تموز- يوليو 2003) ، ص ص:81 -99.

3- كل دولة ملزمة باحترام الكيان القانوني لباقي الدول.

4- الوحدة الترابية و الاستقلال السياسي للدولة غير قابل للانتهاك.

5- كل دولة لها الحق أن تختار بكل حرية و أن تطور أنظمتها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية.

6- كل دولة ملزمة بتنفيذ التزاماتها الدولية بشكل كامل و بنزاهة و العيش بسلام مع باقي الدول.

7- و ما يستحق الذكر هنا أن السيادة ليست مطلقة تماما، فحسب العنصر السادس من عناصر السيادة التي أوردناها آنفا، يمكن للدول أن تكون لها التزامات دولية تقيد من سيادتها، و تكثر هذه الالتزامات عندما تنضم الدول إلى المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و أكثر من هذا فإن القانون الدولي هو في الواقع نظام التزامات الذي تلتزم الدول عبره بتقييد حريتها في العمل، و من ثمة تقييد استقلالها السياسي الداخلي.

و يعتبر ستيفان كراسنر (Stephen D.Krasner) أن نظام وستفاليا (westphalia) (نظام السيادة الوطنية الكاملة) هو نموذج مثالي، لم يتحقق قط بشكل كامل، ذلك أن استقلال الدول كان دائما مقيدا بالالتزامات الدولية أو بمظاهر التبعية و الهيمنة، و مبدأ حرمة الحدود لم يحترم أيضا قط بشكل كامل [7].

إضافة إلى نسبية مفهوم السيادة ، فإن ظاهرة العولمة أخضعت هذا المفهوم و غيره من المفاهيم الرئيسية في علم السياسة للمراجعة و إعادة التعريف، فأصبحنا نعاصر موجة من الكتابات التي تشكك في المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية القائم على نموذج الدولة التي تراقب بشكل مستقل شكل و مضمون سياستها العامة، و تعتبره اما مفهوما مهجورا [8]، أو أنه ينتمي إلى تقليد مذهبي في طريق الفناء[9]، و اما متجاوزا نظريا و غير نافع عمليا [10].

[7] Stefen D. Krasner , " Compromising West phalia " , Iinternational Security . vol 20 no 3 (winter 1995-1996), p115-151.
[8] Senarclens, Ibid , p202.
[9] A.Winker, " Discription d'une Crise ou Crise d'une descreption ", le débat, no . 87 (novembre-décembre-1995), pp 68-69.
[10] Bertrand Badie, Un monde sans Souveraineté : Les Etats entre ruse et responsabilité, espace de politique (Paris : Fayard,1999,p287)

كما أن العولمة اكتسحت مهام و وظائف عدة، كانت منذ زمن قريب تعتبر من صلب وظائف الدولة، في ظل تحديات كبيرة دفعت بالدولة إلى التنسيق مع غيرها في العديد من المجالات مما كلفها التنازل عن جزء هام من سيادتها. يقول الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي أنه:

"من المقتضيات الفكرية الرئيسية لزماننا أن نعيد التفكير في مسألة السيادة، لا من أجل أضعاف جوهرها الذي لم تعد له أهمية حاسمة في الأمن و التعاون الدولي، و إنما بقصد الإقرار بأنها يمكن أن تتخذ أكثر من شكل و أن تؤدي أكثر من وظيفة ، و هذه الرؤية يمكن أن تساعد على حل المشاكل سواء داخل الدول أو فيما بينها."[11]

ثالثا : الدور الجديد للدولة

إن النمط غير المسبوق من الصراع اليوم يضمن دخول الدولة باعتبارها عنصرا مهما في أدلجة المتضمنات الفكرية للسياسات العالمية على الصعيد المحلي من خلال سنها التعليمات و القوانين ، بإدراك أو عدم إدراك ، التي تتساوق بشكل مباشر أو غير مباشر مع التوجهات العالمية تحت طائلة الولوج في "اللعبة العولمية " ، و من ثم اقتحامها حلبة الصراع القائم بين الوحدات المالية في السوق الواسعة ، إلى الدرجة التي جعلت من الدولة أداة في خدمة عملية الصراع الاقتصادي العالمي، سيما و أن عملية المفاضلة بين خدمة أي من الأقطاب الدولية إبان الحرب الباردة قد انتهت بنهاية الصراع الاقتصادي و العسكري بين المعسكرين، ليحل محلها ولاء مطلق لآلية السوق و أدواتها المختلفة. إن الأطر الفلسفية للعولمة التي عكف على صياغتها نخبة من العلماء و المفكرين ، قد أملت على الدولة فروض محدودية السياسة . وهي ما جاءت به فكرة الدولة البديلة التي طرحتها الايديولوجية الغربية المرتبطة بمفاهيم الحرية و النزوع نحو تلاشي الحدود [12].

إن ما يحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة هو تحول من مهمات و وظائف هذه الدول، يترافق مع متطلبات التطور في قوى الإنتاج و من ثم تحول الاحتكارات الوطنية إلى شركات متعدية الحدود. فالدولة هناك لا تتعهد فقط بمصالح برجوازياتها الداخلية ، بل تتعهد أيضا بمصالح رؤوس الأموال المهيمنة في ترابطها داخل عملية التدويل . أي أن الدولة القومية (الوطنية) في البلدان الفاعلة في ظل العولمة تقوم بدور رعاية

[11] بطرس بطرس غالي، نحو دور أقوى للأمم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 111 ، جانفي 1993، ص 11.
[12] كامل علاوي الفتلاوي، عاطف لافي مرزوق، العولمة و مستقبل الصراع الإقتصادي ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2009، ص121.

مصالح رأس المال الدولي، و ليس رأسمالها الوطني فحسب ، دون أن تفقد شكلها يوصفها وحدة حقوقية سياسية دولية [13] .

إن الدولة القومية (أو الوطنية) إذن تقوم برعاية المصالح المحلية لرأس المال الدولي، و تتعاون مع الدول القومية الأخرى التي تلعب الدور نفسه في رعاية المصالح العالمية لرأس المال الدولي من خلال منتدى السبعة الكبار G7 و المنظمة الأوروبية للتعاون و التنمية و غيرها. و هذا يؤدي بالضرورة إلى تغيير طبيعة هذه الدولة ، مع انتقال أجزاء مهمة من الطبقات الرأسمالية الغربية التي تسهر على مصالحها هذه الدول، من الإطار القومي إلى الإطار ما فوق القومي. فتصبح هذه الطبقات داخل بلدانها، لا وطنية و لا كومبرادورية* [14]، بل امتدادات داخلية لآليات العولمة، لكن لها حصة الأسد في الدولة المحلية، و تنفي الدولة بذلك صفتها القومية ، و لكنها تؤكد على صفتها السلطوية بوصفها دولة، من خلال ممارسة دورها الجديد، و لو كان ذلك ضمن نطاق جغرافي مختلف، و على مستويات سياسية و قانونية مختلفة [15] .

و مادام هناك تجديد لدور الدولة يسمح بقيام الدول في المجتمعات الغنية بالتدخل لرعاية مصالح رأس المال الدولي، و ليس رأسمالها الوطني فحسب ، فحق اذن بالمقابل للدول الوطنية غير الغنية بالتدخل الحكومي لرعاية التوازن الاجتماعي و توزيع الفائض الاقتصادي و حماية الطبقات الشعبية من الجوع والتخلف.

المطلب الثاني: الدولة الوطنية و العولمة الاقتصادية .

يرى البعض أن ممارسة الدولة للعنف ما هو إلا تعبير عن عجز الدولة أمام عنف أكبر، من قبيل عنف العولمة، تمارسه على مواطنيها. و مع الوقت تضخمت الدولة حول عامل الاقتصاد حتى وصل بها الأمر إلى جعل الحدود سائبة أمام حركة اقتصاد السوق. هذا الأخير تضخم ليصبح أكبر من الدولة نفسها فيما كان منه إلا أن التهم الحدود و خرق سيادة الدولة. و بالتالي أصبحت الدولة الحديثة تستمد شرعيتها من أقلية اقتصادية تتحكم بالنظام الاقتصادي الدولي كامتداد لرأسمالية العولمة، و تحولت من سلطة شرعية جاءت لخدمة شعبها إلى سلطة تقوم على حماية نخبة اقتصادية و شركات متعددة الجنسيات.

---

[13] محمد جمال باروت، العولمة: تناقضات الواحد المنقسم : تقادم الدولة القومية ، مجلة النهج، العدد 19، القاهرة، مصر، ص ص: 74-75.

* [14] كومبرادور: مصطلح سياسي يكثر استعماله من قبل التيارات الاشتراكية و اليسارية و يعني طبقة البرجوازية التي سرعان ما تتحالف مع رأس المال الأجنبي تحقيقا لمصالحها و للإستيلاء على السوق الوطنية ، و أصل الكلمة برتغالي و تعني باللغة البرتغالية المشتري Comprador (ويكيبيديا).

[15] كامل علاوي الفتلاوي، عاطف مرزوق، مرجع سبق ذكره.

بينما يرى آخرون أن العولمة تسمح بتحرر الإنسانية بما تشمله من علاقات بين مكونات العالم بفعل التكنولوجيا والحدود المفتوحة، و أن التدفق الحر للمنتجات و المعلومات و الأفكار يتيح فرصة استثنائية لشعوب العالم للتطور والتقدم و العيش برفاهية ، كما أن الفوائض المادية و المالية التي تتكون نتيجة للتكامل الذي يحدث بين تدفقات العالم يمكن أن تجني منها الشعوب الخير الكثير إذا ما استغلت بشكل مناسب. شريطة أن لا يساء استخدامها في ظل غياب توزيع عادل لها فتذهب إلى يد فئة قليلة تمتلك قدرات و إمكانيات الوصول إليها على حساب الفئات المهمشة.

و أمام تفاؤل هؤلاء و تشاؤم أولئك يبقى الطريق طويل و شائك أمام الدولة الوطنية بل و مبهم في الكثير من الأحيان أمام نشوء شبكة هائلة و معقدة من التفاعلات الاقتصادية و السياسية التي تقف وراءها منظومة رأسمالية دأبت على ممارسة الهيمنة في أبشع صورها.

أولا : سيادة منطق السوق.

تجاذبات السوق هي المؤشر الأعلى لطبيعة الحراك الاقتصادي و السياسي في أي بلد، و هناك تأثير متبادل بين السوق و الدولة . فالسوق تحتاج من الدولة توفير الأمن و سن القوانين و التشريعات الضامنة و المحفزة لفعاليته ، إضافة إلى توفير المواصلات و الاتصالات و كذا التسهيلات المصرفية و غيرها. بالمقابل تحتاج الدولة من السوق الاستقرار الذي يتمثل في توازنات سعرية تمكن المواطن من الحصول على ما يحتاجه من سلع و خدمات بيسر و في جميع الأوقات.

و تقع على عاتق الدولة مهمة تكييف توجهات السوق مع التوجهات الاقتصادية للدولة ، و لا يجب أن يحصل ذلك بطريقة قسرية ، بل عن طريقة مقاربات مبنية على أساس تبادل المنفعة بين الطرفين.

العمل على تحقيق هذا الهدف يعتبر من ثوابت الدولة الوطنية و من مهامها الاقتصادية الرئيسية لضمان انسيابية حركة التداول السلعي و الحفاظ على مستوى مقبول للقدرة الشرائية للمستهلك و هو ما ينتج عنه زيادة في القدرة الاستيعابية للسوق. و يعتمد ذلك على مدى حيادية الدولة و صواب سياستها الاقتصادية، و لا يتوقف التوازن عند العام و الخاص من المصالح بل أيضا بين أقطاب القطاع الخاص نفسه بما يصب في صالح الرأسمال الوطني.

هذا النموذج الوسطي، الفاصل بين النموذج الاشتراكي الآفل الذي تفردت فيه رؤى إيديولوجية بتسيير اقتصاد البلدان على أنها تمثل المصلحة العامة دون الاكتراث بالنشاط الخاص و هو ما يفقد التوازنات داخل البنية الاقتصادية توازنها ، و النموذج الرأسمالي الذي اعتمده الليبراليون الجدد (النيوليبيراليون) و الذي يؤكد على الحرية المطلقة لكل فعاليات السوق دون أية رقابة من الدولة و تكون فيه السيادة الكاملة لنشاط القطاع الخاص تاركا للسوق حرية تقدير مصير الدولة و المجتمع، و هو النموذج الذي فشل في معالجة الأزمات ، بل كان هو المتسبب في حدوثها بما أحدثه من تكدس للأموال بيد الأقلية ونقصها لدى الغالبية مما أثر سلبا على القدرة الشرائية فحلت أزمة الكساد و تعطلت السوق و الانتاج معا.

نقول هذا النموذج الوسطي زحفت على قواعده ، الهشة أصلا، العولمة الاقتصادية بفواعلها و شبكاتها المتعددة و التي صارت تنافس الدولة الوطنية في دورها المحلي و العالمي على حد سواء.

لا يتنافى اليوم، الليبراليون الجدد و دعاة السوق الحرة للدعوة إلى قدسية السوق و اكتساح كافة الحواجز التي بإمكانها أن تقف في وجه التبادل الحر، و فتح الأسواق على مصراعيها ، حيث يحاول هؤلاء فرض منطقهم باعتبار أنهم يمثلون و يقدمون نموذجا راقيا ، و من ثم ينبغي انتهاجه لكونه المخرج الحتمي من قضايا الفقر و النزاعات[16].

و حتى النظرية الجديدة في التجارة الدولية، أقرت أن خلق الثروة لم يعد مجالا تختاره الدولة كمؤسسة ، و إن كان فيما مضى يشكل الدور التقليدي لها، بل صارت هناك فواعل و مؤسسات تقاسمها هذا الدور، و في خضم هذه المعطيات الجديدة ، يبدو أن دور الدولة الأمة يتجه نحو مزيد من التراجع أمام هيمنة منطق السوق، فتنظيم حركة رؤوس الأموال و السلع هي بصدد الافلات من يد الدولة ليتولاها أفراد وكذا جماعات عبر قومية، و من ثم أصبحت الكثير من الدول تخضع لقانون السوق و حرية المبادلات ، و لتنظيم دولي أكثر منه محلي قومي ، و صارت بذلك الدولة مجرد جهاز تنفيذي يتولى تنفيذ سياسات الفواعل الكبرى من مؤسسات و شركات عالمية [17] .

[16] العربي فاروق، الدولة الأمة على محك العولمة ، طاكسيج.كوم للدراسات و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 37.
[17] العربي فاروق ، نفس المرجع السابق ، ص 42.

ثانيا: نموذج الشركات المتعددة الجنسيات.

تعمل العولمة بقوة على تحطيم الحدود نحو عالم واحد يسوده نظام اقتصادي واحد بهدف تحديد مصير شعوب العالم خاصة على الصعيد الاقتصادي حيث لن تستطيع الدول مهما علا شأنها حماية مصالح مواطنيها الحيوية. و عليه سيتهمش اقتصاد الدولة الوطنية الذي أصبحت تتحكم بمفاصله الأساسية السياسات التي تضَعُها كبريات الشركات المتعددة الجنسيات (أو العابرة للحدود) التي تدير اليوم المنظومة العالمية للأسعار و التي باتت تفرض نفسها بالتدريج في جميع أقطار العالم، و أصبحت دورة الإنتاج تتم على مستوى عالمي بدل المستوى المحلي، كما أصبحت عملية توزيع المنتجات تتم جغرافيا على نطاق عالمي، و ليس على أساس ميزات الموقع البشرية و الجغرافية و الطبيعية ضمن الدولة الواحدة.

لقد أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبيرا عن عولمة الاقتصاد، لما تملكه من امكانيات مادية و بشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم ، و تنوع نشاطاتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة و الخدمات و المال و المصارف الدولية، بغية توزيع المخاطر و تنويع مصادر الربح ، و سعيها لتحويل العالم إلى ساحة اقتصادية واحدة بغية بسط نفوذها ، و أحكام سيطرتها على قطاعات الأعمال في العالم، مستفيدة من منجزات التقدم العلمي و التقني الأمر الذي أدى إلى تراجع دور الدولة أمام هذه الشركات.

و يظهر أن للشركات المتعددة الجنسيات الأثر البالغ على النظم التجارية و المالية و النقدية العالمية، حيث تستحوذ في مجموعها على أكثر من 40% من حجم التجارة العالمية، كما أن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال هذه الشركات، و هو المؤشر الذي يبين مركزها المرموق في التسويق الدولي. الأكثر من ذلك فإن نشاطاتها الإنتاجية و التجارية تؤثر في هيكل المبادلات الدولية، و حتى في التقسيم الدولي للعمل[18].

إن النشاط التجاري و المالي لهذه الشركات أضحى يشكل تهديدا على ثروات الدول، ففي الفترة الممتدة ما بين سنة 1990 و سنة 1997، تنازلت الدول النامية عن شركات و عقارات صناعية و أسهم لصالح

[18] عبد المطلب عبد المجيد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل، القاهرة،مصر، 2003، ص197.

الشركات متعددة الجنسيات بما تفوق قيمته 530 مليار دولار. فهل العولمة الاقتصادية تعني تعاظم هذه الشركات و بالمقابل تقزيم الدول؟ [19].

إن ظاهرة العولمة قد منحت أفضلية و امتيازا خاصا للشركات المتعددة الجنسيات، و التي تنطق بمنطق الليبرالية الجديدة Neolibéralisme، التي تجاوزت شعار " دعه يعمل دعه يمر" إلى مسار أو قوي و كاسح، يدعو إلى إلغاء كل أشكال المعوقات و الحواجز ، و لا سيما التقنيات و التشريعات الوطنية ، فهي ضد كل ما يسمى قانونا وتسعى سعيا نحو اللاتقنيين Déréglementation، فالشركات متعددة الجنسية لم تعد زمن العولمة مطالبة بالتكيف و التأقلم و مقاييس الاقتصاد العالمي، بقدرما هي التي تفرض وجودها و استراتيجياتها، فهي صانعة الحدث الاقتصادي، و بالتالي فهي التي تطالب الدول و الحكومات و النقابات بالامتثال إلى قواعد لعبة الاقتصاد الحر. ففي تقرير للمركز الدولي لحقوق الإنسان و التنمية جاء فيه" إن العولمة في طريقها إلى تحويل دور الدولة الأمة (الدولة الوطنية) تحويلا جذريا، فالامتيازات التي وضعتها الحكومات اعتبارا لدرجة تدخلها الاقتصادي ولسياساتها المالية الجبائية محدودة بعوامل دولية لا رقيب عليها و لا مفر لأحد منها، فالقرارات الإقتصادية التي تطال الاستثمارات و الملكية الفكرية و المعايير التقنية ، و البرامج الاجتماعية تنصرف تدريجيا عن الحكومات الوطنية، و تتبع تدريجيا البيروقراطية الغير وطنية و الشركات الكبرى....[20] .

إن السياسات و النشاطات، و حتى الضغوطات التي تمارسها هذه الشركات في الدول المستقبلة لها ، قد وضعت القرار السياسي و السلطة السياسية في الدول المستقبلة لها ، قد وضعت القرار السياسي و السلطة السياسية و القوانين الوطنية موضع تشكيك و اهتزاز ، فقدرتها المالية جعلت منها قوة تأثير على الحكومات و النخب، و حتى على رسم السياسات المحلية بما يتوافق و توجهاتها، و لا بد هنا من الوقوف عند نقطة هامة و هي منطق التعايش الذي أوجدته العولمة بين الشركات المتعددة الجنسيات و الدولة الأمة. فهذه الأخيرة محتاجة إلى استثمارات و نشاطات هذه الشركات من أجل تفعيل اقتصادها، و بالمقابل فإن الشركات متعددة الجنسيات تجد نفسها أيضا محتاجة إلى الدول لممارسة نشاطاتها. فالدول هي بمثابة فضاءات الإنتاج و المنافسة ، و عليه حتى و إن العلاقة الثنائية يشوبها عدم التماثل في التفاعل، لكن بالمقابل يرى بعض المفكرين أن العولمة قد خلقت نوعا من الاحتياج المتبادل أو الترابط بين الشركات متعددة الجنسية و

[19] Alain Nonjon, la mondialisation, edition sedes,1999,p48.

[20] يحي اليحياوي، العولمة: أي عولمة؟ مطبوعات افريقيا الشرق ، بيروت ، 1999، ص 84.

الدول، و عليه فالعلاقة لم تعد نزاعية صراعية بالضرورة ، و إن اختلفت الفواعل فالمصالح متماثلة. و رغم حاجة الشركات الكبرى للدولة الأمة كفضاء اقتصادي بحت، فيبدو أنها نجحت في توظيف دور الدولة الأمة بما يخدم مصالحها، و يتجاوب مع منطقها "العولمي"، حيث استطاعت أن تطوع النخب و الحكومات ، و ليس ببعيد أن تستلهم هذه الأخيرة شرعيتها من ذات الشركات مستقبلا، أو أن الصورة المستقبلية لعلاقة الشركات متعددة الجنسيات بالدول الوطنية قد لا تبتعد كثيرا عن صورة ضغوط جماعات المصالح اتجاه النخب [21] .

إن أي قانون أو تنظيم مالي ضريبي أو جمركي ، ترفضه هذه الشركات وفق تبرير أن القوانين تتعارض و مفهوم تراكم رأس المال الذي يعد المحرك الأساسي لأي انطلاقة تنموية، فرأس المال المدمج في عمليات الإنتاج لم يعد وطنيا محضا، بل رأس مال عالمي بفعل توغل هذه الشركات في العملية الاقتصادية، و من ثم استطاع رأس المال الأجنبي اختراق المجال التنظيمي للدولة [22] .

لقد توصلت الفواعل المؤثرة عهد العولمة من السيطرة و اختراق حدود السيادة الوطنية من خلال دعم تواجدها الدائم و سيطرتها على الاقتصاديات الوطنية ، بخلق مناخ سياسي يؤيدها و بيئة اقتصادية تلائمها ، بل و حتى دعم نخب تتماشى و مصالحها، و بذلك انقلبت الأوضاع أين أصبح الاقتصاد يقود السياسة و يوجهها، و هو مرام الليبيراليين الجدد ، الذين بلغوا مرحلة متقدمة في إطار تكريس أفكارهم، أو بالأحرى تجسيد فلسفتهم على أرض الواقع، حتى في الدول الصناعية المتقدمة ، و كان ذلك أيسر التحقيق في الدول النامية المحتاجة إلى الموارد المالية و الاستثمارات ، و من ثم كانت الوسيلة المثلى أمام هذه الشركات لبسط نفوذها و فتح الأسواق هو وضع و دعم نخب "عملية" إن صح التعبير élites occidentalisées تناسب المصالح الاقتصادية للدوائر العالمية، و هو الأمر الذي يفسر غالبا تعارض مصالح بل و رؤى الحكومات مع شعوبها [23] .

[21] العربي فاروق، الدولة الأمة على محك العولمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 33-34.
[22] François Chapeau, Mondialisation des echanges et Fonction de l'etat , Brylant édition , 1997,p22.
[23] Edward Gold Smith, Jerry Monder, la mondialisation, traduit par thierry Pielat , éditions Fayard,2001,p 57.

ثالثا : المؤسسات المالية و التجارة العالمية و هيكلة اقتصاديات الدولة الوطنية

يستند النظام الاقتصادي العالمي ، القائم بعد الحرب العالمية الثانية، على ثلاث مؤسسات دولية كبرى، مهمتها إرساء قواعد و بناء هيكل العولمة الاقتصادية و دعم مجالاتها الرئيسية و هي : عولمة التجارة و التمويل و الاستثمار بهدف بلوغ عولمة فعالة و متكاملة ذات بنية تحتية متماسكة.

و العولمة ذاتها، اقتصادية كانت أو سياسية أو ثقافية أو غيرها، هي آلية أفرزها النظام الرأسمالي العالمي لتثبيت دعائمه ومعالمه، و بالتالي هي مرحلة من التطور الذي يعرف هذا النظام. فأمريكا هي القوة الأولى المهيمنة على هذا النظام ، وعملية العولمة هي إخراج أمريكي تم إعداد سيناريوهاته و إخراجها عقب الحرب العالمية الثانية في أمريكا وبرعايتها في إطار اتفاقية بريتون وودز التي أوجدت المؤسستين الماليتين: صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، ليكتمل المشهد عام 1955 ببدأ خطوات إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بداية بفكرة إنشاء الغات (اتفاقية التعريفة الجمركية).

و رغم التخصص في أداء المهام المذكورة أعلاه، فإن لهذه المؤسسات الاقتصادية المالية و التجارية خطط و قواعد تنسيق و تكامل دائمة، و دورها يتزايد باستمرار في تسيير شؤون الاقتصاد العالمي.

فعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي تمر حتما عبر هذه المؤسسات، و التي تفرض على الدول مجموعة من القواعد مقابل دعمها في تنشيط حركة التنمية الاقتصادية . فهيكلة الاقتصاديات المختلفة لدول العالم، سيستجيب في واقع الأمر لرؤى و سياسات هذه المؤسسات العالمية و برامجها من تصحيح هيكلي و تطهير مالي و ترشيد التسيير و فتح الأسواق ، و تسهيل حركية الاستثمار و رأس المال الأجنبي [24].

و قد ترتب على هذا الدور الحيوي و الرئيسي اتساع في دائرة المشروطية المرتبطة بالتمويل الدولي والنوادي المالية والمصارف و البنوك. و لقد أضحى التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي شرطا ضروريا للحصول على قروض و موارد مالية من مختلف مصادر التمويل العالمي. فالبنك العالمي يعد المقرض أو المانح الرئيسي في إطار إجراء برامج التصحيحات الهيكلية. و تبقى هذه القروض مشروطة بخوصصة المؤسسات و تحرير المبادلات و إجراءات أخرى. الأبعد من ذلك ، هناك ما يسمى بالاشتراطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، بمعنى أن الحصول على قروض و موارد مالية من

[24] العربي فاروق، الدولة الأمة على محك العولمة، مرجع سبق ذكره، ص14.

إحدى المؤسستين ، يتوقف على تنفيذ شروط المؤسسة الأخرى، ومن ثم أصبح من غير الممكن الحصول على قرض للتصحيحات الهيكلية من البنك الدولي، إلا بعد الوصول إلى اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي و العكس صحيح[25].

إن الدراسة المتأنية لبنود المؤسسات الدولية الثلاثة المذكورة آنفا و طبيعة ممارساتها لا تُعبر ، بحكم توجهات المشارب الفكرية التي تهتدي بها، عن حرص منها في توفير شروط اقتصاد عالمي منظم و متناسق بقدر ما تعبر عن إيديولوجية ضمنية في تعميم التبادل الحر و شموليته و تأهيل الفضاءات الموجودة، جمركيا ، ماليا ، إداريا و قانونيا، للسير في ركبه لدرجة أصبح معها نظام التجارة الحرة عقيدة عليا، متفوقة على كل الاعتبارات الأخرى الاجتماعية و الثقافية[26].

لقد أوجدت مؤسسات البنك العالمي و صندوق النقد الدولي ، و حتى منظمة التجارة العالمية مسارب ومنافذ للسياسات المحلية، و وأضحت بذلك تشكل قوة اختراعية كبيرة بفعل المشروطية و حتى قوة المساومة عند تقديم القروض و المساعدات التنموية ، و لا ريب أن هذه المؤسسات الاقتصادية و المالية العالمية لا تحركها أيادي خفية، و إنما الدول المانحة كدول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE، و كذا مجموعة السبعة الكبار G7. و من ضمن ما تتميز به شروط صندوق النقد الدولي، التأكيد على ضرورة تبني الاقتصاد الحر، و إلغاء كل القيود التي من شأنها أن تعترض حرية المبادلات، بالإضافة إلى اتباع سياسة الباب المفتوح للمصالح الغربية. و كذا إعطاء حرية واسعة للشركات الأجنبية و منحها امتيازات الاستثمار و شراء الممتلكات و المؤسسات العمومية. كما يفرض كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على الدول تقليص حجم ميزانيات التغطية الاجتماعية و الضمان الاجتماعي بدعوى ترشيد النفقات العمومية ، زيادة على تخفيض قيمة العملات و رفع القيود على الأسعار و خوصصة المؤسسات العمومية ...الخ[27].

لقد باتت مؤسسات بريتون وودز آليات لتكريس حركية العولمة، و محطات تنفيذية لترويج الفكر الليبيرالي أو الليبيرالية الجديدة، و التي تسعى إلى تحطيم كل قيد من شأنه أن يعوق مسار تحقيق سوق عالمية حرة، و حتى إن كان ذلك القيد يسمى بالدولة الأمة ، أو السيادة الوطنية، أو القرارات و السياسات المستقلة ، أو التوجهات والخصوصيات القطرية و القومية. فالرأسمالية العالمية لا تتوانى في ظل العولمة في فرض قواعد

[25] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[26] Denis Hormein, commerce mondial , une clause, une classe sociale pour l'emploi et les droits fondamentaux, édition Luc pire, Belgique. 1996, p89.

[27] أولريش بك، ما هي العولمة؟ ترجمة أبو العيد دودو، منشورات الجمل، 1999، ص 140.

جديدة باستمرار و على الجميع أن يسايرها و يتكيف معها من منطلق أنها تتحكم و تنتمي إلى النموذج الأقوى . فالدولة الأمة ، و إن رافقت تاريخ تطور الرأسمالية في مختلف مراحلها ، فهي اليوم إزاء مأزق قد يتلاشى فيه إرثها التاريخي. فبالأمس نجحت الدولة الأمة، و إلى حد بعيد، في تكريس قيم القطرية و الخصوصية اقتصادا و سياسة و ثقافة ، و توصلت إلى خلق الهوية الوطنية و السيادة القومية، إلا أن هذا الدور يشهد في عصر العولمة نوع من التراجع أو التآكل، بالنظر إلى ظهور قوى و فواعل تتعاظم أدوارها و نفوذها، و تزاحم في نفس الوقت الكينونة الاقتصادية و حتى السياسية و الثقافية للدولة الأمة. فالفواعل العالمية و في مقدمتها المؤسسات المنبثقة عن اتفاقية بريتون وودز لا تتعدد مشاربها و إنما تتبع سياستها و استراتيجياتها من معين واحد، و المتمثل في الليبيرالية الشاملة. فالتنسيق الثلاثي بين البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة هو إحدى السمات المركزية التي تميز و تطبع الاقتصاد العالمي زمن العولمة ، و هو ما من شأنه أن يحرر التجارة و رأس المال بصفة كلية، ويكرس قيم التنافسية العالمية، و التنقل الحر للرساميل و السلع و الخدمات بين مختلف المناطق والأسواق ، و بالتالي تحول العالم إلى وحدة موحدة تنصهر فيها السياسات الاقتصادية القطرية، و تتلاشى فيها الاستقلالية[28].

يتبين بكل وضوح ، من خلال ما جاء سرده من آراء و أفكار و أدلة، ان مؤسسات العولمة الاقتصادية هو صنيعة أمريكية تأسيسا و توجيها و دعما، بمساندة الدولة المنتصرة مع أمريكا نهاية الحرب العالمية الثانية . و أن أعمال جميع تلك المؤسسات هي في خدمة دول قوية " وطنية" تنتمي إليها هذه المؤسسات و ما زالت هذه الدول تتمتع بصفات السيادة الكاملة تجاه باقي دول العالم، بل و تسمح لنفسها بمناقضة أقدس مبادئها و هي عدم التدخل في الاقتصاد، فتدخلت بقوة ، عشية الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008) ، وضخت الأموال التي دفعتها عامة مواطنيها كضرائب و قامت بشراء أسهم البنوك و الشركات المتعثرة بل و الهالكة و هي تمارس في ذلك سيادتها، بل و سطوتها خارجيا و داخليا ، في الوقت الذي تطالب فيه من باقي الدول التنازل عن سيادتها في الكثير من ميادين الحياة السياسية و الاقتصادية والثقافية و غيرها باسم العولمة التي يبشرون بأنها تعني انفتاح العالم على بعضه بالتعامل بالتساوي والعدل في جميع الميادين كي يعم الرخاء و الازدهار على الإنسانية جمعاء. فمن و بأي منطق يمكنه تصديق هذه الكذبة؟

[28] العربي فاروق، الدولة الأمة على محك العولمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 16،17.

المبحث الثاني: آثار العولمة الاقتصادية على الدور الاقتصادي للدولة

من المبررات المبدئية لوجود الدولة هي توفير الخدمات الأساسية للمجتمع و ذلك منذ نشأتها قديما. وما يميز دور الدولة المعاصرة أكثر هو اتساع مجال تلك الخدمات . فلم يعد الأمر يقتصر على توفير الأمن و العدل و الحماية من المخاطر في الداخل و الخارج بل أصبحت الدولة مسؤولة عن توفير فرص العمل، التي تضمن مستوى معين من الدخل ، و التعليم و الصحة، و التأمين ضد العجز و الشيخوخة . و الهدف هو إما تحقيق أعلى ارتفاع ممكن لمستوى المعيشة مما يحقق رفاهية في العيش، أو على الأقل تحقيق حد أدنى للعيش الكريم، و في ذلك تجسيد لنظرة اجتماعية وإنسانية تنظر بها الدولة لمواطنيها كأناس لهم الحق في حياة كريمة هي المسؤولة عن توفيرها دون غيرها.

هذا من ناحية المبدأ، أما المتتبع لواقع أغلب المجتمعات في العالم فيرى عكس ذلك . ففضل تطور حركة التجارة العالمية في ظل العولمة ، و إن نقل قيمة مجموع الدخل العالمي من حوالي تسعة آلاف مليار دولار في ستينيات القرن الماضي إلى ما يفوق الثلاثين ألف مليار دولار نهاية القرن لتنتقل إلى ما يقارب ضعف ذلك نهاية العقد الحالي من القرن الواحد و العشرين، حسب توقعات خبراء في الميدان ، لم تساعد على تضييق الهوة بين الطبقات الاجتماعية لا على مستوى الدولة الواحدة ، و لا بين المناطق و الدول . و تبقى تأكيدات أنصار العولمة الاقتصادية خاصة و العولمة عامة بأن التفتح على الاقتصاد العالمي في شكله الليبيرالي من قبل جميع الدول، الغنية و الفقيرة، شمالا و جنوبا، و كذا تحرير الأسواق أمام التجارة العالمية، من شأنه أن يخدم مصلحة جميع شعوب العالم و تحقق لها الرفاهية الشاملة، كلاما غير صحيح بل يناقض الواقع تماما.

و إذا كانت الإحصائيات تؤكد أن العالم بلغ من الغنى أربعين مرة عما كان عليه بداية القرن العشرين، و أن حجم الاستهلاك العالمي للسلع و الخدمات بلغ ما يفوق الأربعة و عشرين ألف مليار دولار نهاية القرن الماضي، فإن حوالي 15% فقط من سكان العالم سيستحوذون على 76% من نفقات ذلك الاستهلاك، وأن 20% من سكان العالم فقط يستفيدون من 83% من الدخل العالمي ، و أن 20% من الفئة الأفقر في العالم لا تستفيد سوى من 1.5% من الدخل العالمي.

و عندما تؤكد نفس الإحصائيات أن 1.3 مليار نسمة من سكان العالم البالغ 7 ملايير نسمة تعيش على أقل من دولار واحد يوميا للفرد الواحد منها ، فهل من المنطق أن نقول بأن العولمة الاقتصادية والسياسية،

التي تديرها القوى العظمى برعاية هيئات دولية و أممية تتبنى التحدث باسم جميع دول العالم و تمنحها عضويتها، هي بصدد منح الرفاهية لغالبية شعوب المعمورة؟

الظاهر أن العولمة هي مفهوم سياسي مبرم أسست له الدول العظمى و أولت قيادته إلى الاقتصاد ، لأنه عصب الحياة لكل المجتمعات، و جعلت منه أداة تمييع للسيادة الوطنية التي كانت تتمتع بها الدولة بهدف إذابتها في فضاءات واسعة تمنح قوة أكبر للدول العظمى و تشتتا أكبر لقوى بقية دول العالم.

لقد كانت دولة الرفاه، في ظل النظام الرأسمالي ذاته، نموذجا يقتدي به في تقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية من خلال تدخل الدولة، إذ انتقلت الدولة ، في فترة ما من الزمن ، من نمط الدولة الليبيرالية المحدودة التدخل إلى دولة تدخلية بشكل كبير. دولة تقسم بالإرادة الصادقة في خدمة المجتمع متسلحة بالحياد و النزاهة، و بالوسائل التي تمكنها من إعادة التوزيع بشكل ترضاه غالبية المجتمع. وسائل قانونية و مادية تؤلف بين الكفاءة التي يقوم عليها علم الاقتصاد و بين القيم الأخلاقية التي جبل عليها الإنسان منذ فجر التاريخ. فالإنسان اجتماعي بالفطرة. ثم أن جميع الديانات السماوية التي عرفها المشرق العربي، و حتى الديانات الوضعية كالهندوسية و البوذية و غيرها، حملت معها قيما سامية تدعوا إلى التكافل الاجتماعي و المساواة بين البشر و تصبوا إلى رفاه الإنسان.

لكن من حق أي كان أن يطرح السؤال عن سبب التخلي عن هذا النموذج الطيب الذي ندافع عنه ، من قبل نفس النظام الرأسمالي الذي ولد فيه و تبناه لفترة، و لو محدودة.

إن الليبيرالية الكلاسيكية دأبت على مراعاة مصالحها الضيقة كبرجوازية شرهة لا يحد طموحاتها المادية أي مانع، فهي تتنازل على مبادئها و نظرياتها كلما دعت الظروف لذلك . فقد سبق لها قبل الانقلاب على دولة الرفاه الاجتماعي، أن انقلبت على الدولة التي استخدمتها عدة مرات كجهاز في صراعها ضد جميع قوانين و مؤسسات و روابط المجتمع الإقطاعي، و بقايا العهد التجاري(الميركانتيلي) من أجل ترسيخ قواعدها اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا ، ثم في مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، و نشوب أزمة الكساد الكبير.

فمن رحم النظام الرأسمالي ذاته، و لمجرد نشوب أزمة مالية أو اقتصادية، تخرج نظريات تتبنى مبدأ التدخل الحكومي ما دام يخدم مصالحها و يجنبها الانهيار الكامل و خير دليل و أصدق برهان ما حدث

بعد نشوب الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008) . إذن ليس تدخل الدولة هو ما يفسد الاقتصاد أم يضعفه إنما هو ما يحد من أطماع الرأسمالية المتوحشة هو ما يدفعها لمحاربته و على حساب رفاهية البشرية جمعاء.

و يبقى هدفنا في البحث، في موضوع شائك كهذا، هو الإحاطة بموضوع الرفاهية الاجتماعية أولا، ثم التعرف على التجارب التي تمت هنا و هناك واستخلاص الدروس و العبر منها سواء كنجاحات أو إخفاقات، و محاولة تحديد المسارات المستقبلية لتوفير الرفاهية الاجتماعية من جديد بوسائل تتلاءم و المستجدات الاقتصادية و السياسية العالمية و ما تفرضه من تحديات صعبة تنبئ بأزمات أشد وطأ على البشرية.

المطلب الأول: آثار العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات الرأسمالية

أثرت العولمة الاقتصادية كثيرا على الاقتصادات الرأسمالية بارتفاع حجم التبادل التجاري والاستثمارات بفعل توسيع الشركات متعددة الجنسيات وزيادة حركة السوق، وبفعل انتشار الأفكار النمطية للإنتاج وما نتج عنه من إضعاف لدور الدولة.

وكان لهذا التأثير جوانب إيجابية في البداية أهمها زيادة النمو الاقتصادي وتطور التكنولوجيات وخفض معدلات الفقر.

لكن مع مرور الوقت نجم عن ظهور العولمة الاقتصادية والمالية تحرر مالي ورفع للقيود وتغييب ممنهج لجميع أنواع الرقابات معلنا في نهاية دور دولة الرفاهية الاجتماعية. وبما أن العولمة ليست إلا مرحلة من مراحل النظام الرأسمالي وحصيلة موضوعية لتطوره المنفلت فعاد كعادته إلى خلق الأزمات كانت أفضعها الأزمة المالية العالمية عام 2008.

أولا: تراجع دور دولة الرفاهية الاجتماعية.

صاحب ظهور العولمة في شكلها الواسع و الشامل، و الذي أحدث تغيرات هامة في مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية و الثقافية و الإعلامية و غيرها، اهتزاز تدريجي لأركان الدولة الوطنية بصفتها فاعلا محوريا في العلاقات الدولية، و ساعد في ذلك ظهور هيئات فاعلة على المسرح الدولي باتت تنافس الدولة في ممارسة وظائفها الأساسية التي مارستها لوحدها على مدى قرون عدة.

و في المجال الاقتصادي بالتحديد ، لم تعد الدولة الوطنية هي الفاعل أو المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي والتجاري على الصعيد الدولي، بل أصبح للفاعلين الاقتصاديين الجدد دورا محوريا في مجالات الإنتاج و التسويق والمنافسة العالمية.

هذا الانتقال للثقل الاقتصادي من المحلي إلى العالمي يفرض على الدولة صياغة سيادتها و سلطتها ووظائفها، خصوصا في مجال رسم و توجيه السياسات الاقتصادية، فعلى المستوى الدولي تفرض العولمة الاقتصادية تحويل كل شيء إلى سلعة قابلة للإتجار دوليا، فكل شيء معرض للبيع في ظل العولمة أما على مستوى الدولة فإن المطلوب أن تكون الدولة متقلصة في حدودها الدنيا لكي تتحول إلى مؤسسة ، مهمتها تسهيل و تسيير عمليات العولمة في مجالات الإنتاج و الاستثمار و تحركات رؤوس الأموال [29] .

و قد سبق هذا الوضع في الدول الرأسمالية مرور السياسات الاجتماعية فيها بمراحل ثلاث تميزت الأولى بتدخل الدولة على شكل تجاوزات محدودة لمفهوم " الدولة الحارسة" بهدف التخفيف من معاناة الطبقة العاملة الفقيرة وتحسين شروط العمل ، و في المرحلة الثانية اضطرت الدولة للتدخل من أجل إيجاد حلول تعالج مخلفات الأزمات الاقتصادية انطلاقا من عام 1929 وكيفية بعث عملية النمو من جديد بعد الكساد الكبير، أما في المرحلة الثالثة فكان تدخل الدولة في ظروف سياسية دولية جديدة تميزت ببدء تحقيق النظام الاشتراكي لنجاحات اقتصادية مهمة قبل الحرب العالمية الثانية فراحت الدولة الرأسمالية تمارس وظيفة توزيع ثمار النمو و ارتفاع الإنتاجية بصفتها حقوق اجتماعية يجب أن تنعم بها القوى العاملة.

و في جميع الحالات لم يبدُ النظام الرأسمالي مُهتمّا بوجود أو دوام دولة الرفاه الاجتماعي إلا بالقدر الذي يحفظ بقاءه ويجدد ثوب الرأسمالية.

لقد تقمص النظام الرأسمالي مرغما ثوب "اشتراكية الدولة"، لتكون أسلوبا جديدا لتطبيق الرأسمالية بشكل يضمن بقاءها و حمايتها من بطش اشتراكية –ماركسية سطع نجمها و لو لحين. و هكذا تم القبول الواسع للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي يتبنى نظرة و أفكار كينز الذي أكد في نظريته العامة للنقود و الفائدة و التوظيف أن هناك ميلا متأصلا يُعرضه لعدم التوازن وأن هدفه من المناداة بتدخل الدولة كان أصلا حماية النظام الرأسمالي.

[29] هيثم الكيلاني ، نمطية العلاقات الدولية الجديدة، مجلة كلية خالد العسكرية ، العدد 61، ماي 2000،ص 25

و هكذا تم المزيد من التدخل من قبل الدولة في الشؤون الاقتصادية إلى حد تملكها بعض الصناعات المهمة التي تعرضت إلى التراجع و الانهيار، مثل صناعة الحديد و الصلب و الفحم و الطاقة و النقل وغيرها. كما تم تخصيص المبالغ الضخمة في الموازنات العامة للخدمات الاجتماعية و بخاصة في مجال الصحة و التعليم و الإسكان و الضمان الاجتماعي و دعم أسعار المواد الحياتية، كما زاد الانفاق الاستثماري و خاصة في مجال البنية التحتية. و توجهت الدولة إلى الانفاق بسخاء في مجال الصناعات الحربية. وشهدت الدول الصناعية المتقدمة في الفترة التي شهدت سيادة الدولة التدخلية (1945–1970) نموا اقتصاديا مهما بلغ في المتوسط 4 % في ظل استقرار سعري واضح و انخفاض ملموس في معدلات البطالة(من 2% إلى 3%).[30]

و قد تحقق هذا النمو الاقتصادي، و قامت دولة الرفاه الاجتماعي في الدول الصناعية المتقدمة، ليس بفضل النظرية الكينزية و تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي فحسب، و إنما أيضا بفضل عوامل أخرى مثل: [31]

- الزيادة الضخمة التي حدثت في الطلب الاستهلاكي و الاستثماري بسبب عمليات إعادة تعمير العالم ما بعد الحرب،.
- بقاء نمط تقسيم العمل الدولي لصالح البلاد الرأسمالية الصناعية.
- التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي حدث في طرائق الإنتاج.
- حصول البلاد الرأسمالية الصناعية على مواد الطاقة (النفط) و كثير من المواد الخام من الدول النامية بأسعار بخسة للغاية.
- ازدهار حركة التجارة الدولية و استقرار أسعار الصرف (نظام بريتون وودز).

في نهاية ستينيات القرن الماضي، برزت الأزمة النقدية للدولار الأمريكي معلنة عن أزمة اقتصادية أصابت الاقتصاد الرأسمالي العالمي فاتسعت دائرة البطالة و انخفضت الطاقة الإنتاجية المادية بشكل حاد فانعكس ذلك في شكل أزمة اجتماعية حادة تزامنت مع ارتفاع معدل التوسع في التوظيف المالي مقابل تباطؤ في التوسع العيني.

[30] منير الحمشي، العولمة و دولة الرفاهية الاجتماعية في الدول المتقدمة صناعيا و الدول النامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان: 2006، ص ص 337-338.

[31] رمزي زكي ، الليبيرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجيهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، القاهرة، مصر: دار المستقبل العربي، 1994، ص 50-51.

و تبرز هنا الأزمة الهيكلية لمؤسسات الدولة الرأسمالية المتقدمة، تلك الأزمة التي تنتعش فيها الاتجاهات السياسية النازية و الفاشية و ممارسات العنف الاجتماعي و بروز ظواهر اجتماعية و سياسية، تهدد مكونات النظام السياسي الذي تبلور بعد الحرب العالمية بحد أدنى من التوازن الاجتماعي و السياسي، ما قاد إلى تآكل تدريجي للخصائص الديمقراطية لهذا النظام و تآكل القوة السياسية للدولة، تآكلا يعجل منه الابتعاد المتسارع للدولة عن البعد "الحاني" لدورها الاقتصادي و الاجتماعي باسم الليبيرالية الجديدة و هنا برزت الشركات دولية النشاط مع زيادة تمركز رأس المال الدولي و ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ما يقود إلى إضعاف الدولة الوطنية.

و مع تفكك الاتحاد السوفياتي ، و اتجاه رأس المال الأمريكي إلى تحويل العالم إلى امبراطورية عالمية، تضيق الحاجة إلى التحالفات بين رؤوس الأموال الدولية، و يشتد الصراع في ما بينها من أجل إعادة صياغة نمط الهيمنة على الاقتصاد الدولي، ما يؤدي إلى تفجير تناقضات التنظيم الاجتماعي الرأسمالي و بروز الأزمة التاريخية الراهنة للدولة الرأسمالية المتمثلة في تسارع استقطاب الثروة و الدخل لمصلحة الأقلية، و اتساع دائرة الفقر و المرض و الضياع الثقافي في جانب الأكثرية، و تزايد عدوانية رأس المال المهيمن دوليا و امتهانه الإنجازات الحضارية للشعوب بل حرصه على اقتلاع الجذور من المجتمعات ذات الجذور التاريخية، و مصادرة حقوق الانسان في كل مكان.

اذن هكذا و في ظل العولمة الاقتصادية و المالية و ما نجم عنهما من تحرر مالي و رفع للقيود و تغييب ممنهج لجميع أنواع الرقابات ، التي نظّر لها النظام الليبيرالي الجديد و كرّس وجودها بوسائله القوية المتمثلة في الهيئات المالية والتجارية الدولية، و الشركات المتعددة الجنسيات و التكتلات الاقتصادية الانتقائية في غالبها ، انكشفت حقيقة ذلك النظام أنه نظام غير منضبط و مدمر لذاته و لغيره و أنه منتج للأزمات بأشد درجاتها و المدمّر الأول للاقتصاد العالمي بشكل عام . و أن حاجته لتدخل الدولة كلما تأزمت الأوضاع أمر ثابت في إطار الرأسمالية ذاتها حتى في ظل أكثر الحكومات ليبيرالية، و عليه آن الأوان لإعادة تنظيم الدور الاقتصادي للدولة و توجيه الوجهة السليمة في إطار البحث عن حل الأزمات الراهنة و التحوط لعدم حدوثها من جديد خاصة بتلك الحدة التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي على مدار تاريخه.

ثانيا : دور العولمة في الازمة الاقتصادية في ظل الليبيرالية الجديدة

" ... إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تعد مسألة في غاية التعقيد و نظرا لتعدد تعريفاتها و التي تتأثر باختلاف وجهات نظر الباحثين الايديولوجية و اتجاهاتهم حول العولمة سواء بالرفض أو القبول، و مع أن العولمة يكتنفها بعض من عدم الوضوح، إلا أنها ظاهرة تاريخية تبلورت عمليا مع نهاية القرن العشرين فهي حصيلة موضوعية للتطور الذي حدث على قوى الإنتاج و بالأخص التطور العلمي و التقني الذي حدث في العقود الأخيرة من هذا القرن من خلال التطور الذي حدث في مجالات الاتصالات و شبكات الانترنيت و في مجال الحاسبات والالكترونيات و غيرها[32] .

و من الناحية الموضوعية يمكننا القول، أن العولمة هي ليست إلا مرحلة من مراحل النظام الرأسمالي، تشكلت وفقا لمقتضياته و احتياجاته و في إطار قوانينه الأساس، و بتعبير آخر أن العولمة هي أعلى مراحل الامبريالية، فالعولمة هي نتاج التطور التاريخي المادي للرأسمالية فقد سعت الرأسمالية منذ البداية إلى عالمية السوق فوقع التناقض بين عالمية الاقتصاد و إقليمية السياسة كون السياسة بالضرورة إقليمية تحددها حدود الدولة الإقليمية و حدود السيادة الوطنية و القومية، فقد كان التناقض الأساس للرأسمالية هو مع دور الدولة و القيود التي تضعها الدّولة في التعامل التجاري و الاقتصادي و الثقافي و السياسي داخل حدودها الإقليمية حيث تمارس سيادتها . و على هذا الأساس أصبحت الدّولة تشكل عائقا أمام مقتضيات توسيع السوق و توحيد النظام القانوني و المالي الذي يحكمه، و من أجل تكوين سوق عالمية موحدة بالكامل أصبح من الضروري اقصاء دور الدّولة نهائيا عن هذا الطريق و هذا التوجه بدأ حقيقة منذ ظهور الشركات المتعددة الجنسيات و الانتقال إلى مرحلة دولية الانتاج.

و لهذا يمكن القول أن الرأسمالية قد تحولت من الرأسمالية القومية حيث تمارس نشاطها داخل إطار الدولة القومية إلى رأسمالية تمارس نشاطها خارج حدودها و تتجاوز كل الحدود القومية. و أصبح ذلك بفضل ظهور و تطور وسائل الاتصالات و أصبح لهذه الشركات دور كبير في ظاهرة العولمة و ما يؤكد ذلك تقرير الاستثمار في العالم الصادر عام 1992 الذي أكّد فيه أن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت اليوم هي المنظم و الموجه المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي تتزايد تكاملا. هذا إذا علمنا أن مجموع مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات في عام 1991 بلغت ما يعادل 5.2 تريليون دولار، و أن اجمالي التداول بالعملات الأجنبية في مطلع التسعينيات بلغ 1.2 تريليون دولار يوميا و هو ضعف ما كان

[32] هاتسن بيتر ماركن و هارلد شومان، فخ العولمة ، ترجمة عدنان المنلاوي، تشرين الأول (ديسمبر) ، 1998.

عليه التداول في عام 1989. و هنا تكمن خطورة الوضع الاقتصادي العالمي إذا علمنا أن من بين 30 إلى 50 مصرفا و ما يتراوح بين 10 و 50 شركة إعلامية سيسيطرون على العالم ويصنعون أو يدمرون الحكومات و الدّول، و يقدرون على خلق الأزمات و يتحكمون بمصير جميع شعوب العالم ويحددون نمط التنمية في بلدان العالم و اتجاهاتها المستقبلية. إن هذه المرحلة تُعَدُّ من وجهة نظر الباحثين من أخطر المراحل التي مرّت بها البشرية على الإطلاق ، حيث يتمكن هذا العدد القليل من البشر و من خلال أجهزة الكومبيوتر و الانترنيت و في غضون ثواني قليلة أن تسحب المليارات من أموال المضاربين العالميين لتترك أي بلد من بلدان العالم مُدَمِّرٍ و يعيش في أزمة مالية خانقة بعد أن تستنزف احتياطاته و تطيح بعملته الوطنية ليصبح عاجزا عن النهوض بمهماته الاقتصادية و يبقى هذا البلد و غيره أسير الأزمة الاقتصادية أو المالية المستديمة المصطنعة له من قبل الشركات المتعددة الجنسيات [33] .

إن هذا النموذج الرأسمالي الذي تتبناه النظرية الكلاسيكية المحدثة كما الفلسفة الليبيرالية الجديدة، إنما هو نموذج نظري مجرد بعيد عن الواقع العملي، لأنه يتعارض مع بعض الخصائص الثابتة في المجتمع الإنساني، و مع بعض السمات الإنسانية و العلاقات الاجتماعية، مما قد ينتج عن تطبيقه أضرارا اجتماعية و نفسية حادة ، ويمنع بالضرورة من تحقق هذا التطبيق في الواقع العملي، أو على الأقل يمنع من استمراره[34].

يقول المفكر العربي جلال أمين في إحدى كتاباته: " إن شريعة النظام الرأسمالي القح هي شريعة الغاب، المنتصر فيها هو الأقوى ، و ليس بالضرورة الأفضل أو الأجمل، و الضعيف فيها مهزوم مهما كانت جدارته الأخلاقية أو الجمالية. و لذا فإن نشأة المجتمع الإنساني في الأصل و اختراع الدّولة في ابسط صورة كانت لِمنع هذا النوع من الظلم و لتوفير حدّ أدنى من حماية الضعيف من بطش القوي[35].

و كانت الدّولة تتدخل دائما لهذا الغرض ، بدرجة أو أخرى. و كان مجرد الاعتراف بمسؤولية الدّولة عن " استتباب الأمن" أو عن " حماية النظام العام" اعترافا بدور الدّولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية أكبر مما كان يظنه انصار النظام الرأسمالي بحسب النموذج الكلاسيكي المّحدث، و ما ذهبت إليه فلسفة الليبيرالية

[33] محمود المسافر، العولمة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه اقتصاد، جامعة بغداد ، كلية الإدارة و الاقتصاد، 2002، ص ص: 112-120

[34] Ppxxv-xxv1, op.cit.hont and Sherman.

[35] جلال أمين . الأزمة المالية و مستقبل النظام الرأسمالي، 2009، www.aljazeera.net

الجديدة. لا بل أن آدم سميث نفسه كان يعترف من حين لآخر بدور مهم للدّولة، إما لتحقيق الأمن الداخلي، أو لمنع الاحتكار أو حتى لمنع انتشار البطالة[36].

و في ظل العولمة الاقتصادية ، و العولمة المالية ، و التحرير الاقتصادي، و رفع القيود، و غياب الرقابات، و انعدام التنظيم أو عدم الاهتمام بمتابعته و تطبيقه إن وجد قد جعل من النموذج الكلاسيكي – الليبيرالي الجديد نظاما منفلتا و فوضويا ، و غير منضبطا ، مما أدى عمليا إلى انهياره و إلى أن ينتج عن ذلك أزمات اقتصادية و مالية و دولية متعاقبة و مدمرة على مدى القرن العشرين الماضي وصولا إلى العهد الأول من القرن الحادي و العشرين الحالي بأزمته المالية العالمية الأقسى في تاريخ العالم و الأشد تدميرا للاقتصاديات العالمية، خاصة المتقدمة منها في الولايات المتحدة الأمريكية، و الاتحاد الأوروبي و اليابان و البلدان المتوسطة النّمو في الهند و أمريكا اللاتينية و بلدان شرق و جنوب شرق آسيا.[37]

ثالثا: المستقبل الاقتصادي للرأسمالية الليبيرالية.

الأزمات التي حلّت بالنظام الاقتصادي الرأسمالي و تكررت مرارا على مدى القرن العشرين الماضي وتكررت في العقد الأول من القرن الحالي، أدت و بشكل عميق إلى زعزعة أهم الثوابت التي قام عليها هذا النظام وأدت إلى انهيار فلسفة الليبيرالية الجديدة المقدّسة لمبدأ عدم تدخل الدّولة في الاقتصاد و التحرير الاقتصادي الكامل، و ثبت، بشكل لا يترك مجالا للشك، خطأ النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي تؤمن بأن الأسواق الحرّة تقود حتما و بصورة تلقائية إلى تأمين العمالة الكاملة للموارد كلها بما في ذلك اليد العاملة. و أن تصحيح الأسواق الحرّة لذاتها آليا غير صحيح و بالتالي ضرورة قيام الدّولة بهذا الدّور.

كما ثبت أن التأسيس القانوني للملكية الخاصة في ظل التحرير الاقتصادي و غياب التنظيم و الرقابة وانفصال ملكية مشاريع الأعمال عن إدارتها لم تنجح في تحقيق تخصيص كفء للموارد و لا في إدارة الإنتاج و التوزيع إدارة فعالة مما عطّل الملكية الخاصة عن تأدية وظائفها الاقتصادية بشكل صحيح والسبب في ذلك غياب الرقابة و المتابعة الحكومية.

---

[36] جلال أمين . الأزمة المالية و مستقبل النظام الرأسمالي، مرجع سبق ذكره.

[37] عبد المنعم السيد علي ، مستقبل النظام الرأسمالي و استقراره في ظل الأزمات المالية العالمية و العولمة المالية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، بيروت لبنان، ديسمبر 2009.

كما أن سيادة الاقتصاد المالي (الورقي) على الاقتصاد العيني (الحقيقي) في ظل العولمة المالية والتحرير المالي و غياب الدّولة عن تنظيم و رقابة عملية التكامل بين الاقتصاديين أكّد الخلل الكبير الذي أصاب قواعد تسيير الاقتصاد الرأسمالي و أنه أحد الأسباب الأساسية لوقوع الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

و السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: ما البديل عن هذا النموذج الاقتصادي الرأسمالي الليبيرالي الجديد الذي ثبت فشله و أثبت أنه، بدون اللجوء إلى مساعدة الدّولة و بمال دافع الضرائب الذي تحرص النظريات الاقتصادية الليبيرالية على تخفيض فرضه إلى أقصى الحدود، سيدخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي في أزمات حادة قادرة على تدميره في أي وقت؟

إن هذا الانهيار يؤكد ضرورة تدخل الدّولة عن طريق وضع ضوابط صارمة على النشاط الاقتصادي بشكل عام، وعلى النظم المالية بشكل خاص، هدفها تنظيم حركة الأموال لمنع عمليات المضاربة شريطة أن يتم ذلك بعقلانية حتى لا تعرقل عمليات انتقال رؤوس الأموال بالشكل الذي يصب في مصلحة الاقتصاديات الوطنية و لا يتسبب في خنقها.

فعلى الصعيد المالي، و مع السقوط المدوّي لامبراطورية صناعة المال بعد الذي سببته من خسائر هائلة للاقتصاد الرأسمالي خاصة و للاقتصاد العالمي بشكل عام، ترسخت القناعة بضرورة التدخل الحكومي الواسع و بشكل مباشر في الأنشطة المالية و اخضاعها لوصاية الحكومات (وزارات المالية و البنوك المركزية) و بدء عهد جديد تخضع فيه كل المصارف للقواعد المصرفية الصارمة و المنضبطة و للإشراف الحكومي المباشر. و أصبح هذا التحول يعرف بالانتقال من الرأسمالية المالية إلى رأسمالية الدّولة.

إن ما قامت به حكومات أكبر الدّول الرأسمالية من تدخل لإنقاذ اقتصادياتها التي بلغت حافة الانهيار بعد آخر وأكبر أزمة مالية عالمية بداية القرن الحالي يؤرخ لبداية عهد جديد يتبنى مفاهيم اقتصادية رأسمالية واقعية و عملية تؤسس لبناء رأسمالية الدّولة و هي حالة جديدة من الرأسمالية التي باتت تقتضيها الظروف و التطورات و النكسات التي يعرفها النظام الاقتصادي الرأسمالي و التي تختلف كثيرا عن الشكل القديم لاقتصاد القطاع العام المركزي الذي مارسته الدّولة في ستينيات القرن الماضي.

غير أن اعتراف النظام الرأسمالي الليبيرالي الجديد في فشله في مواجهة الأزمة المالية العالمية الأخيرة، بصفتها نموذجا قياسيا لفشله ، لولا اللجوء إلى تدخل الدّولة بصورة صادمة تتعارض مع أدنى مبادئه وقيمه الاقتصادية، لا تعني بالضرورة التزامه الثابت مستقبلا بمبدأ ضرورة السماح للدّولة بالأخذ بزمام أمور

تسيير الاقتصاد و لو بأدوات غير مباشرة ، فتاريخ الأزمات المالية المتعافية التي أصابت النظام الرأسمالي لعدة مرات و بقوة ، مليء بمواقف مشابهة إزاء قبول تدخل الدّولة إلى حين استرجاع الأنفاس و النهوض من جديد لإحياء دور حرية السوق و قدسيته في حياة الرأسمالية الليبيرالية قديما و حديثا.

لذا فإن الحديث عن رأسمالية الدّولة لن يعني بالضرورة النظام الرأسمالي بشكل دائم إذا ما وجد من الحلول العملية ما هو أقرب للفلسفة و الفكر الليبيرالي المتشدّد . فرأسمالية الدّولة كنموذج اقتصادي بدأ انتشاره في العالم بشكل ملحوظ و بدأت بعض نجاحاته تغري الكثير من الدّول في مناطق مختلفة من العالم و بمساهمة دول من العالم الثالث للمرة الأولى خاصة الدّول الناشئة منه، ليس اختراعا ولا خيارا آت من الدول الرأسمالية الكبرى التي تعوّدت على قيادة الاقتصاد العالمي بقوة و انفراد لا مثيل لهما.

إن الكثير من المؤشرات تؤكد أن رأسمالية الدّولة أكثر قدرة على التنمية الاقتصادية من رأسمالية القطاع الخاص و أن التخطيط الطويل المدى أقدر على انتشال غالبية سكان العالم مما تعانيه من متاعب كبيرة اقتصاديا و اجتماعيا وسياسيا و أن العالم يتجه اليوم إلى تغيير كبير من مراكز الثقل الاقتصادي العالمي ليتوزع هذا بين المركز الأمريكي الأوروبي ودول ناشئة تحقق معدلات من النمو الاقتصادي يتجاوز معدلات نمو مراكز النظام الاقتصادي الرأسمالي الأساسية.

فدول ناشئة مثل الصين والهند و بعض دول جنوب و جنوب شرق آسيا و البرازيل في أمريكا اللاتينية وتركيا أصبحت تمثل وزنا اقتصاديا معتبرا على المستوى العالمي في ظل قواعد اقتصادية و خطط تنموية تعرف باقتصاد السوق الاجتماعي بدلا عن اقتصاد السوق الحر و هو بديل يعمل على إعادة الانسان إلى مركزية النظام كهدف للنشاط الاقتصادي، بدل هدف الربح الذي عملت لأجله الرأسمالية الليبيرالية الجديدة بعد أزمة السبعينيات من القرن الماضي.

غير أن بلورة نظام جديد بإمكانه أن يكون بديلا جادا للنظام الرأسمالي الليبيرالي الظّالم ، يحتاج للكثير من الوقت والجهد و الكفاءة و تظافر الجهود لتفكيك بنية النظام الحالي و بناء نظام اقتصادي عالمي جديد يصاحبه وجود مؤسسات مالية و تجارية جديدة على الصعيد العالمي أو على الأقل إجراء تعديلات أساسية في بنية المؤسسات الدولية الحالية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدّولي و منظمة التجارة العالمية الكيفية التي تسمح بتوزيع السلطات حسب موازين القوى الدّولية القائمة حاليا.

المطلب الثاني: الدّور الفاعل للدّولة في التجربة التنموية بشرق آسيا.

لعبت الدولة دورا استراتيجيا وبفاعلية كبرى في التجربة التنموية بدول شرق آسيا حتى أصبح نموذجا يقتدى به، إذ وُجهت اقتصاديات السوق نحو هدف أساسي وهو تحقيق النمو الاقتصادي بشكل سريع يواكب ويواجه ظروف العولمة، فتم التركيز على بناء نمط رأسمالي متميز عن النموذج الرأسمالي الغربي خاصيته الجمع بين حرية السوق والتدخل الحكومي بصرامة عن طريق التدخل الموجه في الاقتصاد ومراعاة مصالحه الأفراد عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الاهتمام بالقيم الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم والبحث العلمي.

أولا: الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية للدول النامية.

تتميز الدّول النامية بجملة من الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية جعلتها غير قادرة على توفير الحاجيات الأساسية لساكنتها مما أثر على الحياة الاجتماعية و عمّق من أزماتها. و من أهم تلك الخصائص تفكك الهياكل الاقتصادية فقطاع الزراعة يعاني منافسة الزراعات التصديرية للزراعات المعاشية و قطاع الصناعة يعاني ضعف التصنيع و التأخر التكنولوجي كما يعاني قطاع الخدمات من ضعف شبكات النقل والمواصلات و ضعف مردوديته، إضافة إلى عدم التكامل بين الأنشطة الاقتصادية داخل كل قطاع و بين القطاعات الثلاثة.

هذا التفكك في الهياكل الاقتصادية يساهم في ضعف الإنتاج الاقتصادي مما يؤدي إلى الحد من مساهمة الدول النامية في التجارة العالمية، بينما يقابل ذلك نمو سريع لعدد السكان و هو ما يؤدي إلى خفض معدل الدّخل الفردي السنوي لتلك الدّول .

تلك العوامل و غيرها تؤدي إلى خلق ظروف اقتصادية و اجتماعية سيئة تتمثل في الفقر و البطالة و التضخم و العجز في ميزانية الدولة ، و ارتفاع المديونية و تدهور القدرة الشرائية ، و عجز آليات التغطية الصحية و الحماية الاجتماعية، و احتكار فئة قليلة للثروة مقابل بقاء أغلبية شرائح المجتمع في حالة من العجز و الإفلاس الدائم.

إن النظم الاقتصادية في الدّول النامية يجب النظر إليها من خلال تحليلها داخليا في إطار النظام الاجتماعي للدّولة، و أيضا من خلال التّطورات العالمية و التأثيرات الإقليمية ، و النظام الاجتماعي يمكن النّظر إليه على أنه يشمل العلاقات المتبادلة و المتداخلة بين ما يسمى بالعناصر الاقتصادية و غير

الاقتصادية و هي تحوي الاتجاهات الخاصة بالحياة و العمل و السلطة و البيروقراطية العامة و الخاصة و الأنماط الأسريّة و العقائدية و التقاليد الثقافية و تنظيم ملكية الأراضي و درجة شعور الناس و أهميتهم بتحقيق الأنشطة و القرارات المرتبطة بالتنمية [38].

وبالحديث عن العناصر الاقتصادية ، يجب التذكير بأن الغالبية الساحقة للدول النامية ، إن لم نقل كلها، كانت دولا مستعمرة من قبل الدّول الرأسمالية إلى غاية الحرب العالمية الثانية . و بمجرد تحررها السياسي، الناقص حتما اقتصاديا، بدأت تبحث عن إحدى السبل لتحقيق التقدم و التنمية إيمانا منها بأن ذلك الاستقلال يبقى منقوصا ما لم يتعزز باقتصاد مستقل و قوي يضمن مستوى معيشي لائق لشعوبها و يسعى إلى تحقيق الهوة الاقتصادية والاجتماعية بينها و بين العالم المتقدم ، وهكذا تم التركيز في البداية على جانب النمو الاقتصادي، بمعنى التركيز على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المنجزات و الاستثمارات و المعونات الأجنبية . و من خلال هذا المفهوم ، فإن التنمية المنشودة، تتضمن عددا من المراحل هي المواحل ذاتها التي مرت بها الدّول الصناعية المتقدمة في مسيرتها من الرّكود إلى التقدم و الانتعاش، حتى و إن صاحب ذلك استفادة عدد محدود من الناس في البداية ، فإن ذلك سيتلوه حتما انتشار الفائدة على مساحات أوسع من الناس، انطلاقا من أن توزيع الدّخل سيتدهور في بداية مراحل النمو، و لكنه لا يلبث أن يتحسن و يعتدل في مرحلة متقدمة من الزمن. إلا أنّ تجربة البلدان النامية منذ بداية استقلالها (في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي)، أثبتت أن ما تحتاجه هذه البلدان ، ليس فقط معدلا مرتفعا من النمو الاقتصادي، وإنما تحتاج أيضا إلى عدالة التوزيع و المساواة، و إلى الارتفاع بالمستوى الاجتماعي و المعيشي لمجموع السكان و ليس لعدد محدود منهم: و بعبارة أخرى، إن وضع البلدان النامية الاجتماعي يرتبط بتحسين الوضع الاقتصادي وبالعكس، و لهذا لابد من معالجة الأمور المتعلقة بالفقر و الجهل و الصّحة و البطالة و عدالة توزيع الدّخل، و تمكين أصحاب الدخل المحدود من تأمين احتياجاتهم من الغذاء و الرّعاية الصحيّة و التعليم [39] .

تلك الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية و استهداف بلوغها من طرف حكومات البلدان النامية بشكل عام يستوجب امتلاك استراتيجية شاملة للإصلاح تقوم على خطط عمل طويلة الأجل واضحة المعالم ذات أبعاد سياسيّة و اقتصادية و اجتماعية يشارك فيها الجميع تقودها و تلتزم بتنفيذها حكومة فاعلة بدرجة عالمية

[38] توادور ميشيل، التنمية الاقتصادية ، ترجمة ،.د محمود حسن حسني ، دار المريخ للنشر ، السعودية ،2000، ص 48.
[39] د. منير الحمش، العولمة و دولة الرفاهية الاجتماعية في الدّول المتقدمة صناعيا و الدول النّامية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، 2006، ص342.

من الكفاءة بفعل استغلال الكفاءات الفنية الوطنية، دون اقصاء أو تهميش، وربط ذلك بتفعيل نشاط قطاع الأعمال العام و الخاص، يضاف إليه العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الملتزمة بنقل التكنولوجيا المتطورة و المعارف الفنية الحديثة، و العمل على حسن التفاوض في التعامل مع الهيئات و المنظمات المالية و التجارية العالمية بما يضمن حماية المصالح الوطنية و دعم ذلك بالاندماج في التكتلات الإقليمية التي تلائم إمكاناتها الاقتصادية و المالية و التجارية إضافة إلى تفعيل دور البنك المركزي في رقابته الدقيقة على الجهاز المصرفي.

أيضا من شروط النجاح و الخروج من الوضع الصعب الذي تعاني منه الدّول النامية بشكل عام هو معالجة معضلة سوء توزيع الثروة و الدّخول و احتكار كافة مفاتيح الاقتصاد من طرف فئة قليلة و انعدام طبقة وسطى تكون عمادا رئيسيا للتنمية و للاستقرار و التوازن.

تلك الشروط و غيرها عمدت على توفيرها بعض الدّول النامية و نجحت إلى حدّ بعيد في الخروج من التخلف إلى التقدم السريع اقتصاديا و اجتماعيا فأصبح ما حققته بعض دول بلدان شرق آسيا بالاعتماد على الذّات و حسن الانفتاح على الاقتصاد العالمي نموذجا يقتدى به.

ثانيا: نموذج عملي للنجاح الاقتصادي خارج التجربة الرأسمالية.

رغم إقرارهم بأن التحولات الكبيرة في مجريات الاقتصاد العالمي غيّرت الكثير من القواعد الاقتصادية للدّول ، وزعزعت إلى حدّ ما مشروعيتها ، محليا و خارجيا ، وبأن القرارات الاقتصادية لم تعد في يدها وحدها ، بفعل تدخل الهيئات المالية و التجارية الدّولية و الشركات المتعددة الجنسيات، يبقى المتفائلون بمستقبل الدّولة الوطنية مصرّين على أن ذلك لا يستلزم بالضرورة تغييبا كاملا للدّولة عن سيرورة النظام الاقتصادي، بل يجب أن يكون هناك تكامل مجدي بين الدولة و القطاع الخاص محليا كان أو دوليا، و أن يكون تدخل الدّولة بوسائل جديدة و ناجعة تحقق مستويات عالية من النمو و تسمح بتوفير الخدمات الأساسية في المجالات الاجتماعية المتعددة و التي تحقق أكبر قدر من الرّفاه الاجتماعي لشعوبها. ويستشهد هؤلاء بتجربة بلدان شرق آسيا ، كدول خارج الدّول الرأسمالية المتذبذبة بين مزايا السوق الحر و الأزمات الحادة و المتكررة، و التي اثبتت إمكانية وجود ترابط بين " تمركز عال للدّولة" و تحقيق نجاح في الاقتصاد في ظل العولمة و أنه دون الدّولة يتعذر على السوق أداء دورها دون انحراف.

لقد كان بزوغ التجربة الأسيوية في التنمية و النهضة ، خلال فترة وجيزة من الزمن لم تتجاوز ثلاث حقب، نموذجا تاريخيا جديدا في عالم التنمية و النهضة، يختلف منهجيا و مؤسسيا عن النماذج التقليدية التي بشّرَ بها الفكر الاقتصادي التنموي في الخمسينيات و الستينيات. إذ جاءت هذه التجربة مختلفة تماما عن نماذج التخطيط المركزي التي حكمت عمليات التنمية في الاتحاد السوفياتي و بلدان الكتلة الاشتراكية و الهند و غيرها من بلدان العالم الثالث.

لقد جاءت التجربة الأسيوية لتقدم مزيجا فريدا من السياسات العامة التي تضعها الدّولة " ذات التوجه التنموي" في شراكة كاملة مع القطاع الخاص و الاستثمارات الأجنبية . و بالرغم من تنوع ابعاد تلك العلاقة المثلثية بين الدّولة و القطاع الخاص و الاستثمارات الأجنبية، إلاّ أن نجاح هذا النموذج، بتنويعاته المختلفة، ساعد على دحض العديد من الثنائيات التي زخرت بها الأدبيات الاقتصادية " النيوكلاسيكية " منذ نهاية السبعينيات. تلك الثنائية القائمة على النظرة غير الجدلية للواقع، و لحركة التاريخ ، حيث يتم الاستبعاد المتبادل بين العام و الخاص، و السوق و الخطة، وبين إحلال الواردات و التوجه التصديري. كما اثبت" النموذج الآسيوي" لدى تشغيله، كفاءة عالية في تحديد قدر من العلاقة الصّحيّة بالنسبة إلى درجة انفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي في التوقيتات المناسبة، و لا سيما من حيث نوعية تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدّاخل و إلى الخارج . و لقد ساعد بروز معالم " النموذج الأسيوي" في التنمية و النهضة الاقتصادية على بلورة الارهاصات الأولى لنظريات النمو الحديثة المسماة " النمو ذاتي المركز"، باعتبارها عملية تاريخية متميّزة تماما عمّا جرى في بدايات عمليات التراكم الرأسمالي في البلدان الغربية المتقدمة، من ناحية ، و عن نماذج التنمية في بلدان العالم الثالث كما عرفناها في الخمسينات والستينيات و السبعينيات، من ناحية أخرى[40].

و للتدليل على إمكانية ، بل ضرورة ، استمرارية شرعية الدّولة ، بدليل قدرتها على اطلاق و رعاية عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، بل و احداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج محليا و في إدارة علاقاتها بالاقتصاد الدّولي بفاعلية و نجاح ينعكس على مستوى الرفاهية الاجتماعية بجميع مقوماتها ، نورد جوانب مختلفة لنماذج ناجحة من التجربة الأسيوية في التنمية و في بناء أنظمة الرفاه الاجتماعي.

[40]محمود عبد الفضيل، التجربة الأسيوية في التنمية و الدّروس المستفادة (مع إشارة خاصة لتجربة ماليزيا)، الفصل الحادي عشر من كتاب "في المجتمع السياسي و التنمية و الاقتصاد و فقه الإصلاح، الشبكة العربية للأبحاث و النّشر، ط1، بيروت، لبنان : 2010، ص ص: 333 -334.

- **التجربة الماليزية:**

تمثل التجربة التنموية في ماليزيا نموذجا يقتدي به خاصة باعتبارها تجربة جرت في دولة نامية بهدف تحقيق تنمية اقتصادية فاعلة في ظل سياسة منفتحة على العالم الخارجي بهدف الاندماج في عملية العولمة الاقتصادية مع المحافظة على درجة كبيرة من هامش من السيادة الاقتصادية و السياسية و من الرعاية الاجتماعية .

و يمكن تقسيم التحولات التي لحقت بمسار التنمية في ماليزيا إلى مرحلتين أساسيتين جمعت بين التخطيط الاقتصادي و تفعيل الدور التدخلي للدّولة من جهة و الانفتاح على العالم الخارجي من جهة ثانية.

أ- <u>فترة التصنيع الثقيل</u>

و هي الفترة التي تغطيها الخطة الماليزية الرابعة(1981-1985)، و تمثل بداية مسيرة التنمية التي تم تصميمها في ظل قيادة مهاتير محمد، حيث تركزت عملية التنمية في محورين:

- مرحلة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات .
- الصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام.

و تمثل هذه الفترة مرحلة تعميق القاعدة الصناعية في الاقتصاد الماليزي، قبل الانطلاق إلى آفاق التصدير الجديدة.

ب- <u>مرحلة التحرير الاقتصادي (1986-2000)</u>

تتسم هذه الفترة بإنجاز ثلاث خطط خماسية مترابطة ، و هي: الخطة الماليزية الخامسة (1986-1990)، و الخطة الماليزية السادسة (1991-1995)، و الخطة الماليزية السابعة (1996-2000). و هكذا شهدت الفترة الممتدة بين منتصف الثمانينيات و نهاية التسعينيات، تبلور مشروع مهاتير محمد في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي، من دون التخلي عن مقومات الوطنية الاقتصادية. و تتسم هذه الفترة بالإفساح في المجال للقطاع الخاص و تشجيعه و إعطائه المزيد من الحوافز على الاستثمار و المشاركة الفعالة في مسيرة التنمية. كما تم السماح لرأس المال الأجنبي المباشر بالاستثمار في الاقتصاد الماليزي وفقا لضوابط معينة.

و قد أدّت هذه الحزمة من السياسات إلى :

- تنشيط عمليات النمو الصناعي.
- تعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع.
- تحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزي.
- مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة "بلدان الآسيان".
- تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالاوية.

و جدير بالذكر هنا أن فترة الانتعاش و الرّواج التي شهدتها ماليزيا خلال السنوات: 1987-1996، تشكل دليلا على نجاح برامج التنمية في ماليزيا في ظل السياسات القائمة على التوفيق بين اعتبارات النّمو الدّاخلي للاقتصاد الماليزي من ناحية، و الانفتاح على الخارج، من ناحية أخرى. و جدير بالذكر أنّ الاستثمارات اليابانية قد لعبت دورا كبيرا في تحقيق تلك الطفرة المهمة في الأداء التنموي في الاقتصاد الماليزي، بدءا من منتصف الثمانينيات.

و هكذا، اكتملت مسيرة التنمية للاقتصاد الماليزي، حيث انتقل الاقتصاد الماليزي من اقتصاد متخلف، عند نهاية الخمسينيات و بداية الستينيات، إذ كان يعتمد بصفة أساسية على تصدير السلع الأولية، على رأسها المطاط و القصدير، إلى اقتصاد ينهض على قدر كبير من التنوع في هيكل الإنتاج وسلة الصادرات.[41]

- **التجربة الكورية الجنوبية:**

بفعل عقود من النمو الاقتصادي المستدام ، أصبحت كوريا الجنوبية قوة عالمية من الحجم المتوسط و تحولت من بلد كان يعيش على المساعدات إلى بلد مانح لها، بعد انضمامها لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية سنة 1996، وبعد تعافيها السريع من أزمة 1997 الآسيوية و أزمة 2008 العالمية ، تواصل نمو الإنتاج الإجمالي المحلي لكوريا إلى 1،116 تريليون دولار عام 2011، و بلغ متوسط الدّخل السنوي للفرد حوالي 29.920 دولار[42]، و من أهم عوامل نجاح التجربة نذكر ما يلي:

[41] مجموعة من المؤلفين ، تقديم عبد العزيز بلقاسم، في الاجتماع السياسي و التنمية و الاقتصاد و فقه الإصلاح، مدخل لتكوين طالب العلم في عصر العولمة، ط1،بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النّشر، 2010.، ص ص: 337-338.

[42] موقع البنك الدّولي:
http://databank,worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx.

العامل البشري:

لعبت اليد العاملة الكورية دورا حاسما في إنجاح التجربة التنموية الكورية، ففي ظل غياب الموارد الطبيعية و ضيق المساحة الجغرافية و شح رأس المال، راهنت القيادة الكورية على رأس المال البشري كمورد للتنمية فاستثمرت بكثافة منذ البداية في التعليم و مدارس التكوين المهني للتطوير المهني لتطوير إنتاجية عمالها و تحسين مهارتهم لمواكبة التطورات التكنولوجية التي واكبت عملية التصنيع السريع. و هكذا ارتفعت نسبة الانفاق على التعليم من 2.5% سنة 1951 لتصل إلى أكثر من 23% من الميزانية بحلول الثمانينات.

كما أولت الدّولة التدريب و التكوين المهني اهتماما كبيرا مع التركيز على العلوم و التكنولوجيا و بلغ عدد الطلبة الذين يتابعون دراساتهم في الشعب التقنية و العلمية حوالي 70% من مجموع الطلبة سنة 1980[43]

الشركات العملاقة:

كان القطاع الكوري الخاص منظما على شكل شركات عملاقة تزاول كل الأنشطة الاقتصادية و التجارية وتستحوذ على جزء كبير من مجموع الإنتاج و بالتالي جزء كبير من الصادرات ، شكلت هذه الشركات الخاصة الذراع التنفيذية للدّولة، حيث كانت هذه الأخيرة تحدد الاختيارات الاستراتيجية و الخطط التنموية، و تتولى الشركات الخاصة التنفيذ . واستفادت هذه الأخيرة من المساعدات الحكومية لتتحول من الصناعات التي تعتمد على يد عاملة كثيفة إلى الصناعات الثقيلة في السبعينيات ثم إلى الالكترونيات و الصناعات المتطورة التي تحتاج لرأسمال كثيف بحلول الألفية الثالثة

العوامل الخارجية:

إضافة إلى توفير المظلة الأمنية لكوريا الجنوبية، و على مدى عشرات السنين ، من طرف الولايات المتحدة، ساهمت هذه الأخيرة في مساعدات اقتصادية و مالية معتبرة دعمت النجاح الاقتصادي لدولة كوريا الجنوبية.

لقد بلغ حجم المنح الاقتصادية و القروض 6 ملايير دولار، و هو ما يقارب مجموع المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكل الدّول الافريقية (6.89 مليار دولار) خلال الفترة الممتدة من 1947إلى 1976، كما فتحت الولايات المتحدة الأمريكية أسواقها أمام الصادرات الكورية منذ ستينات القرن الماضي،

[43] موقع كوريا نت، الحكومي:
http://www.Korea.net/AboutKorea/Korea-at-a-Glanc/History.page147.

حيث استقبلت السوق الأمريكية 41.7% من مجموع الصادرات الكورية لسنة 1970 وحوالي 35% خلال الثمانينيات [44].

ثالثا: الدّروس المستخلصة من الدّور التنموي للدّولة في تجارب دول شرق آسيا.

هنالك من يقول بأن نجاح التجربة الشرق آسيوية تعود إلى وجودها في المكان و في الوقت المناسب، حيث انتهت الحرب، وحيث تبحث العولمة عن مركز تجاري آسيوي قوي، واحد على الأقل. قد يكون ذلك أحد العوامل المساعدة لكن تلك المعجزة الاقتصادية لم تكن لتتحقق لولا " الحكم الرّاشد" الذي مارسته دول المنطقة و الذي أعطته فيه الأولوية لمكافحة الفساد من خلال فرض تدابير تنظيمية صارمة. كما حرصت تلك الدّول في خططها الاقتصادية على تجنب الوقوع في الاستدانة، و بناء احتياطات من رأس المال و المدّخرات، وهو ما ساعدها على الصّمود في وجه الأزمات المالية و الخروج منها معافاة بمجرّد انتعاش الأسواق مجددا.

لقد طبّقت "دول شرق آسيا" نوعا من " الاقتصاد الموجّه" عن طريق فرض الانضباط على قوى السّوق والقطاع الخاص باتجاه بناء قطاع صناعي تصديري قوي، مع ميل إلى التعميق الصّناعي و التكنولوجي عبر الزّمن، و تطبيق سياسة " احتجاز السّوق المحليّة" بصفة انتقالية، في قطاعات معيّنة للإحلال محل الواردات[45] .

و على ضوء ما سبق ذكره يمكن تلخيص ما حققته التجربة الشرق–آسيوية في عاملين أساسيين هما: الدور التدخلي الفاعل للدّولة في "توجيه الاقتصاد"، و الطريقة التي تم التعامل بها مع المتغيرات الدّولية التي فرضتها العولمة. فرغم حرص رواد العولمة الاقتصادية ، يتقدمهم صانعوا سياسات البنك الدّولي وصندوق النقد الدّولي، على تفسير نجاح تجربة النمو الشرق آسيوي بأنه عائد إلى " قوى السوق" كدافع وحيد تقريبا لذلك النّجاح ، فإن التحاليل الأكثر دقّة و موضوعية تثبت غير ذلك و تؤكد أنّ الدور الفاعل للدّولة ، وطريقة التعامل مع المتغيرات العالمية و الانفتاح بحذر، كان هو الدّافع الرئيسي لنجاح النّمو الاقتصادي في شرق آسيا.

---

[44] المجلة الفصلية الصادرة عن معهد سامسونغ للأبحاث الاقتصادية:
Park Bun Soon ;North asia integration into china, April2011.

[45] محمد عبد الشفيع عيسى، العالم الثالث و التحدي التكنولوجي الغربي: الاستقطاب الدولي المغربي و تطور التكنولوجيا الصّناعية للعالم الثالث 1970-1980، سلسلة السياسة و المجتمع، بيروت، لبنان: دار الطليعة ، ص ص: 131-188

يقول ريس جينكينز في إحدى دراساته:[46] " أن التدخل "**الفاعل** " للدولة سمح بتبني سياسة صناعية محددة تتميّز بأربع سمات رئيسية هي : المرونة، و الانتقالية ، و التناسق و التركيز على دفع عملية التطوير و الارتقاء بدلا من مجرّد الضبط أو التوجيه.

تتمثل المرونة في الرّغبة ، و المقدرة على تغيير السياسات إذا ثبت عدم جدواها، كما هو الحال بالنسبة إلى بعض مشروعات الصناعة الثقيلة في كوريا في أوائل الثمانينيات أما " **الانتقائية**" فتتمثل في توجيه الحوافز الحكومية بطريقة "تميزية" بين الأنشطة و القطاعات الاقتصادية ، بحسب المعايير التي تضعها الدّولة.

أمّا التناسق فتحقق من خلال "توافق عام" حول أهداف السياسة الصناعية ، بما يحقق التجانس بين السياسات المتّبعة، و يوفر الانسجام بين " **الأطراف الفاعلة**" كافة في الميدان الاقتصادي و الصّناعي ومن أهم المقومات التي وفَّرت هذا التناسق هي إقامة كيان مركزي أُنيطت به مهمة التخطيط للتنمية والصنيع.

ثمّ يأتي تركيز الدّولة على تعزيز التطوّر قبل ممارسة " الضبط"... استنادا بصفة خاصة إلى السيطرة على الجهاز المصرفي، و نلاحظ هنا ، بالنسبة إلى كوريا الجنوبية، أن الدولة تملّكت أغلبية رأس المال في البنوك الرئيسية كلها حتى مطلع الثمانينيات و استطاعت من خلال هذا الطّريق أن تسيطر على أكثر من ثلثي الموارد القابلة للاستثمار...

هذا النجاح الباهر للنموذج الشرق آسيوي شكل إجماعا في الفكر التنموي الحديث على أهمية الدّور التدخّلي و المحفز للدّولة التنموية الذي يأخذ شكل الارشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا، بما حققه من تفعيل و ترشيد للإمكانيات المادية و البشرية التي يمكن للكثير من الدول النامية، خاصة الغنية منها بالموارد الطبيعية و الكفاءات العلمية و المهنية، أن تقتدي به، و كذا في أسلوب انفتاحها على العالم الخارجي و طريقة التعامل مع المتغيرات الدّولية. غير أن الأزمة الاقتصادية الآسيوية التي ظهرت بوادرها عام 1996 و انفجرت منتصف عام 1997، بفعل تغلغل قواعد " الاقتصاد المعولم " في عملية صنع السياسة العامة رغم كل الاحتياطات و الحذر الذي أخذته تلك الدّول الناشئة في معاملاتها الخارجية، و بالأخص في استفادتها من العلاقة "الخاصة" مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال مرحلة الحرب الباردة بين هذه الأخيرة و الاتحاد السوفياتي سابقا، لم يمنع من انكشاف نسبي، متفاوت الدرجات ،

[46] Rhus Jenkins, « the political Economy of Industrialisation A Comparaison of Latin American and East Asian newly Industriaizing countries » , Development and change , vol22.no 2 (April1991).pp 197-233.

إزاء التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي، و هو ما أكدته تبعات الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2008.

و ما يعاب على النموذج التنموي الناجح في دول شرق آسيا بشكل خاص هو عدم تماشي تطور أنظمة الرفاه الاجتماعي في تلك الدّول مع الوتائر العالية و المتميزة للنمو الاقتصادي ، إذا انصب اهتمام حكومات تلك البلدان على الأداء الاقتصادي و رفع الإنتاجية كأولويات تسبق بفارق كبير اهتمامها بتوفير مستلزمات الرفاه الاجتماعي بل قامت بتوجيه جزء هام من الموارد المالية الخاصة بالتأمينات الاجتماعية إلى استثمارات في البنية التحتية.

المبحث الثالث: الدور التوافقي للدّولة في ظل التوجه الجديد للاقتصاد العالمي

في المبحثين الأول و الثاني من هذا الفصل، و بغرض استشراف الدّور المستقبلي للدّولة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، تحدثنا عن طبيعة الدّولة الوطنية و عن الدّور الاقتصادي و الاجتماعي الذي لعبته على مراحل مختلفة ضمن ممارستها لوظائفها الأساسية الضامنة لاستقرار المجتمع و ديمومته و كذا ديمومة سيادة الدّولة ذاتها، كما تحدثنا عن ما شهده العالم من تطور اقتصادي و تجاري ضخم، واكبه تطوّر تكنولوجي هائل أفضى إلى بروز كيانات رسمية وغير رسمية أصبحت تزاحم الدّولة الوطنية في مهامها وصلاحياتها في جميع الميادين و على رأسها الميدان الاقتصادي، و كيف ظهرت العولمة الاقتصادية بشكل شامل و سريع و ما أفرزه ذلك من مطالب، غير مأمونة في الغالب ، لمراجعة مفهوم السيادة و حدودها ولمحدودية تدخل الدّولة بشكل أضيق مما كانت عليه سابقا.

و عليه كان لا بد من ابراز الآثار الاقتصادية للعولمة على الدّور الاقتصادي الحديث للدّولة في عالمين اقتصاديين مختلفين ، عالم اقتصادي رأسمالي ليبيرالي مسيطر على الاقتصادي العالمي، و يمتلك كل وسائل و أدوات توجيه ذلك الاقتصاد لخدمة مصالحه و زيادة الهيمنة ، لكنه يحمل تناقضات تجره والعالم بأكمله إلى أزمات حادة لا يكاد يخرج منها بحلول ترقيعية ، غالبا ما تناقض مبادئه الأساسية و في مقدمتها عدم تدخل الدّولة في الاقتصاد، حتى يعود إلى الانتكاس من جديد، و عالم اقتصادي آخر متشتت ما بين دول عائدة من تجربة اشتراكية–شيوعية فاشلة و دول نامية عانت التبعيّة لدول رأسمالية مستعمرة و مستنفذة لثرواتها ردحا من الزّمن ثم مقيّدة لمسيرتها التنموية بشروط وإملاءات عن طريق هيئات ومنظمات دولية صنعتها تلك الدّول الرأسمالية لنفسها. هي دول من العالم المتضرر من الرأسمالية الليبيرالية المتوحشة سعت لتتبنى بعضا من الجوانب الإيجابية في الاقتصاد الرأسمالي و في العولمة وتطمح للتأسيس لنموذج اقتصادي جديد بدأ يتبلور حاملا الأمل في إعادة ترتيب طرق تسيير الاقتصاد العالمي يكون فيها للدّولة دورا محوريا في ظل اقتصاد سوق اجتماعي يتناسق فيه النمو الاقتصادي وفقا لاقتصاد السوق الرأسمالي مع التنمية الاجتماعية بغية تحقيق رفاه اجتماعي و ذلك باستخدام آليات السوق و قواعدها مع اخضاعها المستمر في الوقت نفسه للتصحيح و التصويب و الترشيد بشكل يتلاءم مع التنمية الاجتماعية و أهدافها و متطلباتها.

و في انتظار بلورة كافية، نظريا و عمليا ، لهذا التوجه الجديد للاقتصاد العالمي و معرفة مدى توفيقه في المعادلة بين متناقضتي الاقتصاد الرّبحي الهادف للنفع الفردي الذي رسخته فلسفة السوق الرأسمالية والنموذج

الاقتصادي الجديد الهادف إلى تحقيق المنفعة الجماعية كأولوية، ارتأينا تخصيص المبحث الثالث و الأخير من هذا الفصل لعرض معطيات نراها الأساس لمحاور الاتفاق المحتمل حدوثه بين النموذج الاقتصادي الرأسمالي المسلم حديثا بالحاجة أحيانا لتدخل الدولة و النموذج الاقتصادي الجديد المصرّ على مبدأ تدخل الدّولة و المنفتح على اقتصاد السوق بصبغته الاجتماعية.

المطلب الأوّل: الانسداد و آليات التدخل و الإصلاح.

من وجهة نظر اقتصادية ، تقوم الدّولة بتحصيل إيرادات ذات طابع عمومي و تصرف نفقات و تحافظ على الاستقرار الاقتصادي. ذلك هو جوهر وظيفتها الاقتصادية، إلا أن التحييد المستمر لها في ظل النظام الرأسمالي المهيمن على الاقتصاد العالمي بصفة غالبة طيلة تاريخه و اسناده المهمة إلى آليات اقتصاد السوق، أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية و مالية متكررة ابرزها أزمة الكساد العالمي نهاية العشرينات من القرن الماضي ، ثم مع بداية السبعينات اين سقطت الحواجز أمام انتقال رؤوس الأموال و تزايدت حركة رؤوس الأموال متجاوزة أضعاف ما وصل إليه حجم تجارة السلع و الخدمات، و في فترة الثمانينات والتسعينات اتسعت دائرة التعامل في الأصول المالية من أسهم و سندات ومشتقاتها من عقود آجلة وتزايدت عمليات المضاربة في الأسواق فحدث انفصال كبير جدا بين الاقتصاد العيني و الاقتصاد المالي.

كل ذلك تم في إطار تحييد ممنهج لدور الدّولة في تأدية الكثير من مهامها و في مقدمتها الرقابة على الأسواق فوقعت الكارثة و انهار الاقتصاد العالمي، و ثبت عدم كفاية آليات اقتصاد السوق و عدم كفاءتها، فكان لا بد من ضرورة تدخل الدولة من أجل كبح ميل النظام الرأسمالي إلى الأزمة.

أولا: وصول النظام الرأسمالي إلى طريق مسدود

يثبت تاريخ الوقائع الاقتصادية أن النظام الرأسمالي هو الأوسع انتشارا و استمرارا . فرغم ما واجهته الرأسمالية بشكل دائم من انتقادات من مدارس فكرية مختلفة، إلاّ أن ذلك لم يمنعها من الاستمرار والازدهار، كما لم يجنبها الوقوع في أزمات دورية وضعتها أمام تحديات خطيرة.

و بعيدا عن التفسيرات الفلسفية المتعددة و غيرها من التأويلات، فإن المتعارف عليه علميا و مذهبيا هو أن الرأسمالية هي ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج و على الحرية الاقتصادية و المنافسة الحرّة.

و ترى أم المدارس الاقتصادية الرأسمالية ، و هي المدرسة الكلاسيكية " ان المحرك الأساسي للفرد هو الدافع الاقتصادي و المعبر عنه باللذة أو الرّغبة الشخصية، و المنافسة التي هي محرك الفعاليات الاقتصادية تعمل على دفع الفرد للتحري عن أقصى الاكتفاء بأقل جهد ممكن، و يمد هذا الحافز كل المقومات التي ارتكز عليها النظام الرأسمالي بطاقات لا حدود لها فهي التي تعمل على إيجاد التوازن بين الأسعار والتكاليف، و على مستويات تخفيض الأرباح إلى الحد الأدنى، و تشجيع إدارة الأعمال على النّطاق الاقتصادي في وضع تقني معيّن، فالمجتمع الذي يخلو من المنافسة لا يكون مجتمعا رأسماليا، لأنه لا وجود فيه للمحرك الاقتصادي الرئيسي و هو المنافسة" [47].

و تعتبر هذه باختصار أهم الخصائص و التبريرات التي اعتمد عليها المذهب الفردي و الذي يعتبر الأساس الفكري و النظري للنظام الرأسمالي. و قد تعرض هذا المذهب للهجمات من كل ناحية خاصة دعاة الاشتراكية و أنصار المذاهب الاجتماعية و خاصة في أوقات تعرضه للأزمات[48].

أزمات لم تَخْلُ منها مسيرة هذا النظام الطويلة ، و التي سبق و أن تعرضنا لها بالتفصيل في الفصل الرابع من هذا العمل، و خلصنا فيها إلى القول بأن عامل السماح للدّولة الرأسمالية بالتدخل في الاقتصاد عبر وضع و تنفيذ سياسات تصحيحية ، رغم ما في ذلك من تناقض صارخ مع مبادئ الرأسمالية اقتصاديا، هو العامل الحاسم ، بل الوحيد في صمود الرأسمالية في وجه العواصف التي واجهتها عند كل أزمة و آخرها الأزمة المالية العالمية عام 2007-2008.

غير أن مواصلة الليبيرالية الجديدة تمسكها مبادئها المتشدّدة و تزامن ذلك مع اندلاع الثورة العملية والتكنولوجية التي أحدثت تغييرات هيكلية هامة في اقتصاديات البلدان الرأسمالية و حلول وسائل انتاج الكترونية مبرمجة بدل وسائل الإنتاج القديمة جعل المعلومات احدى أهم الموارد الرئيسية لثروة المجتمع.

لقد أصبحت القوى المنتجة للمعرفة هي مفتاح تحديد و تجديد القوى المنتجة للمجتمع . بل أصبحت المعلومات هي الشكل الرئيسي لرأس المال. فالمعلومات تحول المواد التي لم نكن نعرف لها قيمة إلى موارد طبيعية جديدة ... و الواقع أن أهم تحوّل يشهده الاقتصاد الدّولي هو التحول من الخامات الطبيعية إلى الخامات الصناعية[49].

---

[47] عبد اللطيف الهميم، " الأزمة المالية و البديل الثالث: سقوط الرأسمالية" ، على الموقع الالكتروني: 4 shared.com

[48] مساهل سياسية، المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية ، الملتقى العلمي الدولي: الازمة المالية والاقتصادية الدّولية و الحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 20-21-2009.

[49] توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديد-دراسة- منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2004، ، ص 25.

و هكذا فإن الرأسمالية تبدلت في عصر النيوليبيرالية (الليبيرالية الجديدة)، التي تتيح جمع الأموال بواسطة المال، وأصبحت بلا أخلاق و أكثر توحشا من ذي قبل. كما توهم روادها في مرحلة من مراحلها أنها قادرة على قيادة العالم اقتصاديا خصوصا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي و تفرد أمريكا بالقطبية الواحدة في إدارة العالم سياسيا و اقتصاديا. و في مرحلة التسعينات و ما تلاها باتت أمريكا من خلال المؤسسات المالية التي تسيطر عليها مثل البنك الدّولي وصندوق النقد الدّولي و منظمة التجارة العالمية و غيرها من المؤسسات المالية العالمية، تصدر وصفات جاهزة وشروطا ربما كانت في أغلبها ظالمة مجحفة نحو الدّول و الشعوب النامية.[50]

و هكذا دخل الاقتصاد الرأسمالي في سوق أقرب للقمار منه إلى الاقتصاد و ذلك من خلال استعمال الأدوات الاستثمارية و المشتقات المالية المختلفة. فقراءة أرقام الاقتراض و الإقراض في أمريكا فقط تدل على وجود شكل من أشكال المقامرة الفعلية على حد تعبير جوزف ستيغليتر الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد[51].

و هكذا سقط النموذج الكلاسيكي الليبيرالي الجديد نتيجة الاستبعاد الكامل لرقابة الدولة على الاقتصاد مما أدّى إلى انقلاب الأوضاع و تهاوي السوق بكل مؤسساته، مما حدا بحكومات البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى أن تتدخل لإنقاذ البنية الرأسمالية التي تهاوت. و لذا " فإن نشأة المجتمع الإنساني في الأصل و اختراع الدّولة في أبسط صورة، كانت لمنع هذا النوع من الظلم و لتوفير حدّ أدنى من حماية الضعيف من بطش القوي" [52].

ثانيا: إصلاح النظام المالي

انقاذا للوضع الخطير الذي آل إليه الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، و في تناقض واضح مع سياسات العولمة الاقتصادية و آليات السوق الحرّة، اتخذت حكومات الدّول إجراءات عاجلة قبل المرور إلى فرض إجراءات رقابية و وقائية، و من أهم تلك الإجراءات العاجلة نذكر:

- ضخ المزيد من رؤوس الأموال إلى المؤسسات المغيرة[53] .

---

[50] مساهل ساسية، المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره.

[51] عبد اللطيف الهميم، مرجع سبق ذكره.

[52] جلال أمين، 2009، الأزمة المالية و مستقبل النظام الرأسمالي، www.aljazeera.net.

[53] Jim Stanford," The Global Financial Crisis For Beginners" . Canadian Auto workers, Canada , 2008,p9.

- التدخل من خلال صناديق الاستثمار العامة لشراء الأسهم لإنقاذ أسواق المال من الانهيار[54].
- تخفيض أسعار الفائدة على القروض، رغم أن ذلك يتناقض مع هدف كبح التضخم أو تحسين وضع الدّولار في الأسواق المالية[55].
- الدعوة إلى انشاء صناديق سيادية لشراء حصص من الشركات المعرضة للانهيار من أجل حمايتها و لمنع أن تتحول بعض أصولها للأجانب[56] .
- التأمين على الودائع.
- اجبار بعض المصارف التي لم تتأثر على الفور بالأزمة على الاستحواذ على المصارف التي أوشكت على الانهيار.

هذه الإجراءات و مثيلاتها مما تم اتخاذه لمواجهة أكبر أزمة مالية و اقتصادية عرفها العالم لم يمكن إلاَّ انقاذا عاجلا للاقتصاد العالمي و الحيلولة دون انهياره الوشيك.

و قد أوضحت تلك الأزمة و ما انجر عنها من تداعيات على القطاع المالي و الاقتصاد العالمي بشكل عام، محدودية الخطط المالية و الاقتصادية التي وضعت من أجل مواجهتها على الرغم من ضخامة المبالغ المرصودة لهذا الغرض، مما يؤكد ضرورة إجراء إصلاحات عميقة على النظام المالي العالمي ، و إعادة النظر في قواعد العمل في الأسواق المالية و القوانين التي تحكم النشاط فيها، فاتساع ظاهرة المضاربة والتعامل بالمستجدات المالية و انفتاح الأسواق و عولمتها، تنبؤ بحتمية تكرار مثل هذه الأزمات و بآثار أكثر خطورة إن لم تتخذ إجراءات حازمة في هذا المجال و أهمها وضع تنظيمات و قوانين جديدة تنظم كل جوانب النشاط المالي و المتدخلين فيه..."[57] . هذه التوصية و هذا التنبؤ الذين أتى بهما حامل جائزة نوبل في الاقتصاد و المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون يلخصان جوهر الحقيقة التي اصطدم بها خبراء و منظرو و عرابو الرأسمالية الليبيرالية في أحدث صورها و مآلاتها . و القناعة التامة بأن الاقتصاد العالمي لم يعد يحتمل أكبر من هذا المستوى من الفوضى و الإجرام و التدليس و الاحتيال على الشعوب و الأمم.

---

[54] مغاوري شلبي علي، مستقبل العلاقة بين العولمة و الحمائية، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، جانفي 2009، ص: 171.

[55] Kashyap, Regan and Stein " The Global – Roats of a current Financial Crisisi and its implication for Regulations" sveriges Rissles bank.2009,p :05.

[56] مغاوري سبلي علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 171-172.

[57] Joseph E.Stiglitt. " Quand le Capitalisme perd la tete " Libraire Artheme Fayard , France, 2003,page126-130.

و عن طبيعة الإصلاحات المالية التي نادى بها المختصون و صادقت على تبنيها و تحديد آلياتها حكومات الدّول ، سواء الدول الرأسمالية و من سار في فلكها أو باقي الدّول المعارضة للنظام الرأسمالي و على رأسها الدّول الناشئة الطامحة لفرض نظام اقتصادي عالمي جديد يكون فيه للدّولة الدّور الأساس في توجيه الاقتصاد مع انفتاح كامل على السوق، ويمكن أن نوجز ذلك فيما يلي من النقاط الرئيسية :

أ- إحكام الرقابة على النظام المصرفي:

يحتل الجهاز المصرفي مركزا محوريا داخل النظام المالي و هو بذلك مصدرا دائما للخطر النظامي خاصة بعد التحولات الكبيرة التي عرفتها الساحة المالية في السنوات الأخيرة و على رأسها التطور الكبير للمبتكرات المالية بفعل الانتشار الواسع للهندسة المالية. فتحول البنوك من بنوك تقليدية تعتمد بالأساس على تقبل الودائع و منح القروض إلى بنوك شاملة أو بالأحرى بنوك تزاول العديد من المهن في نفس الوقت (مهنة بنك التجزئة، بنك الاستثمار، إدارة الاصول..) ، ينظر إليه البعض على انه استراتيجية تنويع جيدة للتقليل من المخاطر، لكن أثبتت التجربة أن هذا الانتشار يعرض البنوك للمزيد من الأخطار لكون المهن الجديدة التي أدرجها البنك ضمن نشاطاته هي بالأساس مهن الأوراق المالية Les Métiers de Titres أي نشاطات تتم في الأسواق المالية و لا تخضع إلى نفس القوانين الصارمة التي تحكم النشاط المصرفي التقليدي.

وتشير الدراسات أن الاستعمال المكثف لتقنية التوريق من قبل البنوك أهم عنصر ساهم في هذا التحول الجذري والسريع و شجعها على اعتماد نموذج[58](Distribute–To–Originate) ، والذي يقوم على فكرة منح القروض(originate) ثم إخراجها من الميزانية وتوزيعها على عدد كبير من المستثمرين في السوق (Distribute) و بالتالي توزيع الأخطار بشكل متساوي على كافة المتعاملين. هذا الطرح المنمق يتنافى والواقع الذي تعيشه البنوك حاليا فقد أظهرت الأزمات السابقة والأزمة الحالية على حد سوى عدم صحة ذلك ، فإقدام البنوك على التوسع الكبير وغير المدروس في منح الائتمان في فترات الرواج يؤدي إلى إغراق السوق بالقروض الرديئة ويساهم في تشكل فقاعات المضاربة، والسبب يكمن في أن جل اهتمام البنوك ينصب أساسا على تحقيق العائد فهي لا تبذل العناية الكافية للتأكد من السمعة الائتمانية للمقترضين لان أغلبية القروض التي تمنحها تتخلص منها مباشرة بعد ذلك عن طريق وتوريقها ، فالبنوك

[58] Antje Berndt, Anurag Gupta " Moral Hazard and adverse selection in the originate – To – distribute model of bank credit" journal of monetary economies , volume 56, juillet 2009 page 725-743.

انتقلت من النموذج التقليدي القائم على مبدأ العلاقة القوية مع الزبائن والاحتفاظ بالقروض حتى الاستحقاق إلى مجرد موزع للقروض ومن ثم بائعا لها في سوق ثانوي بطريقة تفتقد للشفافية والمسؤولية مسا همة في المدى البعيد في ظهور خطر(Risque .d'antisélection) [59] .

ب-إعادة تنظيم و مراقبة أسواق المشتقات المالية:

عرفت الأسواق الخاصة بالمشتقات المالية تطورات كبيرة جعلتها مصدرا لأغلبية المبتكرات المالية منذ عام 1990، و في الحقيقة، و حتى انفجار الأزمة المالية العالمية (2007-2008)، لم يكن الكثير من الناس على وعي بهذه المشتقات رغم أن هذا النوع من الأدوات المالية يشكل السوق المالية الأكبر في العالم [60]. و تشير احصائيات بنك التسويات الدولية، في تقريره المؤرخ في ديسمبر 2009، أن حجم الأسواق المنظمة الخاصة بمختلف المشتقات المالية بلغ في نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2007 ما قيمته 681000 مليار دولار أمريكي، أما بالنسبة لأسواق عقود المفاوضة بالتراضي (Les Marches de Gré a Gré) فيشير نفس التقرير السابق، أن حجمها في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2007 كان 516000 مليار دولار بزيادة قدرها 135% عما كان عليه في سنة 2004. و هذا النمو، جعلها تحتل مركز الصدارة بين الأسواق المالية نظرا لتنامي حجم و نوعية الأخطار المغطاة، و استفحال ظاهرة المضاربة بالإضافة إلى أن منتجاتها المالية تنطوي على قيمة مضافة عالية بالمقارنة بالأصول المالية التقليدية، لكنها في نفس الوقت أكثر خطورة خاصة بسبب تعقدها و تركز الأخطار في محفظة واحدة أو طرف واحد و الذي قد يؤدي لسبب طارئ إلى حدوث حالة إفلاس تنتقل بفعل العدوى المالية إلى باقي مكونات النظام المالي متسببة في حدوث أزمة نظامية.

و لتفادي هذا الانزلاق الخطير تبنت الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحا يقضي بإعادة تنظيم أسواق المشتقات و اتخاذ التدابير الضرورية من أجل تحويل معظم الصفقات من الأسواق غير المنظمة نحو الأسواق المنظمة، أما ما تبقى من تعاملات في الأسواق غير المنظمة فيجب إخضاعه لرقابة صارمة لتفادي التراكم العشوائي للأخطار لدى طرف واحد يكون سبب في بروز الخطر النظامي[61] ، و ذلك لانعدام الشفافية في

[59] Op.cit, page 725-743.

[60] النظام المالي الإسلامي و الصيرفة: البديل الممكن في أعقاب الأزمة المالية العالمية، الجزء الأول، ص 6

[61] بن نعمون حمادو، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

تلك الصفقات و التي تشجع البعض على المبالغة في تحمل المخاطر و تعريض النظام المالي للانهيار دون أن تتمكن السلطة الرقابية من التدخل لمنع ذلك كون الصفقات ثنائية غير مسجلة.

ج- سد فجوات المعلومات:

إن عدم قدرة المشرفين في الأسواق على معرفة حائزي المنتجات المالية المهيكلة ساهم بشكل كبير في تفاقم الأزمة، خاصة و أن هذه المخاطر جزئت إلى عدة شرائح. و لما كانت الأسواق المالية تعمل بشكل جيد في حالة توفرها على معلومات حول الأسعار في الأسواق، فإنه يجب توفير المزيد من المعلومات حول تقنيات تقييم الأصول و حول البيانات و الافتراضات الأساسية التي من شأنها السماح بتسعير أفضل للمنتجات المالية و أنه يجب التأكيد على جمع المعلومات التي يمكن أن تسمح ببناء مؤشرات تحذر من المشاكل المحدقة، كما يجب على المحللين التفكير في نوع المعلومات التي يمكن أن تعطي تقييمات تتطلع للمستقبل عن المخاطر النظامية في المؤسسات و الأسواق ، و يتطلب الإفصاح عن نماذج و تقنيات التقييم لإتاحة الفرصة للمستثمرين و الحكم بشكل أفضل على مخاطر ما يقومون بشرائه.

و من هنا فإن التحليل الجيد للمخاطر من شأنه أن يؤدي إلى سد فجوات المعلومات، و هذا ما يستدعي توفر بيانات بشأن تعرض البنوك من الناحية النظامية و المؤسسات المالية غير البنكية للمخاطر، ومستويات تركيز تلك المخاطر و الصلات فيما بين المؤسسات عبر الحدود[62].

د- مراجعة السلوكات المسايرة للاتجاهات الدّورية:

يعتبر سوء تسيير مخاطر القرض و الإفراط في الاستدانة المالية جزءا لا يتجزأ من المشاكل المتعلقة بمسايرة النظم المالية للاتجاهات الدورية. ففي الأوقات الجيدة تضعف الحساسية اتجاه قياس المخاطر و يقدم المقرضون قروضا بشروط لا تعكس المخاطر التي تظهر عند تغير الأوضاع، و على عكس ذلك ففي الأوقات السيئة يسود حذر مبالغ فيه وتنخفض قيمة الضمانات و تتراجع الرغبة في الإقراض بصورة حادة.

و عليه يجب أن تكون متطلبات رأس المال و الاحتياطات أكثر قدرة على مواجهة التقلبات الدورية، و أن تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتصاعدة أثناء فترات الرواج ، و السماح بتكوين احتياطات رأسمالية كافية في الأوقات الجيدة ، وهذا يتطلب أن يلعب الاقتصاد الكلي دورا مكملا في فترات التوسع و الفترات التي

[62] بهية بوكروح، الإصواب المالي العالمي، مرجع سبق ذكره، ص : 173.

يسجل فيها انخفاض طويل الأجل لمعدلات الفائدة، علما أن هذه الأخيرة تؤدي إلى تجاوزات في عمليات المضاربة و التي يصعب مواجهتها من خلال المعايير التحذيرية[63].

و يرى الخبراء ضرورة أن تتضمن عملية الإصلاح تقنيات للإشراف تتصدى للاتجاهات الرامية إلى إساءة تسعير المخاطر. و كذلك الأمر بالنسبة للإفراط في عملية الاستدانة المرتبطة بالاتجاهات الدورية، فرغم اعتبار الاستدانة و تغيير آجال الاستحقاقات – كقبول ودائع قصيرة الأجل و استخدامها لإصدار قروض طويلة الأجل– مصدرا رئيسيا للقيمة المضافة لدى المنظومة المالية ، إلا أنه يجب تبني إدارة حريصة للمخاطر مع الاحتفاظ برأس مال كاف.

و ينصح الخبراء ضرورة احتفاظ البنوك بمستويات عالية من رأس المال في الأنظمة المالية خاصة لتغطية مخاطر الأنشطة التجارية مع الحرص الشديد على التحكم في إدارة المخاطر[64]

المطلب الثاني : الأسس الأولى للنظام الاقتصادي العالمي الجديد

تواجه الدّول كافة، رأسمالية كانت أم غيرها ، تحديات كبرى في ظل التغيرات السياسية و الاقتصادية التي يشهدها العالم، و في مقدمة تلك التحديات التناقض القائم بين رجحان كفتي نفوذ الدّولة و اقتصاد السوق، فإذا سيطرت الدّولة و كبر نفوذها السياسي و الاقتصادي ارتفعت المطالب بالتخفيف من سيطرتها باعتبارها قوة تعطيل للحركة الاقتصادية الفعالة، و إذا سيطر اقتصاد السوق ووقعت الأزمات ظهرت المطالب بعودة دور الدّولة.

و مع الانسداد الذي وصل إليه النظام الرأسمالي في اجتناب الأزمات الاقتصادية و المالية المتكررة واضطراره للاستعانة بالتدخل ، اللامبدئي نسبة لفلسفته الليبيرالية ، للدّولة و ما يكفله ذلك من تكاليف حادة الثمن يدفعها دافع الضريبة خاصة و باقي المجتمع عامة، و ما يسببه من خلل عام في سيرورة الاقتصاد العالمي بفعل التشابكات الكثيرة و المعقدة التي تميّز هذا الأخير كنتيجة للعولمة الاقتصادية والمالية الشاملة، كان على العالم أن يبحث عن خلق اقتصادي عالمي أكثر صلابة و أكثر نمو و باستمرار. اقتصاد متعدد الأقطاب يراعي مصالح كافة أطرافه من القوى الكبرى. اقتصاد يحتوي المجتمع.

[63] نويل ساكاسا، منع الأزمات في المستقبل ، التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد4، ديسمبر 2008، ص13.
[64] بهية بوكروح، الاضطراب المالي العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 176.

أولا: التوجه الجديد للنظام الاقتصادي العالمي.

يشهد العالم تحولا في موازين القوى الاقتصادية على الصعيد الدّولي ويبدو بشكل واضح تزايد لأهمية دور اقتصاديات الدول غير الرأسمالية و أغلبها من الدّول النامية، خاصة النّاشئة منها، الأمر الذي يشكل اليوم أهم المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية.

فالصعود الذي تشهده عدة دول كالصين و روسيا و البرازيل و الهند و جنوب افريقيا، ينبئ بانتقال إلى قطبية جديدة و ربما متعددة بين دول من خارج المعسكر الرأسمالي الغربي. فهذا التكتل الفتيّ (البريكس) سيزداد دون شك وزنا و توسعا، مقابل التآكل الذي بدأ يصيب أكبر كتلة اقتصادية عالمية (الاتحاد الأوروبي)، و سيكون لمواقفه تأثيرا هاما و صوتا يُسمع له بجدية في القضايا الاقتصادية الدّولية خاصة فيما يتعلق بإعادة النّظر في تركيبة و طرق عمل الهيئات الاقتصادية و المالية و التجارية العالمية . و يُرَجَّحُ أن تصبح دول البريكس قوى اقتصادية كبرى، فالصين و الهند و روسيا و البرازيل تقدّم مجتمعة 23% من واردات الولايات المتحدة الأمريكية و 27 % من واردات اليابان و 33% من واردات الاتحاد الأوروبي، فضلا عن كونها تعدّ اسواقا واعدة تستقبل 13% من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية و 25% من صادرات اليابان و 21% من صادرات الاتحاد الأوروبي ، كل ذلك رغم أن نشأة هذا التكتل لم يمض على عقد مؤتمره الأول بالعاصمة الروسية 8 سنوات (عام 2009).

و على المستوى الاقتصادي و التجاري ، تم الإعلان في دلهي السنة الماضية، عن تأسيس بنك للتنمية، يُعْهَدُ له بتوفير موارد مالية لتمويل مشاريع البنية التحتية و التنمية المستدامة في دول البريكس و في اقتصاديات البلدان النامية ، فضلا عن الدّعوة إلى إصلاح في المؤسسات الدّولية بناء على الكفاءة ، و بما يتناسب مع قوتها الديمغرافية الاقتصادية[65].

ومن خلال هذه الخطوات تتجلى مساعي تكتل البريكس لكسر هيمنة مجموعة الثمانية الكبار، و انهاء حالة احتكار صندوق النقد الدولي للتحكم في السيولة النقدية و انفراد البنك الدّولي بقيادة سياسات هيكلية في مختلف بلدان العالم، و هو ما يتضح من خلال النّقد الذي وجهته تلك الدّول إلى صندوق النقد الدولي في بيان المؤتمر الأخير المنعقد في البرازيل عام 2014، فضلا عن الهيمنة على القرار الدّولي و هذه هي المرّة الأولى التي تظهر فيها قوى خارج المثلث التقليدي: الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا و اليابان . و

[65]صحيفة العربي، البريكسي...تكتل ناشئ يسعى لإعادة توزيع القوة في العالم، العدد 10722، الاثنين 14-08-2017، الموقع الالكتروني: www.alarabi.co.uk.

يعد تكتل البريكس اليوم نموذجا لأهم تجمع اقتصادي للدّول النامية ظهر وسط تكتلات اقتصادية كبرى و تجمعات إقليمية بارزة ، فهو يدافع عن تصور أقرب للانسجام في منظمة التجارة العالمية للخروج من التخلف و الحصول على اعتراف دولي أكبر و تنويع الفاعلية الدّولية، فضلا عن كونه يتمتع بقوة إضافية اقتصادية كبيرة ترشحه أن يتطلع قدما إلى لعب دور مهم على الساحة الدّولية، فالصين يُتَنَبَّأ لها المحللون بأنها ستحتل في العام 2050 مكانة أكبر اقتصاد في العالم، إذا ما حافظت على مؤشرات نموها الاقتصادي الحالية، كما أن الهند مؤهلة في سباق المسافات الطويلة للحاق بمستوى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2050، فضلا عن تطور الاقتصاد البرازيلي[66].

في مقابل ذلك يعاني الاتحاد الأوروبي ، بصفته أكبر تكتل يمكنه أن ينافس تكتل البريكس، من مشاكل عدة سببتها الأزمة الاقتصادية المالية العالمية الأخيرة و ثقل المشاكل الاقتصادية لعدة أعضاء فيه و على رأسها اليونان، و ظهور بوادر انقسام بدأتها إحدى أقوى الدّول فيه و هي إنجلترا بانسحابها الكامل. إضافة إلى ظاهرة الشيخوخة التي أصابت سكانه، و ارتباطه الطاقوي بروسيا التي هي عضو ذو وزن هام في البريكس.

لكن لا يجب الافراط في التفاؤل بقرب تحقيق توازن في القوى الاقتصادية في العالم بما يضمن عودة سريعة للاستقرار الاقتصادي العالمي تسمح بالعودة إلى مسار نمو قوي و مطرد و تشجع على تصحيح الاختلالات المحلية و الدّولية التي أفضت إلى حدوث الأزمة الاقتصادية و المالية الأخيرة و التي كانت الدّافع الحقيقي للبحث عن نموذج اقتصادي عالمي جديد.

ستكون هنا عوائق و صعوبات كبيرة في تحقيق ذلك من أهمها:

- أن الدّول الرأسمالية الغربية لن تتنازل بسهولة عن موقع السيطرة الذي ألفته على النظام الاقتصادي والسياسي و العسكري في العالم.
- أن الكفاءة العلمية و التعليمية و السيطرة على التكنولوجيا حديثا التي تمتلكها دول البريكس وباقي الدّول النامية، بما فيها الناشئة ، و التي يُراهن عليها تكتل البريكس، كامتداد اقتصادي و سياسي له، تبقى ناقصة أمام تفوق الدول الرأسمالية الكبرى.

[66] صحيفة العربي ، البريكس... تكتل ناشئ يسعى لإعادة توزيع القوة في العالم، العدد10722، الاثنين 2017/08/14، الموقع الالكتروني: www.alarabi.co.uk.

- لكون اقتصاديات دول البريكس و غيرها من الدّول التي تمر بمرحلة انتقالية نحو التحرر من املاءات الدّول الرأسمالية الغربية ، هي جزء من المنظومة الاقتصادية المعولمة فهي تعرف تراجعا في آدائها الاقتصادي و بفعل تأثيرا الأزمة المستمرة في معظم انحاء أوروبا الغربية، دخلت تلك الاقتصاديات في حالة من الكساد النسبي مع المحافظة على معدل نمو يزيد عن 3% بفضل وجود طلب محلي قوي. مما يعني أنها ما زالت بحاجة إلى تحرّر أكبر قد تجده في الاعتماد على بعضها البعض من أجل توسيع الطلب الكلي.

ثانيا : شروط التكامل بين آليات التدخل الحكومي و آليات السوق.

إذا راجعنا التاريخ الحديث لتطور الرأسمالية في القرن العشرين ، لوجدنا أن الخبرة المستقاة من الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في العام 1929-1932 قد وفرت دروسا و دلالات جوهرية لا يمكن الاستغناء عنها في أي مسعى لإيجاد حل للصيغة الاقتصادية أو النموذج الاقتصادي المنشود للمستقبل. فالنموذج الكلاسيكي التقليدي الذي أتى به الاقتصادي آدم سميث، لم يكن قادرا على الصمود أمام الأزمات التي تعرض لها النظام الرأسمالي، حيث توقف النمو الاقتصادي و انتشرت البطالة و ارتفعت معدلات التضخم. و لم يكن بالإمكان تجاوز هذه الازمة إلا من خلال المعالجة التي جاء بها الاقتصادي "كينز" الذي اقترح ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و كان من نتائج هذه المعالجة انقاذ النظام الاقتصادي الرأسمالي بتوسيع الانفاق العام للدولة و تكريس الجهود لتحفيز الطلب العام و مكافحة البطالة، و بهذا يمكن القول أن كينز قد وضع الأسس للجمع بين دور السوق و آلياته و بين دور الدّولة و تدخلاتها أو ما يطلق عليه الاقتصاد المختلط MIXED Economy ، غير ان هذا المنهج تعرض إلى نكسات جديدة و لا سيما في الثمانينات من القرن الماضي، حيث رفض قادة المنظومة الرأسمالية تدخل الدولة مبدئيا و الدعوة إلى تقديس آليات السوق بطريقة أحادية الجانب و كان من عواقب شيوع هذا الاتجاه هو سلسلة متواصلة من الأزمات الاقتصادية البنيوية التي تعرض لها النظام الرأسمالي.[67]

و بين الرفض التام للتدخل و المطالبة بتدخل أوسع في النشاط الاقتصادي صار من الحتمية إيجاد حل وسط بين نظام اقتصادي رأسمالي مُعولم يفرض تحريرا تجاريا شاملا و حركة في رؤوس الأموال شاملة أيضا و سعيا لا حدود له في تحقيق الربح سواء عبر المنافسة أو الاحتكار و لو على حساب استفادة المجتمع من منافع التجديد التكنولوجي و زيادة إنتاجية العمل و استقرار العمالة و زيادة الأجور و تحسين

[67] محمد طاقة، حسين عجلان ، المأزق الفكري للنظام الرأسمالي و الأزمة الاقتصادية العالمية

القدرة الشرائية و توفير الضمان الاجتماعي و كل ما يعنيه ذلك من تنمية اجتماعية و ازدهار في حياة الفرد و المجتمع، و بين نظام يؤيد تدخل الدّولة و يعتبره في كثير من الأحيان مؤثرا على الحياة الاقتصادية. مع تأكيده على أن التدخل الحكومي الخاطئ قد يكون له آثارا مدمرة.

لقد كانت تجربة دول جنوب شرق آسيا من أهم الأمثلة التي أكدت أهمية فكرة التكامل بين آليات السوق و التدخل الحكومي أو ما يمكن أن نطلق عليه علاقة المشاركة بين الدّولة و القطاع الخاص. هذا التيار الفكري يؤكد على مجموعة من الأسس فما يتعلق بدور الدّولة و العلاقة مع عمل آليات السوق. و تتمثل أهم هذه الأسس فيما يلي:[68]

- الاعتماد على فرضية الفشل أيا كان سببه أو مظهره كسبب للتدخل هي فرضية غير مكتملة . فالقول بضرورة تدخل القطاع العام في نشاط ما يستلزم أولا تحديد موطن الفشل السوقي و ثانيا إثبات أن القطاع العام أكثر قدرة على القيام بالمهمة من القطاع الخاص. إذ لا يوجد ما يؤكد أن الفشل السوقي في حالة وجود الاحتكار سوف يكون أفضل في حالة الملكية العامة، إذ قد تحل عدم الكفاءة في التسعير محل عدم الكفاءة في النفقة[69] .
- إذا كانت مشكلة تحديد موطن الفشل أيسر نسبيا، فإن إثبات أن القطاع العام أكثر قدرة على القيام بالمهمة من القطاع الخاص مهمة ليست باليسيرة. و لهذا يمكن القول أن مسألة تحديد حدود للفصل بين ما يجب أن تقوم به الدولة (القطاع العام) و ما يترك للقطاع الخاص مسألة نسبية و ديناميكية وفقا لمنطق أن الضرورة تقدر بقدرها. و من ثم فهناك عدة عوامل يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الوصول إلى شكل توافقي لهذه العلاقة لما بين ما هو عام و ما هو خاص.
- أن مبررات التدخل الحكومي لا تفترض التلازم بين الإنتاج و بين تقديم الخدمة و الملكية فلا داعي دائما للتلازم بين الملكية و بين تقديم الخدمة إذ تستطيع الدولة تقديم الخدمة أو السلعة من خلال العديد من الآليات قد تكون الملكية العامة فيها إحدى هذه الأشكال. فإذا تم تحديد السلع و الخدمات التي على الحكومة أن تقدمها فإن التدخل الحكومي أو التدخل من خلال القطاع العام

[68] عبد الله شحاته خطاب، دور الدّولة و النظرية الاقتصادية كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، قسم الاقتصاد جامعة القاهرة، على الرابط التالي: Abdouk95@yahoo.ocom

[69] stiglitz,J. (1989) . " Redefining the role of the state : what should it do : How should it do it and How should these devisions be made ? " , paper presented on the tenth anniversary of MITI Research Institute, Tokyo, the World Bank.

(involvement) قد يأخذ عدة أشكال مثل الجمع بين الملكية العامة و الإنتاج(خدمات الدّفع و الشرطة و المدارس العامة) أو تقديم أو توفير الخدمة بدون القيام بالإنتاج من خلال الاستعانة بالقطاع الخاص أو حتى من خلال التأثير على عملية تخصيص الموارد بواسطة القطاع الخاص من خلال التوجيه أو الدّعم أو الإشراف من خلال الأطر القانونية[70] .

- الفشل الحكومي لا يعني أنه لا توجد طرق لمعالجة هذا الفشل، ففي ظل تعدد آليات تقديم الخدمات و السلع بواسطة الدولة فإنه يمكن الوصول إلى وضع توافقي يحقق ما يعرف بشرط ساموسون (1974) لتحقيق الكفاءة عند تخصيص الموارد[71]. أي أن هناك حاجة ماسة للتوفيق بين الدّخل الحكومي لمعالجة الفشل السوقي و بين ضمان أن يكون هذا التدخل هو الأكفأ[72]

ثالثا: الشروط الكفؤة للتدخل الحكومي.

التسليم بضرورة تدخل الدّولة في الاقتصاد أصبح أمرا واقعا حتى عند أشد المتشددين من أنصار الرأسمالية الليبيرالية الجديدة، و التصريح بعكس ذلك هو من قبيل المكابرة و ليس عن قناعة، الأزمة المالية العالمية الأخيرة لم تترك لأولئك حجّة يقنعون بها أنفسهم قبل مواجهة خصومهم بها.

و بالمقابل يطرح خيار تدخل الدّولة من أجل تحقيق نظام اقتصادي سليم و معافى بعيد عن الأزمات عند تطبيقه إشكاليات معقدة ذات مضامين اقتصادية و تنظيمية و حتى سياسية و اجتماعية و عليه يُطرح التساؤل بإلحاح عن ماهية التدخل : كيفية التدخل، مواطن التدخل، حدود التدخل ، و حسن أداء المؤسسات العامة.

تستطيع الحكومة أن تغير من قواعد اللعبة على نحو يسمح للفاعلين من القطاع الخاص أن يتحركوا في إطار إيجابي لدعم رفاهية المجتمع ككل. فالتدخل الحكومي يمكن أن يعدل من سلوك الأفراد بل يكون هو نفسه داعم للمنافسة بينهم. كما يمكنها أيضا توفير المؤسسات اللازمة لتقوية و تدعيم دور السوق ودعم القطاع الخاص. فوفقا للأدبيات فإن الدّولة مسؤولة على توفير الدعم للقطاع الخاص بما يتماشى مع أهداف المجتمع التنموية . كما يتطلب دعم القطاع الخاص اتخاذ إجراءات خاصة ليؤتي ثمارا إيجابية و هو ما

[70] Besley, T.and Ghatak , M. (2003). " Incentives, Choice and Accountability in the Provision of public services", the UK : The institute for Fiscal studies .

[71] Pickhardt, M." Fifty years after Samuelson's " the pure Theory of public Expenditure " ", paper presented at the 52nd International Atlantic Economic Conference , USA . Philadelphia.

يقصد بشرط ساموسون (1974) هو شرط لتحقيق الكفاءة في إنتاج السلع العامة و الذي إذا ما انطبق فإن إحلال انتاج السلع الخاصة محل السلع العامة أو العكس سوف يؤدي إلى تناقض في المنفعة الكلية للمجتمع. هذا الشرط يمكن كتابته في الصورة التالية:

[72] Stiglitz,J. (1989) .op.cit.

يتطلب قدرا كبيرا من الشفافية و وضع معايير لكفاءة الأداء للقطاع الخاص. كذلك فإن مسألة عدالة التوزيع بعد موطنا من مواطن التدخل الحميد إذ أن عدالة التوزيع تعد شرطا ضروريا للنمو الاقتصادي كما اثبتته تجربة دول شرق آسيا[73] .

لكن الملاحظ أن مواطن التدخل المطروحة ، كما طرحتها الأدبيات الحديثة، لا تختلف بصورة معنوية عما أقرته الأدبيات الأساسية إلاّ فيما يتعلق بالتغيرات التي طرأت على الاقتصاد و السلع و الخدمات في ظل التقدم التكنولوجي و العولمة الاقتصادية. إذ أشارت الأدبيات إلى أن أهم مواطن التدخل الحكومي تشمل توفير البنية الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية و التي تعني العديد من المجالات مثل التعليم والصحة و التكنولوجيا و المجال المالي و رأس المال المادي و حماية البيئة و الحماية الاجتماعية إلى غير ذلك من العديد من المجالات. و نظرا لأن الحجم الكبير يمثل هذه المشروعات كان حتى وقت قريب أكبر من قدرة أي مُنتج فرد، و للرّغبة في الاستفادة من الخارجيات الإيجابية الناتجة عن وحدة نظام المواصلات أو الاتصالات أو غيرها من النظم، و تفادي احتكار الأفراد لهذه السلع و الخدمات ، أدّت هذه العوامل الثلاثة إلى ظهور مفهوم الاحتكار الطبيعي، إلاّ أن التقدم التكنولوجي أدّى إلى تراجع هذا المفهوم و بالتالي تراجع دور الدّولة في مجال البنية الأساسية من تقديم الخدمة إلى الإشراف على تقديمها[74].

و حتى تكون عملية التدخل الحكومي مكملة و داعمة لدور القطاع الخاص بما يدعم عملية النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، هنالك إجراءات أساسية تتطلب اتخاذ قرارات على مستويين، الأول و يتعلق بعملية صنع القرار الحكومي ، و الثاني يتعلق بأداء المؤسسات العامة بشكل خاص.

فعلى مستوى صنع القرار الحكومي توصي الأدبيات بما يلي:

[73] stiglitz,J. (1989) . " Redefining the role of the state : what should it do : How should it do it and How should these devisions be made ? " , paper presented on the tenth anniversary of MITI Research Institute, Tokyo, the World Bank.

[74] Tanzi,V " The Role of the state and the quality of the public sector" IMF, working paper .wp/00/36.

1- تشجيع تقديم القطاع الخاص(بما في ذلك المنظمات غير الحكومية) للسلع و الخدمات العامة والاجتماعية:

حيث يترتب على إشراك القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني في المساهمة في توفير الخدمات العامة تشجيع المنافسة و خلق آلية للرقابة و المحاسبة الحكومية [75]، و يساهم اتباع نظام لامركزي في تقديم تلك الخدمات في خلق المناخ الجيد للرقابة و المسألة و المشاركة المجتمعية.

2- الحد من القرارات الحكومية المقيدة للمنافسة و تشجيع تلك التي تشجع المنافسة:

فوفقا للإطار الداعم للتكامل بين القطاع الخاص و التدخل الحكومي أن تتولى الحكومة مهمة تشجيع وضمان المنافسة. و هنا سوف تواجه الحكومة بمزيد من المواجهة مع بعض جماعات الضغط و أصحاب المصالح الراغبين في استمرار القيود على المنافسة لتحقيق مصالحها من الأوضاع الاحتكارية المختلفة[76].

3- تطبيق مبادئ الشفافية و الانفتاح لدى الحكومة:

فقد جرى العرف أن تلجأ الحكومات في بعض الأحيان إلى حجب المعلومات لتحجيم المشاركة الخارجية في عملية اتخاذ القرار . و لكن غالبا ما يكون هذا الحجب من أجل تحقيق مصالح خاصة لمسؤولي الحكومة. و هو ما يؤكد على ضرورة ممارسة درجة معنوية من الشفافية و ذلك للحد من سيطرة جماعات المصالح و تحسين الأداء الحكومي. فالسرية ترفع من تكلفة دعم الحكومة لجماعات المصالح و تجعل عملية إصلاح الأخطاء و تقييم المسؤولين الحكوميين أكثر صعوبة. كما أن عدم التزام مبادئ الشفافية و الإفصاح تجعل المعلومات وسيلة للتكسب لمن يملكها. كذلك تؤثر السرية بشكل سلبي على السوق إذ أنها تعني أن المعلومات لا تنشر بشكل منتظم و هو ما قد يسبب صدمة للسوق إذا ما تم نشر قدر كبير من المعلومات بشكل مفاجئ. كما أن غياب الشفافية يحول دون المشاركة الفعالة للأفراد و المؤسسات غير الحكومية في عملية صنع القرار، و تسمح بالتالي لجماعات المصالح بالمزيد من التربح[77] .

[75] Stigltiz.1998. opcit
[76] Tanzi2000, op.cit
[77] Stigltiz.1998.op.cit

4- الحد من تدخل الحكومة في المجالات التي تبرز فيها بشكل صريح المصالح الشخصية.

و هنا تؤكد الأدبيات ما طرحه إبن خلدون بقوله " أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية ". فالسلطان (أفراد الحكومة) قد ينتزع الكثير بأيسر ثمن أو قد يبخس ثمنه للحصول عليه[78]. فالأصل أن يبتعد السلطان (أفراد الحكومة) ما قد يجد فيه منفعته الخاصة. و هذه مسألة ليست يسيرة أيضا فتطبيق مثل هذه الاستراتيجية تشوبه العديد من المعوقات و منها أن جماعات المصالح لن تتخلى عن مصالحها بسهولة، كما أن الحكومة قد تبدو أحيانا غير قادرة على الالتزام بتلك الاستراتيجية.

5- تحقيق التوازن بين دور أصحاب الخبرة و أصحاب القرار (الجهاز التنفيذي) :

فقد لا تعكس القرارات و التوجهات الحكومية في كثير من الأحيان أراء الخبراء. و نظرا لوعي النظام السياسي – و على وجه التحديد في الدّول المتقدمة- بهذا الوجه من أوجه النقص فقد اتجهات دول عديدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى تمثيل الخبراء في مجالس مستقلة تمتلك سلطات تشريعية و تخضع لرقابة الكونجرس. و لضمان استقلالية هذه المجالس يحظر القانون على أعضائها الاتصال بأجهزة الحكومة الأخرى كما يضع قيودا على الانتقال بينها و بين القطاع الخاص. و يعتبر نموذج الولايات المتحدة مثالا أمكن فيه تحقيق استقلالية الخبراء عن أصحاب القرار، و إن ظل عنصر الخبرة غير ممثل لكل فئات وقطاعات الشعب لأن خبراء مجال معين عادة ما يكونون من العاملين بهذا القطاع. و لعل أكثر النماذج التي تشير إلى فكرة تمثيل جانب الخبرة في عملية صنع القرار هي حالة السياسة النقدية. إذ أن البنك المركزي مستقل و يدار بواسطة خبراء معينين من قبل السياسيين. و السياسيون المنتخبون هم من يحاسبون على آداء حكوماتهم على الرغم من أن هذا الأداء يرجع جزئيا إلى أداء المعينين ، في الوقت الذي من الممكن فيه أن يكون تعينهم قد تم من قبل القيادة السياسية السابقة[79] .

و كما هو واضح في المجالات المشار إليها عاليا ترتبط بصورة أساسية بأهمية المشاركة في عملية صنع القرار بما يسمح بالوصول إلى اتفاق عام بين مختلف الأطراف . فالخطورة دائما تتمثل في أن يكون القرار الحكومي قائم على ترجيح أحد الأطراف على الآخر و هو ما ينعكس سلبا على درجة التماسك الاجتماعي و بالتالي الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للدولة. فالقرارات التي تتم من خلال الاتفاق العام

[78] محمد نشأت، " رائد الاقتصاد" ، ابن خلدون ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية. ص

[79] Stigltiz.1998.opcit.

تتسم بالديمومة و احتمالية نجاح أكبر حيث تتمتع بتأييد مجموع أفراد الشعب، على عكس القرارات التي يتم التوصل إليها من خلال ترجيح الأكثرية على الأقلية دون أخذ تلك الأقليات في الاعتبار[80] .

أما على مستوى تطوير أداء المؤسسة العامة و القطاع العام عند قيامه بمهامه المختلفة اقترحت الأدبيات مجموعة من الإجراءات من شأنها تدعم كفاءة المؤسسات العامة. من أهم هذه الإجراءات:

أ- استخدم المزايدات و المناقصات في عملية توفير الخدمات العامة.

ب- تقوية و استقلال أجهزة الرقابة على أداء المؤسسات العامة و إشراك عدد من المستقلين في أجهزة الرقابة تلك لإشاعة جو من الشفافية و المسألة و المحاسبة.

ت- تطبيق نظام عقود الأداء على الخدمات التي لا تستطيع الدولة فيها الدّخول مع القطاع الخاص في علاقات مشاركة.

ث- الاستعانة بالقطاع للحصول على العديد من الخدمات فيما يعرف بعقود المشاركة.

ج- الاستفادة من المعلومات المتاحة في السوق واستخدامها في حالة المشتريات الحكومية

بصورة مختصرة فإن ما يراه هذا التيار التوافقي أن القضية ليست أن السوق بديلا للدولة أو أن الدولة بديلا للسوق، ولكن الأجدى أن نبحث عن الوسائل التي تضمن معالجة الفشل السوقي ومعالجة صور الفشل الحكومي من خلال إدراك علاقات التشابك بين التدخل الحكومي و آليات السوق. فعلى حد قول ستيجلتز أن الأصل هي علاقة مشاركة أكثر من كونها علاقة تنافس.

[80] opcit

خلاصة الفصل :

عرفت الساحة الدّولية منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي تغيرات كبيرة و سريعة في الاتجاه نحو عولمة مست كافة مجالات الحياة و في مقدمتها المجال الاقتصادي بجميع قطاعاته الإنتاجية و التجارية و الاستثمارية و المالية و الخدماتية و غيرها. و كان من نتيجة ذلك وقوع تحولات اقتصادية و اجتماعية و سياسية عميقة كان لها الأثر البالغ على الاقتصاد العالمي برمته.

فانتشار العولمة و التغيرات التي أحدثتها جاءت بنظرة جديدة للكثير من المفاهيم و المبادئ و الأهداف اقتصاديا و سياسيا ، و في مقدمة ذلك المراجعة العميقة لدور الدّولة بما يهدف لتعطيل ذلك الدّور الذي مارسته على مدى قرون كاملة و إحلال السيادة الاقتصادية العالمية محل السيادة الاقتصادية الوطنية في إطار فكر اقتصادي جديد و معولم يعتمد على مفهوم السوق. سوق بلا حدود و ذلك بإلغاء كافة القيود على حركة الأموال والسلع بجميع أنواعها و انتقال التكنولوجيا . وشيئا فشيئا تعقدت العلاقات الاقتصادية الدّولية و تشابكت في ظل عولمة حقيقية لاقتصاد عالمي متكامل و متبادل الأبعاد.

في ظل هذه المستجدات انقسمت الآراء حول الدّور المستقبلي للدّولة في الاقتصاد بين مؤيد لاستمرار دورها الكامل وبين الرافض لتدخلها بشكل تام إلا في حدود توفير أفضل الظروف لتقوية دور السوق في الحياة الاقتصادية و بين من يدعم ضرورة وجود دور تكميلي بين تدخل الدّولة و حرية السوق .

وعلى ضوء تلك المعطيات و المستجدات انصب جهدنا في هذا الفصل الأخير من عملنا الكلي على عرض وجهات النظر المختلفة فيما يخص موضوع سيادة الدولة الوطنية و المبررات التي قدمتها كل جهة ومدى وجاهة تلك المبررات و ما يفرضه أو يتطلبه الواقع الذي وصلت إليه الأمور. فالتحولات الكبيرة التي أحدثتها العولمة في الاقتصاد العالمي نفرض حقيقة متطلبات جديدة و إجراءات ضرورية قد تلامس حدود السيادة التقليدية للدّولة حدّ المضايقة و الاختراق النسبي أحيانا لكن نفس تلك التحولات تسوق معها مشاكل معقدة و طارئة تتولد عنها ، و بشكل مفاجئ، أزمات حادة لا قدرة لأية هيئة أو مؤسسة أو نظام مواجهتها سوى الدّولة سيادتها و سلطتها سواء كان ذلك على مستوى محلي أو دولي، و لعل الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008) تكفي كمبرر لذلك.

و بإرادة منا في إثبات صحة هذا المعطى و حتى يكون الاثبات عمليا طرحنا، وبتدرج و إسهاب ، مسألة التحدي الميداني الذي تواجهه الدولة الحديثة في ظل العولمة باعتبارها فاعلا أساسيا في العلاقات الدّولية

سياسيا و اقتصاديا منذ القدم فما بالنا اليوم و ما أفضت إليه تلك العولمة من كيانات رسمية و غير رسمية أصبحت تزاحم الدّولة في مهامها و صلاحياتها الاقتصادية و السياسية دون أن يكون لتلك الكيانات سند عميق و متجذر سياسيا و اجتماعيا تحافظ به على استقرار البلدان في حالة تفكك الدّولة التي تطلبت نشأتها و تكوينها و كسب تجربتها في تسيير شؤون الشعوب مئات السنوات. و عليه كان لا بد من التوجه بالبحث، و بكل موضوعية عن ما حدث و سيحدث من وقائع و أفكار جديدة تولدت عن تلك الوقائع، و ما يفرضه من دور جديد للدّولة يتطلب منها رعاية مصالحها المحليّة اقتصاديا و كذا رعاية المصالح الاقتصادية العالمية في الإطار الجديد الذي فرضته العولمة و مؤسساتها الجديدة و في ذلك حفظ لسيادتها و لو في حدود مغايرة عما كانت عليه سابقا.

و لتبرير ضرورة بقاء الدّولة لتأدية مهامها الاقتصادية في إطار جديد تم التعرض لحقائق عدة تثبت التراجع الكبير للنظام الرأسمالي في ضمان رفاهية شعوب دوله في المرحلة الأولى، لينتقل إلى مرحلة أخرى خطيرة و هي انتاج الأزمات الاقتصادية و المالية الحادة التي يمتد أثرها إلى جميع بلدان العالم في ظل العولمة المالية و التحرير المالي و غياب الدّولة عن تنظيم ورقابة عملية التكامل بين الاقتصاديين العيني و المالي.

و بين الواقع الذي فرضته العولمة الاقتصادية في الأساليب و العلاقات التي يتطلبها تسيير اقتصاديات الدّول محليا و عالميا و عجز النظام الاقتصادي الرأسمالي عن إثبات مصداقية و صلاحية نظام اقتصاد السوق من جهة، و اشتداد المطالبة بنظام اقتصاد عالمي جديد ، بدأت بوادر تكوين أسس جديدة له في إطارات تحالفت اقتصادية عالمية جديدة، كان علينا التركيز على تجربة بعض الدّول الناشئة في نجاحها المشجع و الباعث على الأمل في تجربة اقتصادية عالمية جديدة تتبنى حلولا وسطية يتوافق فيها مبدأ تدخل الدّولة مع اقتصاد السوق بصيغة اجتماعية ترضي جميع الأطراف الفاعلة في عملية النمو الاقتصادي.

الخاتمة

عالجنا في عملنا هذا موضوعا يتعلق بدور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية وحدود ذلك الدور متدرجين في معالجته عبر مراحل التاريخ البشري وإلى غاية اليوم، ومبرزين التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عرفتها كل مرحلة، والأطر النظرية التي تمت فيها تلك التحولات والمصاعب والتناقضات والصراعات التي وقعت فيها أهم المذاهب والنظريات التي أنتجها الفكر البشري على اختلاف توجهاته.

لقد حاز الاقتصاد الرأسمالي على أهم وأطول المراحل التي عرفها الاقتصاد العالمي خاصة منذ بداية القرن السادس عشر، ولقد ساهم في التطور المادي للكون، لكن صفة الاستبداد التي تميز بها في جميع مراحله وعمله على كسر جميع القيود التي تقف في وجه تفوقه المادي على حساب قيم العدل والمساواة واحترام ثقافة الغير، سبب العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لم تفلح المعالجات المتعددة في رأب الصدع الذي سببته تلك الأزمات للاقتصاد العالمي بكامله.

في ظل خطورة الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي وصل إليه العالم برمته، وفي ظل نمو اقتصاديات دولية جديدة بإمكانها تشكيل قوة اقتصادية–سياسية تعيد التوازن الدولي، وفي ظل القناعة المتزايدة بأن الاستغناء عن وجود دولة قوية، لأنه بدون وجودها يتعذر على السوق أداء دوره وبالدليل فإن أمريكا، وهي أكبر الدول الرأسمالية، تتدخل في الحياة الاقتصادية وتحدد شروط ممارسة النشاط الاقتصادي من خلال وضع السياسات النقدية والمالية والتجارية وهي تتدخل في الحياة الاقتصادية كسلطة وليست كمنتج، والسلطة لا يمكن الاستغناء عنها، وتواجدها لا يتناقض مع تطور الحياة الاقتصادية، وعليه فالدعوة إلى إعادة ترتيب طرق تسيير الاقتصاد العالمي يكون فيها للدولة فيها دور محوري في ظل اقتصاد سوق اجتماعي يتناسق فيه النمو الاقتصادي وفقا لاقتصاد السوق الرأسمالي مع التنمية الاجتماعية بغية تحقيق رفاه اجتماعي، وذلك باستخدام آليات السوق و قواعدها مع إخضاعها المستمر في الوقت نفسه للتصحيح والتصويب والترشيد بشكل يتلاءم مع التنمية الاجتماعية وأهدافها ومتطلباتها، هي دعوة صائبة وجب الاستجابة لها والعمل على تجسيدها ميدانيا كي تكون أساسا لمحاور الاتفاق الواجب حدوثه بين النموذج الاقتصادي الرأسمالي المُقِرّ حديثا بالحاجة أحيانا لتدخل الدولة والنموذج الاقتصادي الجديد المُصِرّ على مبدأ تدخل الدولة والمنفتح على اقتصاد السوق بصبغته الاجتماعية.

امتد عملنا ليشمل خمسة فصول ومقدمة وخاتمة.

الفصل الأول خصصناه للتطرق لأهم الجوانب التاريخية والنظرية لموضوع ماهية الدولة ووظائفها الاقتصادية، فكانت البداية بذكر أهم النظريات التي تفسر أسباب وكيفية نشأة الدولة وأوجه التكامل أو التناقض بين تلك النظريات و خلصنا إلى القول بالرأي الراجح في تعريفها وهو أنها الوحدة السياسية الكبرى في المجتمع وأنها القمة التي تتوج التركيبة الاجتماعية الحديثة وبالتالي فهي تتميز بسيادتها على جميع أشكال التجمعات الاجتماعية الأخرى.

وفي نفس الفصل، وتمهيدا لدراسة واستشراف الدور المستقبلي للدولة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة، تم التذكير بالوظائف الاقتصادية التقليدية للدولة والتي لها علاقة بحماية الاقتصاد وضمان نموه وتطوره كوضع القوانين وتوفير الأمن والقضاء وفرض الضرائب وغيرها. كما تم التعرف على وظائف أخرى حديثة للدولة لا تقل أهمية عن الوظائف التقليدية، جاءت بها المستجدات العلمية والاقتصادية في العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، والمتمثلة في ظاهرة العولمة وما صاحبها من تطور تكنولوجي هام وسريع ومن تعاظم لدور الهيئات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والتوجه العالمي الواسع نحو تحرير التجارة العالمية وبروز الأسواق المالية العالمية وغيرها. ومن أهم تلك الوظائف إعادة بناء العملية التعليمية والتكوينية لمواجهة الظروف التي يفرضها مجتمع المعلوماتية، وحسن تنظيم استخدام الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي، ومحاربة الفقر والتخفيف من حدته بعد أن اتسعت رقعته جراء الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي عرفتها معظم الدول وما ترتب عنه من فوارق اجتماعية هامة وما تبعها من تفش لظاهرة الجريمة بجميع أنواعها وفضاءاتها.

أما الفصل الثاني، وقناعة منا بأن الدور الاقتصادي للدولة تحدده قرارات ناتجة عن وقائع وتجارب ميدانية تبلورت في شكل أفكار ونظريات اقتصادية تطورت بتطور الأحداث والتجارب، كان إذن لزاما علينا العودة إلى الاطلاع على أهم الوقائع الاقتصادية منذ القدم وإلى اليوم والتي مثلت هيكل التاريخ الاقتصادي.

وعليه قمنا بمسح كامل لأهم المراحل التي عرفها تاريخ الاقتصاد وما يسجله من وقائع ميدانية منذ نشأة المجتمعات البدائية القديمة وما أنتجه الفكر البشري من أفكار تطورت إلى نظريات اقتصادية صاحبت التطور الفكري في جميع ميادين الحياة ضمن أنظمة عيش تراكمت خلالها التجارب وتلاقحت الأفكار من مستوى بسيط بساطة فكر ووسائل الإنتاج عند الإنسان البدائي مرورا بأنظمة المشاعية والرق الذي استمر إلى غاية القرن الخامس عشر حيث ظهر نظام الملكية المطلقة لوسائل الإنتاج والعمل الجماعي وتشكل

الطبقة الحاكمة وبدء قيام الدولة وظهور رأس المال التجاري، فأصبحت النقود وسيلة لجمع الثروة ووسيلة للإقراض والتسليف، وظهر رأس المال الربوي أين يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السادة والمنتجين والحرفيين وحتى الأفراد مقابل معدل فائدة متفق عليه سلفا.

في تلك الظروف المستجدة أصبح للنظام الاقتصادي جوانب إيجابية كثيرة وهامة أبرزها تطويره للزراعة كأحد أهم الدعائم الاقتصادية الدائمة التي لا تنبض، إضافة إلى تطور بعض الصناعات كالنسيج والتطريز وغيرها مع قدر بسيط من التجارة الخارجية لكن، ومع مرور الوقت، بدأ ظهور عوامل أخرى أدت إلى بداية انهيار الزراعة الإقطاعية، لأسباب عدة أهمها ظهور النظام النقدي وازدهار النشاط الحرفي ونشوء المدن وظهور الدولة.

وهكذا بدأت شرايين التبادل التجاري تنبض بالحياة مصاحبة لنشأة الدولة القومية التي أقبلت نخبتها على وضع الأسس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لعصر حديث، وبالتالي بدأت أسس النظام الرأسمالي في التبلور على يد الطبقة الجديدة كصورة واضحة ابتداء من القرن السادس عشر.

في نفس الفصل حرصنا على التذكير بالإنكار الذي مس المساهمة التاريخية الكبيرة للحضارة الإسلامية في جميع الميادين ومنها الاقتصاد، إذ لم تكن القرون الوسطى كلها عصور جهل وظلام، فقد أبدع الكثير من علماء المسلمين، وفي مقدمتهم ابن خلدون والمغريزي، في وضع أسس نظريات اقتصادية كبرى استوحى منها كبار الفكر الاقتصادي الرأسمالي نظرياتهم الحديثة.

وعليه، أفردنا جزءا من الفصل للحديث عن الوقائع الاقتصادية خلال قرون ازدهار الحضارة الإسلامية بشكل خاص وخصائص الحضارة الإسلامية وتميزها عن غيرها من الحضارات في جميع قيمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وهو ما يؤهلها، في نظرنا، لتكون نموذجا بديلا للنظام الاقتصادي الحالي الذي أرهقته الأزمات وأصبح عبئا على الأغلبية الساحقة من سكان المعمورة.

في المبحثين الأخيرين من الفصل الثاني ركزنا على موضوع الدور الاقتصادي للدولة في التجربتين الحضاريتين الإسلامية والغربية، الأولى بصفتها تجربة رائدة فرضت نفسها لقرون عدة شهدت فيها الدولة الإسلامية أوج قوتها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. تجربة واعدة يمكن الرجوع إليها في أي وقت لأنها تتلاءم والفطرة البشرية السليمة ولو بوسائل مستحدثة تواكب التطور العلمي في جميع الميادين أما الثانية فلأنها السائدة منذ ما لا يقل عن ستة قرون بإيجابياتها وسلبياتها.

وفي الفصل الثالث تعرضنا لمسألة التطور الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن الماضي المتمثل في إزاحة مكانة الدولة كفاعل وحيد على المستوى الداخلي المتمثل في احتكار جميع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية، وكذا على المستوى الخارجي بفرض نظام اقتصادي تندمج فيه مجموع دول العالم بتوجيه، بل وقيادة، من طرف منظمات دولية تخرج من تحت عباءة منظمة الأمم المتحدة بداية من اتفاقيات بريتون وودز وما نتج عنها من إنشاء لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية وسكرتارية الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (الجات).

وهكذا بدأ الفصل بين السلطة السياسية والاقتصادية مما خلق قوى اقتصادية خاصة أصبحت تلعب دور القاطرة التي تجر الاقتصاد العالمي في حلته الجديدة وبدأ السعي قدما لتطبيق مبادئ السوق الحرة على مستوى عالمي وبرعاية تلك المؤسسات المالية والنقدية والتجارية التي أنشئت لذلك الغرض.

تمثلت القوى الاقتصادية الجديدة في الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت إحدى السمات الأساسية للاقتصاد العالمي باستثماراتها الضخمة ونقلها السريع للتكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية مرسخة ظاهرة العولمة الاقتصادية، يضاف إلى ذلك بروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى لحشد القوى الاقتصادية والسياسية جهويا وبشكل متكامل ومتجانس للدخول بقوة في الاقتصاد المعولم.

الفصل الرابع خصصناه للتذكير بأهم الأزمات الاقتصادية والمالية التي عرفها الاقتصاد العالمي إلى غاية الأزمة المالية العالمية الأخيرة لعام 2008 التي فاقت في حجمها وتعقيداتها جميع الأزمات السابقة بما فيها أزمة الكساد الكبير وبآثارها المدمرة على الاقتصاد العالمي بأكمله.

منذ بداية بروز عوامل الانهيار الاقتصادي العالمي بسبب الآثار الكارثية لتلك الأزمة سارعت المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، والتي أنشئت لتحسين ودعم أداء الاقتصاد العالمي، للإعلان بأن الأزمة ستطال الجميع ولن تنج منها أي دولة من دول العالم، ولم يعد أمام تلك الهيئات، والتي أنشئت بغرض عولمة الاقتصاد العالمي وتحريره من رعاية الدولة، أي قدرة أو صفة قانونية أو مقدرة على تأطير قوي يسمح بالتدخل من أجل مواجهة الأزمة والحد من آثارها التي أصبحت تنذر بانفلات الأوضاع الأمنية محليا ودوليا في الكثير من دول العالم.

وهكذا، وبين ليلة وضحاها، عادت الدولة، بمباركة الدول الرأسمالية الأقوى اقتصاديا، لتشارك في النشاط المصرفي بشكل مباشر وكامل أو كداعمة لنشاطه الأساسي في المنظومة المالية لكل دولة مستها الأزمة.

في الفصل الخامس، وعلى ضوء ما عرفته الساحة الدولية منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي من تغييرات كبيرة وسريعة في الاتجاه نحو عولمة جارفة مست كافة مجالات الحياة وفي مقدمتها المجال الاقتصادي، وما نجم عن ذلك من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة في مقدمتها المراجعة العميقة لدور الدولة الذي مارسته على مدى قرون كاملة، عملنا على عرض وجهات النظر المختلفة فيما يخص موضوع سيادة الدولة الوطنية والمبررات التي قدمتها كل جهة ومدى وجاهة تلك المبررات وما يفرضه أو يتطلبه الواقع الذي وصلت إليه الأمور.

وبين الواقع الجديد والتراجع الكبير للنظام الرأسمالي في ضمان رفاهية شعوب دوله ذاتها وإنتاجه للأزمات الاقتصادية والمالية الحادة التي امتد أثرها إلى جميع بلدان العالم ، اشتدت المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد فكان علينا التركيز على تجربة بعض الدول الناشئة في نجاحها المشجع والباعث على الأمل في تجربة اقتصادية عالمية جديدة تتبنى حلولا يتوافق فيها مبدأ تدخل الدولة مع اقتصاد السوق بصيغة اجتماعية ترضي جميع الأطراف الفاعلة في عملية النمو الاقتصادي.

اختبار صحة الفرضيات:

تنص الفرضية الأولى على أن دور الدولة في الحياة الاقتصادية يخضع إلى التطور والتغير بتطور وتغير الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وبتطور الأفكار والوسائل،وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث أنه من الطبيعي أن يخضع دور الدولة في الحياة الاقتصادية للتطور والتغير المستمر عبر الزمن وبشكل كبير بناء على طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد خلال فترة معينة وفقا لتطور الأفكار الاقتصادية وهو ما تثبته الدراسة المعمقة للنظم والنظريات الاقتصادية وما بينته من تطور للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وارتباطها الوثيق بالبناءات الفكرية المختلفة للمذاهب التي سادت في المجتمعات عبر العصور، وبالتالي كان للدولة دورا اساسيا في الحياة الاقتصادية في الماضي والحاضر وظل دورها يتعاظم أو يتقلص وفقا للتحولات الاقتصادية التي عرفها العالم من حين لآخر.

تنص الفرضية الثانية على أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تدعو إليه أغلب دول وشعوب العالم، يواجه هيمنة اقتصاد رأسمالي ليبرالي مُسيطر على الاقتصاد العالمي ويمتلك كل وسائل وأدوات توجيه ذلك الاقتصاد لخدمة مصالحه عن طريق هيئات ومنظمات دولية صنعتها الدول الرأسمالية لنفسها،

وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية، حيث أن الحل يكمن في تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد متعدد الاقطاب يعمل على تحقيق تكامل إقليمي، خاصة ما بين دول الجنوب ،لخلق بدائل تواجه الهيمنة الرأسمالية وهو ما بدأ يتحقق بداية القرن الحالي عبر بروز تكتلات سياسية واقتصادية ذات وزن بشري واقتصادي هام بدأت تعمل من أجل بناء مؤسسات مالية واقتصادية تحقق التكامل الإقليمي وذلك بتفعيل التبادل التجاري لزيادة حجم التجارة البينية عن طريق انشاء أسواق ضخمة قادرة على التفاوض بندية مع الدول الرأسمالية الكبرى.

وعلى نطاق أوسع وزمن بعيد يجري العمل على إصلاح النظام المالي العالمي عن طريق إعادة هيكلة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبالموازاة مع ذلك تم إنشاء بنوك تنموية مستقلة لا تخضع لشروط الدول الغربية بادر بإنشائها كل من بنك التنمية الجديد التابع لتجمع بريكس والبنك الآسيوي للاستثمار التابع لرابطة دول جنوب شرق آسيا وكلاهما يستخدم البدائل التقنية للتحويلات المالية الدولية للتحرش من نظام سويفت SWIFTالغربي.

تنص الفرضية الثالثة على استفراد النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي بقيادة الاقتصاد العالمي وتغييب الدور التنظيمي والرقابي للدولة يجر إلى الأزمات الاقتصادية والمالية ويهدد بعدم الاستقرار سياسيا واقتصاديا.

وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية كذلك حيث أن تاريخ الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية يؤكد ان غياب الرقابة في النظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي يتميز بتمركز الثروات واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وتشجيع المضاربات الخطيرة، يؤدي في النهاية إلى الانهيارات المالية التي تتولد عنها الاضطرابات السياسية المؤدية إلى عدم الاستقرار الاجتماعي احتجاجا عن تخلي الدولة عن دورها الرقابي على المؤسسات المالية، ومن ورائها الشركات العملاقة، الاي تمارس شتى انواع المضاربات غير المشروعة لتحقيق أقصى الأرباح السريعة مما يؤدي إلى نشوء فقاعات اقتصادية تسبب عند انفجارها انهيارات مالية ضخمة تعد الازمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 أكبر وادق نموذج يعبر عن ذلك.

تنص الفرضية الرابعة على أن إصلاح النظام الاقتصادي والمالي العالمي بشكل عميق وتثبيت دور الدولة في منظومة الإصلاح أمر لا بديل عنه.

وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث أن إصلاح النظام الاقتصادي والمالي العالمي مطلب ملح عالميا ومحل نقاش واسع بين خبراء الاقتصاد والسياسة بدأ منذ عقود من الزمن هدفه معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية المعاصرة التي اثبتت عواقبها المدمرة على الاقتصاد العالمي ميدانيا ان الدولة هي الجهة الوحيدة القادرة على التدخل لإنقاذه من الانهيار عبر ضخ الأموال وحماية الودائع والتكفل بالقطاعات الاستثمارية الكبرى التي تعزف الشركات الخاصة الاستثمار فيها لبطء تحصيل عائداتها يشترط فقط أن لايكون ذلك التدخل عودة لفكرة التخطيط المركزي الكامل ولا لإلغاء اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يجمع بين حرية السوق الرأسمالي(المنافسة والربح) والعدالة الاجتماعية التي توفر الدعم للطبقات الهشة

أهم نتائج الدراسة:

من خلال هذا العمل استطعنا الوصول إلى النتائج التالية::

1- أن العامل الاقتصادي يعد سببا رئيسيا في ظهور الدَّولة بمفهومها الحديث ... وان الدولة ملزمة بوضع سياسات اقتصادية و السهر على تطبيقها عن طريق أجهزة ترأسها الحكومة . فهي تقوم بتنظيم القوى المختلفة المتفاعلة في الميدان الاقتصادي، وتسهر على إصلاح الخلل الذي قد يحدث خلال تلك التفاعلات، وهي تقوم بوظائف اقتصادية وسياسية تضمن النمو السليم للاقتصاد دون عرقلة المبادرات الشخصية و الكفاءات الفردية، فعن طريق احتكارها الشرعي للقوة تقوم الدولة بتعبئة الموارد المادية والمعنوية وتوظيفها في عمليات النمو الاقتصادي، كما تقوم بضبط المعاملات التجارية ومحاربة الاحتكار و المحافظة على التوازن بين مصالح المنتج والتاجر والمستهلك، وتوسيع الأسواق المالية والتجارية الداخلية والخارجية، وحماية الاقتصاد الوطني وغيرها من الوظائف الأساسية كتوفير اكبر قدر من المعلومات والإحصاءات عن حالة الاقتصاد على أن تتمتع بأكبر قدر من المصداقية والاستقلالية والحداثة.

2- بغض النظر عن طبيعة إيديولوجية النظام السياسي للدولة فإن هدفها الرئيسي هو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وهذه التنمية تتمحور حول نقاط وركائز أساسية تتاثر وتؤثر في وظيفة الدولة في كل مرحلة تنموية. ومن تك الركائز ان يتم من خلال تلك التنمية تلبية الاحتياجات الأساسية ، وان يتم الاعتماد على الذات أولا، وان تهدف تلك التنمية الى الوصول إلى تكنولوجيا عالية وملائمة ، وان تحافظ على الهوية الحضارية والوطنية بعيدا عن أي شكل من أشكال التبعية. تنمية مستقرة ومتواصلة ومستقلة وشاملة.

وعليه تبقى الدولة شريك في التنمية ومراقب لها في ظل المستجدات العالمية الجديدة ، وهي بذلك تحفز وتوجه النشاط الاقتصادي بالوجه الذي يحتاجه الجميع. كما أنها ما زالت رائدة في المجالات والقطاعات التي لا يقدم عليها القطاع الخاص، وهي أيضا المسير لأمور الاستثمار في المجتمع.لذلك فإن الوظائف التي على الدولة أن تؤديها ليست بالجديدة تماما، ولكن ما حدث هو تطوير لوظائف الدولة على ضوء ما استجد من متغيرات اقتصادية واجتماعية على المستوى المحلي والعالمي.

3- بعد أن كانت الدولة قوة مستغلة بشكل أساسي، وكانت تتحكم في باقي المجتمع لصالح الطبقة الحاكمة، أصبحت بفعل اتساع وتطور فكرة الديمقراطية والمواطنة تميل إلى أداء وظائفها بالشكل الذي يلبي حاجيات المجتمع ويضمن استقراره، فتعددت وظائفها ما بين تلك التي لها علاقة بحماية الاقتصاد وضمان نموه وتطوره كوضع القوانين وتوفير الامن والقضاء وغيره من الوظائف التي عرفت بالوظائف التقليدية، ووظائف أخرى لا تقل أهمية، جاءت على ضوء مجموع التطورات التي برزت بشكل واضح ومتسارع في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي وفي مقدمتها تعاظم دور الهيئات والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، وزيادة التوجه العالمي نحو تحرير التجارة العالمية وبروز الأسواق المالية العالمية وغيرها من مستجدات العولمة، ومن أهم تلك الوظائف ما تعلق بمجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وما يتطلبه من إعادة بناء للعملية التعليمية لمواجهة الظروف التي يفرضها مجتمع المعلوماتية، وكذا في مجال البيئة والتنمية المستدامة إذ للدولة دور حاسم في تنظيم واستخدام الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي، كما ان لها دور حتمي في مجال محاربة الفقر و التخفيف من حدته بعد أن اتسعت رقعته جراء الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي سادت معظم الدول وما ترتب عنها من فوارق اجتماعية خاصة في الدول النامية.

4-استعراض الوقائع الاقتصادية التي سادت في ظل انظمة سياسية بارزة عرفها التاريخ البشري كالنظام الإغريقي والنظام الروماني والنظام الاسلامي والنظام الاشتراكي والرأسمالي الغربي كان امرا ضروريا لتحديد معالم وحدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في كل نظام والمقارنة بين نتائج تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في كل نظام.

لقد سمح ذلك الاستعراض الموضوعي لتلك المراح المتسلسلة برصد حركة التغيير التي تخضع لها المجتمعات المختلفة في مسيرتها نحو التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة، إذ انه كلما ظهرت وسائل وعلاقات إنتاج جديدة في حضن نظام إنتاجي قديم لا يمكن للنمو الاقتصادي أن يرتفع فيه بسبب مزاحمة

نظام جديد له يريد أن ينقله إلى حالة اقتصادية أكثر تطورا مسايرة للتطورات الجديدة في وسائل وعلاقات الإنتاج، ولظروف أخرى غالبا ما تكون سياسية واجتماعية.

وبالتالي فإن دراسة الأحداث الاقتصادية التي عرفها التاريخ الإنساني سابقا، تساعد بشكل كبير في فهم واستيعاب النظريات الحديثة.

5- في سياق التحدث عن الوقائع الاقتصادية التي سادت في ظل الأنظمة السياسية البارزة عبر التاريخ كان لا بد من الإشارة إلى الظلم الكبير الذي أصاب المسلمين وتاريخ إنجازاتهم الفكرية الكبيرة التي كانت الأساس لكثير من أوجه النهضة الفكرية والعلمية في أوروبا قبل بروز النظام الرأسمالي.

ففي عز ظلام القرون الوسطى الذي عرفته أوروبا كاملة، انبعثت حضارة جديدة سادت لقرون طويلة كانت غنية بالأفكار والقيم والإنجازات نتيجة جهود علمية وأخلاقية عمل الدارسون لتاريخ الفكر العالمي، عبثا، القفز عليها بدعوى أن القرون الوسطى كلها عصور جهل وظلام، منكرين للحضارة الإسلامية إسهاماتها الكبيرة في جميع الميادين ومنها الاقتصاد أين أبدع الكثير من علماء المسلمين وفي مقدمتهم ابن خلدون والمغريزي، في وضع أسس نظريات اقتصادية كبرى استوحى منها كبار الفكر الاقتصادي الرأسمالي نظرياتهم الحديثة.

6- بعد أن كانت الدولة المعاصرة هي من يقوم بتوفر الشروط الضامنة للازدهار الاقتصادي بقيامها بمجموعة من الوظائف أهمها إقامة البنى التحتية ووضع القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي وفرض الضرائب وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع وغيرها من الوظائف التقليدية بما يضمن التطابق بين الوحدة السياسية التي هي الدولة والوحدة الاقتصادية متمثلة في الاقتصاد الوطني، رأت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ضرورة قيام نظام اقتصادي جديد يخدم بالأساس مصالحها ومصالح الدول الصناعية بشكل عام فكانت البداية بالعمل على الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية ومنح الفرصة لإنشاء قوى اقتصادية خاصة كي تلعب دور القاطرة التي تجر الاقتصاد العالمي في ثوبه الجديد فكان العنوان الأبرز لهذا التوجه هو السعي قدما إلى تطبيق مبادئ السوق الحرة على نطاق عالمي. وهكذا مهد مؤتمر "بريتون وودز" عام 1944 الطريق للقيام بذلك عن طريق فرض تعديلات جوهرية في السياسات الاقتصادية الدولية بواسطة المؤسسات المالية والنقدية والتجارية التي أنشئت لهذا الغرض وعملت بالتنسيق فيما بينها لتحقيق تلك الأهداف الرأسمالية.

7- الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية وما نتج عنه من تعديلات جوهرية في السياسات الاقتصادية الدولية أدى إلى سيطرة دول قليلة على الاقتصاد العالمي بنسبة أكبر من 80% على الناتج الإجمالي العالمي وعلى نفس النسبة تقريبا من التجارة العالمية، وأصبحت العديد من دول العالم تخضع لهيمنة المؤسسات المالية والنقدية والتجارية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، إضافة إلى سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاد العديد من الدول إذ هي شركات تابعة للدول الكبرى الغنية.

يضاف إلى سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى على عملية استثمار رؤوس أموال الدول المنتجة للبترول وضخها في اقتصادياتها بشكل مباشر.

8- نتيجة لهذه الهيكلة القصرية للاقتصاد العالمي من طرف الدول الرأسمالية الكبرى بواسطة المؤسسات المالية والنقدية والتجارية وكذا الشركات المتعددة الجنسيات، باتت العولمة تشكل تحديا واضحا وخطيرا يعمل على إضعاف دور الدولة وذلك عن طريق إلغاء الحواجز والحدود بين الدول.

ولعل التشابه الحاصل بين العولمة السياسية والعولمة الاقتصادية عمل بشكل فاعل على تدمير وتفتيت السيادة الوطنية للدولة وكمثال واضح على ذلك قيام منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي بفرض نمط معين من السياسات العامة والسياسات الاقتصادية على الدول الضعيفة اقتصاديا بشكل عام.

9- لقد أتاح التلاحم الاقتصادي بين دول العالم، في ظل العولمة الاقتصادية وتحرير السوق، العديد من البدائل في توظيف الأيدي العاملة من طرف العديد من الشركات المتعددة الجنسيات المقيمة في دول العالم الثالث إذ توجه اهتمام تلك الشركات إلى الأيدي العاملة في الخارج خاصة في بعض الاختصاصات مما أدى إلى تخفيض عدد الموظفين المحليين مما زاد من رفع نسبة البطالة في تلك الدول التي تعاني أصلا من تلك الظاهرة.

أيضا ساهم نفوذ تلك الشركات الكبرى بتقديمها لسلع وخدمات ذات جودة أعلى وسعر منخفض نسبة للشركات المحلية والشركات الصغيرة إلى عجز هذه الأخيرة عن مجاراة التنافس مع تلك الشركات الكبرى وبالتالي الانسحاب من السوق.

10- أمام النفوذ الهائل للشركات المتعددة الجنسيات لم تعد الدولة قادرة، مهما علا شأنها، على حماية المصالح الحيوية لمواطنيها بعد أن أصبحت تلك الشركات تقاسمها دور خلق الثروة الذي كان دورا تقليديا تسيطر عليه لوحدها وبالتالي تراجعت سلطتها على تنظيم حركة رؤوس الأموال والسلع وأصبحت الكثير

من الدول تخضع لقانون السوق وحرية المبادلات ولم تعد سوى مجرد جهاز تنفيذي عليه تنفيذ سياسات الفاعلين الكبار من مؤسسات وشركات عالمية فرضتها العولمة.

11- تراكم رأس المال، الذي يعد المحرك الأساسي لانطلاق أي تنمية ناجحة، لم يعد رأسمال وطني محض بفعل توغل الشركات العالمية في العملية الاقتصادية بل أصبح رأسمال أجنبي له حق اختراق المجال التنظيمي للدولة بدعوى تسهيل حركية رأس المال وبالتالي أصبح اتساع حركية الاستثمار تقابله شروط مرتبطة بالتمويل الدولي والنوادي المالية والمصارف والبنوك.

12- بشكل ظاهري لعبت الشركات المتعددة الجنسية، بصفتها قوة اقتصادية كبيرة، دورا بارزا في تحقق بداية تنمية شاملة في الكثير من الدول النامية من خلال خلق فرص للعمالة وتحسين مستوى الدخل الفردي نسبة لما كان عليه قبل ظهورها وكذا خلق منافسة محلية ساهمت في الحد من الاحتكار المحلي لبعض الشركات الوطنية، لكن كل ذلك لم يكن بدرجة كافية للمساهمة في عملية تنمية فعلية لاقتصاديات تلك الدول خاصة ما تعلق بالنشاط الصناعي الضخم وما ينطوي عليه من نقل للتكنولوجيا الحديثة، بل أسوء من ذلك كانت السبب في تعريض الصناعات الوطنية الناشئة إلى التفكك أو حتى الانحلال.

13- لقد أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات أفضل الصور تعبيرا عن حقيقة العولمة الاقتصادية فهي تمتلك أكبر الإمكانيات المادية والبشرية عبر مختلف ربوع العالم وهي الفاعل الأكبر في جميع قطاعات المال والإنتاج والتجارة والخدمات والقادرة على توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح مما سمح لها ببسط نفوذها وإحكام السيطرة على جميع قطاعات الأعمال عبر العالم مستفيدة مما يوفره التقدم العلمي والتكنولوجي من وسائل التواصل وانفتاح العالم على بعضه البعض.

14- إن جوهر الوظيفة الاقتصادية للدولة هي قيامها بتحصيل إيرادات ذات طابع عمومي وتأدية نفقات حفاظا على الاستقرار الاقتصادي غير أن النظام الرأسمالي المهيمن باستمرار على الاقتصاد العالمي عمل بكل الخطط والوسائل على إسناد تلك المهمة إلى آليات اقتصاد السوق فكانت النتيجة حدوث أزمات اقتصادية ومالية متكررة أشهرها أزمة الكساد العالمي نهاية العشرينيات من القرن الماضي، ثم ما حدث بداية السبعينيات حيث أسقطت الحواجز أمام انتقال رؤوس الأموال فتزايدت حركة رؤوس الأموال متجاوزة أضعاف ما وصل إليه حجم تجارة السلع والخدمات، وخلال فترة الثمانينات والتسعينات اتسعت دائرة التعامل في الأصول المالية من أسهم وسندات مشتقاتها من عقود آجلة وتزايدت عمليات المضاربة في الأسواق

فحدث الانفصال الذي لا حدود له بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي فوقعت الكارثة وانهار الاقتصاد العالمي.

15- إن الأزمات المالية والاقتصادية ظاهرة قديمة يتميز بها الاقتصاد الرأسمالي منذ نشأته، والأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة (2008) وما كلفته من خسائر لأكبر الاقتصادات العالمية ولخزائن الدول المعنية بها ليست سوى حلقة ضمن سلسلة طويلة من الأزمات غير أن شدة زلزالها كان الأقوى على الإطلاق، وما يجب ملاحظته أن وتيرة وقوع الأزمات قد ازدادت بصورة ملحوظة بسبب العولمة الاقتصادية التي بلغت القمة في السنوات الأخيرة.

وعليه يمكن القول أن أكبر أزمتين يمكن مقارنتهما ببعض هما أزمة الكساد الكبير التي حدثت في عام 1929، التي بقيت تصنف كأكبر وأخطر أزمة عرفها تاريخ الاقتصاد الرأسمالي منذ نشأته والأزمة المالية العالمية الأخيرة. وهناك عدة عوامل تشابه بينهما.

فكلاهما انطلقت من قلب النظام الرأسمالي الذي ترأسه الولايات المتحدة الأمريكية وكلاهما انتقلت عدواها إلى دول أوروبا الغربية بسبب ارتباط اقتصادياتهما ببعض، كما أن كلتا الأزمتين جاءت عقب حروب: الحرب العالمية الأولى بالنسبة للأولى وحربي العراق وأفغانستان بالنسبة للثانية.

وفي مرحلة لا حقة مست كلتا الأزمتين أغلب دول العالم مما تسبب في انهيار الإنتاج الصناعي وانخفاض معدل الصادرات بشكل كبير فتراجع حجم التجارة الدولية.

16- لقد أدت الأزمة الاقتصادية والمالية إلى الاعتراف بدور الدولة وتأميم بعض فروع الاقتصاد لأن قوى السوق لا تكفي وحدها لضمان التوازن الآلي لأسواق المال والاقتصاد، وأصبحت الحكومات مطالبة بوضع استراتيجية بديلة لحماية الاقتصاد المحلي.

17- لقد بات من الضروري إعادة النظر في النظام المالي النقدي الرأسمالي والعمل على توجيهه نحو خدمة الاقتصاد الحقيقي وذلك بصياغة نظام نقدي مالي على أسس جديدة تتجاوز الدعائم الحالية لجعله أكثر استقرارا وشفافية.

18- لقد بدأ الإقرار من طرف الدول الرأسمالية المهيمنة على الاقتصاد العالمي بضرورة رد الاعتبار للصناديق السيادية وجعلها من مكونات النظام النقدي والمالي العالمي الجديد إذ يمكن الرهان عليها في توفير السيولة وتحقق الاستقرار المالي.

19- إن تدخل الدولة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية الأخيرة ليس الأول من نوعه بل سبقه تدخل قديم في المنظومة الاقتصادية الرأسمالية ولكن بوسائل مختلفة.

ففي الأولى حدث انطلاق أزمة الكساد الكبير بداية من قطاع الإنتاج المادي (اقتصاد عيني أي حقيقي)، فتركزت إجراءات مواجهة الأزمة من طرف الدولة بقيامها بزيادة الإنفاق الحكومي، عن طريق تدخلها المباشر والاضطراري في الحياة الاقتصادية بهدف خلق فرص العمل بأوسع ما يمكن وبالتالي رفع معدل القدرة الشرائية لتشجيع الاستهلاك ومنع الانخفاض في الإنتاج كي لا يحدث الكساد، وفي ذلك إذعان للنظرية الكينزية.

وفي الثانية انطلقت الأزمة من القطاع المالي فكان الحل هو لجوء الدولة إلى ضخ مبالغ هائلة من رؤوس الأموال وكذا تأميم العديد من البنوك والمؤسسات المالية لتجنيبها الانهيار والتأمين على الودائع كما تدخلت الدولة، من خلال صناديق الاستثمار، لشراء الأسهم بهدف إنقاذ أسواق المال من الانهيار.

إذن فالتاريخ والوقائع الميدانية تؤكد أن النظام الرأسمالي ليس في منأى من أزمات أخرى وأن الحاجة إلى تدخل الدولة يبقى قائما إلى الأبد وأن النمو الاقتصادي الهام الذي تعرفه اقتصاديات دول جديدة من خارج القطب الرأسمالي يمكنه أن يشكل قوى اقتصادية- سياسية بإمكانها إعادة التوازن الدولي بصيغ جديدة قادرة على استيعاب تطور قوى الإنتاج وإعادة التقسيم الدولي للعمل بما يحقق العدالة ولو نسبيا لجميع شعوب العالم.

20- من منطلق أن تدخل الدولة لا غنى عنه لإنقاذ الاقتصاد من الانهيار كلما حلت به الأزمات، وهو ما قامت به أكبر وأقوى الدول الرأسمالية اقتصاديا مناقضة لأقدس مبادئها وهي عدم التدخل في الاقتصاد، نأت بعض الدول، على قلتها، بنفسها من سلوك طريق العولمة اقتصاديا بشكل كامل فأصرت على أن يكون للدولة دور تكاملي مع القطاع الخاص سواء محليا كان أو دوليا على أن يكون ذلك بوسائل جديدة وفعالة تضمن تحقيق مستويات عالية من النمو بما يسمح بتوفير الخدمات الأساسية في المجالات الاجتماعية المتعددة والتي تحقق أكبر قدر من الرفاه الاجتماعي.

نقصد هنا التجربة الآسيوية في التنمية والنهضة التي تحققت في فترة زمنية وجيزة لم تتجاوز الثلاثة عقود.

هذا النجاح ينفي إيجابية الاستبعاد المتبادل بين القطاعين العام والخاص وبين قانون السوق والخطط الحكومية وبين إحلال الواردات والتوجه التصديري الذي ألحت الأدبيات النيوكلاسيكية على فرضه منذ نهاية السبعينيات وإلى اليوم.

21- لقد أثبتت التجربة الآسيوية إمكانية انفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي في الأوقات المناسبة خاصة فيما يتعلق بنوعية تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الداخل والخارج تحت الرعاية الحكومية وكان ذلك بداية للتأسيس لنظريات نمو حديثة سميت بـ " النمو الذاتي المركز" تخالف تماما ما جرى في بدايات عمليات التراكم الرأسمالي في البلدان الرأسمالية الكبرى وأيضا كما عُرِفَ عن نماذج التنمية في بلدان العالم الثالث في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن الماضي.

لقد حققت التجارب التنموية في كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية تنمية اقتصادية هامة في ظل سياسة منفتحة على العالم الخارجي سمح بالاندماج في عملية العولمة الاقتصادية مع الحفاظ على درجة كبيرة من السيادة السياسية والاقتصادية وضمان رعاية اجتماعية حقيقية ودائمة إذ ليس من السهل على دولة ما في ظل عولمة كاسحة، إطلاق ورعاية عملية تنمية متواصلة لم تحقق فقط معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، بل أحدثت تحولات جذرية في هيكل الإنتاج وأحسنت إدارة علاقاتها بالاقتصاد الدولي بفاعلية كبرى انعكست ميدانيا على مستوى الرفاهية الاجتماعية مع الحفاظ على دوام شرعية الدولة.

22- إن السر في نجاح النموذج التنموي الاقتصادي والاجتماعي الآسيوي أساسه اتباع سياسات اقتصادية تتكامل مع الاقتصاد العالمي المهيمن مع القيام بتقوية الأطر المؤسساتية وتحسين الأداء الاقتصادي والإداري لتلك الأطر.

وإذا كانت وظيفتي الضبط والتوجيه أصبحتا من المهام الأساسية للدولة بعد انسحابها من الممارسة الاقتصادية المباشرة بالتدخل في السوق، فإن ما تميز به النموذج الآسيوي هو تبني سياسة صناعية محددة تميزت بأربع سمات رئيسية وهي:

المرونة والانتقالية والتناسق والتركيز على دفع عملية التطوير والارتقاء.

لقد تميز هذا النموذج بالاستعداد، وبمرونة كبيرة، لإجراء تغييرات في السياسات المتبعة بشكل عاجل بمجرد ثبوت عدم جدواها .

كما تميز أيضا بالحرص على توجيه الحوافز الحكومية للقطاعات الاقتصادية بشكل ملموس وعادل طبقا لمعايير وضعتها الدولة وفقا للأولويات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

أما التناسق حول أهداف السياسة الصناعية بما يحقق السياسات المتبعة فقد تحقق من خلال توافق عام حول أهداف السياسة الصناعية الذي أشرفت على إعداده هيئة مركزية مهمتها التخطيط للتنمية والتصنيع.

وأما السمة الأخيرة، والأهم في الخطة الناجحة لهذا النموذج، هو حرص الدولة على السيطرة على الجهاز المصرفي أين تملكت أغلبية رأس المال في البنوك الرئيسية كلها إلى غاية مطلع الثمانينيات وبالتالي السيطرة على أكثر من ثلثي الموارد القابلة للاستثمار. نستنتج من ذلك أن هذا النموذج كان برهانا على أهمية دور تدخل الدولة كمرشد استراتيجي في توجيه عمليات التنمية وترشيد الإمكانيات المادية والبشرية بأسلوب منفتح على العالم الخارجي وطريقة تعامل ذكية وحذرة قدر المستطاع مع المتغيرات الدولية. وإذا كان هناك انكشاف نسبي متفاوت الدرجات، إزاء التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي تسببت في ظهور بوادر أزمة اقتصادية مست هذا النموذج الرائد والتي زادت حدتها منتصف عام 1997، فإن ذلك لا ينفي إطلاقا بقاءه كنموذج متميز قاوم وسط انحراف اقتصادي ومالي كبير تسبب فيه جشع النظام الاقتصادي الرأسمالي وأصابت نتائجه الأغلبية المطلقة لبلدان العالم.

23- إن الآثار الاقتصادية العميقة للعولمة على الدور الاقتصادي الحديث للدولة، في عالمين اقتصاديين مختلفين، لا يخفى على أحد . عالم اقتصادي رأسمالي مسيطر على الاقتصاد العالمي يمتلك وسائل وأدوات صنعها لنفسه خدمة لمصالحه والزيادة في هيمنته لكنها لم تجنبه الوقوع في أزمات حادة يعجز عن مواجهتها سوى باللجوء إلى تدخل الدولة، وعالم اقتصادي آخر يشمل دولا فشلت في تجاربها الاقتصادية الاشتراكية – الشيوعية، وأخرى نامية عانت من الاستعمار والاستغلال لثرواتها ثم من تقييد لمسيراتها التنموية بشروط وإملاءات الدول المنتمية إلى العالم الاقتصادي الأول.

تلك الآثار الاقتصادية العميقة دفعت الدول المتضررة والأقل تضررا إلى السعي لتأسيس نموذج اقتصادي جديد يعمل على إعادة ترتيب طرق تسيير للاقتصاد العالمي ككل يكون فيه للدولة دورا محوريا في ظل اقتصاد " سوق اجتماعي" تستخدم فيه آليات وقواعد السوق الرأسمالي مع إخضاعها المستمر للمراقبة والتصحيح والتصويب والترشيد بتوافق مع التنمية الاجتماعية وأهدافها ومتطلباتها.

هذا الحل المنشود يتطلب بلورة نظرية وعملية كافية تثبت مقدرته، على المدى الطويل، على التوفيق بين متناقضتي الاقتصاد الربحي الذي رسخته النظريات الداعمة للسوق الرأسمالية الهادفة لتحقيق المنفعة الفردية كأولوية والنموذج الاقتصادي الجديد الذي يهدف إلى تحقيق المنفعة الجماعية قبل الفردية في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد.

قائمة المراجع

باللغة العربية :

***الكتب:**

1- إبراهيم دسوقي أباضة، الاقتصاد الإسلامي: مقوماته ومناهجه ، لبنان: دار لسان العرب.
2- إبراهيم فاضل الدبو، الاقتصاد الإسلامي: دراسة وتطبيق ، الأردن: دار المناهج، 2008.
3- إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية.
4- أحمد بركات، تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، الجزائر: دار بلقيس، 2014.
5- أحمد إبراهيم الجبير ، مبادئ العلوم السياسية ،مصر: المكتب العربي الحديث ، 2011 .
6- أحمد النجار، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ، جدة: دار الفكر، 1974.
7- أحمد فريد مصطفى، سهير السيد حسين، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2000م.
8- أحمد محمود صبحي ، في فلسفة الحضارة : الحضارة الإغريقية ، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.
9- إسماعيل علي سعد ، قضايا المجتمع والسياسة ، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2006 .
10-السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق المالية، نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة.
11-السيد صبري ، مبادئ القانون الدستوري ، مصر: مكتبة عبد الله وهبة، 1949 .
نقلا عن : duguit , traite de droit constitutionnel , 1921.
12-الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بيروت: دار الكتب العلمية.
13-برتر اندرسل ، تاريخ الفلسفة الغربية ، الكتاب الأول ، الفلسفة القديمة ، ترجمة د.ذكر نجيب محمود ، مصر: لجنة التأليف والترجمة والنشر ، 1967.
14-بطرس غالي، محمودة خيري عيسى، المدخل في علم السياسة ،مصر: مكتبة الأنجلو المصرية ، 1979.
15-بوقرة رابح، خبابة عبد الله، الوقائع الاقتصادية الجديدة: من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2014.
16-بهية بوكروح، الاضطراب المالي العالمي: أزمة مطلع القرن الحادي والعشرين، مقامات للنشر والتوزيع، الجزائر 2013.
17-ثروت بدوى، النظم السياسية، مصر: دار النهضة العربية ، 1970.
18-حسين شحاتة، حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية، القاهرة: دار النشر للجامعات،1999م.
19-حمد بن عبد الرحمان جنيدل، منهاج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، المجلد1، الرياض: شركة العبيكان، 1406هـ.
20-رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، دمشق: دار القلم، 1409هـ-1989م.
21-رياض صالح عودة، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، ط1، لبنان: دار الهادي، 2005.
22-سعد طه علام، التنمية والدولة، مصر: دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة 2003.
23-سعد عصفور ، القانون الدستوري ، مصر: دار المعارف ، 1954 .

24-شندا جمال الخطيب، العولمة ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، ط1، مؤسسة طابا للنشر، عابدين، 2002.
25-صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
26-صلاح الدين حسن السيسي، الأسواق المالية- الأزمات المالية العالمية (الأسباب، التداعيات، سبل المواجهة) في ظل منظمة التجارة العالمية وحرير الخدمات المالية، دار الفكر العربي، 2008.
27-ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى، الجزائر،1990.
28-طعمية الجرف ، نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم ، مصر : دار النهضة العربية، 1978 .
29-طعيمة الجرف ، المدينة الفاضلة بين المثالية والواقعية في الفلسفة اليونانية ، مصر: دار النهضة ، 1980 .
30-عاطف سليم أندراوسي، أسواق الأوراق المالية من ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007.
31-عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم (عدوى الأزمات المالية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2005.
32-عبد الرحمان خليفة ،مدخل إلى علم السياسة ، الامارات العربية: جامعة الإمارات العربية المتحدة ، 1982 .
33-عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية: أزمة Subprime، Légende، الجزائر 2009.
34-عبد الله المصلح، الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية ومقارنتها بالاتجاهات المعاصرة، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، 1962.
35-عبد الكريم أحمد، دراسات في النظرية السياسية الحديثة ،القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1973.
36-عبد الكريم أحمد ، مبادئ التنظيم السياسي ، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1975 .
37-عبد الكريم زيدان، القيود الواردة على الملكية الفردية للمصلحة العامة في الشريعة الإسلامية، الأردن: جمعية عمال المطابع التعاونية، 1403هـ-1982م.
38-عثمان خليل عثمان ، المبادئ الدستورية العامة ، مصر: مكتبة عيه الله وهبة ، 1943 .
39-عثمان خليل ، القانون الدستوري ، مصر: مكتبة عبد الله وهبه ، 1953-1954 .
40-عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، الأردن، 1999.
41-علال الخياري، الاقتصاد الإسلامي، ط1، الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع، 1988.
42-علي السلمي، الادارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد، مصر: دار الأهرام الاقتصادي للكتاب، 1992.
43-علي محي الدين القرة داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، ج1 ، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1431هـ-2010م.
44-علي محي الدين القرة داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي،ج2 ، لبنان : دار البشائر الإسلامية، 2010.
45-عمر حمد عقلية البرعصي وآخرون ، مبادئ العلوم السياسية ، ليبيا: المكتب العربي الحديث ، 2011.
46-فؤاد عبد الله العمر، الاقتصاد الإسلامي وتطوره، البنك الإسلامي للتنمية ، السعودية : المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1424 هـ.

47-فضل الله محمد إسماعيل، الدولة المثالية: بين الفكر الإغريقي والفكر الإسلامي ، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2008.
48-قطب إبراهيم محمد، المالية العامة للدولة الإسلامية، القاهرة: دار الشباب للطباعة.
49-لسان العرب، 17/12،18، المصباح المنير 13/1، تاج العروس211/13، معجم مقاييس اللغة 98/1، مختار الصحاح 6/1، المعجم الوسيط 16/1.
50-محمد الدجاني ، منذر الدجاني ، الحكم والإدارة ، فلسطين: جامعة القدس، 2002.
51-محمد الدجاني ، منذر الدجاني ، السياسة : نظريات ومفاهيم ، فلسطين: جامعة القدس،2002.
52-محمد الشافعي أبوراس، مبدأ المساواة في النظام الإسلامي ، القاهرة: دار الهناء، 1985.
53-محمد باقر الصدر، اقتصادن بيروت: دار النشر، 1393هـ - 1973م.
54-محمد بايللي، خصائص الاقتصاد الإسلامي، المكتب الإسلامي.
55-محمد جلال شرف، علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي في الإسلام، شخصيات ومذاهب ، الإسكندرية: دار الجامعة المصرية، 1978.
56-محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2013.
57-محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979.
58-محمد عبد الغني حسن، مهارات إدارة الأزمة، نقلا عن كتاب الأزمة الاقتصادية العالمية: إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، لمحمد سعيد محمد الربلاوي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
59-محمد علي محمد وعلى عبد المعطي محمد ، السياسة بين النظرية والتطبيق ، مصر: دار المعرفة الجامعية ، 1984 .
60-محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة محمد زهير السمهوري ، الأردن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، 1416هـ-1996م.
61-محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ، الدولة والحكومة ، مصر: دار الفكر العربي ، 1970، نقلا عن : Bluntachi , théorie science générale de l'etat . 1877
62-محمد يحي عويسي، مبادئ علم الاقتصاد ، القاهرة : دار النهضة، 1969.
63-محمود الخالدي، مفهوم الاقتصاد في الإسلام ، بيروت:دار الجيل، 1985.
64-محمود الخالدي، مفهوم الاقتصاد في الإسلام ، الجزائر: شركة الشهاب، 1988.
65-محمود سحنون، الاقتصاد الإسلامي، الوقائع والأفكار الاقتصادية ، القاهرة: دار الفجر، 2006.
66-محيي محمد مسعد، دور الدولة في حل الأزمة المالية العالمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010.
67-مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية: البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، الجزائر 2000.
68-مصطفى الصادق، آيت إبراهيم ، القانون الدستوري المصري والمقارن ، مصر: المطبعة المصرية، 1925.
69-ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في مفهوم الظاهرة والأبعاد ، مصر: الدار الجامعية الجديدة للنشر 2001.
70-نعمان أحمد الخطيب ، الوجيز في النظم السياسية ، دار الثقافة للنشر ، 1999م.
71-هازولاد لاسكي : مدخل إلى علم السياسة . ترجمة عز الدين محمد حسين ، مؤسسة سجل العرب.
72-وحيد رأفت ، القانون الدستوري ، مصر: المطبعة العصية ، 1937 .

73-يوسف إبراهيم يوسف، النظام الاقتصادي الإسلامي (خصائصه، أهدافه، آثار تطبيقه) ، قطر: مكتبة الرسالة الدوليّة للطباعة والكمبيوتر، عين الشمس الشرقية، 2000.
74-يوسف القرضاوي، دور الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية. في : كتاب الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، 1400هـ .

- **الرسائل و المذكرات:**

1- حوحو زينب، تطور الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على النظام المالي الدولي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010.

2- رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2006.
3- طبري سعد، دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2000-2001.

4-عائشة عزور، عولمة النظام المالي الدولي وانعكاساته على النظام المالي الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

5- فلاق علي، تمويل الاستثمارات في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2001-2002.

6- مباركي محمد الهادي. مدخل للاقتصاد السياسي، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة منتوري ، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007.

- **المقالات:**

1- أحمد مصطفى عمر، أعلام العولمة وتأثيره على المستهلك. في : مجلة المستقبل العربي، العدد 256، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
2- خور هوي أي، كي ريويي زيونج، آسيا: منظور عن أزمة الرهونات دون الممتازة، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد 2، جوان 2008.
3- صليحة بن طلحة، التوريق: أداة حيوية لتنشيط السوق المالية مع قراءة لقانون توريق القروض العقارية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 1، العدد 17، الجزائر 2008.
4- عبد الحليم غربي، رؤى إستشرافية في ضوء الأزمة المالية العالمية، مقال في مجلة "العلم والإيمان"، عدد27، نوفمبر 2008.
5- عبد المجيد قدى، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مقال نشر في مجلة : بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، 2009.

6- عبد المنعم السيد علي . دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية :دراسة في أثر ثلاثي الإديولوجيا والسياسة والاقتصاد في العراق والسعودية وتونس. في: مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد الخامس، ربيع 1966.
7- كمال توفيق محمد الحطاب، منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية. في: مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، العدد 62، 1426هـ-2003م.
8- كيفيت كانغ، جاك مينيان، آسيا تتعرض لاختبار الاضطرابات المالية العالمية، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد45، العدد4، ديسمبر 2008.
9- محمد أنس الزرقاء، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، المفهوم والمنهج. في : مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 1410هـ-1990م.
10- نويل ساكاسا، منع الأزمات في المستقبل، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد 4، ديسمبر 2008.
11- هايز هوانج، كال واجيد، الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 39، العدد1،مارس 2002.

- **<u>المؤتمرات و الملتقيات:</u>**

1- الداوي الشيخ، مداخلة بعنوان: "الأزمة المالية العالمية: انعكاساتها وحلولها"، مؤتمر جامعة الجنان حول: "الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الغربي والإسلامي"، طرابلس، لبنان، 13-14 مارس 2009.
2- السلطان أبو علي، الأخلاق والتنمية،هرندن فيرجينيا، في : المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، 1418هـ - 1998م.
3- العبادي ، تعقيب على بحث المنهج الإسلامي في التنمية ليوسف إبراهيم يوسف. في : المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ندوة إسهام الفكر الإسلامي المعاصر ، 1418هـ -1998م.
4- بقة الشريف، حقيقة الأزمة المالية العالمية ومخاطر توظيف فوائض الأموال العربية، مداخلة، الملتقى الدولي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، شرم الشيخ، 4-5 أفريل 2009.
5- بلال خلف السكارنة، خطط الطوارئ ودورها في إدارة الأزمات المالية، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث، تحت عنوان: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، التحديات والآفاق المستقبلية، 28-29 أفريل 2009.
6- جمال لعمارة، الاقتصاد الإسلامي والدور الجديد للدولة في ظل العولمة، في: جامعة فرحات عباس ، الملتقى الدولي حول "اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة". 2004، سطيف، الجزائر.
7- جمعة محمود عباد، الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، 13 و14 مارس 2009، جامعة الجنان، لبنان.
8- رفعت العوضي، مرتكزات لتدريس الاقتصاد الإسلامي، في : المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر.

9- زيدان محمد، جبار عبد الرزاق، دور البنوك المركزية في معالجة الأزمة المالية الراهنة مع إشارة خاصة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مؤتمر الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الجزائر، ديسمبر 2009.
10- شوقي دنيا، الخصخصة ودور القطاع العام وموقف الاقتصاد الإسلامي، في : جامعة أم القرى، كلية الشريعة، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مارس 2003، مكة المكرمة، السعودية.
11- صفوت عوض الله، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، مداخلة، المؤتمر العلمي السنوي الثالث: الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، من 1 إلى 2 أفريل 2009.
10- صالح صالحي، دور الدولة في الحياة الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الملتقى الدولي لاقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، أكتوبر 2004، سطيف. الجزائر.
11- عبد الحميد عواد، دور الدولة في التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الإسلام. في: جامعة ، ندوة التنمية من منظور إسلامي، 27-30 ذي الحجة 1411 هـ، 9-12 يوليو 1991، عمان، الأردن.
12-عبد الرحمان يسري أحمد، تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي. في: جامعة أم القرى ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، 1976-2003، مكة المكرمة ، السعودية .
13- عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، ص200، محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، ورقة بحث إلى مؤتمر جامعة الجنان، حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، طرابلس، لبنان، 13-14 مارس 2009.
14- فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر جامعة الجنان حول: الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، طرابلس، لبنان، 13-14 مارس 2009.
15-فؤاد محمد محيسن، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الصناعة المالية الإسلامية، في: المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، 2009، سوريا.
16- مسعود مجيطنة، الأزمة المالية العالمية الراهنة: انعكاساتها على الاقتصاد العالمي وكيفية مواجهتها مع الإشارة إلى حالة اقتصاد الجزائر، المؤتمر السنوي الثالث عشر: الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، 01-02 أفريل 2009.
17- وصاف سعيدي، الدور الاقتصادي الجديد للدولة في ظل العولمة،في: جامعة فرحات عباس،الملتقى الدولي في اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، أكتوبر 2004،سطيف، الجزائر.

5-التقارير و المنشورات:

1- تقرير عن التمويل والتنمية ، سبتمبر 1990، صندوق النقد الدولي .
2- الأزمة والتعافي، آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أفريل 2009
3- تقرير عن التنمية في العالم 1999، مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي .
4- تقرير عن دور الدولة في مرحلة التحرير الاقتصادي1994، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية، رقم 92، القاهرة: معهد التخطيط القومي.
5- تقرير التنمية في العالم1997، الدولة في عالم متغير، البنك الدولي، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
6- منشورات وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية ، الإسلام و التنمية إبراهيم أبا محمد، المملكة المغربية، 1429هـ/2008م.

7- المواقع الالكترونية:

1- إبراهيم علواش، نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية، مقال نشر على الموقع الإلكتروني التالي:
www.aljazeera.net/NR/exeres/ FE3852AF.4EAC-8537-F4E.html/11/
2- عبد الله شحاتة، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب على الرابط:
www.pidegypt.org/arabic/azma.doc

8-متنوعات:

1- أ.ب.دانتريف الأكويني "مختارات من كتاباته السياسية .
A.P d'Entreves Aquinas : selected lolitcal writings.
2- جودة عبد الخالق، الأزمة المالية العالمية، أزمة نظام لا أزمة سياسات، السياسة الدولية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، العدد 175، جانفي 2009.
3- عبد الحميد محمود البعلي، المشتقات المالية في الممارسة العملية والرؤية الشرعية، سلسلة الدراسات المصرفية والمالية الإسلامية، مركز البحوث المالية والمصرفية، الأردن،ديسمبر 1999.
4- الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الدورة الثالثة والستون، البند 48 من جدول الأعمال، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 13 جويلية 2009.

باللغة الفرنسية:

- **الكتب :**

1- Charles E Lindblom , Politics and Markets : the world's political economocs system.New york : Basic book Inc.Publishers 1977.

2- Dennis C.Mueller, Public choic, Cambridge University press, 1979.
3- Fredrik Mishkin, monnaie, banque et marché financier,nouveau horito, Paris, 2007.
4- Jacques Gravereau, Jacque Trauman, crises financières, Economica, Paris, 2001.
5- Robert Boyer, Mario Dehore. Dominique Plihon. Les crises financières, Paris. La documentation française,2004.
6-

- **المقالات:**

1- André Icard, Une autre crise ou une crise autre ?, L'année des professions financières 2008-2009, Association d'économie financière, Volume N° 4 ,2009.

2- Catherine Lubochinsky, Transfert du risque crédit :de l'ingéniosité bancaire à l'instabilité financière, Crise financière d'analyses et

propositions, Revue d'économie financière en collaboration avec risques : Hors série N°73-74 Juin 2008.
3- Jean-Hervé-Lorenzi, Une crise si profonde, problèmes économiques, la documentation française, N° 2970,Avril 2009.
4- Patrick Artus, la crise financière : causes macroéconomiques ou microéconomiques, journée de l'économie, 21 Novembre 2008, Lyon.